

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر

-بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات الاقتصادية الأوروبية. - أزمة اليونان نموذجا -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذة الدكتورة:

رايس حدة

إعداد الطالبة:

طويل حدة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ الطيب داودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/ رايس حدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
أ.د/ خروبيمراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	ممتحنا
د/ بالمنصور ليليا	أستاذ محاضر - أ -	جامعة خنشلة	ممتحنا
د/ حاجي فطيمة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة برج بوعريج	ممتحنا
د/ نصبة مسعودة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الدراسية: 2017/2018.

بسم الله الرحمن الرحيم

...يرفع الله الذين ءامنوا منكم والذين ءوتوا العلم ﴿١٠﴾

درجات والله بما تعلمون خبير ﴿١١﴾

صدق الله العظيم.

الإهداء:

إلى روح والداي رحمهما الله وأسكنهما الفردوس الأعلى صحبة
الصديقين والشهداء.

إلى من ساندني في أزمتي أخي "عبد الرزاق" حفظه الله وزوجه واولاده؛

عبد البارئ، عبد الرحيم مدلا العائلة.

دون أن أنسى "علي" الصغير عليه ألف رحمة ونور.

إلى طه ياسين، عبد القادر.

وكل العائلة الكبيرة.

أهدي جهدي هذا.

شكر وعرهان:

الحمد لله الذي به تتم الصالحات، وبفضله وحده تتحقق جلائل المهمات، وعليه وحده الاتكال في جميع الملمات، وبعد:

انطلاقا من العرفان بالجميل فإنه ليسرني ويثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذتي ومشرفتي على هذه الأطروحة الأستاذة الدكتورة راييس حدة، والتي مدتني من منابع علمها بالكثير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على مابدوه من عناء في قراءة أطروحتي في سبيل تقويمها وإخراجها في أحسن صورة. ولم ولن أنسى شكر كل من قدم لي يد المساعدة أو حتى اقترح علي مساعدة أو شجعني واهتم لأمر مساعدتي وتوجيهي في مسيرتي العلمية.

الملخص:

لطالما اعتبر الاتحاد الأوروبي نتاج عملية تكامل واندماج مازالت في أوج نشاطها وتفاعلها ولم تصل إلى غاياتها بعد، معتمداً في ذلك الأسلوب المرحلي في البناء، مستغلاً جميع المقومات والإمكانيات المتاحة له وقد استطاع إطلاق العملة الموحدة مع بداية القرن الواحد والعشرون ويأمل في الوحدة السياسية، وتعتبر الأزمات الاقتصادية التي يفرزها النظام الرأسمالي بمثابة اختبارات حقيقية لمدى نجاعة هذا التكامل ومقدرته على تجنبها.

ولقد عصفت أزمة الديون السيادية بأركان الاتحاد الأوروبي والنقدي سنة 2009؛ وانفجرت بداياتها في اليونان لتشكل هزات ارتدادية عنيفة شملت مختلف البلدان المشابهة الخصائص الاقتصادية مع اليونان وعرفت بدول "PIIGS" ، حيث تجاوزت نسب الدين العام والعجز في الموازنة العامة لهذه الدول وبشكل كبير النسب المتفق عليها للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي. وأصبحت دول "PIIGS" على حافة إعلان الإفلاس وهددت البناء الاقتصادي والنقدي الأوروبي بالانهيار، الأمر الذي استدعى ضرورة تدخل أجهزة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي لمعالجة الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول وإعادة الاستقرار المالي والنقدي لها، وفي هذا الإطار قام الاتحاد الأوروبي بدور كبير لتجاوز أزمة الديون السيادية وإعادة الاستقرار للمنطقة، وهذا ما تحاول الباحثة الكشف عنه من خلال هذه الأطروحة. وقد اعتمدت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، ويظهر جلياً في الجانب النظري، أما الفصل التطبيقي نستخدم فيه المنهج التحليلي لتحليل المعطيات والبيانات الاقتصادية المتعلقة بالأزمة اليونانية وآثارها على الاتحاد النقدي الأوروبي والحلول المقترحة لمواجهة انهيار نظام اليورو، مع استخدام إحصائيات واتفاقيات مالية تظهر حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي. وتوصلت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي كانت له مجموعة من الأدوار الهامة والهادفة إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية لدول "PIIGS". تمثلت في الدور التمويلي، الدور الإشرافي، إضافةً إلى تعديل صياغة بعض النصوص التشريعية المؤسسة للاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: الديون السيادية، أزمة اليورو، الاتحاد النقدي الأوروبي، الاتحاد الاقتصادي.

Résumé :

En adoptant une approche progressive et en exploitant tous les moyens mis à sa disposition, l'Union européenne est le résultat d'un processus d'intégration, encore au sommet de son activité et qui n'est pas encore arrivé à ses fins. Ceci. Au début du 21^{ème} siècle, cette association a réussi à unifier la monnaie de ses états membres et espère dans les prochaines années réaliser une union politique. Toutefois, les grandes crises économiques du système capitaliste représentent un réel déficit pour la solidité et la pertinence de cette union et la capacité de ses pays membres à éviter ces crises.

En 2009, l'Union européenne a été frappée par une crise des dettes souveraines qui a débuté en Grèce puis s'est étalée dans plusieurs pays d'Europe, appelés «PIIGS ». Ces pays ont les mêmes caractéristiques économiques que la Grèce. Leurs taux d'endettement ont dépassé à la fois le taux de leur dette publique et leur déficit budgétaire. Cette situation a menacé la construction économique et monétaire de l'UE, ce qui a forcé les institutions de cette association à procéder à des opérations de sauvetage pour assurer la stabilité monétaire et financière de ces économies. En effet, l'UE a joué un rôle crucial pour dépasser cette énorme crise des dettes souveraines et de rétablir la stabilité dans la zone euro et c'est le sujet de cette thèse. Ainsi, nous avons suivi une approche descriptive et historique pour la partie théorique du mémoire. Quant à la partie pratique, nous avons employé une approche analytique qui vise à analyser les données économiques relatives à la crise grecque et son impact sur l'union monétaire européenne ainsi qu'aux solutions proposées pour lutter contre la défaillance du système de l'euro. Pour cela, nous nous sommes servis d'un ensemble de statistiques et d'accords financiers qui montrent la réalité de la situation économique et financière de la Grèce. Enfin, les résultats de l'étude montrent que le rôle financier et le rôle de supervision qu'a joué l'UE a été essentiel pour réguler la situation économique des « PIIGS ».

Les mots clés : les dettes souveraines, la crise de l'Euro, l'union économique, l'union monétaire européenne.

Abstract

Following a progressive approach and using all the means at its disposal, the European Union becomes a result of a process of intergration, still at the peak of its activity and which has not yet reached its goals. At the bigining of the 21st century, this association has succeeded to adopt a common currency and hopes to achieve a political union . However, the great economic crisis relating to the capitalist system represent a real challenge for the strength and relevance of this union and the capacity of its member countries to avoid these crises.

In 2009, the European Union has been hit by a sovereign debt crisis that began in Greece then spread to several European countries which called « PIIGS ». these countries share the same economic features as Greece. Their debt ratios exceeded both the public debt rate and the budget deficit . This situation threatened the economic and monetary construction of the EU, which forced the institutions of this association to carry out rescue operations in order to ensure the monetary and financial stability of the "PIGS" countries.

Indeed, the EU has played a crucial role in overcoming this huge sovereign debt crisis and restoring stability in the euro area and this is the subject of this thesis.

The researcher followed a descriptive and historical approach in the theoretical part of the thesis. As for the practical part, she used an analytical approach which aims to analyze the economic data relating to the Greek crisis and its impact on the European Monetary Union as well as the proposed solutions to fight the failure of the euro system. thereby, She used a set of statistics and financial agreements that show the reality of Greece's economic and financial situation. Finally, the results of the study show that the EU played an intrinsic financial and supervisory role in regulating the economic situation of the "PIIGS".

The key words : The sovereign debts, the euro crisis, the economic union, the European monetary union.



فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات	الموضوع
I	الاهداء.
II	شكرو تقدير.
V-III	الملخص.
XII-VI	فهرس المحتويات
X-XI	فهرس الجداول
II-X-IV	فهرس الأشكال
أ- د	المقدمة العامة
43-02	الاطار النظري للتكاملات الاقتصادية الدولية.....	الفصل الأول:
02	تمهيد:
03	ماهية التكاملات الاقتصادية الدولية.....	المبحث الاول:
03	مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي.....	المطلب الاول :
08	اسس ودوافع التكامل الاقتصادي الدولي.....	المطلب الثاني:
11	مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي الدولي.....	المطلب الثالث:
17	مراحل وخصائص التكامل الاقتصادي الدولي.....	المبحث الثاني:
17	نماذج التكامل الاقتصادي الدولي.....	المطلب الاول :
25	خطوات انجاح التكاملات الاقتصادية الدولية.....	المطلب الثاني:
26	خصائص التكاملات الاقتصادية الدولية.....	المطلب الثالث:
28	النظريات المفسرة للتكاملات الاقتصادية الدولية.....	المبحث الثالث:
28	النظريات الاساسية للتكاملات الاقتصادية الدولية.....	المطلب الاول:
37	احداث التطورات في نظرية التكاملات الاقتصادية الدولية.....	المطلب الثاني :
43	خلاصة الفصل :
87-45	ماهية الاتحاد الاقتصادي الاوربي	الفصل الثاني :
45	تمهيد:
46	الاضاع الاقتصادية الاوربية قبيل نشأة الاتحاد الاوربي.....	المبحث الاول:
46	المشاكل الاقتصادية للدول الاوربية قبيل الوحدة.....	المطلب الاول:
50	مقومات الاندماج لدول القارة الاوربية.....	المطلب الثاني:
52	الاتحاد الاقتصادي الاوربي.....	المبحث الثاني:
52	تطور التكامل الاقتصادي الأوربي.....	المطلب الاول:
64	اجهزة الاتحاد الاوربي.....	المطلب الثاني:

68	المكانة الاقتصادية للاتحاد الاوربي.....	المطلب الثالث:
71	الاختلافات الاقتصادية للاتحاد الأوربي	المطلب الرابع:
76	السياسات الاقتصادية للاتحاد الاوربي.....	المبحث الثالث:
76	السياسة التجارية للاتحاد الاوربي.....	المطلب الاول:
80	السياسة المالية للاتحاد الاوربي.....	المطلب الثاني:
80	السياسة النقدية للاتحاد الاوربي.....	المطلب الثالث:
84	السياسات المشتركة الاخرى.....	المطلب الرابع:
87	خلاصة الفصل.
150-88	الاطار النظري للالتزامات المالية.....	الفصل الثالث
89	تمهيد:
90	ماهية الالتزامات الاقتصادية والمالية.....	المبحث الاول:
90	مفهوم الالتزامات الاقتصادية.....	المطلب الاول:
98	مفهوم الالتزامات المالية.....	المطلب الثاني:
121	العلاقة بين الالتزامات المالية والالتزامات الاقتصادية.....	المطلب الثالث:
124	النظريات المفسرة للالتزامات الاقتصادية والمالية.....	المبحث الثاني:
124	الالتزام في الفكر الكلاسيكي.....	المطلب الاول:
125	الالتزام في الفكر عند ماركس.....	المطلب الثاني:
128	الالتزام عند كينز.....	المطلب الثالث:
129	النظريات النقدية.....	المطلب الرابع:
131	التفسيرات الحديثة للالتزام.....	المطلب الخامس:
133	اهم الالتزامات الاقتصادية المالية العالمية والاوربية.....	المبحث الثالث:
133	الالتزامات الاقتصادية والمالية العالمية.....	المطلب الاول :
144	الالتزامات الاقتصادية والمالية الاوربية.....	المطلب الثاني:
150	خلاصة الفصل.
251-151	ازمة الديون السيادية ودور الاتحاد الاوربي في معالجتها.....	الفصل الرابع:
152	تمهيد:
153	ماهية ازمة الديون السيادية اليونانية.....	المبحث الاول:
153	مفهوم ازمة الديون السيادية.....	المطلب الاول:
161	نشأة الازمة اليونانية ومؤشرات اندلاعها.....	المطلب الثاني:
189	اسباب الازمة اليونانية.....	المطلب الثالث:
194	عدوى الازمة اليونانية الى باقي دول الاتحاد الاوربي.....	المبحث الثاني:

194	الدول المتعثرة.....	المطلب الاول:
208	الدول المتأثرة	المطلب الثاني:
214	اثار الازمة اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي.....	المبحث الثالث:
214	اثار الازمة اليونانية علنا لاتحادا اقتصاديا الاوربي.....	المطلب الاول:
224	اثار الازمة اليونانية علنا لاتحادا والنقدي الاوربي.....	المطلب الثاني:
233	الجهود المبذولة من طرف دول الازمة والاتحاد الاوربي للخروج من الازمة....	المبحث الرابع:
233	الجهود القطرية.....	المطلب الاول:
237	جهود الاتحاد الاوربي للخروج من الازمة.....	المطلب الثاني:
245	دور اجهزة الاتحاد الاوربي في معالجة الازمة.....	المبحث الخامس:
245	دور اشرافي ورقابي للبنك المركزي الاوربي على البنوك الاوربية.....	المطلب الاول:
246	دور البنك المركزي في تمويل اقتصاديات منطقة الازمة.....	المطلب الثاني :
247	دور البنك المركزي الاوربي كمقرض الملاذ الاخير.....	المطلب الثالث:
248	دور المفوضية والبرلمان الاوربي في تعديل تشريعات ونصوص الاتحاد الاوربي	المطلب الرابع:
249	دور بنك الاستثمار الاوربي في دفع عجلة الاستثمار.....	المطلب الخامس:
251	خلاصة الفصل.
252	الخاتمة العامة.
259	قائمة المراجع.



قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الشكل
24	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي	1-1
48	حجم الديون الأوروبية من الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1928	2-2
49	الهبات والقروض الممنوحة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا الغربية بعد ح ع 2.	3-2
60	موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو ومشاركتها في آلية سعر الصرف الأوروبي في ماي 1998.	4-2
64	تطور عضوية الاتحاد النقدي الأوروبي.	5-2
70	أهم المؤشرات الاقتصادية للاتحاد النقدي الاوربي خلال 2007-2012.	6-2
71	مقارنة القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بالمناطق الأقوى في العالم لعام 2013.	7-2
83	إجراءات تشغيل النظام الأوروبي للبنوك المركزية	8-2
105	المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات.	9-3
106	مؤشرات الإنذار المبكر	10-3
139	عجز الميزان الجاري الخارجي للمكسيك قبل الأزمة.	11-3
139	تركيب الديون المستحقة على المكسيك سنة 1995	12-3
147	التغيرات التي طرأت على العملات الإحدى عشر للاتحاد الأوروبي خلال أزمة النظام النقدي الأوروبي.	13-3
160	التصنيف المالي من قبل مؤسسات التصنيف الثلاث.	14-4
165	تطور الأداء الاقتصادي لليونان الفترة 1980-2000.	15-4
169	المعدل السنوي لنمو GDP باليونان خلال الفترة 1096-2017	16-4
171	تطور معدلات التضخم اليونان للفترة (1996-2019)	17-4
172	يوضح العمالة ومعدل البطالة في اليونان.	18-4
174	الدين الإجمالي والتوازن العام لليونان خلال الفترة(1996-2017م) نسبة مئوية من الناتج المحلي.	19-4
176	التجارة الخارجية لليونان نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	20-4
177	تطور الاستثمار والادخار في اليونان	21-4
181	سلم تصنيف الائتماني الممنوح من طرف وكالات التصنيف الائتماني في 2012/01/15.	22-4
182	تطور الاستهلاك في اليونان % من الناتج المحلي.	23-4

196	بعض مؤشرات الاقتصاد الايرلندي خلال الفترة 2012-2017.	24-4
200	بعض مؤشرات الاقتصاد البرتغالي خلال الفترة 2012-2017.	25-4
203	بعض مؤشرات الاقتصاد الاسباني خلال الفترة 2012-2017.	26-4
206	بعض مؤشرات الاقتصاد القبرصي خلال الفترة 2012-2017.	27-4
207	بعض مؤشرات الاقتصاد لإيطاليا خلال الفترة (2012-2017).	28-4
209	بعض مؤشرات الاقتصاد البلجيكي خلال الفترة 2012-2017.	29-4
211	بعض مؤشرات الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة 2012-2017.	30-4
213	بعض مؤشرات الاقتصاد الألماني خلال الفترة 2012-2017.	31-4
228	نصيب العملات الارتكازية من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية خلال الفترة 2000-2013 الوحدة نسبة مئوية.	32-4
231	حجم ومصدر ديون منطقة اليورو سنة 2010.	33-4
240	القروض الممنوحة حتى ديسمبر 2011 بوحدة المايار يورو.	34-4
240	القروض الممنوحة لأيرلندا والبرتغال بوحدة المليار يورو.	35-4

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	مراحل التكامل الاقتصادي	1-1
30	الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي	2-1
38	تقليص قوة الاحتكار	3-1
39	الحركة الحرة للعمل	4-1
40	الحركة الحرة لرأس المال	5-1
69	تغير GDPR لبعض دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة (2010-2000)	6-2
73	التطورات الاقتصادية لدول الـ «PIIGS» و دول أوروبا الشمالية.	7-2
74	تطور الحساب الجاري لميزان المدفوعات في بعض البلدان الأوروبية (نسبة من الناتج %GDP)	8-2
92	العناصر الأساسية للأزمة	9-3
95	مراحل حدوث الأزمة الاقتصادية	10-3
101	أسباب نشوء الأزمات المالية	11-3
107	قنوات انتشار الأزمة المالية	12-3
117	الأزمة المصرفية كمفجر لأزمة العملة وفقا لنموذج (Velasco)	13-3
117	أزمة العملة كسبب مفجر للأزمة المصرفية وفقا لنموذج (Stoker).	14-3
118	العدد السنوي للأزمات المالية (1970-2007)	15-3
167	تطور العجز المالي لليونان خلال الفترة 1990-2010	16-4
170	نمو الناتج المحلي الحقيقي لليونان خلال 2008-2017	17-4
172	تطور البطالة في اليونان خلال الفترة 2008-2015	18-4
175	الديون اليونانية خلال الفترة 2007-2020	19-4
177	تطور الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لليونان خلال 1996-2017	20-4
179	تطور أسعار الفائدة لليونان على السندات 10 سنوات	21-4
196	نمو الناتج المحلي الاجمالي الايرلندي خلال الفترة 2008-2017	22-4
200	تطور الميزان التجاري للبرتغال خلال الفترة 2008-2017	23-4
202	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2007-2016	24-4
205	نمو الناتج المحلي الاجمالي القبرصي خلال الفترة 2008-2017	25-4
208	تطور الناتج المحلي الاجمالي البلجيكي خلال الفترة 2008-2017	26-4

211	تطور الناتج المحلي الفرنسي خلال الفترة 2008-2017	27-4
212	بعض مؤشرات الاقتصاد الألماني خلال الفترة 2008-2017	28-4
219	تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2017	29-4
220	تطور العمالة والبطالة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2017	30-4
222	تغير التضخم للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2016	31-4
223	تطور معدلات منح القروض بدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2012	32-4
225	تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار	33-4
225	خضوع سعر صرف اليورو لنوبات تصاعدية وتنازلية كل 6 أشهر خلال الفترة 2008-2012	34-4
229	نصيب العملات الارتكازية من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية خلال الفترة 2000-2013 .	35-4
230	يوضح خارطة ديون منطقة اليورو وتشابكها فيما بينها	36-4
239	حجم مشاركة دول اليورو في صندوق الاستقرار الأوروبي.	37-4



المقدمة العامة

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية تحولات وتطورات سريعة انطلقت منذ منتصف القرن الماضي بالتحديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في مجال تكوين وإقامة كتكتلات اقتصادية مستهدفة إيجاد حلول جماعية للمشاكل الاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية خاصة. وقد تنامت موجة التكتلات الاقتصادية حتى أصبحت سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي؛ بين الدول المتجاورة جغرافيا ولها مقومات متجانسة كما تربطها مصالح اقتصادية مشتركة، تسعى في ذلك إلى مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والخروج بأكبر قدر من الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد للمصالح الاقتصادية العالمية.

بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي تأكدت الدول الأوروبية من عدم قدرتها على حل مشاكلها منفردة، فتعددت محاولات التكامل الاقتصادي الأوروبي مستهدفة تعزيز التعاون الاقتصادي من أجل الاندماج، كان أهمها منظمة التعاون الاقتصادي (Organisation of European Coopération)، منطقة التجارة الحرة الأوروبية ثم الهيئة الأوروبية للفولاذ والفحم والتي تطورت فيما بعد لتشكل تكاملا اقتصاديا فريدا من نوعه استحوذ على 40% من التجارة العالمية ومتوجها إلى تعميم الوحدة النقدية على دول القارة الأوروبية أملا في تحقيق الوحدة السياسية مستقبلا، غير أن المشاكل الاقتصادية في صورة أزمات مالية واقتصادية سواء حصلت على مستوى اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي أو تلك المستوردة، تعمل على الحد من نشاط الكتلة الاقتصادية وتعيق تطورها وسيرها نحو تحقيق الأهداف المسطرة كتحسين شروط التبادل، توسيع حجم السوق، زيادة الاستثمارات، زيادة معدلات التوظيف...إلخ.

خلال العشرية الماضية وبالتحديد سنة 2007 عصفت بأركان الاقتصاد العالمي ونظامه المالي أزمة مالية حادة بدأت في سوق الائتمان العقاري الأمريكي وتصاعدت موجتها لتضرب الأسواق المالية الدولية والوطنية، ووصفت بأنها الأعنف والأخطر منذ أزمة الكساد 1929، وكننتيجة حتمية للترابط والتشابك الكبير بين الاقتصادين الأمريكي والأوروبي عبرت أزمة الرهون العقارية من خلال القنوات التجارية والمالية وأسواق المال إلى دول الاتحاد الأوروبي كاشفة مواقع الخلل في البناء الاقتصادي الأوروبي وأفرزت مشاكل اقتصادية ومالية أكبر خطورة، وبعد أن بالغت اليونان في الاقتراض من أسواق الأموال الدولية ووقعت في فخ الديون السيادية لتتعمق بذلك الأزمة.

إشكالية الدراسة:

لقد عرف الاقتصاد اليوناني أحد دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي، في أعقاب نهاية هذه العشرية أزمة مالية عميقة المعالم شلت مختلف القطاعات الاقتصادية عرفت بـ: أزمة الديون السيادية، وقد تعدت أثارها إلى دول الاتحاد الأوربي سواء المشابهة الخصائص أم الفاعلة على المستوى الاقتصادي للاتحاد الأوربي، كما أثرت على أجهزته النقدية والمالية، مشكلة بذلك خطورة على استمرارية أجهزته خاصة منها النقدية، ومهددة بفشل وتراجع البناء النقدي والاقتصادي، وهو ما يستدعي الكثير من الجهد والوقت من جميع دول الاتحاد الأوربي للخروج من هذا المأزق، وانطلاقاً من هنا صيغت إشكالية دراستنا على النحو التالي:

٧- ما هو دور الاتحاد الأوربي في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- 01- ما حقيقة أزمة الديون السيادية اليونانية؟
- 02- ما هي آثار أزمة الديون السيادية اليونانية على اقتصاديات دول الاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو؟
- 03- ما هي الإجراءات المعتمدة من طرف الحكومة اليونانية وأجهزة الاتحاد الأوربي؟
- 04- ما هو دور البنك المركزي الأوربي وبنك الاستثمار الأوربي والمفوضية الأوربية في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية؟
- 05- هل استطاع الاتحاد الأوربي تجاوز الأزمة اليونانية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية :

- 01- تعتبر أزمة الديون السيادية أزمة انعدام الشفافية للبيانات والإحصائيات الاقتصادية المقدمة للاتحاد الأوربي من طرف الحكومة اليونانية، كما يمكن اعتبارها أزمة ضعف المراقبة والإشراف للبنك المركزي الأوربي على البنوك المركزية لدول منطقة اليورو.
- 02- ضغطت أزمة الديون السيادية اليونانية على اقتصاديات الدول الأوربية المشابهة الخصائص الاقتصادية مع اليونان ما وسع من نطاق الأزمة اليونانية إلى باقي دول الاتحاد الأوربي النقدي.

03- بالتعاون والتنسيق بين الحكومة اليونانية والاتحاد الأوروبي تم اعتماد مجموعة برامج منها ماتعلق بإجراءات تقشفية ومنها ما تعلق بإجراءات ضخ سيولة في الاقتصاد اليوناني بالإضافة إلى سن قوانين وتشريعات تنظيمية تتعلق بسبل المحافظة على البناء الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

04- قامت أجهزة الاتحاد الأوروبي بدور تمويلي ودور إشرافي مع إعادة صيغة لبعض أسس الاتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة اليورو.

05- لم يستطع الاتحاد الأوروبي تجاوز أزمة اليونان بمجموعة الخطط والبرامج المستعجلة المقدمة للاقتصاد اليوناني.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع التكتلات الاقتصادية، لإبراز أهميتها في تطوير الاقتصاديات المتكتلة من جهة وإمكانية معالجته للمشاكل والأزمات المحتمل وقوعها.

- بروز ظاهر التكتلات الاقتصادية بشكل كبير على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة في ظل الإفرازات السلبية لظاهر العولمة الاقتصادية.

- تهديد أزمة اليونان بانهيار الاتحاد النقدي وتراجع بناء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، إضافة إلى آثارها على الاقتصاد العالمي خاصة على الاقتصاديات العربية على اعتبار أن حجم التعاون الاقتصادي لدول العربية مع الاتحاد الأوروبي يتميز بضخامة.

- التعرف على أسباب الأزمة اليونانية وأثارها على دول الاتحاد الأوروبي والدور الذي قام به الاتحاد الأوروبي للخروج من الأزمة، لأجل استفادة التكتلات العربية من كيفية مواجهة الأزمات وعدم ارتكاب نفس الخطاء التي وقعت فيها اليونان وبعض دول الاتحاد الأوروبي مثل: إيطاليا إسبانيا البرتغال.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، وذلك من خلال:

- تزايد الحاجة لمزيد من التعامل والتكامل الدولي لتحقيق نمو اقتصادي.

- دور التكتلات الاقتصادية في دفع عجلة النمو الاقتصادي لدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها.
- دور التكتلات الاقتصادية في معالجة وحل المشاكل الاقتصادية بصورة جماعية ومشتركة.
- دور العولمة في تسريع حركة الدول نحو إقامة هذه التكتلات والنظر في مستقبلها وتطويرها من اجل تحقيق نمو اقتصادي.
- الإفرازات السلبية لظاهرة العولمة الاقتصادية (عدوى الأزمات) وما قد تلحقه من أضرار تعمل على إفشال وتهديد نجاح التكتلات الاقتصادية الدولية

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في تسليط الضوء على أهم التكتلات الاقتصادية في العالم ألا وهو الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة اليورو، لتعرف على مدى إمكانية التكتلات الاقتصادية لمواجهة الأزمات الداخلية من خلال العمل المشترك. والوقوف على مختلف أبعادها، وما قد تسفر عنه هذه المواجهة من مكاسب أو تحديات ينبغي التحسب لها والاستعداد الجيد لتعامل معها، والاستفادة منها خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه المنطقة العربية وعلاقتها الوطيدة بالاتحاد الأوروبي ومحاولاتها المتواضعة لإقامة تكتلات اقتصادية عربية.

منهج الدراسة:

بههدف الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى الأهداف المرجوة تم استخدام المناهج التالية:
ارتأينا إتباع المنهج الوصفي في طرح الجوانب المفاهيمية والنظرية للتكاملات الاقتصادية وكذا الأزمات الاقتصادية والمالية، كما ارتأينا إتباع المنهج التاريخي لتتبع مراحل نشأة الاتحاد الاقتصادي الأوربي والاتحاد النقدي الأوربي واستعراض أهم محطات التكاملية والسياسات التجارية والمالية وكذا النقدية التي يعتمدها في تسيير شؤونه الاقتصادية. إضافة إلى سرد وقائع الأزمة اليونانية وكيفية انتقالها إلى دول أخرى ضمن الاتحاد النقدي الأوربي. كما تم استخدام المنهج التحليلي بهدف تحليل المعطيات والبيانات الاقتصادية المتعلقة بأزمة اليونان وآثارها ومخلفاتها على الاتحاد النقدي الأوربي وآثار الحلول المقترحة لمواجهة انهيار نظام اليورو.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة لجمع المعلومات فقد تم اللجوء إلى الكتب والمجلات الاقتصادية المحكمة والملتقيات الوطنية والدولية والعديد من التقارير والاتفاقيات المالية والنقدية التي تظهر حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي لدول الاتحاد الاقتصادي الأوربي وتبرز الجهود المبذولة لاحتواء الأزمة الاقتصادية.

حدود الدراسة:

- بغية التمكن من معرفة مدى إمكانية التكتلات الاقتصادية من مواجهة الأزمات المالية، اعتمدنا في هذا البحث على دراسة الاتحاد الاقتصادي الأوربي المكون من 28 دولة يهدف إلى الاندماج التام، وهذا في ظل الأزمات الداخلية والعالمية التي تعد سمة من سمات النظام الرأسمالي.

- ومن أجل معرفة دور الاتحاد الاقتصادي الأوربي في حل المشاكل الاقتصادية الأوربية، تم اختيار الحقبة الزمنية الممتدة من سنة 2009 بداية إرهابات الأزمة إلى غاية سنة 2017 نظرا لما تحويه من محطات هامة على مستوى اقتصاديات دول الاتحاد الأوربي.

صعوبات الدراسة:

صادفت الباحثة في إطار انجاز هذا البحث العديد من الصعوبات ولعل أهمها ذلك المتمثل في صعوبة الحصول على الإحصائيات اللازمة لإعداد البحث، إلى جانب التضارب الكبير في الإحصائيات نتيجة اختلاف مصادرها وفي بعض الأحيان التضارب يكون من نفس المصدر، الأمر الذي تطلب الجهد والوقت من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها من الصحة وأكثر مصداقية.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات بحثت في موضوع التكتلات الاقتصادية الدولية نذكر منها:

1- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، وقد تناولت ضمن إطارها النظري التكامل الاقتصادي مع عرض بعض التجارب التكاملية للتكتلات الاقتصادية الدولية الفاعلة في الدول النامية كتجربة الكوميسا "السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا"، تجربة رابطة جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة الاتحاد الأوربي ومحاولة ربط التكتلات الاقتصادية بأهم المتغيرات الراهنة.

وفيما يخص الدراسات التي تناولت الأزمات المالية نجد:

2- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية- أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة، 2012-2013، حيث تضمنت الدراسة ست فصول، تناولت في الفصل الأول تحليلا للجوانب النظرية والفكرية للالتزامات المالية، ثم إبراز دور العولمة المالية في تكريس الأزمات المالية وتوسيع نطاقها في الفصل الثاني، وتطرقت في الفصل الثالث دراسة تحليلية

لأبرز الأزمات المالية وأهم النماذج المفسرة لها، في حين جاء الفصلين الرابع والخامس ليتناولوا أزمة الرهن العقاري في شكل دراسة تحليلية وقياسية لإبراز وتحديد أهم أسبابها. أما الفصل السادس فحصرته الباحثة من خلاله جملة من السياسات والآليات الوقائية التي من شأنها التقليل من احتمال حدوث الأزمات المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الأزمات المالية العالمية أثبتت عدم قدرة النظام الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق على احتواء التغيرات الحاصلة، وأن الإجراءات التي تتبعا الدول المتقدمة ما هي إلا مسكنات مؤقتة، لا تقضي على جذور الأزمات المالية والتي تعود أساسا إلى آليات نظام التمويل التقليدي والاختلالات الكامنة فيه.

ومن بين الدراسات التي تناولت الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات نجد:

3- Jésus castillo, Yasmine OSMAN, **la crise en zone euro et son impact sur les paysdu maghreb**, NATIXIS, Banque de grande clientèle, France, 2013.

دراسة خاصة بالبنك الفرنسي "NATIXIS"، تناول الباحثان تأثير أزمة منطقة اليورو على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية للدول المغاربية الثلاث تونس والجزائر والمغرب؛ النمو الاقتصادي، الحساب الجاري، التجارة الخارجية، عائدات السياحة، تحويلات العاملين، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في محفظة الأوراق المالية للدول المغاربية، وخلصت الدراسة إلى أن المؤشرات الاقتصادية لدول الشمال الإفريقي الثلاث: تونس، الجزائر، المغرب قد تأثرت بأزمة اليورو.

4- "ياسمين أسامة أنور"، الاستقرار المالي العالمي: التحديات والآفاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية، إدارة البحوث والتوعية، المعهد المصرفية المصري، سلسلة أوراق بحثية، 2014، تناولت هذه الدراسة أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاستقرار العالمي. وذلك من خلال تحليل أسباب الأزمة وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي وأهم الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، كما تطرقت إلى آليات انتقال الأزمة إلى الدول النامية، لتحديد أكثر الدول عرضة لها. كما قدمت الدراسة عرضاً للدروس المستفادة من الأزمة الأوروبية واقتراحات للحد منها. كما تقديم مقترحات تهدف إلى تقليص تداعيات الأزمة على الدول النامية، خاصة مصر.

5- بن معزوز محمد زكرياء، أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، 2011، عالجت هذه الورقة البحثية تقييم حركية اليد العاملة وحدوث الصدمات في أوروبا عن طريق مقارنتها مع الولايات المتحدة: سعر الصرف الحقيقي بقي إلى حد بعيد أكثر تذبذبا داخل أوروبا بالمقارنة مع الولايات المتحدة؛ حركية العمالة وسرعة التعديل داخل سوق العمل لا تزال أقل في أوروبا مما هو عليه الحال داخل الولايات المتحدة؛ غياب فدرالية مالية مركزية قوية في أوروبا كما هو الحال في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الورقة تركز على انعكاسات أزمة الديون السيادية للعام 2010

على مستقبل الاتحاد الأوروبي. أخيراً، خلصت الدراسة إلى أن أوروبا لا تزال بعيدة عن الاتحاد النقدي في الولايات المتحدة وعن مثالية منطقة العملة المثلثية.

6- آيت يحي سمير، فضيل رايس، أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي وأثرها على مستقبل اليورو: حالة اليونان، تناولا الباحثان في هذه الورقة البحثية نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي ثم مؤشرات الديون السيادية اليونانية وخطرها على مستقبل والحلول المتخذة، وقد خلاصا في دراستهما أن مصير الاتحاد الأوروبي مبهم غير واضح المعالم نظرا لضخامة الدين اليوناني من جهة وتعدد الدول

7- عبود زرقين، شوقي جباري، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي"، 2013، إذ تطرق الباحثان إلى أسباب أزمة الرهن العقاري وسبل انتقالها إلى دول الاتحاد الأوروبي وتأثيرها عليه، والحلول المعتمدة للتقليل من آثار هذه الأزمة. وفي الأخير خلاصا الباحثان إلى أن موقع أمريكا كقائد للنظام الاقتصادي العالمي سيتراجع، وسيشهد الدولار مستقبلا مجهولا كونه عملة دولية، ونتيجة لذلك سيكون العالم عرضة للعديد من الأزمات.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

ستحاول هذه الدراسة الاهتمام بدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية، حيث نتطرق فيها إلى أهمية إقامة الاتحاد الأوروبي كصورة من صور التكتلات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستفادة: اتساع حجم السوق، فرصة الإنتاج الكبير، تخفيض نسب البطالة... إلخ، من جهة ومن جهة أخرى إيجاد الحلول لمختلف المشاكل الاقتصادية بصورة جماعية؛ كضيق الأسواق وتخفيض البطالة... إلخ، إضافة إلى الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في معالجة مختلف الأزمات التي قد تعيق مسيرته الاقتصادية. وتعتبر أزمة الديون السيادية هي أحسن اختبار للاتحاد الأوروبي لمدى سلامة أسس بنائه القائم عليها، وقدرته على تجاوزها.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه والإحاطة بكل جوانب الموضوع، تطلبت الدراسة تناول الموضوع في مقدمة عامة و أربعة فصول لتنتهي بخاتمة عامة، محافظين قدر الإمكان على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار. حيث خصص الفصل الأول لتسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالتكاملات الاقتصادية الدولية لإزالة الغموض عنها، وتحديد الأسباب الكامنة والدوافع لنشأتها، كما التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتكاملات الاقتصادية الدولية وعلى وجه الخصوص التكاملات النقدية.

أما الفصل الثاني فقد اهتم بدراسة الاتحاد الأوروبي من حيث الأوضاع الاقتصادية قبيل النشأة، ثم دراسة نشأة الاتحاد الأوروبي والمراحل التكاملية التي مر بها بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تبناها كما حاولت الباحثة التطرق إلى المشاكل و الاختلالات التي يعاني منها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

أما الفصل الثالث فقد تم التطرق فيه إلى ماهية الأزمات الاقتصادية والمالية؛ من حيث توضيح بعض المفاهيم حول الأزمات الاقتصادية والمالية، لإزالة الغموض الذي يعترض القارئ وتحديد الأسباب الكامنة وراء حدوثها وقنوات انتشارها، كما تم التعرض لأهم النظريات المفسرة للازمات الاقتصادية بشكل عام والأزمات المالية على وجه الخصوص إضافة إلى استعراض أهم الأزمات الاقتصادية العالمية والأوروبية خصوصاً.

في حين تم تناول أزمة الديون السيادية والتي تعددت تسمياتها بشيء من التحليل المعمق، حيث تم تناوله في خمس مباحث اهتم المبحث الأول بدراسة ماهية أزمة الديون السيادية اليونانية أما المبحث الثاني فتناول دراسة الدول الأوروبية التي أصابها عدوى أزمة الديون السيادية، وتناول المبحث الثالث آثار الأزمة اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، أما المبحث الرابع فسلط الضوء على الجهود المبذولة من طرف حكومات الأزمة والاتحاد الأوروبي للخروج من الأزمة، في حين عالج المبحث الخامس دور أجهزة الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمة.



الإطار النظري للتكاملات الاقتصادية الدولية.

المبحث الأول: ماهية التكاملات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني: مراحل وخصائص التكامل الاقتصادي الدولي.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي الدولي.

تمهيد:

يشهد العالم اليوم تطورا هائلا في مسار التكتلات الاقتصادية الدولية؛ فلا توجد منطقة في العالم لم تعرف تجارب لتبني وخلق تكتلات اقتصادية؛ تمنحها القدرة على التعامل مع موجة الانفتاح التي يشهدها العالم بقيادة مؤسسات العولمة الاقتصادية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة). ويعتبر التكامل الاقتصادي أحد الأركان الأساسية لهذه التكتلات حيث يمثل نمطا جديدا لتحقيق مستويات أعلى من الأداء الاقتصادي بما يفيد الجهود الإنمائية المبذولة من كافة الدول في هذه التجمعات؛ لتوسيع القاعدة الإنتاجية، تخفيض حدة البطالة، زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وحل مختلف المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجموعة بصورة جماعية متشاركة في الموارد والإمكانات المادية، المالية والبشرية.

لقد أصبح موضوع التكامل الاقتصادي باختلاف صورته ونماذجه، يحتل مكانة كبيرة سواء على مستوى الأدبيات الاقتصادية أو البرامج العلمية لما له من مزايا اقتصادية هامة تعود على البلدان المنكثلة بالرفاهية والنمو الاقتصادي. ونحاول في هذا الفصل التعرف على جوهر التكامل الاقتصادي وأساسياته من خلال ثلاث مباحث نستعرض في المبحث الأول ماهية التكامل الاقتصادي الدولي: مفهومه، أسسه، دوافعه، مقوماته، معيقاته. وفي المبحث الثاني نتطرق إلى صيغ التكامل الاقتصادي الدولي، إضافة إلى الخصائص والإجراءات الواجب إتباعها لضمان نجاحه، ونقدم في المبحث الثالث أهم النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي الدولي.

المبحث الأول: ماهية التكاملات الاقتصادية الدولية.

إن تعقد وتآزم الواقع الاقتصادي الدولي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ألزم على الدول المتجاورة والمتشابهة الخصائص؛ زيادة الاهتمام بموضوع التعاون والتكتل والتكامل الإقليمي الاقتصادي الدولي كمحاولة منها تهدف إلى التغلب على المشاكل والصعوبات الاقتصادية بشكل جماعي؛ من خلال الإمكانيات الاقتصادية المشتركة والاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة اقتصادياً.

يدفع بنا الاهتمام المتزايد عبر هذا المبحث إلى تحديد مفهوم وأساسيات التكامل الاقتصادي الدولي من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي.

تتطلب عملية البحث في تحديد معالم أي مفهوم أو مصطلح تحديد المفهوم اللغوي العام ثم الخاص " للظاهرة قيد البحث "، لذا سنعمد إلى تحديد المعنى اللغوي لـ "التكامل" وإسقاطه على المصطلح العلمي " الاقتصاد " ثم " الاقتصاد الدولي " بغية تحديد المفهوم العلمي أو الاصطلاحي للتكامل الاقتصادي الدولي.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.

وحتى نتعرف على مفهوم التكامل نعود إلى المعنى اللغوي له ثم الاقتصادي.

أ-التكامل لغة: من الناحية اللغوية فإن أصل كلمة " التكامل " هو " كمل " وقد جاء في الصحاح أصل الكلمة على النحو التالي:

- أصل الكلمة فيها ثلاث حالات: كَمُل، كَمَل، كَمِل، ويعني الكمال: التمام، والتكميل والإكمال يعني الإتمام¹.

وكلمة " تكامل " فعل خماسي على وزن " تفاعل " وتشير إلى اجتماع واقترب أجزاء شيء ما إلى بعضها البعض نحو الكمال والتمام في إطار الكل الذي يجمع بين هذه الأجزاء.

يرى "علي القزويني": " أن التكامل ينطوي على تلازم وتفاعل وتضافر وتبادل بين العناصر المشمولة بفعله"²؛ بمعنى أن العناصر المتكاملة يتحتم عليها بذل الجهد واعتماد هذه العناصر على بعضها البعض وتبادل المنافع خدمة للمصلحة العامة وتبجيلها على المصلحة الخاصة.

¹- ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، "لسان العرب"، معجم، المجلد العاشر، دار المعارف، بيروت، ص:3930.

²- علي القزويني، " التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص: 36.

ب- المفهوم العلمي للتكامل الاقتصادي: يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: " فكرة تدور حول مدى الترابط المتبادل أو الاعتماد المتبادل أو التفاعل المتبادل بين مجموعة من العناصر الاقتصادية (أفراد، جماعات، أنشطة، قطاعات، منشآت، دول، أقاليم... الخ) التي تدخل في علاقات متبادلة فيما بينها، ضمن إطار تكاملي معين يتيح لها تحقيق تلك العلاقات على نحو يتسم بدرجة كافية من الانتظام والاستقرار وتتخذ هذه العلاقات إعادة شكل تدفقات اقتصادية محددة: مادية، بشرية، نقدية ومالية بين عناصر النظام"¹. ويعرف أيضا بأنه " تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية ؛ المتكاملة والمتنافسة، من أجل الاندماج"².

وعليه فالتكامل الاقتصادي عملية أساسها الترابط والتعاون المتبادل بين عناصر اقتصادية قد تكون أنشطة، منشآت، قطاعات، دول وأقاليم. وتستهدف تحقيق الاندماج وإلغاء التمييز بين هذه العناصر.

الفرع الثاني: علاقات التكامل الاقتصادي.

تحكم عملية التكامل الاقتصادي علاقات محددة تكون إمارسية وإما أفقية:

أ- التكامل الاقتصادي الرأسي³: يشمل هذا النوع من التكامل مراحل الإنتاج والنشاط الاقتصادي بدءًا بإنتاج المواد الأولية وانتهاء بإيصال السلعة الجاهزة أو الخدمة إلى المستهلك النهائي، بمعنى أن الأطراف المتكاملة (وحدات، قطاعات، دول، ... الخ) تتكامل فيما بينها حسب تلك المراحل حيث يتخصص كل طرف بمرحلة معينة أو أكثر، في إطار منظومة واحدة؛ كأن تندمج منشأة لإنتاج النفط الخام مع منشأة لتكريره وأخرى لتوزيع المشتقات النفطية في منشأة واحدة متكاملة رأسياً، أو تتكامل دول ذات اقتصاد قوي مع دول نامية.

وفي إطار التكامل الرأسي يمكننا التمييز بين نوعين من التكامل الرأسي وهما⁴:

٧- التكامل الرأسي إلى الأعلى: وهو تكامل باتجاه المراحل السابقة.

٧- التكامل الرأسي إلى الأسفل : وهو تكامل باتجاه المراحل اللاحقة.

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 32.

² - داودي الطيب، "التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية

لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوربية، أيام: 8- 9 ماي 2004، ص: 2.

³ - زغدار أحمد، " التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة التبغ والكبريت"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه قسم

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 100.

⁴ - سعد غالب ياسين، "الإدارة الإستراتيجية"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 115- 116.

ب- **التكامل الاقتصادي الأفقي¹**: وهو أسلوب من خلاله يتم التحالف بين منشآت، قطاعات، دول... الخ في مرحلة معينة أو في نشاط محدد أو نفس الوضعية بهدف توسع أنشطة المشروع الواحد، أو دمج مشروع مع مشروع آخر أو أكثر، وعلى مستوى الدول يحصل هذا النوع بين دول متجانسة ومقاربة اقتصادياً.

الفرع الثالث: مستويات التكامل الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن التكامل الاقتصادي يكون إما على المستوى المحلي أو المستوى الإقليمي وفوق إقليمي أو على المستوى العالمي:

أ- المستوى المحلي: ويتضمن ما يلي:

٧- **على مستوى الأنشطة²**: التكامل في هذا المستوى يمس عدة أنشطة، قد تكون متعلقة بالإنتاج، التسويق، والبحث...، وضمن هذا النوع من التكاملات يمكن أن نذكر التحالفات الرأسمالية، التي تتم ما بين عدة أطراف، تعمل في مجالات مختلفة لكنها مكتملة لبعضها البعض، تؤدي في النهاية إلى الحصول على منتج واحد.

٧- **التكامل الاقتصادي على مستوى المنشآت³**: إنّ تزايد قدرات الشركات المختلفة على الإنتاج في ظل تنامي وسائل النقل والاتصال ووسائل الإنتاج أدى إلى تزايد العرض السلعي، مما أدى إلى تزايد حدة المنافسة بين تلك الأطراف، للاستحواذ على جزء من السوق. هذا التنافس كان في غالب الأحيان ينتهي بإفلاس الشركات الأضعف، ولمواجهة هذا المصير الخطير، تضطر الشركات التي ترى أن وجودها مهدد، إلى الدخول في تحالفات مع شركات أخرى، تمتلك موارد اقتصادية، تسمح لها بتجاوز النقص الذي تعاني منه. ويمكن لهذا التحالف أن يتم ما بين شركات متنافسة، ترى أنّ الدخول في تحالف يسمح لها بتوفير موارد كبيرة، تعود عليها بالفائدة، أحسن مما لو بقيت في حالة منافسة قاتلة. كما يمكن أن يحدث التكامل بين الشركات الغير متنافسة بغرض الحفاظ على الأسواق وحجم المبيعات.

٧- **التكامل الاقتصادي على مستوى القطاعات⁴**: على هذا المستوى يدور التكامل بين الفروع ومنشآت القطاع الواحد أو بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي بغرض تحقيق تنمية شاملة.

ب- المستوى الإقليمي وفوق إقليمي: ويضم المستويات التالية:

¹ - هاشم ناصر حسين المحنك، "موسوعة المصطلحات الإدارية والاجتماعية و الاقتصادية والتجارية"، موسوعة الشبكة المعرفية،

<http://ency.reefnet.gov.sy> تاريخ الاطلاع: 20/03/2014، على الساعة 11:37.

² - زغدار أحمد، "مرجع سابق، ص ص: 101، 100.

³ - نفس المرجع، ص ص: 113-114.

⁴ - علي القزويني، مرجع سابق، ص: 58.

٧- التكامل الاقتصادي على مستوى المنشآت الدولية¹: ويمثل أحد أبرز الظواهر في الوقت الحاضر ويتركز في إطار الشركات المتعددة الجنسيات، ويتخذ أشكالاً مختلفة مثل: التروست، الكارتلات، الهولدينغ.

٧- التكامل الاقتصادي على مستوى القطاعات الدولية²: ويكون التكامل الاقتصادي شاملاً لجميع قطاعات الاقتصاد الدولي أو يقتصر على قطاعات محددة من الاقتصاد، ويرى أغلب الاقتصاديين أنه أسلوب من التعاون الدولي يهدف لتحقيق التكامل الشامل بين مجموعة من الدول.

٧- التكامل الاقتصادي على مستوى الدول والأقاليم³: ويكون التكامل بين اقتصاد دولتين أو أكثر وقد تشمل إقليم جغرافي.

ج- المستوى العالمي⁴:

وهو تكامل بين جميع دول وأقاليم العالم وهو ما تدعو إليه مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث.

الفرع الرابع: مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي.

يعرف التكامل الاقتصادي الدولي على أنه: "مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التحرير الجزئي للتجارة الدولية بين عدد محدود من الدول."⁵ ويعرفه الاقتصادي "غونار ميردال" أنه: "لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة مع إعطاء الفرص المتساوية للأعضاء في هذا التكتل للاستفادة من هذا التحسن في إنتاجية عوامل الإنتاج."⁶ ويقصد به: "إحلال مناطق واسعة تضم عدداً من الدول محل إقليم الدولة الضيق، لتطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، فتقوم هذه السياسة على أساس إلغاء الحواجز الجمركية التي تعوق المعاملات التجارية بين الدول المتقاربة جغرافياً وسياسياً وتنسيق برامجها الاقتصادية."⁷ ويعرف أيضاً على كونه: "اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع، الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية"⁸. وهناك من يعرفه على أنه "مسار للتعاون الاقتصادي بين دولتين أو أكثر وعملية تقارب الآليات

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 61.

² - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجديد الحديث، الإسكندرية، 2007، ص: 255.

³ - علي القرويني، مرجع سابق، ص: 62.

⁴ - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمار، مرجع سابق، ص: 253.

⁵ - محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص: 30.

⁶ - محي محمد مسعد، "ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق"، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص: 44، 45.

⁷ - منير أسعد عبد المالك، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي"، ط3، دار المعارف، مصر، 1968، ص: 193.

⁸ - هشام محمود الإقداحي، "العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص: 201.

الاقتصادية المتخذة شكل اتفاقيات موحدة ومشاركة، والتنسيق بين مؤسسات الدول المتكاملة.¹ أما الاقتصادي المجري "بيلا بلاسا" فيعرفه على أنه: "إقامة علاقات وثيقة بين القطاعات الاقتصادية لدولتين أو أكثر باتجاه تحقيق الاندماج بينهما وإزالة مظاهر التميز القائمة بين هذه القطاعات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة."² في حين يرى الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1969 "جان توبرجن" أنه: "عملية بناء للشكل الاقتصادي بحيث تزول فيه كافة العوائق والقيود أثناء عملية التنفيذ وذلك عن طريق قيام المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد."³

يتبين من هذه التعاريف أن التكامل الاقتصادي الدولي يحمل مجموعة من الإجراءات وعمليات التنسيق المستمرة؛ حيث:

√- تتضمن الإجراءات إلغاء وإزالة مختلف القيود والعوائق التي من شأنها إعاقة حركة التجارة وعوامل الإنتاج، مثل: التعريف الجمركية، نظام الحصص،...إلخ.

√- عمليات التنسيق المستمرة تخص السياسات الاقتصادية لدول التكامل الاقتصادي، وتكون من خلال تقريب التوجهات السياسية الاقتصادية لهذه الدول وتكوين مؤسسات تشرف على التكامل الاقتصادي.

√- كما يجب أن يحقق التكامل الاقتصادي الدولي زيادة الكفاءة الإنتاجية، مع ضمان تساوي الاستفادة من هذه الزيادة أو التحسن في الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي الدولي.

ونلاحظ أيضا أن أغلب التعاريف قد اتفقت على أن التكامل الاقتصادي الدولي يبدأ بعمليات التعاون الاقتصادي الدولي باتجاه الاندماج الاقتصادي الدولي، وهنا نميز بين التعاون الاقتصادي الدولي والاندماج الاقتصادي الدولي (التكامل الاقتصادي الدولي)؛ ويقصد بالتعاون الاقتصادي الدولي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدول للحد من القيود المعيقة لانسياب حركة التجارة وعوامل الإنتاج، أما الاندماج الاقتصادي الدولي فهو درجة أعلى من التعاون الاقتصادي الدولي ويعني إزالة كل القيود على التجارة الدولية وعواملها بغية تكوين وحد اقتصادية.

¹ - قاشي فابزة، "الاقتصاد الدولي، تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج"، منشورات دار الأديب، وهران، 2007، ص: 194.

² - خوني رابح، حساني رقية، "إتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي، آية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوربية، مرجع سابق، ص: 01.

³ - نفس المرجع السابق.

ويعتمد التكامل الاقتصادي الدولي على مبدأي التخصص وتقسيم العمل؛ حيث يقصد بالتخصص¹: إنتاج سلعة أو مجموعة السلع التي تمتلك الدولة فيها ميزة نسبية طبيعية أو مكتسبة وفقا لما تسمح به طبيعتها وظروفها الاقتصادية. أما تقسيم العمل الدولي فيعني²: تخصص دولة ما في إنتاج سلعة أو أكثر، واحتكار ذلك الإنتاج بشكل مطلق أو نسبي، بسبب توافر عناصر الإنتاج لديها وندرتها لدى الدول الأخرى، ثم مبادلتها بسلعة أخرى تنتجها دولة ثانية وتمتلك فيها ميزة نسبية.

المطلب الثاني: أسس ودوافع التكامل الاقتصادي الدولي.

تسعى الدول جاهدة لبناء كتلتا اقتصادية قوية ولها مبرراتها ودوافعها المختلفة، ومعتمدة على مجموعة من الأسس لإرساء دعائم هذه التكتلات بغية تحقيق أهدافها.

الفرع الأول: أسس التكامل الاقتصادي.

يتطلب بناء التكامل الاقتصادي الدولي مجموعة من الأسس هي:

1- إلغاء القيود على حركة السلع³: تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد حتى تجري المبادلات التجارية بين الدول المتكاملة بسهولة؛ لتحقيق سوق واسعة تتدفق فيها المنتجات بقدر أكبر ملبية احتياجات الدول الأعضاء.

2- تحرير حركة عوامل الإنتاج⁴: يأخذ هذا الأساس بضرورة إلغاء كافة أشكال القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول التكامل، مع تطبيق اتفاقيات فيما بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ومزاولة الأعمال المشروعة، ما يسهم في التغلب على مشكل عدم كفاية بعض عناصر الإنتاج في كل دول عضو في التكامل على حد.

3- تنسيق السياسات الاقتصادية لدول التكتل⁵: أي ضرورة التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية. ففي النواحي المالية يتعين توحيد أسعار الضرائب وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول

¹ - قاشي فايزة، مرجع سابق، ص: 22.

² - سكيبة بن حمود، "مدخل لعلم الاقتصاد"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص: 32.

³ - الطيب داودي، مرجع سابق، ص: 2.

⁴ - أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفر، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص: 226-227.

⁵ - الطيب داودي، مرجع سابق، ص: 2.

التكامل وهذا تسهيلا لحركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين دول التكامل الاقتصادي، وإلى تسهيل مبادلات السلع. أما النواحي النقدية يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي وإباحة حرية التحويل بينهما. إضافة إلى ضرورة تنسيق السياسات الإنتاجية حيث يمكن توجيه العناصر الإنتاجية نحو أكفأ السبل لاستغلالها وذلك بتخصيص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية أكبر من غيرها، هذا دون إهمال التنسيق بين السياسات الاجتماعية المختلفة للدول أطراف التكامل (السياسة الإسكانية، نظم التأمينات الاجتماعية و المعاشات).

4- إيجاد بناء مؤسساتي يشرف على التكامل الاقتصادي الدولي¹: يتحتم على دول التكتل الإقليمي أن يوجد إطار مؤسساتي يشرف على تنسيق السياسات الاقتصادية الملائمة لطبيعة واحتياجات التكامل الاقتصادي الدولي، وتحقيق أهدافه، وهذا يتطلب صلاحيات أوسع لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي الدولي.

تلجأ الدول إلى تشكيل تكتلات اقتصادية باعتبارها إستراتيجية جديدة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية تحل محل سياسة الحماية التجارية وتمثل خطوة نحو تحقيق حرية التجارة الدولية والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، التخصص وتقسيم العمل. ولها في ذلك مجموعة من الدوافع هي:

1- الدوافع الاقتصادية: وتشمل ما يلي:

أ- **اتساع حجم السوق²:** يوفر التكامل الاقتصادي الدولي سوق واسعة أمام منتجات الدول المتكاملة. وهذا يؤدي إلى اتساع إنتاج المشروعات بسبب توفر الطلب الذي يمكن من تحقيق الحافز على هذا التوسع، وما يرافق ذلك من زيادة درجة استخدام الموارد والطاقات الإنتاجية القائمة، وبالذات الغير مستغل منها كما أن اتساع السوق يتيح درجة أكبر من التخصص وتقسيم العمل.

ب- **تحسين شروط التبادل الدولي³:** توفر الاتحادات الاقتصادية فرصة الإنتاج بالحجم الكبير وتداوله في الأسواق الدولية داخل التكتل وخارجه مما يسهل التحكم في شروط بيعه بما يحقق مصالحها الخاصة من خلال جعل شروط التبادل الدولي أكثر مراعاة لمصالحها؛ فنجد " اتحاد الفحم والصلب الأوربي " أكثر تحكم في إنتاج

¹ - إسماعيل العربي، " التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة "، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص: 49-56.

² - نفس المرجع السابق، ص: 11-12.

³ - بوكساني رشيد، ديبش أحمد، " مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي "، دورية الدراسات الاقتصادية، مؤسسة بن خلدون للدراسات والبحوث

العدد: 4، الجزائر، سبتمبر 2004، ص: 83.

وتداول سلعتي الفحم والصلب بسبب الإنتاج بالحجم الكبير، كما أن الاتحادات الاقتصادية كثيرا ما تتحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة أعضائها فهي تمثل سوق واسعة تجعل الدول الأجنبية تبيعها منتجاتها بأفضل الشروط والأسعار فالسوق الأوروبية المشتركة مثلا تتحكم في شراء العديد من السلع الأجنبية.

ج- **زيادة التوظيف**¹: بحكم توسيع التكامل الاقتصادي الدولي للسوق فهو زيادة للطلب، الذي يحفز على التوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، ما يتطلب قدر أكبر من مناصب العمل الإضافية، وبما أن سوق العمل لا تقتصر على دولة واحدة وإنما هي سوق لمجموعة الدول المتكاملة، فإن هذا يعني إتاحة فرص العمل لمختلف أفراد دول التكامل والحد من مشكلة البطالة.

د- **زيادة معدل النمو الاقتصادي**²: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للدول الأعضاء من خلال تشجيعه للاستثمار؛ فزيادة الطلب الناتجة عن اتساع نطاق السوق تؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج بالحجم الكبير من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء، ويساعد في ذلك تحرك عوامل الإنتاج بحرية داخل التكتل من جهة، وما يحقق من أرباح في بلدان التكامل الاقتصادي الدولي من خلال إعادة تشغيل عوائد رؤوس الأموال في عمليات إنتاج سلع مختلفة من جهة أخرى، فضلا عن تشجيعه للتخصص في الإنتاج بغرض الاستخدام الأمثل للموارد.

هـ- **إنشاء قاعدة اقتصادية قوية**³: يمكن التكامل الاقتصادي الدولي من إقامة نشاطات إنتاجية هامة لنمو الاقتصاد وتوسيع قاعدته الإنتاجية، والتي بدون تكامل يصعب إيجادها؛ خاصة بالنسبة للدول النامية لضيق أسواقها من جهة ومحدودية الموارد المتاحة فيها خاصة الصناعة الإنتاجية، وصناعة مستلزمات الإنتاج. التي تتطلب إمكانيات مالية، مادية وبشرية ضخمة توفرها سوق واسعة ما يدفع الدول إلى تكامل اقتصادي لإيجاد سوق واسع.

و- **تطوير القاعدة التكنولوجية**⁴: تحقق التكنولوجيا منافع مرتفعة كونها العامل الأساسي في منح واكتساب الميزة التنافسية للمنتجات سواء سلعية أو خدمية، وتتطلب إقامة قاعدة تكنولوجية إمكانيات ضخمة مالية، مادية

¹ - فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان 2001، ص: 182.

² - هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص: 214.

³ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 183.

⁴ - هيفاء عبد الرحمان ياسين الكريتي، "آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي"، دار حامد، عمان، 2010، ص ص: 460-

وبشرية بالذات. لذلك تسعى الدول لإقامة تكاملات اقتصادية فيما بينها للاستفادة من المزايا التي يوفرها التكامل الاقتصادي الدولي وإقامة قاعدة تكنولوجية قادرة على الاستجابة للاحتياجات المحلية والدولية.

ز- **حماية للاقتصاد¹**: تعتبر التكاملات الاقتصادية أسلوب جديد لتحرير التجارة على نطاق دول التكتل، أما التعامل التجاري مع خارج التكتل فهو مقيد بإجراءات متنوعة مابين الكمية، التنظيمية والإدارية. ما يوفر حماية للصناعات القائمة داخل التكتل في مختلف مراحل تطورها؛ من الناشئة حتى المتقدمة في التطور.

2- **دوافع سياسية - أمنية²**: تتمثل في تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء، وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، وهذا ما يزيد من القوة السياسية لدول التكتل وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية؛ سواء للتصدي للمشاكل الكبرى التي تواجه العالم أو تعزيز القوة التفاوضية لبلدان التكتل الاقتصادي مع دول خارج التكتل أو مع المنظمات الدولية لتوجيه سياساتها. وجنبا إلى جنب مع تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية، تعمل الدول المتكاملة على إزالة بؤر التوتر والصراع والخلافات الحدودية بغية توفير الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

3- **دوافع اجتماعية- تاريخية³**: التكامل الاقتصادي هو امتداد للتكامل الاجتماعي بين الدول المتكاملة، فتمتع هذه الدول بخصائص اجتماعية وثقافية معينة متشابهة (الدين، اللغة، العادات والتقاليد)، مع تطور كل من العلاقات الاقتصادية والسياسية بصورة متوازنة تتعزز علاقات الود والتعايش الاجتماعي المشترك والحوار الثقافي وهذا ما يحقق الأمن الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان، ليزيد من قوة ومثانة الهوية الثقافية لهذه البلدان وترسيخها متصدية بذلك لموجة العولمة.

المطلب الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي الدولي.

تساعد الدول في سعيها نحو التكامل الاقتصادي الدولي، وإرساء دعائمه ووضع أسسه مجموعة من المقومات والعوامل المساعدة، كما تواجهها مجموعة من المعوقات تحاول تجاوزها من خلال عمليات التنسيق المستمرة؛ في هذا المطلب نحاول الوقوف والتعرف على مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي الدولي.

¹-مصطفى رشدي شحبة، " الأسواق الدولية - المفاهيم والنظريات والسياسات"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص: 157-158.

²-علي القزويني، مرجع سابق، ص ص: 274 - 275.

³- نفس المرجع السابق: ص ص: 276 - 277.

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي الدولي.

لا يمكن لأي تكامل إقليمي أن ينجح إلا في وجود مجموعة من العوامل المساعدة الاقتصادية منها والغير اقتصادية نستعرضها فيما يلي:

1- العوامل الاقتصادية: ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

أ- توفر الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال¹: تختلف الدول من حيث الندرة والوفرة للموارد الطبيعية ورؤوس الأموال إضافة لليد العاملة، ولذا تلجأ الدول إلى إقامة تكاملات اقتصادية بهدف الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية لدى بقية المجموعة الدولية المتكتلة؛ بحيث تستطيع دول المجموعة تجاوز مشاكلها الناتجة عن الافتقار النسبي للموارد الطبيعية سواء من ناحية الكم أو الكيف.

ب- تقارب وتجانس المستوى الاقتصادي²: يتطور التكامل الاقتصادي الدولي، باستثناء بعض التجارب، إما بين دول متطورة صناعياً أو بين دول نامية وحتى داخل المجموعة الأولى وداخل المجموعة الثانية يزدهر التكامل الاقتصادي أكثر ما بين الدول التي لها مستوى تطور اقتصادي متقارب. وعادة ما تكون محاولات التكامل الاقتصادي ما بين الدول المتطورة والنامية فاشلة أو تنشأ في أقل صور التكامل الاقتصادي الدولي.

ج- التخصص وتقسيم العمل: إن التكامل الاقتصادي في أوسع معانيه عبارة عن " عملية موضوعية للتطور العميق والراسخ للعلاقات المتبادلة وتقسيم العمل بين الاقتصاديات الوطنية"³. أي أن التكامل الاقتصادي الدولي يستند إلى التخصص وتقسيم العمل، ويحقق للدول المتكاملة اقتصادياً عائد يفوق ما يمكن أن تحصل عليه قبل التكامل؛ من خلال تحقيقه لوفرات الإنتاج بالحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، ما يضمن استفادتها من انخفاض تكاليف الإنتاج، الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية وتنظيم المنافسة في إطار تكاملي للابتعاد عن مخاطرها التي تلحق أضراراً مدمرة للمشروعات الاقتصادية⁴.

د- توفر طرق المواصلات ووسائل النقل⁵: كلما توفرت شبكة النقل والمواصلات في رقعة الدول المتكاملة اقتصادياً يخفض من تكاليف نقل السلع والركاب، كما يعتبر توفر شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 177-178.

² - قاشي فايزة، مرجع سابق، ص: 194.

³ - مجموعة من الأساتذة السوفييات، "التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية - الدول الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية"، تعريب: علي محمد القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص: 47.

⁴ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 178.

⁵ - سكيينة بن حمود، مرجع سابق، ص: 225.

ترتبط المنتج بالمستهلك في السوق الإقليمية، عاملاً حاسماً في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكثلة.

2- مقومات غير اقتصادية: وتتضمن ما يلي:

أ- **المناخ السياسي**¹: وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية العامة والاقتصادية - الاجتماعية وعلاقات سياسية بين الدول قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار، ومدى الاستعداد للتنازل عن أجزاء من السلطة لصالح المؤسسات العليا التي تشرف على إدارة التكامل الاقتصادي الدولي وتوجيه سياساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ب- **مقومات تاريخية**²: وتشمل قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكها في العمل الدائم والسعي نحو التطور؛ تاريخياً بما في ذلك من كفاحها المشترك ضد السيطرة الاستعمارية، وضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

ج- **مقومات جغرافية**³: تتمثل في توافر الإطار المكاني أو الجغرافي المناسب لإقامة كتل اقتصادي قابل للاستمرار والتطور، بكل ما يحتويه من خصائص جغرافية (المساحة، المناخ، طبيعة الأرض والتضاريس، الكثافة السكانية، موارد طبيعية باطنية وسطحية)، وكلما كانت هذه الخصائص ذات نوعية أفضل عززت نهج التكامل الاقتصادي الدولي.

د- **مقومات ثقافية - اجتماعية**⁴: أن الخصائص الاجتماعية و الثقافية يمثل اللبنة الأولى لبناء تكامل اقتصادي دولي قوي، وسواء تشابهت الخصائص أو اختلفت فالتجارب التاريخية للتكامل الاقتصادي الدولي تشير إلى كل من التماثل والتنوع الاجتماعي كان مصدراً أساسياً لتطور المجتمعات التي حققت تقدماً اقتصادياً قوياً؛ مثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للتنوع، وتجربة اليابان والصين للتماثل، ويتوقف الأمر على كيفية إدارة عملية الجمع بينهما.

1- إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص: 43.

2- نفس المرجع السابق، ص: 279.

3- فاشي فايزة، مرجع سابق، ص: 194.

4- علي القزويني، مرجع سابق، ص: 280.

الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي الدولي.

رغم المزايا والمنافع التي تجنيها الدول من وراء التكامل الاقتصادي الدولي، إلا أنه يواجه مجموعة من المشاكل تعيق عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها، وتختلف المشاكل بين اقتصادية وغير اقتصادية نردها في ما يلي:

1- المشاكل الاقتصادية: وتتضمن مايلي:

أ- **مشكل التعريف الموحدة:** من أهم أسس التكامل الاقتصادي الدولي إزالة الحواجز الجمركية والاتفاق مسبقاً على وضع تعريف جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، غير أن وضع تعريف موحدة تفرض على الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل تطبيق التكامل الاقتصادي أمر بالغ في الصعوبة نتيجة عدم القدرة على التوفيق بين مصالح الدول المتكاملة، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريف موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية. والبعض الآخر من الدول تفرض أيضاً تعريف موحدة تزيد عن الرسم الآخذ به نظراً لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية؛ ومن أمثلة ذلك ما حدث في بريطانيا، عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها¹.

ب- **مشكل الحماية الجمركية²:** اختلاف درجة النمو الاقتصادي للدول أعضاء التكامل الاقتصادي، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو وبالتالي يصعب التخلي عن فكرة الحماية في دول التكامل كل حسب مصالحه الاقتصادية؛ ويعود السبب الرئيسي لعنصر المنافسة التي تتأتى من مشاريع الدول الأخرى وخاصة تلك التي تنتج بتكاليف أقل.

ج- **مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية³:** هو أحد أبرز أسس التكامل الاقتصادي الدولي، ويستدعي تنسيق النواحي المالية والنقدية خاصة، فوجود مثلاً أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعث الآخر. كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال

¹ - كامل البكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص: 130.

² - عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فر التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص: 24-25.

³ - هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص ص: 218 - 219.

من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل. كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيداً كاملاً، بل يكفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها. وهذا ما حدث فعلاً بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين "اتحاد البنيلوكس" سنة 1948.

كما أن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمارات الدولية، وما ينجم عن ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية، لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الإنتاجية.

د- **مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر**¹: المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصادياً هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل الاقتصادي. وهنا يكمن إشكال على أي أساس يتم هذا التقسيم؟ في هذا الصدد ظهر اتجاهان:

٧- **الاتجاه الأول**: يرى أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع الواردة إلى موانئها ومراكزها الجمركية على الحدود، مع قيام الدول الكبيرة في الاتحاد بدفع تعويضات للدول الصغيرة كتعويض لها عما ستخسر من الإيرادات نتيجة انضمامها للاتحاد.

٧- **الاتجاه الثاني**: يرى أن تقسم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان الدول إلى مجموع سكان الاتحاد. وحجة أنصار هذا الاتجاه جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان.

ويعتبر الأسلوب الأول هو الشائع في اتفاقيات التكامل الاقتصادي الدولي خاصة الاتحادات الجمركية كونها في العادة تضم دول غير متقاربة اقتصادياً.

2- **مشاكل غير الاقتصادية**: وتشمل العوامل السياسية، التنظيمية والاجتماعية والثقافية حيث:

أ- **العوامل السياسية**²: تشمل مجموعة من العناصر هي:

٧- **غياب الإرادة السياسية**: هناك عوامل عديدة وراء ضعف وغياب الإرادة السياسية مثل عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي أو إدراكها بسبب قلة المعلومات أو عدم وضوحها.

¹ - عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص: 25.

² - داودي الطيب، مرجع سابق، ص: 6.

٧- **مشكل السيادة القطرية:** ويعني عدم التنازل عن جزء من السلطة لصالح أجهزة التكامل الاقتصادي الدولي، تخوفاً من التعدي على السيادة القطرية.

٧- **تسييس الاقتصاد:** ويعني توجيه الاقتصاد وجهة سياسية؛ أي أن السياسية تحكم العلاقات التبادلية للتجارة مما يجعل إقامة التكامل الاقتصادي الدولي مرتبطاً بالرضا السياسي.

ب- **العوامل التنظيمية والمؤسسية¹:** وجود اختلافات في اللوائح والتشريعات الاقتصادية بين الدول المتكاملة مما يجعل من هذا الاختلاف مشكل أساسي يعيق قيام التكامل الاقتصادي الدولي. ضف إلى ذلك ضرورة وجود إطار مؤسسي (سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية، سلطة قضائية) لإقامة تكتل و الإشراف على التشريعات والإجراءات التنفيذية وتطبيق الاتفاقيات والخطوات التكاملية المنفق عليها.

ج- **العوامل الاجتماعية - الثقافية:** وتتركز هذه المعوقات في مجموعتين هما²:

٧- **المجموعة الأولى:** وتشمل المعوقات التي ترتبط بالتباين في مستويات التطور الاجتماعي والثقافي بين البلدان المتكاملة اقتصادياً من ناحية المؤشرات الرئيسية لهذا التطور كدرجة التحضر، المستوى التعليمي للسكان، حركية الفئات الاجتماعية المختلفة، الوعي الاجتماعي، بما في ذلك الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي الدولي.

٧- **المجموعة الثانية:** وتتمثل في المعوقات التي ترتبط بالتباين في الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الساعية إلى التكامل؛ ويتعلق الأمر بالاختلافات والحساسيات وربما الصراعات ذات الطابع الطائفي أو القبلي وأحياناً العنصري والعرقي والتشدد الديني.

¹ - على القزويني ، مرجع سابق، ص ص: 304-305.

² - نفس المرجع السابق، ص ص: 303-304.

المبحث الثاني: مراحل وخصائص التكامل الاقتصادي الدولي.

لقد ظهر التكامل الاقتصادي الدولي في النصف الثاني من القرن الماضي وأحدث ثورة كبيرة في العلاقات الدولية الاقتصادية بصور وأشكال مختلفة، ذات خصائص متنوعة، نهدف في هذا المبحث إلى دراستها بغية التعرف عليها.

المطلب الأول: نماذج التكامل الاقتصادي الدولي.

اتخذ التكامل الاقتصادي الدولي نموذجين أحدهما تقليدي ظهر في الربع الثالث من القرن الماضي والنموذج الجديد الذي ظهر في الربع الأخير من القرن الماضي أيضا، وهو امتداد للنموذج التقليدي يعرف المجالات الاقتصادية الكبرى.

الفرع الأول: النموذج التقليدي للتكامل الاقتصادي الدولي.

تختلف صور التكامل الاقتصادي وأشكاله تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج الاقتصادات القومية المختلفة فمنها ما يكون كاملا ويستدل عليه بغياب أشكال التمييز بين الاقتصاديات الوطنية للدول أعضاء هذا التكامل ومنها ما يكون جزئيا أي أن الاندماج يكون في بعض المجالات فقط وهذا الشكل هو الغالب لأن الشكل الأول يستلزم وجود وحدة سياسية إلى جانب الوحدة الاقتصادية.

وقد وضع "بيلابلاسا" سلما تدريجيا لمراحل التكامل الاقتصادي الدولي كما يلي: التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، الاندماج الاقتصادي التام.

1- منطقة التفضيل الجمركي: تمثل منطقة التفضيل الجمركي أولى صور التكامل التاريخية حيث تقوم الدول المكونة لهذه المنطقة بإعطاء كل منها الآخر المعاملة التفضيلية عند استيراد أو تصدير السلع إليها. حتى يتسنى زيادة معدل التبادل التجاري فيما بينها - ولعل أقدم منطقة للتفضيل الجمركي هي منطقة الكومنولث البريطاني بين بريطانيا ومستعمراتها بعد منحها الاستقلال¹. غير أن التطبيق العملي لمثل هذا التفضيل وإن كان قد ساهم فعلا في ازدياد حركة التبادل التجاري إلا أنه يواجه صعوبات تتعلق بمتابعة البضائع التي يتم معاملتها تفصيليا وعدم إساءة استخدامها بواسطة الغير في سبيل الحصول على امتيازات نتيجة وجودها.

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص: 388.

2- منطقة التجارة الحرة: وهي أن تصبح الدول سوقا واحدة تتيح حرية انتقال السلع، ما يُوسِعُ السوق أمام منتجات هذه الدول بالشكل الذي يحفزها ويشجعها على التوسع في إنتاجها، من خلال إلغاء الرسوم الجمركية، والقيود الكمية، الإجراءات الإدارية، وكافة القيود التي تعرقل حركة انتقال السلع بين الدول المشتركة في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي الدولي، مع احتفاظ كل دولة من الدول المعنية بمنطقة التجارة الحرة* برسومها الجمركية وقيودها الكمية وإجراءاتها الإدارية إزاء تجارتها مع العالم الخارجي⁽¹⁾. وللمناطق التجارية الحرة مجموعة من الايجابيات هي²: جلب المستثمر الأجنبي، تنشيط الاقتصاد الوطني، إحداث المزيد من فرص العمل، المساهمة في نقل التكنولوجيا.

أما سلبيات المناطق التجارية الحرة فتعد مشكلة انحراف التجارة المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة؛ هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة. وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة وذلك حتى يتمكن دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة³. بالإضافة إلى مشكلة انحراف الإنتاج؛ ذلك أن بعض المنتجات الصناعية تحتوي على نسبة مرتفعة من المواد اللازمة لصناعتها، ولكنها غير متوافرة في دول المنطقة، الأمر يستوجب استيرادها من الخارج، وعلى ذلك فإن صناعة هذه المنتجات تتحول من الدولة ذات التعريف الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدولة ذات التعريف الجمركية المنخفضة نسبيا من بين دول المنطقة⁴. هذا الأثر أحيانا يخلف أثر انحرافي آخر على الاستثمار يتمثل إرسال المستثمرين الأجانب أموالهم الاستثمارية إلى الدول التي تكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية والسلع غير تامة الصنع منخفضة نسبيا، حتى يؤمن هؤلاء المستثمرون تكاليف إنتاج منخفضة، وبالتالي أسعار منخفضة للسلع

¹ - رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، "الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية"، ط2، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، القاهرة، 2007، ص: 40.

² - محمودي مراد، "النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة"، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص: 102.

* تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة حيث هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها. وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض وتشارك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 103.

⁴ - حسين عمر، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص: 31.

المنتجة، تناسب وتجذب المستهلكين لشرائها، وتحقيق عوائد مجزية في ذات الوقت للمستثمرين. إن سلوك المستثمرين يعني ضمان ابتعادهم عن استثمار أموالهم في دول منطقة التجارة الحرة التي تكون فيها الرسوم الجمركية مرتفعة على السلع المراد إنتاجها¹.

3- الاتحاد الجمركي²: هذا الشكل يعتبر درجة أبعد مدى من تحقيق منطقة التجارة الحرة، حيث أضاف إلى إلغاء الرسوم والقيود على حركة السلع بين الدول، توحيد الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المتكاملة إزاء العالم الخارجي وبالتالي فإنها تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية باعتبارها دولة واحدة جمركيا، وهذا الشكل يتجنب المشاكل التي تخلفها منطقة التجارة الحرة، غير أن أكبر مشكلة تواجهه هي كيفية توزيع العوائد الجمركية.

4- السوق المشتركة³: وفقا لهذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتزم بسياسة موحدة في مواجهة كل دول خارج السوق، وهو بذلك يشبه الاتحاد الجمركي ولكن يضاف إلى ذلك حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق. مما يسمح بإعادة توزيع هذه العناصر بين مجالات الإنتاج وتحقيق أكفأ استخدام لعناصر الإنتاج المتاحة وبعبارة أخرى لا يتم في ظل السوق المشتركة فقط دمج أسواق السلع وإنما أيضا دمج أسواق عوامل إنتاج وبذلك تصبح الدول الأعضاء سوقا واحدا تنتقل في داخلها السلع الوطنية بحرية تامة كما يصبح في استطاعة العمال أن يعملوا في أي منطقة أو مشروع فيها دون تمييز ويصبح في إمكان أصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق.

في ظل السوق المشتركة يصبح التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية والاجتماعية من الأهمية بما كان، بل أنه يصبح ضروريا لكمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققة في الواقع.

5- الوحدة الاقتصادية⁴: وعلى الرغم من أن السوق المشتركة تعد تطورا حقيقيا نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، سواء فيما يتعلق بالتبادل السلعي أو حرية عناصر الإنتاج، إلا أنها تغفل جانبا مهما وهو

¹ نفس المرجع السابق، ص: 32.

² - محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية طبع - نشر - توزيع، الإسكندرية، 2000، ص: 144.

³ - فليح حسن خليف، مرجع سابق، ص: 169.

⁴ - هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص: 210.

تنسيق السياسات الاقتصادية نظرا لتأثيراتها غير المباشرة، على تحديد حركة حرية هذا التبادل السلعي وعناصر إنتاجه.

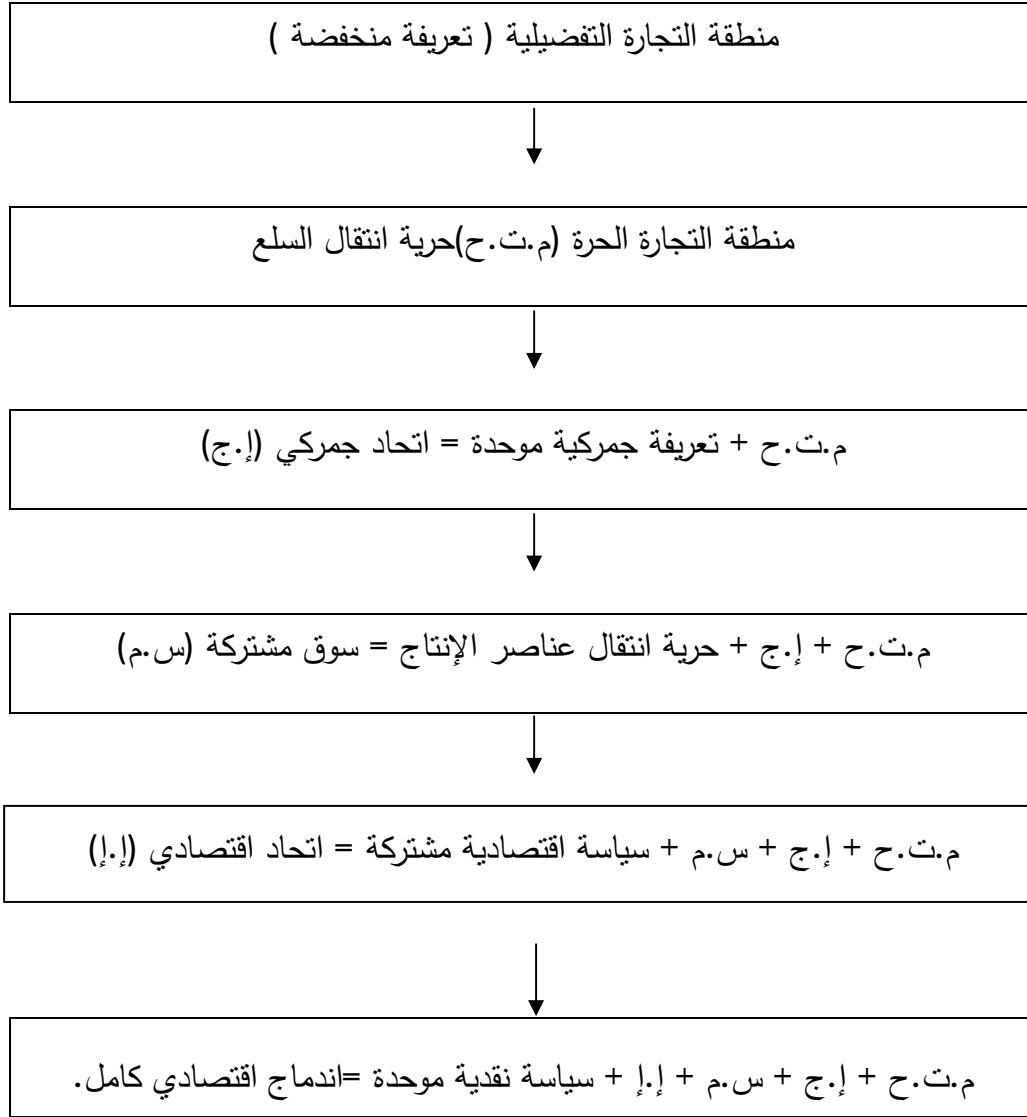
إن للسياسات المالية والنقدية التي تتبعها هذه الدول تأثيراتها البالغة على أسعار المنتجات. لذلك فإن توحيد مثل هذه السياسات يبرز فعالية توحيد التعريف الجمركية وإلغاء القيود التجارية لذلك فإن الوحدة الاقتصادية تقوم على نفس الأسس التي تقوم عليها السوق المشتركة ولكن مع توحيد السياسات المالية والنقدية تجنبا لأي مشاكل تتعلق بتحقيق التوازن الداخلي أو الخارجي لدول هذه الوحدة الاقتصادية.

6- الاندماج الاقتصادي الكامل¹: هذا الشكل من التكامل هو أعلى درجات التكامل الاقتصادي الدولي على الإطلاق، حيث يتم إذابة اقتصاديات الدول الأطراف بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد يتولى تحديد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق الدول يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء وفي ظل هذا النموذج يوجد بنك مركزي واحد وكلمة واحدة، كما يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية.

والشكل التالي يوضح مراحل التكامل الاقتصادي:

¹ - سكيمة بن حمود، مرجع سابق، ص: 227.

شكل رقم (1): مراحل التكامل الاقتصادي.



المصدر: عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص: 16.

الفرع الثاني: النموذج الحديث للتكامل الاقتصادي الدولي.

انطلاقاً من درجات التكامل الاقتصادي الدولي السالفة الذكر، التي تم تنفيذها لأول مرة في أوروبا (الاتحاد الأوروبي)، وبعد الحرب العالمية الثانية كان التكامل الاقتصادي يتم وفق الشروط التقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي... وغيرها. أصبحت تسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعداً إقليمياً. لأنه قد ظهرت صيغة جديدة وبديلة لهذا التكامل وذلك خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها لا تخضع لتلك الشروط، أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة. كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي (متقدمة ونامية)، وهذا يعود للتحويلات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من التقدم والتطور التكنولوجي و بروز العولمة

الاقتصادية... الخ. لذا اتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قاريا غير عابئ بالاختلافات في العوامل الاجتماعية ولا التباعد جغرافي.

لقد عرف العالم نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، وهذا يدخل في النمط التقليدي للتكامل، أو تجمعات لا تكتسب صبغة الإقليمية المباشرة وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي تسمى بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة¹.

وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الإقليمي بالاعتماد على مجموعة من الخصائص مثل النطاق الجغرافي والخصائص الإقليمية والاجتماعية²:

1- النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي الدولي فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي الدولي فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.

2- الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

3- الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الواجهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التناذر والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

4- الدوافع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا

¹ - أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص: 49.

² - عبد الناصر طلب نزال، "النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص ص: 16-18.

الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

5- تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

6- عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدماً في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدماً.

7- نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

8- تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل، ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجياً مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي. وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد، ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأعضاء الأقل تقدماً، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدماً.

9- تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزناً أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدماً.

10- المرحلة النهائية: نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

11- النظام الاقتصادي: تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول

الاستثمار المباشر.

12-الدعوى والتوجيه: نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، أما الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.

يمكن تلخيص الاختلاف بين الصيغة التقليدية والصيغة الجديدة أو البديلة للتكامل الاقتصادي كما يلي:

الجدول رقم(01) مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي.

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج البديل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولاً متجاورة.	إقليم أو أكثر متجاورين.
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية.	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة.
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي .	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم.
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.	دعم الاستقرار السياسي.
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركي.	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدماً.	غير مجاز، مع تعويض الدول الأقل تقدماً.
نطاق التجارة	أساساً للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.
رأس المال	تحريره تدريجياً مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً.
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الاتحاد.	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدماً.
تنسيق السياسات	تدريجي، مع توسيع صلاحيات سلطة فوق الوطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي.	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القارات.
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تقضي لوحدة سياسية.	أساساً مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على الاستثمار	الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال وعبارات القوميات

المصدر: شريط العابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية حالة دول المغرب العربي"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص: 84.

وفي إطار الصيغة التقليدية فإنه يفرق بين التكامل السالب والتكامل الموجب، فالأول يشير إلى الدرجات الأربع

الأولى من التكامل الاقتصادي، أي من منطقة التفضيل الجزئي إلى السوق المشتركة، ويتم من خلاله إزالة القيود فقط بين الدول المتكاملة. أما الثاني، فيشير إلى المراحل الباقية من درجات التكامل الاقتصادي، وفيها تشير وتتفق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على إنشاء آليات جديدة للتكامل مثل تنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وتوحيد النظم الضريبية وإنشاء عملة موحدة. أما الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي لا تأخذ بكل أشكال التكامل السابقة، ومن الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

المطلب الثاني: خطوات إنجاز التكامل الاقتصادي الدولي.

تستطيع التكتلات الاقتصادية تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة، وهذا وفقا للمبادئ النظرية الاقتصادية في سعيها لتحقيق الرفاهية لشعوب، إلا أن هذه التكتلات يجب أن تتبع جملة من الخطوات تعتبر شروط لتحقيق أهدافها¹:

1- أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.

2 - الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

3- إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.

4- التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي.

5- إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي.

6- إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف إلى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانيات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث.

¹ - عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص: 17.

7- إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره.

8- يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج، على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل، لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج، وإنما تكون المشكلة هي التعاون في إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الأراضي الواسعة والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول.

المطلب الثالث: خصائص التكاملات الاقتصادية الدولية.

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص ندرجها فيما يلي¹:

1- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجمها الضخم من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

2- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

3- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

4- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

5- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

6- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

7- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 36.

التكاملية.

8- تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة لآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

9- كما يمكن التمييز بين نوعين من التكاملات الاقتصادية الدولية وهي تكاملات بين الدول المتقدمة ذات وزن اقتصادي كبير، و تكاملات اقتصادية بين الدول النامية تتسم بالضعف أغلبها لم تحظى بالنجاح ، ولكل منها خصائص تميزها ونجد أن الصيغة الجديدة أو البديلة للتكامل الاقتصادي تحاول الدمج بين النوعين من خلال المناطق الحرة¹.

10- التكتلات الاقتصادية لم تقتصر على صورة واحدة من صور التكامل الاقتصادي أو السعي لبلوغ مرحلة معينة، فالتكتل لأمريكا الشمالية أخذ صورة منطقة التجارة الحرة وتوقف عندها وخلق نجاحا هاما. ما يعني أنه ليس بالضرورة نمذجة التكامل الاقتصادي، وإنما الأهم هو اختيار الصورة التي تحقق أعظم المكاسب².

11- لكل تكتل اقتصادي إستراتيجية خاصة به؛ فالتكتل الاقتصادي الأوربي ذو إستراتيجية هجومية، أما التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية فهو ذو إستراتيجية دفاعية هجومية، حيث قام على أساس مواجهة التكتل الاقتصادي الأوروبي ويسعى إلى ضم دول أمريكا اللاتينية³.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 27.

² - نفس المرجع السابق، ص: 26.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 26.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي الدولي.

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي «فاينر» سنة 1950، حيث بين أن أي شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظريات التجارة الدولية سواء كانت تلك التي تعلقت بالحرية، التجارية أو الحماية¹. لذا نتناول في هذا المبحث أهم النظريات التي تفسر أسباب قيام التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: النظريات الأساسية للتكامل الاقتصادي الدولي.

في هذا المطلب نتناول أهم نظريات التكامل الاقتصادي الدولي، وهما: نظرية الاتحاد الجمركي ونظرية التكامل النقدي ومنطقة العملة المثلى.

الفرع الأول: نظرية الاتحاد الجمركي.

ترتبط نظرية الاتحاد الجمركي بالاقتصادي الكندي " جاكوب فينر"، وتشكل المضمون الأساسي للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي و لمجمل نظريات التكامل الاقتصادي والممارسات التكاملية؛ لاتصافها بالبساطة والوضوح الذي يسهل بناء نماذج اقتصادية واضحة تعبر عن ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتبرز آثارها الاقتصادية المختلفة على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية². ويعتبر الاتحاد الجمركي³:

1- الوحدة الأساسية للتكاملات الاقتصادية الدولية؛ فالإتحاد الجمركي كيان أعلى من الكيان الوطني.

2- يعتمد الإتحاد الجمركي؛ آليات السوق كقاعدة وإطار لتحليل التكامل الاقتصادي الدولي دون الإشارة إلى دور الدولة.

ويقوم الإتحاد الجمركي على مجموعة مرتكزات وهي⁴:

1-إزالة جميع الرسوم الجمركية، وأي حواجز تقف أمام التجارة بين الدول المتكاملة اقتصاديا.

¹ -محمد رئيس مسعد عبده، "التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص: 182.

² - سامي حاتم العفيفي، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص: 48.

³ - علي القزويني، مرجع سابق، ص: 133.

⁴ - كامل البكري، "الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 152.

2- إبقاء الرسوم الجمركية والحواجز مطبقة على عناصر الإنتاج.

3- ضبط وتوحيد التعريفات الجمركية الخارجية والمشاركة تجاه الدول الغير أعضاء.

إضافة إلى¹:

4- إنشاء جهاز جماعي؛ ذا اختصاص استشاري وظيفته تنظيم العلاقة بين الأعضاء وفض النزاعات

5- تجمع الدول إيراداتها من الرسوم المحصلة على السلع التي تدخل إقليمها الجمركي الجديد ثم تتم عملية توزيع الحصيلة فيما بينها على أسس تتفق عليها الدول.

في إطار نظرية الاتحاد الجمركي دارت معظم النقاشات حول الآثار التي تترتب على قيام الاتحاد الجمركي، وتم تمييز نوعين من الآثار هما: الآثار الساكنة والآثار الحركية.

1- **الآثار الساكنة:** وهي آثار تحدث في الأجل القصير خلفها الاتحاد الجمركي، تنتج من إعادة تخصيص للموارد (العمل، رأس المال، والموارد الأخرى)، للاقتصاديات الأعضاء. وتتمثل في آثار خلق للتجارة وأخرى تحويل لها.

أ- **أثر خلق التجارة:** ويحدث عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في الاتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في الاتحاد².

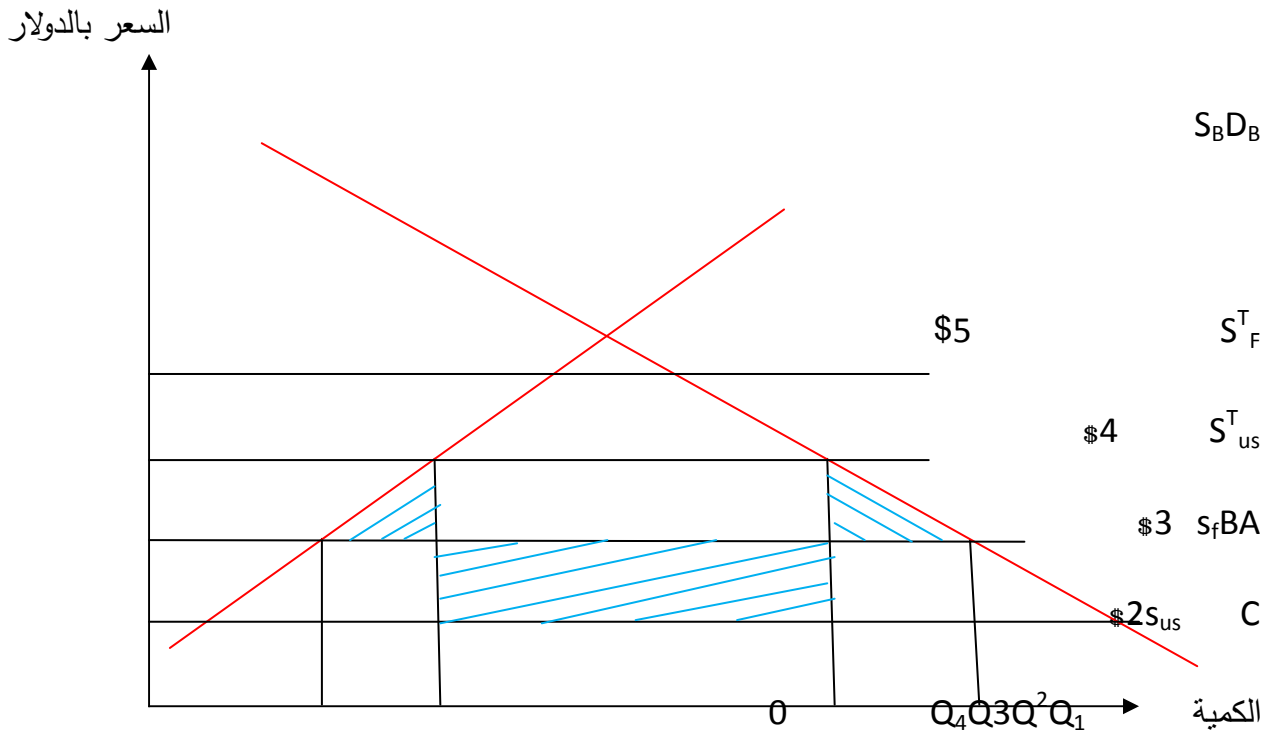
لتوضيح ذلك نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين ثلاث دول وهي: بلجيكا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، كما نفترض أن بلجيكا دولة صغيرة* وتستورد القمح إما من فرنسا أو من الولايات المتحدة الأمريكية. مع العلم أن و.م. أنتج القمح بأقل التكاليف عالمياً. لافتراضنا أن منتجي القمح في و.م.أ يبيعون القنطار الواحد بـ: دولارين فقط مقابل ثلاث دولارات في فرنسا. لذلك بلجيكا سوف تستورد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية في ظل حرية التجارة. ولتوضيح أكثر نستعين بالشكل البياني الموالي:

¹ - عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص ص: 287 - 288.

² - جون هدسون، مارك هرنر، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، تعريب: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض، 1987، ص ص: 573 - 574.

* - الدولة الكبيرة هي الدولة التي تؤثر في السعر العالمي وليست متلقية لسعر.

شكل رقم (2): الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي.



المصدر: جون هيدسون، مارك هرنندر، مرجع سابق، ص: 574.

حيث يمثل:

S_B منحنى العرض للقمح في بلجيكا.

D_B : منحنى الطلب للقمح في بلجيكا.

S_{US} : منحنى عرض القمح للولايات المتحدة الأمريكية.

S_f : منحنى عرض القمح لفرنسا

لنفترض أن بلجيكا تفرض رسم جمركي قيمته 2 دولار على كل قنطار من القمح المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية ومن فرنسا أيضا. سوف يؤدي هذا إلى انتقال منحنيات العرض الأمريكية والفرنسية إلى أعلى، أي إلى الوضع S_{US}^T السعر 4 دولارات للقنطار و S_F^T السعر 5 دولارات للقنطار الواحد.

تظل بلجيكا تستورد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية بسعر 4 دولار للقنطار في ظرف الحرية التجارية لأنها المصدر الأقل سعرا و بمقدار $(Q_2 - Q_3)$ لان بلجيكا تنتج في نفس الوقت الكمية $(2Q)$.

نفترض الآن أن فرنسا وبلجيكا عقدتا اتفاق على إقامة اتحاد جمركي؛ على ضوء هذه الاتفاقية تلغى جميع العوائق التجارية بين البلدين، بينما يتم الحفاظ على هذه العوائق بشكل موحد ضد الدول الغير أعضاء بما فيها

الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا تم الاتفاق على قيمة الرسم 2 دولار للقنطار الواحد من القمح في الاتحاد كتعريف جمركية على القمح المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهذا يعني أن سعر القمح الذي تستورده بلجيكا من و.م.أ هو 4 دولار للقنطار أي أن سعره لم يتغير، في حين يمكنها استيراده من فرنسا بسعر 3 دولار للقنطار الواحد بسبب إزالة العوائق التجارية. وهنا تتحول بلجيكا إلى فرنسا كمصدر للقمح بالمقدار (Q1 - Q4)، وهذا يؤدي إلى انخفاض إنتاج فلاحي بلجيكا من Q2 إلى Q1، في حين يزداد الاستهلاك بالمقدار (Q3-Q4).

يخلف أثر خلق التجارة بدوره أثرين هما:

٧- أثر على الإنتاج: يعتبر كسبا للرفاه الاقتصادي للدولة المستوردة لأنه يمثل ادخارها الناتج من إحلال القمح المحلي المرتفع التكلفة باستيراد قمح منخفض التكلفة من فرنسا بكمية تقدر بـ (Q1-Q2).

٧- أثر على الاستهلاك: وهو تغير إيجابي في رفاه بلجيكا الاقتصادي، لأن يقيس الكسب للمستهلك الذي يزيد استهلاكه بالكمية (Q3-Q4) عند انخفاض الأسعار من 4 دولارات إلى 3 دولارات للقنطار الواحد، ويمثل المثلثين A و B مقدار الرفاه الاقتصادي العائد على بلجيكا من وراء الاتحاد الجمركي.

إن إقامة الاتحاد الجمركي لم يحول مصدر الواردات فقط بل زاد من حجم الكميات المستوردة بفعل انخفاض الأسعار نتيجة إلغاء السياسة التمييزية بين وحدات الاتحاد الجمركي ما يعمل على زيادة التجارة البينية له.

ب- اثر تحويل التجارة : يعرف على أنه اقتناء المستهلكين المحليين للسلع من مصدر عضو في الاتحاد ذي كفاءة غير عالية وترك مصدر غير عضو ذي كفاءة عالية؛ ويحدث ذلك عندما تعفى الدول داخل الاتحاد من التعريفات الجمركية دون الدول خارج الاتحاد مسببا ذلك انتقال الإنتاج من الدولة غير العضو ذات التكلفة المنخفضة إلى الدولة العضو ذات التكلفة المرتفعة. هذه الوضعية تؤدي إلى الابتعاد عن التوزيع الأمثل للموارد وإلى انخفاض الرفاهية العامة للدولة¹.

ويمكن توضيح هذا الأثر باستعمال المنحنى السابق؛ حيث حدث تحول التجارة بسبب إحلال الواردات البلجيكية بمنتج فرنسي بدل المنتج الأمريكي، وهي منتجات مرتفعة التكلفة مقارنة بتكلفة المنتج الأمريكي.

قبل إقامة الاتحاد الجمركي كانت كمية القمح المستوردة من و.م.أ تساوي (Q2-Q3) بسعر 4 دولارات للقنطار الواحد. علما أن الأربع دولارات تحتوى قيمة دولارين كتعريف جمركية تدفع للسلطات البلجيكية هي تعتبر دخلا مباشرا للدولة أما 2 دولار المتبقية فهي تمثل السعر الحقيقي للقنطار الواحد من القمح يدفعه المقيمون في بلجيكا. وعند إقامة الاتحاد الجمركي وأحلت بلجيكا القمح الفرنسي بدل القمح الأمريكي فإنها خسرت قيمة

¹ - قاشي فايضة، مرجع سابق، ص: 203.

التعريف الجمركية المفروضة على القمح الأمريكي، وبل ارتفعت التكاليف بقيمة دولار واحد للقطار للكمية (Q2-Q3). وبالتالي تتمثل خسارة الرفاه البلجيكي في المنطقة C من الشكل رقم 1. ولتحديد صافي آثار الرفاه الناتجة عن إقامة اتحاد جمركي يجب مقارنة آثار خلق التجار (A+B) بآثار تحويل التجارة (C)، فإذا طغى أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة، فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى رفع الرفاه الاقتصادي للبلد المستورد والعكس صحيح.

ج- آثار ساكنة أخرى: بغض النظر عن أثري خلق وتحويل التجارة يخلف الاتحاد الجمركي أثر على الرفاه الاقتصادي وهي الوفورات الإدارية الناتجة من الاستغناء عن موظفي الجمارك، وخفض الحدود، وما إلى ذلك من متطلبات تحرير التجارة بين الدول الأعضاء. أيضا تحسن شروط التجارة الجماعية للاتحاد الجمركي التي تمكن من زيادة القدرة التفاوضية للاتحاد ككتلة واحدة في المفاوضات التجارية.

2- الآثار الديناميكية: يخلف الاتحاد الجمركي على اقتصاد الدول الأعضاء جملة من الآثار الديناميكية يترتب عليها اتساع حجم السوق بتوسيع الوحدات الإنتاجية نتيجة الاستفادة من وفورات الحجم الداخلية، وازدياد المنافسة وتحسين الإنتاجية داخل الاتحاد، وتدعيم الوضع التنافسي خارج الاتحاد.

أ- وفورات الحجم الاقتصادي: نميز بين نوعين من الوفورات؛ الخارجية والداخلية.

√- الوفورات الخارجية: وهي تلك الوفورات التي يشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة أو في عدة صناعات، مثل وفورات التركيز والمعرفة والتخصص.

√- الوفورات الداخلية: وهي تلك المحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة توسعها في الحجم، مثل الوفورات الفنية (تصميم العمل، استيفاء الطاقة الإنتاجية للمكينات) والوفورات الإدارية (تخصص العمل وتحصيل الخبرة)، وفورات التسويق والعمليات التجارية (ارتفاع كمية المدخلات يؤدي إلى انخفاض سعرها، والحصول على امتيازات وتخفيضات في وسائل النقل والشحن، الاقتصاد في نفقات التوزيع)¹. ويسهم اتساع السوق في رفع مستوى حجم الإنتاج الأمثل المرتبط بالتكاليف الوحديّة الدنيا للفعالية، إذ في حالة سابقة لتشكيل الاتحاد الجمركي لا تصرف الشركات الوطنية منتجاتها إلا في السوق الداخلي، وإذا كانت هذه الأخيرة ضيقة (صغيرة) فتتحمل الشركة

¹ - أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفر، مرجع سابق، ص: 259 - 260.

تكاليف زائدة، وبتوسع السوق تتخفض هذه التكاليف أو تنعدم¹. ويختلف مستوى وفورات الحجم من فرع أو قطاع إنتاجي لآخر، فنجدها مرتفعة في ميدان الطباعة، وصناعة السيارات والطائرات، والمنتجات الصيدلانية، ومتوسطة في صناعة المطاط والمواد البلاستيكية... أما عن مصدرها فيرجع إلى نفقات البحث والتطوير في القطاع الصيدلاني، ونفقات التطوير في صناعة الطائرات والسيارات، التوزيع والتسويق بالنسبة للصناعات الغذائية.

٧-زيادة المنافسة وتحسين الإنتاجية والوضع التنافسي الخارجي: بإزالة الحواجز الجمركية يرتفع عدد المتنافسين في السوق، مما يدفع بالمنتجين إلى تحسين كفاءتهم الإنتاجية، وتخفيض الأسعار، وهذا ما يخفف من حدة الاحتكارات وآثارها السيئة على توزيع عناصر الإنتاج و تخفيض الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى الكفاءة في استخدام الموارد وتطوير أساليب الإنتاج².

ويمكن للتجمعات الإقليمية أن تخلف آثارا إيجابية للدول الأعضاء في مجال المنافسة الخارجية للشركات المحلية، ولعل ذلك ما دفع مسيري الشركات الصناعية الكبرى (قطاع السيارات مثلا) بالدول الأوربية إلى الدفاع عن تشكيل سوق أوربية مشتركة.

٧-التحفيز على زيادة مستوى التكنولوجيا³: لا شك أن درجة التنافسية داخل الاتحاد الجمركي سوف تدفع وتحفز على مزيد من استخدام التكنولوجيا الجديدة وتطويرها، مما يقلل من التكاليف والأسعار وينعكس إيجابا على المستهلكين.

٧-ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية وزيادة تحويل التكنولوجيا⁴: نظرا لارتفاع درجة التقدم التكنولوجي وهبوط تكاليفه، فإن من شأنه زيادة فرص الربحية مما يكون له الأثر البالغ على زيادة الطلب على الاستثمارات داخل الدول المتكاملة.

٧-الانتقال من الإنتاج والتجارة خارج الصناعة إلى الإنتاج والتجارة داخل الصناعة.

¹ تشير إحدى الدراسات لـ P. Sh walbah و P. Ranci سنة 1988 أن المنشآت الإنتاجية في ألمانيا كانت تتحمل تكاليف زائدة بنسبة 15%، 21% في إيطاليا وبلغت 25% في بريطانيا، و بعد الدخول في السوق المشتركة انخفضت التكاليف الزائدة في ألمانيا ب 7% فيما تضاعف حجم منشآتها الاقتصادية

² - أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، مرجع سابق، ص: 261.

³ - سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البناء، "الاتجاهات الحديث في السياسة التجارية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 230.

⁴ - هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص: 211.

الفرع الثاني: نظرية التكامل النقدي ومنطقة العملة المثلى.

بغرض مزيد من الاندماج وذوبان الاقتصاديات المتكاملة ظهرت الحاجة للتنسيق والتكامل في مجال النقد في هذا الفرع نتعرف على مفهوم التكامل النقدي أهميته ونظرياته.

1- مفهوم وأهمية التكامل النقدي:

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى تحديد مفهوم التكامل النقدي نبرزه في ما يلي:

أ- **مفهوم التكامل النقدي:** يعرف الاقتصادي النمساوي " فريدز ماكلوب" اصطلاح التكامل النقدي على أنه " عبارة عن اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في منطقة تكاملية، من وجهة نظر "ماكلوب" فإن التكامل النقدي هو أحد أركان التكامل الاقتصادي الدولي وهو يفضي إلى¹:

٧- ضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مسئولة عن إدارة العملة المشتركة الجديدة.

٧- اختفاء كل صور وأشكال الرقابة على الصرف داخل منطقة التكامل النقدي التام.

ب- **أهمية التكامل النقدي:** يحظى التكامل النقدي بأهمية كبيرة لكونه:

٧- عنصرا أساسيا من عناصر التكامل الاقتصادي بين الدول.

٧- يعمل على تسهيل حركة رؤوس الأموال.

٧- إمكانية تنسيق السياسات النقدية في الاقتصاد الإقليمي وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي.

٧- زيادة قدرة الدول المتكاملة نقديا على مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها أسواقها النقدية والمالية بسبب تغيرات أسعار الصرف.

2- منطقة العملة المثلى: تعرف منطقة العملة المثلى على أنها: " منطقة العملة التي تُوفر أفضل عمليات

التكيف كفاءة في استجابتها للاضطرابات الداخلية والخارجية، فإذا ارتبطت مناطق عملات مستقلة سابقا مع

¹-Fritz Machlup, « Economic integration: worldwide, regional, sectoral », Macmillan, London, 1976, p: 9.

بعضها البعض تشكل منطقة عملة واحدة¹، ويمثل تبني عملة مشتركة أكثر الأشكال تطرفاً للاندماج المالي في منطقة العملة المثلى، وتؤدي النقود وظائفها على أفضل وجه فترتفع معدلات الادخار ومعدلات النمو الاقتصادي².

تناولت الأدبيات الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات القرن الماضي أسس منطقة العملة المثلى، ومن أبرز المساهمات النظرية نجد³:

أ- مساهمة "مندل": يرى المفكر الاقتصادي "مندل" أن منطقة العملة المثلى هي إقليم يتميز بقابلية أو حركية كبيرة لعوامل الإنتاج، وبخاصة العمل، على الانتقال داخليا وقابلية محدودة على الانتقال خارجيا، تبعا لاختلاف مستويات التكلفة والمردود من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، الأمر الذي يساعد على الحد أو الحيلولة دون حدوث مشاكل المدفوعات التي تنشأ من الاختلافات الحدية في مستويات التكلفة والأسعار. ويعد تدفق وانتقال عوامل الإنتاج هنا بديلا عن إجراء تعديلات في أسعار الصرف. وبذلك فإن "مندل" يعتبر أن معيار منطقة العملة المثلى يرتكز إلى عوامل بعيدة المدى مثل قابلية عوامل الإنتاج على الانتقال، بمعنى أن أي بلد يعمل على إقامة تبادل حر مع بلد آخر في عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) يكون جزءا من منطقة عملة مشتركة أخرى مع هذا البلد.

ب- مساهمة "مكينين": أما "مكينين" فيشير إلى منطقة العملة المثلى التي تشمل الاقتصاديات المفتوحة على بعضها البعض بدرجة كبيرة، فكلما زادت نسبة السلع المتاجر بها بين مجموعة من البلدان على السلع التي لا تدخل في المتاجرة بينهما، كانت اقتصاديات هذه البلدان أكثر انفتاحا على بعضها، وبالتالي زادت الفائدة من إقامة مثل هذه المنطقة، وقلت الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي، وكلما كان تثبيت أسعار الصرف بين عملات تلك البلدان أكثر يسرا.

ج- مساهمة "كينين": هو بدوره يربط بين منطقة العملة المثلى وبين مدى تنوع المزيج أو الهيكل الإنتاجي لمجموعة من البلدان. فكلما زاد حجم التنوع زادت إمكانيات تحقق منطقة عملة مثلى فيما بينها وتحققت الفائدة من تثبيت أسعار الصرف بين عملات البلدان المكونة لها. فحين يتنوع إنتاج بلد ما وصادراته، يزيد استقلاله

¹ جون هيدسون، مارك هرنندر، مرجع سابق، ص: 599.

² -موردخاي كريانين، "الاقتصاد الدولي مدخل السياسات"، تعريب: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص: 387.

³ - علي القزويني، مرجع سابق، ص: 170 - 172.

عن التقلبات الأجنبية، أي يقل أثر هذه الأخيرة على مركز مدفوعاته واستقرار أسعاره ودخله القومي، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الإيجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المختلفة والمتنوعة التي ينتجها البلد.

تمثل المساهمات الثلاث ما يمكن أن يشكل النظرية التقليدية للتكامل النقدي التي ترتبط بإقامة منطقة العملة المثلى وارتباط نطاق هذه المنطقة بخاصية اقتصادية معينة. ف "مندل" يربطه بحركة عوامل الإنتاج، في حين مكنين يركز على مدى انفتاح الاقتصاد المتكاملة على بعضها البعض. أما "كينن" فيعطي الأولوية إلى مدى تنوع الهيكل الإنتاجي والصادرات للبلدان المكونة لمنطقة العملة المثلى.

تبرز المساهمات السابقة أسس نظرية لتكامل النقدي، والتي صيغت لأول مرة في الخمسينيات من القرن الماضي على الأسس التالية:

أ-قابلية حركة عوامل الإنتاج في منطقة ما وعدم قدرتها على ذلك خارج هذه المنطقة.

ب- التوافق بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء.

ج-وجود قدر كاف من التوافق والتماثل بين الدول الأعضاء من حيث النظم والأيديولوجيات السياسية والاقتصادية.

د-تكامل الأنماط التجارية بين البلدان الأعضاء.

هـ-ضرورة استعداد البلدان الأعضاء للتنازل عن استقلاليتها في شؤون النقد والائتمان وأسعار الفائدة، وبالتالي في التحكم بعرض النقود واعتماد سياسة نقدية خاصة بكل من تلك البلدان.

وتعود منطقة العملة المثلى بجملة من المنافع نوردتها كما يلي:

أ- وفورات في الموارد عن المعاملات الصيرفية والصرف الأجنبي.

ب- وفورات عن إعادة تخصيص الموارد وتجميع الاحتياطيات في منطقة العملة.

ج- وفورات عن تنامي التجارة وتقليل عدم التأكد ومخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لتثبيت أسعار الصرف.

د- وفورات ناشئة عن كفاءة أكبر في عمل الآلية النقدية.

تعاني النظرية التقليدية للتكامل النقدي من قصور هام يتمثل في إغفالها للتكاليف التي تنجم عن المنطقة المثلى مثل عدم قدرة بلدان المنطقة على تغيير أسعار صرف عملاتها بهدف تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، أي فقدان سيطرتها على إحدى الوسائل الهامة للسياسة النقدية والاقتصادية.

المطلب الثاني: أحدث التطورات في نظرية التكامل الاقتصادي الدولي.

مع تطور عملية التكامل الاقتصادي الدولي وتجاوزها للاتحاد الجمركي، خصوصاً في إطار الاتحاد الأوروبي تطورت نظرية الاتحاد الجمركي في اتجاهين هما:

الاتجاه الأول: ويتمثل في تطوير نظرية الاتحاد الجمركي نفسها لتستوعب الأوضاع المستجدة.

الاتجاه الثاني: ويتركز في إضافة عناصر هامة إلى التحليل ترتبط بالمرحل الأكثر تطوراً في التكامل الاقتصادي (السوق المشتركة والواحدة، الاتحاد الاقتصادي والنقدي).

الفرع الأول: تطوير نظرية الاتحاد الجمركي¹.

لتطوير هذه النظرية تم التركيز على ثلاث آثار حركية رئيسية للتكامل الاقتصادي الدولي (أثر الحد من قوة الاحتكار، الحد من مستويات عدم الكفاءة وأثر وفورات الحجم).

تؤدي إزالة الحواجز عن التجارة الدولية إلى الحد من قوة الاحتكار عن طريق زيادة الموارد المتاحة للعرض من بقية البلدان المتكاملة. كما سيقود ذلك إلى خفض الأسعار وزيادة الإنتاج، ما يحقق مكاسب صافية للمستهلكين. لتوضيح ذلك نفترض مايلي:

1- وجود محتكر في إحدى دول الاتحاد الجمركي يتمتع بحماية كاملة عن طريق القيود الغير جمركية.

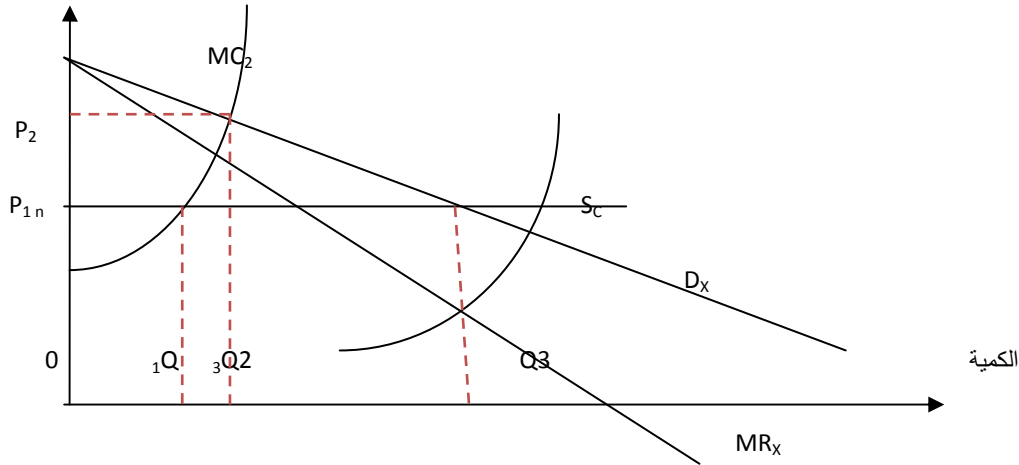
2- عرض السلعة هو عرض تام المرونة.

في هذه الحالة نفترض سعر السلعة عند مستوى P_2 وكمية الإنتاج Q_2 ويتحمل المحتكر تكلفة حدية MC_1 ، كما يوضحها الشكل الموالي، فإذا تم إزالة الحواجز الغير جمركية عن تجارة هذه السلعة فإن حجم الكمية المستوردة يرتفع ليزيد بذلك عرض هذه السلعة ما يؤدي إلى انخفاض سعرها إلى مستوى P_1 ما يستوجب على المنتج المحتكر تعديل كميات إنتاجه إلى Q_1 أي الحد من احتكاره وهو الأثر الأول. ولأن حجم الطلب باقي على حاله وليكن عند مستوى Q_3 . فالفجوة الحاصلة فيه والمترتبة عن انخفاض حجم إنتاج المحتكر يتم سدها من

¹ - نفس مرجع سابق، ص ص: 176 - 181.

خلال الاستيراد أو من خلال زيادة المنتج (المحتكر سابقاً) لإنتاجه على شرط أن تنخفض تكاليفه الحدية أنظر الشكل رقم (3)؛ ولا يتأتى ذلك له إلا من خلال المنافسة المقترنة بتحسين البحث والتطوير خاصة العوامل الغير سعرية بالحد من مستويات عدم الكفاءة وهو الأثر الثاني. إضافة إلى الاعتماد على وفرة الحجم (الأثر الثالث) لما لها من مكاسب على انخفاض تكاليف الإنتاج. وبالتالي الانتفاع يعود على كامل الاتحاد الجمركي.

السعر MC_1 شكل رقم (3): تقليص قوة الاحتكار.



المصدر: على القزويني، مرجع سابق، ص: 178.

الفرع الثاني: إطلاق الحركة الحرة لعوامل الإنتاج¹.

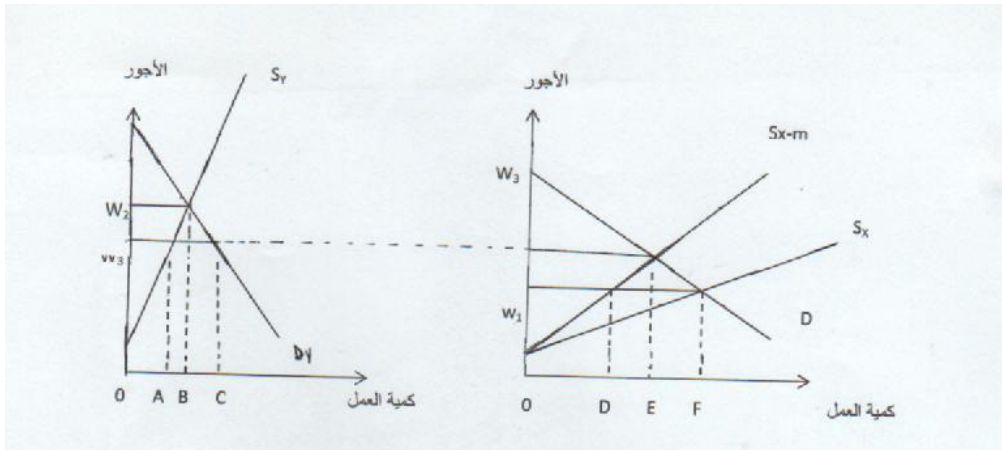
ترتكز النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي على أحد افتراضاتها الأساسية وهو عدم انتقال عوامل الإنتاج، لكونه افتراض واقعي يتوافق مع النماذج البسيطة " منطقة التجارة الحرة " و " الاتحاد الجمركي ". يقوم هذا الاتجاه على تحرير حركة العمل ورأس المال إلى جانب الحركة الحرة للسلع والخدمات، وتؤدي إزالة الحواجز أمام حركة عوامل الإنتاج إلى منافع صافية وآثار توزيعية مماثلة. ويمكن توضيح هذه المنافع والآثار لحركة عوامل الإنتاج من خلال التحليل البياني.

1- التحليل البياني للحركة الحرة للعمل: يوضح الشكل رقم (5) أن قبل إقامة حركة حرة للعمل في أحد بلدان الاتحاد X يكون الأجر عند مستوى W_1 مع حجم توظيف قدره E، بينما يكون الأجر في البلد Y من الاتحاد عند مستوى W_2 وحجم التوظيف عند مستوى B. وعند تحرير العمل ينشأ أجر توازني جديد عند مستوى W_3 ويكون عدد العمال المهاجرين من البلد X عندها مساوياً للتدفق الداخل إلى البلد Y. وسوف ينخفض حجم التوظيف في البلد X إلى D مع مقدار DF من العمال المهاجرين، الأمر الذي من شأنه أن يخفض عرض العمل في البلد

¹ نفس المرجع السابق، ص: 181.

X إلى S_{x-m} ، أي عرض العمل في البلد X منتقص منه عدد المهاجرين. وسوف ينخفض حجم توظيف العمال الوافدين من البلد X. ويؤدي هذا إلى مكاسب وخسائر على صعيد الربح الاقتصادي (المنطقة الواقعة أعلى منحنى عرض العمل وتحت خط الأجر) للعمل. فالعمال في البلد Y يفقدون مقدارا مساويا للمنطقة 1، بينما يكسب العمال الباقون في البلد X أجورا أعلى، مما يقود إلى ربح اقتصادي يعادل المنطقة 3، سوف يكسب العمال المهاجرون من البلد X المنطقتين (4-5). وسوف يكون هناك أيضا مكاسب وخسائر بالنسبة لأرباب العمل (المنطقة تحت طلب العمل وفوق خط الأجر). وفي البلد Y يكسب أرباب العمل المنطقة 2 من توظيف العمال الوافدين، في حين يخسر أرباب العمل في البلد X مقدارا مساويا للمنطقتين (3-4). وتكون المناطق (1+3+4) تحويلات؛ منها 1: من عمال البلد Y إلى أرباب العمل في البلد X، ومن أرباب العمل في البلد Y إلى العمال في البلد X. وتصبح بذلك المنطقتان 2 و 5 مكاسب صافية للحركة الحرة للعمل.

شكل رقم (4): الحركة الحرة للعمل.



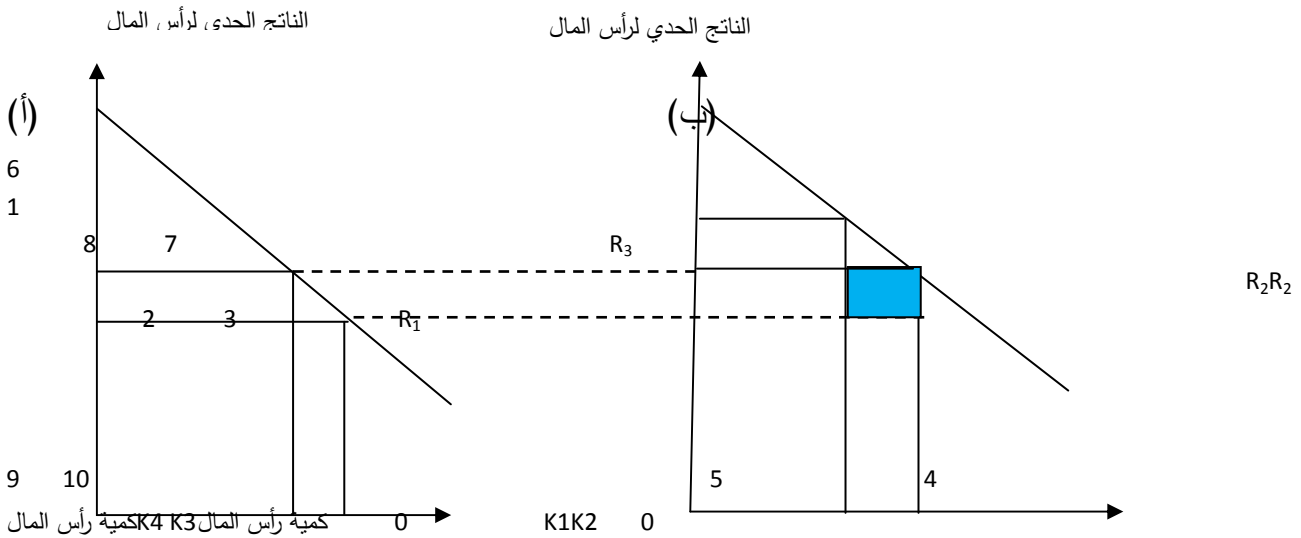
المصدر: علي القزويني، نفس المرجع السابق، ص: 181.

3- التحليل البياني للحركة الحرة لرأس المال: لتوضيح أثر حركة رأس المال نعتد على الشكل البياني الموالي حيث نشير إلى رصيد رأس المال في البلد X بـ k_1 . ونشير إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال بـ M_x و M_y على الترتيب، حيث نفترض الإنتاجية الحدية في Y أعلى منها في البلد X، فيكون بالتالي معدل العائد على رأس المال في البلد Y (ونشير له بالرمز R_3) أعلى من معدل العائد في البلد X (والمشار له بالرمز R_2). لهذا يحصل رأس المال في البلد X على مكافأة إجمالية تعادل المنطقتين (4+5)، في حين يحصل العمل على (1+2+3). أما البلد Y فيحصل على عائد إجمالي يقدر بالمنطقتين (8+9)، أما المنطقة (6+7+8) فتمثل المدفوعات إلى العمل. فإذا أزيلت الحواجز عن حراك رأس المال فإن هذا الأخير يتدفق حيث أعلى العوائد وبالتالي من البلد X نحو البلد Y. ويستمر التدفق حتى يتساوى معدل العائد في البلدين، أي عند المستوى R_2 ، وبالتالي يصدر البلد X

رأس المال بمقدار $(K_2 - K_1)$ ، إلى البلد Y ، ما يؤدي إلى خفض الناتج الكلي في البلد X إلى مقدار يعادل المناطق $(4+2+1)$. إن رأس المال المصدر يعمل على تحويل أرباحه إلى البلد X من Y بما يعادل المنطقة 10. ويزيد الناتج القومي في البلد Y بما يعادل المنطقتين $(10+7)$ ، ما يؤدي إلى مكاسب صافية للرفاهية في البلد Y يعادل المنطقة 7. والجزء المظلل من المنطقة 10 يمثل أعلى عائد لرأس المال للبلد X مستثمر في البلد Y . حيث تعادل هذه المنطقة ضعف المنطقة 3. وهو ما يحدد الخسارة الصافية للبلد X بالمنطقتين $(5+3)$ أكبر من التعويض الذي يحصل عليه هذا البلد في شكل تحويل للأرباح من البلد Y ، ويعادل الجزء المظلل من المنطقة 10 عائداً أعلى لرأس المال للبلد X من استثماره في البلد Y وهو ضعف المنطقة 3، وتصبح الخسارة الصافية للبلد X تتمثل في المساحة $(5+3)$ وهي أكبر من التعويض الذي يمكن أن يحصل عليه هذا البلد في شكل تحويل للأرباح من البلد Y .

إن المكاسب الصافية للرفاهية التي تتيحها الحركة الحرة لرأس المال مساوية إلى المنطقة 7 زائد نصف المنطقة المظلمة، بالإضافة إلى الآثار التوزيعية بالنسبة للعمل ناتجة عن حركية رأس المال وترتبط بهبوط نصيب العمل في البلد X بما يعادل المنطقتين $(3+2)$ في حين يزيد في البلد Y بما يعادل المنطقتين $(8+7)$.

شكل رقم (5): الحركة الحرة لرأس المال.



المصدر: علي القزويني، مرجع سابق، ص: 185.

إن إقامة سوق أوسع عن طريق اتحاد جمركي أو سوق مشتركة قد تسمح بتوجيه الموردين إلى هذه السوق الجديد الأوسع، مما يؤدي إلى خفض السعر، خاصة إذا كانت الاقتصاديات الوطنية تتصف باقتصاديات الحجم الكبير. مما يؤهل الحركة الحرة إلى تحقيق منافع من خلال زيادة عدد الموردين إلى السوق. كما أن زيادة البيئة

التنافسية التي تترتب على إقامة الحركة الحرة (للعمل ورأس المال) يمكن أن تقلص من مستويات عدم الكفاءة، فالارتقاء بفاعلية استخدام هذه العوامل في العمليات الإنتاجية يدفع نحو النمو لان العمليات الإنتاجية القائمة سوف تكون على أفضل استخدام. ما يحدث المزيد من التوسع في قدرات النمو الاحتمالية بواسطة الحافز نحو زيادة الاستثمار لإشباع طلب أسواق جديد أوسع. فمع زيادة الدخل يرتفع الادخار الذي يؤمن الموارد اللازمة لزيادة الاستثمار. وعليه فالحركة الحرة لعوامل الإنتاج، تؤدي إلى أثرين إيجابيين على النمو بالارتباط مع زيادة الفاعلية ومن الحافز للاستثمار للارتفاع من أسواق أوسع.

الفرع الثالث: تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي¹.

ركزت أهم التطورات في نظرية التكامل الاقتصادي الدولي على تحليل أثر سياسات الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي على بعضها البعض، إذ يؤدي تطور مسيرة التكامل الاقتصادي إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين البلدان، وترتبط البلدان الأعضاء في التكتل الاقتصادي، بصورة رئيسية، عن طريق ميزان المدفوعات. لذلك فأبي تغير في سياسات الاقتصاد الكلي لبلد معين يؤدي إلى تغيرات في الطلب الكلي، وبالتالي طلبه على صادرات البلدان الأخرى، والتأثير على سعر الفائدة. وفي ظل أسعار الصرف المرنة فإن أي تغير في سعر الفائدة يعمل على التغير في أسعار الصرف النسبية مقابل بقية البلدان الأعضاء، مع كل ما يترتب عن ذلك من آثار أخرى على الطلب الكلي في جميع البلدان. وتتوقف الآثار المتولدة وطريق العودة للتوازن على طبيعة التغير الأول في السياسة الاقتصادية الكلية؛ ففي ظل أسعار صرف مرنة، السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب) تسفر عن تحفيز للنشاط الاقتصادي في دول الشركاء التجاريين، فزيادة الإنفاق العام يعني بيع الدولة للأوراق المالية لتمويل هذا الإنفاق ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مسبباً تدفق لرؤوس الأموال نحو الداخل فترتفع أسعار الصرف لدولة الأصلية (ذات السياسة التوسعية) مقارنة ببلدان الشركاء التجاريين الذين يستفيدوا من الانخفاض النسبي لسعر صرفهم فتزيد صادراتهم لزيادة الطلب في الدولة الأصلية وترتفع الدخول. إن النتيجة النهائية للتوسع المالي للبلد الأصلي هو تحسن الناتج وزيادة التوظيف أما الموازنة العامة فتتردى وضعيتها بفعل الإنفاق وكذلك الحساب الجاري بسبب زيادة الواردات، أما الشركاء التجاريين فإن الموازنة العامة والحساب الجاري تتحسن وضعيتهما و يرتفع الناتج والتوظيف دون حاجة إلى سياسة توسعية وتسمى هذه الحالة بـ " الركوب الحر". في حين السياسة النقدية التوسعية غالباً ما تكون ذات أثر معاكس؛ حيث يزداد الطلب في البلد الذي انتهج سياسة نقدية توسعية (بفعل انخفاض سعر الصرف) أما بلدان

¹ - نفس المرجع السابق، ص ص: 191 - 194.

الشركاء التجاريين فيقلص النشاط الاقتصادي بفعل الارتفاع النسبي في أسعار الصرف مقارنة مع البلد الأصلي إضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة ويعرف هذا الأثر بـ "تصدير البطالة" عن طريق هندسة التخفيض التنافسي لقيمة العملة، مؤثرا على نمط الطلب في البلد الأصلي مع استهلاك، استثمار وصادرات أعلى ولدى الشركاء التجاريين ينخفض الاستهلاك والاستثمار وكذلك الصادرات. ما يدفع هؤلاء الشركاء إلى إتباع سياسة اقتصادية انتقامية ضد البلد الأصلي، وحتى تتجنب بلدان التكامل مخاطر السياسات الاقتصادية المنفردة لابد لها من التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية مع بلدان المتكاملة اقتصاديا.

خلاصة الفصل:

احتلت التكتلات الاقتصادية مكانة هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية لما لها من أثر على النمو والتنمية الاقتصادية؛ بفعل الاستفادة من المزايا النسبية التي توفرها الدول المتكاملة اقتصاديا، فتضاءلت أمامها الاقتصاديات المنفردة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، ليحل التكامل الاقتصادي الدولي محلها بمختلف أشكاله وامتداداته الإقليمية و فوق الإقليمية للحصول على أكبر مكاسب ومنافع ممكنة من التجارة الدولية، والتصدي لمختلف الازمات الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية.

وتعكس التكتلات الاقتصادية الدولية بمختلف صورها؛ درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة، مخلفة آثار اقتصادية ساكنة وديناميكية، ذات أهمية بالغة تُمكن المجموعة الدولية المتكثلة من تعزيز مكانتها في الاقتصادي العالمي، وتزيد من قدرتها على التفاعل مع الأحداث الاقتصادية لتحقيق الأهداف بكفاءة، ومُواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي؛ وسنحاول من خلال الفصل الموالي دراسة أهم التكاملات الاقتصادية الدولية على الساحة العالمية وهو الاتحاد الأوروبي.



الفصل الثاني:

ماهية الاتحاد الاقتصادي الأوربي

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية الأوربية قبيل نشأة الاتحاد الأوربي.

المبحث الثاني: الاتحاد الاقتصادي الأوربي.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي.

تمهيد:

يمثل الاتحاد الأوروبي الذي يضم في عضويته 28 دولة، نموذجا واقعيا لنجاح استراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوروبية؛ وتؤكد نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها ولم تصل إلى نهاية غايتها.

تم الاندماج الأوروبي بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية، كانت دوما تتناحر بغية السيطرة الاقتصادية على الموارد والطاقات الإنتاجية، ولكن إلى جانب هذه الاختلافات والخلافات جمع بين هذه الدول الجوار والقيم والمثل السياسية التي باتت تواجهها على الصعيد العالمي، وتوجه جهودها لتحقيق أهداف طموحة تسعى لتحقيقها، ويأتي على رأسها استكمال الوحدة الأوروبية التي تجعل من أوروبا قوة دولية عظمى بوحدتها السياسية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وتفوقها العسكري.

وفي هذا الفصل نتعرف على الاتحاد الأوروبي قبل النشأة وبعد النشأة وكيف انتقل في بنائه من مرحلة إلى أخرى وما هي سياساته الاقتصادية المعتمدة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية الأوروبية قبيل نشأة الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية الأوروبية قبيل نشأة الاتحاد الأوروبي.

رغم أنه انطلاقاً من القرن الثامن عشر وأوروبا تعيش عصر الثورة الصناعية، الأمر الذي يعد أحد مقومات الانتعاش الاقتصادي، غير أن الصراعات والحروب العسكرية والتناحر بين شعوبها خلق مشاكل مختلفة ومتعددة نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على الأوضاع الاقتصادية لدول القارة الأوروبية، وأهم المشاكل الاقتصادية ومقومات الاندماج.

المطلب الأول: المشاكل الاقتصادية للدول الأوروبية قبيل الوحدة.

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الأولى والثانية منهكة اقتصادياً، منهارة عمرانياً مضطربة اجتماعياً، مختلة تجارياً ويعتبر وصفها بالمنحطة صحيحاً إلى حد كبير وفي ما يلي نورد مشاكلها الاقتصادية¹:

الفرع الأول: المشاكل الصناعية والزراعية:

خلال الحربين العالميتين تركز الإنتاج في الدول الأوروبية على إنتاج الأسلحة مما تسبب في إهمال الأنشطة الصناعية والزراعية، فانخفض إنتاج المحاصيل الزراعية في فرنسا وخصوصاً منها القمح سنة 1919 من 63 مليون قنطار إلى 62 مليون قنطار بسبب تحول أراضيها إلى أراضي بور من شدة القصف المدفعي، ونزل عدد المواشي بالنسبة للأبقار من 14.7 إلى 13.13 وبالنسبة إلى الأغنام من 16.4 مليون إلى 9.6 مليون شاة. أما الإنتاج الصناعي فقد انخفض بنسبة 34% خلال الفترة 1914-1919، وقد عرفت ألمانيا انخفاضاً في إنتاج الحبوب والبطاطا في نفس الفترة إلى نصف ما كانت تنتجه سابقاً، وانخفض إنتاج الفحم من 190 مليون طن إلى 108 مليون طن بسبب فقدانها لمنطقتي " اللورينوسليزيا العليا " كما شهدت شبه انهيار في إنتاجها الصناعي؛ حيث بلغ هبوط إنتاج الفحم 71% و 66% بالنسبة للبتروول و97% بالنسبة لصهر المعادن وهذا بالقياس لإنتاجها لهذه المواد خلال 1913.

وعلى العموم فإن انخفاض الإنتاج الصناعي والزراعي على مستوى الاتحاد الأوروبي قد بلغ على التوالي 30% و 40% في حين خرجت دول أخرى من الحربين كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان المنتصرتان الحقيقيتان والمتنافستان في المستقبل، ففي الولايات المتحدة ارتفع الإنتاج الصناعي خلال الحربين بنسبة 12% وكذلك

¹ - عبد الحميد زوزو، " تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (1914-1945) محاضرات ونصوص، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر،

الإنتاج الزراعي الذي كان ارتفاعه بنسبة 14 ٪. هذا وقد مكنها دخلها القومي والذي قد تحسن هو الآخر واحتياطها من الذهب المقدر بنصف الاحتياط العالمي من تقديم قروض قدرت بـ 10 ملايين دولار إلى مختلف دول العالم. أما اليابان فقد عادت سنوات الحرب عليها بالنفع العميم نتيجة انفتاح أسواق الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا في وجه منتجاتها القطنية والحربية.

لعل "ألبيير ديمانجون - Albert Demangeon" عندما عبر عن الوضع المتدهور في أوروبا "بالانحطاط" كان تفكيره منصرفاً إلى ظاهرة الهبوط الاقتصادي الأوروبي والصعود الاقتصادي الأمريكي والياباني.

الفرع الثاني: المشاكل التجارية

ومن مظاهر الوهن التجاري الذي لحق بالدول الأوروبية تعطل التبادل التجاري ضمن الدائرة الأوروبية (أوروبا الدانوبية والغربية والشرقية) وتحويله نحو العالم الجديد مع الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكندا، مستوردة من الأولى والثانية اللحوم والحبوب ومن الثالثة الدقيق وعجين الخشب وأدوات حديدية، وبالتالي فقدما في المستقبل لقسم هام من أسواقها في العالم بحيث أن صادراتها في سنة 1920 لم تعد تتجاوز 45٪ بعدما كانت في أواخر القرن التاسع عشر تحتل نسبة 60٪ من حجم الصادرات العالمية.

الفرع الثالث: المشاكل المالية

قدّرت تكاليف الحرب العالمية الأولى بالنسبة لألمانيا 173 مليار فرنك ذهبي، أما فرنسا فقد كلفتها 252 مليار فرنك ذهبياً، وقد أثرت هذه المصاريف على قيمة العملات الأوروبية لدرجة أنها لم تعد قارة بسبب التضخم (الجنه الإسترليني 10٪، الفرنك الفرنسي 50 ٪، المارك الألماني 90٪)، وكما أثرت على الأسعار فزادت فرنسا (04) أربع مرات إبان الحرب (1914 - 1918) بالقياس إلى ما كانت عليه، وفي ألمانيا زادت بـ 12 مرة ونصف أما في بريطانيا فقد تضاعفت مرتين ونصف في الوقت التي ظلت فيه الرواتب على حالها.

وبهذا توقفت أوروبا عن دورها كمولد للعالم واضطرت إلى استرجاع رؤوس أموالها من الخارج والتخلي عن جزء من مستنداتها المالية إلى الولايات المتحدة، فقد باعت بريطانيا ما يزيد عن 5 ملايين دولار من مالها الموظف بالخارج، وإلى سنة 1920 لم تستعد سوى ما قيمته 45 مليون جنيه. هذا وقد عانت كل من فرنسا وألمانيا من الجهة المالية، فالأولى بسبب عدم تمكنها من استرجاع سنداتها من روسيا بعد ثورتها الاشتراكية

الناجحة. والثانية بسبب الحجر المفروض على مصالحتها الاقتصادية في كل من الصين والدولة العثمانية، فاضطرت جميعها إلى الاستدانة من الولايات المتحدة الأمريكية¹.

الفرع الرابع: مشاكل المديونية

تدهور الأوضاع الاقتصادية الأوروبية مقارنة بالدول الصناعية الجديدة (اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا)، ومن مظاهر التدهور اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لمواجهة أعباء الحربين الأولى والثانية؛ فقد بلغت ديون الحرب العالمية الأولى بالنسبة للدول المتحاربة باستثناء روسيا 180 مليار دولار سنة 1920 بينما لم تتجاوز سقف 26 مليار دولار سنة 1913. وقد استدانّت الدول الأوروبية من الولايات المتحدة وبنوكها 32 مليار فرنك ذهبي لبريطانيا و20 مليار فرنك ذهبي لإيطاليا و33 مليار فرنك ذهبي لفرنسا، أما الديون الداخلية فقد كان تطورها إلى سنة 1919 على النحو التالي: بريطانيا من 17.6 مليار فرنك ذهبي إلى 197 مليار فرنك ذهبي، ألمانيا من 6 ملايين فرنك ذهبي إلى 169 مليار فرنك ذهبي، فرنسا من 33.5 مليار فرنك ذهبي إلى 219 مليار فرنك ذهبي. والجدول الموالي يوضح حجم ديون الدول الأوروبية من الولايات المتحدة سنة 1928².

جدول رقم (2-2): حجم الديون الأوروبية من الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1928.

المبلغ بوحدة المليون دولار	البلدان
3.5	النمسا
14.28	بلجيكا
17.26	فرنسا
61.5	الدانمارك
292.47	ألمانيا
15	اليونان
65	إيطاليا
24.58	بريطانيا

المصدر: عبد الحميد زوزو، نفس المرجع السابق، ص: 76.

¹ - عبد الحميد زوزو، نفس المرجع السابق، ص: 76.

² - نفس المرجع السابق، ص: 116.

أما بعد الحرب العالمية الثانية والتي جرت أيضا على الأراضي الأوربية وخلفت دمارا كبيرا في البنى التحتية اضطرت الدول الأوربية مرة أخرى إلى اللجوء للاستدانة وهذه المرة كانت عبارة عن مشروع أمريكي ممنوح للدول الأوربية عرف باسم "مشروع مارشال" يستهدف تمكين أوروبا من استعادة نشاطها الاقتصادي وزيادة صادراتها خاصة إلى الولايات المتحدة حيث كان ميزان مدفوعتها مختلا معها، وتم تخصيص حوالي 14 مليون دولار بموجب هذا المشروع وفي ما يلي حجم القروض والهبات الممنوحة في إطار هذا المشروع.

جدول رقم (2-3): الهبات والقروض الممنوحة من و م أ إلى دول أوروبا الغربية بعد ح 2ع.

المجموع كـ% من الواردات	المجموع	قروض طويلة الأجل	هبات	مساعدات عسكرية	
24	4409	3737	672	43	1947
22	4079	1213	2866	254	1948
26	4454	503	3951	170	1949
19	2955	180	2775	463	1950
11	2401	84	2317	1112	1951
9	1906	453	1453	2151	1952
6	1310	172	1138	3435	1953
5	1123	105	1018	2313	1954
4	874	74	800	1593	1955
13	23511	6521	16990	11534	المجموع

Source: Philippe Gilles, « Crises et Cycles Economiques », Edition Armand Coline, Paris, 1996, p : 150.

الفرع الخامس: المشاكل النقدية

خلال الحرب العالمية الأولى عمدت الدول المتحاربة إلى الاقتراض الداخلي (الاقتراض من المواطنين) والخارجي وحصل إفراط كبير في الاقتراض شكل عبء ثقيل على ميزانية الدول جعلها تصل حد العجز عن تسديد نسب أرباح تلك الديون.

فبالنسبة لفرنسا انخفض سعر الفرنك بسبب انفصاله عن الذهب وحصوله على شرعية التداول (القبول) من طرف البنك المركزي الفرنسي؛ وبينما كانت قيمته في أسواق الدول المحايدة تقل كانت الأسعار في فرنسا ذاتها تزيد. وإذا تمكن سعر النقد الفرنسي من الثبات طيلة الحرب بفضل التضامن المالي لدول الحلف وتعبير آخر

بفضل الدعم المتحصل عليه من الخزائن الأمريكية والانجليزية فبعد الحرب سرعان ما أخذ في الهبوط، حيث انخفض الفرنك الفرنسي سنة 1918 من 5.45 فرنكات مقابل 1 دولار إلى 11.79 فرنكات مقابل 1 دولار سنة 1920 واستمرت قيمة الفرنك الفرنسي في الانخفاض، وكان من الصعب إحداث توازن في الميزانية بالنظر إلى التكاليف التي تتطلبها مشاريع إعادة التعمير فكان هناك تفاوت بين الاحتياجات والإمكانات الإنتاجية المحدودة الذي خلق ارتفاع في الأسعار، فأصبح الوضع يندرج بالخطر عندما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا بتسديد ديونها سنة 1925، وكان لابد من تثبيت قيمة الفرنك في عهد "بواكرييه" سنة 1928 وأنه أضحي لايساوي سوى خمس قيمته سنة 1914، وتركت كل الخسارة أثارا خاصة على أصحاب السندات وذوي الودائع، وكانت أزمة الفرنك الفرنسي بمثابة إنذار للأزمة المالية العالمية سنة 1929.

أما ألمانيا فقد دمر التضخم قيمة عملتها وثقل حملها بتعويضات الحرب والتي قدرت بـ 132 مليار ماركا ذهباً تدفع على أقساط على مدى 30 سنة، واضطرت عام 1923 إلى عقد قروض خارجية ساعدتها على العودة إلى قاعدة الذهب سنة 1924.

المطلب الثاني: مقومات الاندماج لدول القارة الأوروبية.

تتمتع دول الاتحاد الأوربي بمجموعة من العوامل المادية والبشرية والطبيعية، كان لها دور كبير في تطوير الاقتصاد الأوربي، وهذا نتيجة استخدام التقنية التكنولوجية في النشاط الاقتصادي التي زادت من معدلات نمو الإنتاجية، كون دول المجموعة الأوربية أعطت لمجال البحث والتطوير أهمية خاصة فنجد الدول العشر المؤسسة للاتحاد الأوربي أنفقت لوحدها أكثر من 58 مليار أورو خلال سنة 2001 ما رفع مؤشرات التنمية التكنولوجية التي أضحت عاملا مهما لرفع القدرة التنافسية، إضافة فاقنصديات دول المجموعة الأوربية تتميز بعوامل نوعية هامة مثل¹:

1- الكفاءة التنظيمية والإدارية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية؛

2- الاستفادة من حرية الموارد بشرية ذات الدرجة عالية من المهارة والتدريب والإعداد بين دول الاتحاد؛

¹ - صالح صالحي، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

العدد 02، جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص ص: 38، 39.

- 3- مستويات قياسية من الالتزام بالموصفات والتقيد بالمقاييس وانعكاسات ذلك في الميزة التنافسية المتعلقة بالجودة؛
- 4- موارد رأس مالية تركز على الكثافة واقتصاد المعرفة؛
- 5- قدرات تسويقية كبرى بوسائل دعائية وإعلانية وترويجية علمية... إلخ؛
- 6- إمكانيات مالية ومادية مرتبطة بتطوير أشكال اندماجات المؤسسات وما رافقها من نمو سريع للشركات المتعددة الجنسيات وتطور مماثل لفروعها؛
- 7- قدرات حركية واسعة للوحدات الاقتصادية في إطار الاتحاد الأوربي (السوق الموحدة) مكنت من استغلال الموارد السابقة الذكر لتحسين مناخ الاستثمار والإنتاج؛

المبحث الثاني: الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

في هذا المبحث سنحاول الإلمام بمختلف مراحل البناء الاقتصادي والنقدي الأوروبي إضافة إلى المكانة الاقتصادية التي احتلها الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: تطور التكامل الاقتصادي الأوروبي.

اعتمدت الجماعة الأوروبية الأسلوب المرحلي في بناء تكاملها الاقتصادي، لتصل به إلى ماهية عليه اليوم، ويمكن التمييز بين مراحل بناء الاتحاد الأوروبي عبر الفروع التالية.

الفرع الأول: مرحلة إقامة اتحاد جمركي.

نشأ التفكير في التكامل بين الدول الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث برزت عدة محاولات للتكامل الإقليمي الأوروبي استهدفت تعزيز التعاون الاقتصادي في أوروبا من أجل الاندماج. أهمها منظمة التعاون الاقتصادي (Organization of European Cooperation) وتظم كل دول أوروبا الغربية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتنسيق خطط التعمير وتوجيه المعونات الأمريكية تحت خطة مارشال، اتخذت المنظمة من باريس مقراً لها وسعت إلى تحرير التجارة البينية الأوروبية، من خلال الرفع التدريجي لحصص الواردات. بعد انضمام الولايات المتحدة وكندا واليابان وأستراليا وكوريا، أطلق عليها اسم "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" تعمل على تقديم الاستشارات للدول الصناعية¹.

وبعد منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي جاء مقترح "روبرت شومان" وزير خارجية فرنسا في 9 ماي 1950م لإقامة سوق مشتركة لمنتجات الفحم والحديد والصلب الفرنسية الألمانية تخضع لهيئة مشتركة دعيت كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبورج وإيطاليا²، في 8 أبريل 1951م بباريس لتوقيع اتفاقية تأسيس "الهيئة الأوروبية للفحم والفلوآذ" لوضع صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة سلطة عليا فوق قومية تعمل على تسهيل تدفق تجارة الفحم والصلب بينهما؛ أي إقامة سوق مشتركة للفحم والفلوآذ وتشمل بضائع وخدمات أيضا للدول الست الأعضاء³، كانت هذه الهيئة تمهيدا لعمل تكاملي اقتصادي وسياسي متواصل أين اجتمع وزراء

¹ - مورد خاي كريانين، مرجع سابق، ص: 177.

² - يوسف أمال، "إمكانية التكامل الاقتصادي العربي على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة"، دورية دراسات اقتصادية، العدد التاسع، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر جويلية 2007، ص: 57.

³ - غسان العزي، "اليورو ومستقبل الاتحاد الأوروبي"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد: 02، لبنان، أبريل 2002، ص: 65.

خارجية بلدان الهيئة برئاسة "بول هنري سباك" وزير الخارجية البلجيكي لبحث مقترح إقامة "المنظمة الأوربية للطاقة النووية" و" الجماعة الاقتصادية الأوربية" وبعد جولات من المفاوضات تم توقيع "اتفاقية روما" لتأسيسهما وتم دخولهما حيز التنفيذ في 1958/01/01م، تمهيدا لمرحلة انتقالية تمتد إلى 12 أو 15 سنة لإقامة اتحاد جمركي¹. تضمنت اتفاقية روما حوالي 250 مادة موزعة على ستة أجزاء: يحتوي الجزء الأول على المبادئ العامة التي تحدد أهداف الجماعة وأبعاد الفترة الانتقالية، أما الجزء الثاني فيحتوي الأسس التي تقوم عليها الجماعة وتتناول الحريات الأساسية لانتقال السلع والأفراد والخدمات ورأس المال. كذلك السياسات المشتركة التي أشارت إليها المادة (03) الخاصة بقطاعي الزراعة والنقل، في حين يتناول الجزء الثالث سياسات الجماعة مع تحديد أسس السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، ويتناول الجزء الرابع العلاقات مع الدول والأقاليم ما وراء البحار ويخصص الجزء الخامس لمؤسسات الجماعة أما الأحكام العامة والختامية فيتناولها الجزء السادس، وتم إعطاء اسم "الجمعية البرلمانية المشتركة" بعد يومين من انعقاد الجمعية المشتركة الأوربية، وفي 1962/03/30 صدر قرار بتسميتها "البرلمان الأوربي"².

تلخصت أهداف الجماعة الاقتصادية الأوربية في³:

1- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء؛

2- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق؛

3- وضع تعريف جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء؛

3- إلغاء العقوبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل و رأس المال؛

5- إتباع سياسة زراعية مشتركة؛

6- رسم سياسة مشتركة للنقل؛

7- تعميق و تحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة؛

¹ - جون هيدسون، مارك هرنر، مرجع سابق، ص: 583.

² - محمد محمود الامام، "تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوربي - الدروس المستفادة للتكامل العربي"، بحوث ودراسات المنظمة العربي للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998، ص: 139.

³ - أحمد علي غنيم، "السوق الأوربية المشتركة حاضرها و مستقبلها"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986، ص: 13.

8- تنسيق السياسة و معالجة الاختلال في موازين المدفوعات؛

9- تدعيم الاستثمار في دول السوق الخاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخل السوق؛

10- تحسين أحوال العمالة.

هذه الأهداف كانت تصب في خدمة الهدف الأسمى تحقيق اتحاد جمركي بغية الوصول إلى سوق أوربية مشتركة. وقد تحقق الاتحاد الجمركي في غضون عشر سنوات ونصف من اتفاقية روما، حيث كان أهم تطوير في الهيكل المؤسسي للتكامل الأوربي توقيع وزراء خارجية الدول الأعضاء الست في بروكسل يوم 1965/03/27م اتفاقية دمج الهيئات الثلاث (الهيئة الأوربية للفحم والصلب، منظمة الطاقة الأوربية، الجماعة الاقتصادية الأوربية) في هيئة تنفيذية واحدة وأطلق على التجمع الثلاثي اسم " الجماعات الأوربية"¹ ورغم الاندماج فقد ظلت كل جماعة قائمة بذاتها؛ حيث كانت الأجهزة المدمجة تمارس السلطات الخاصة بها وفقا لكل معاهدة على حدا. وتواصل العمل التكاملي الأوربي لتتحقق الوحدة الجمركية حيث تم التوقيع في بروكسل عام 1967 على اتفاق التوحيد الذي بموجبه يصبح للمجموعة الأوربية الهيئات التالية: مجلس وزراء مشترك، مفوضية مشتركة، جمعية برلمانية، ومحكمة أوربية². وتسارعت خطوات التوحيد حيث في 1968/7/1م تم إلغاء كافة الرسوم والحواجز داخل المجموعة ووضعت تعريفه موحدة تجاه العالم الخارجي³.

الفرع الثاني: مرحلة إقامة السوق المشتركة.

خُصت العشرون سنة الموالية لقيام الاتحاد الجمركي لتحرير حركة انتقال عوامل الإنتاج وبناء أوربا موحدة، وقد أصدرت المفوضية إعلانا في 1968/08/01 تحدد فيه أهداف هذه المرحلة كالتالي⁴:

01- إقامة الاتحاد الاقتصادي: يستهدف استكمال السياسات المشتركة والعمل التدريجي على إحلال السياسات الجماعية محل السياسة الوطنية بما يضمن إيجاد العناصر التالية في السياسة الاقتصادية للجماعة

¹ - صلاح الدين حسن السبسي، "الاتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة -اليورو- السوق العربية المشتركة-الواقع والطموح"، عالم الكتب نشر - توزيع -طباعة، القاهرة، 2003، ص:13.

² - مفتاح صالح، "الاتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الاقتصادي"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، أيام 18/20 أبريل 2005.

³ - هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص:477.

⁴ - محمود محمد الإمام، مرجع سابق، ص: 141.

الأوروبية: إزالة الفوارق الضريبية، التقدم نحو وحدة نقدية بدءا بتنسيق السياسات النقدية، إحداث طفرة في مجال البحث والتكنولوجيا .

02- إقامة الاتحاد السياسي: من خلال بناء ومؤسسات سياسية إلى جانب المؤسسات الاقتصادية تعزز البناء التكاملية الأوربي نحو الوحدة.

03- تقويم العلاقات الخارجية: نظرا لدور الكبير الذي تحتله أوروبا في التجارة العالمية والمساعدات التي تقدمها إلى دول العالم الثالث، فلا بد من تنظيم العلاقات الخارجية مع التجمعات القارية والتي ينتظر أن تحل محل الكيانات القطرية.

04- معالجة القضايا الإنسانية: كالتحولات المجتمعة وتنظيم الحياة الاجتماعية وقضايا البيئة والشؤون الإنسان من حرية وأمنوصحة وغير ذلك مما يترتب على سرعة التغيرات التكنولوجية التي يشهدها العالم. وهذه أمور تتجاوز في معالجتها الجهود القطرية للدول منفردة وتتطلب بالتالي تطويرا في منظومة العلاقات على المستوى الأوربي.

فيإطار الاتحاد الاقتصادي وفي أواخر 1969م بدأت الدول الأوربية التفكير في إنشاءالنظام النقدي الأوربي، وذلك عقب الهزة المالية الكبرى التي حدثت بين عامي 1969-1986 وما صاحب ذلك من مشاكل استدعى في نوفمبر 1969 تشكيل لجنة أوربية تحت رئاسة " Werner " رئيس الوزراء ووزير مالية لوكسمبورج، وكلفت هذه اللجنة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوربية بصورة تدريجية⁽¹⁾. أقر المجلس الأوربي في فيفري 1971 خطة التقرير الذي قدمه 'وارنر' بشأن تقييد تقلب العملات الأوربية ضمن هوامش أضيق من تلك التي يسمح بها صندوق النقد الدولي، حيث التزم الأوربيون بتجسيد هامش تقلبات العملات بحدود $0.6 \pm \%$ على أن يستمر الحفاظ على التقلبات إزاء الدولار في نطاق $0.75 \pm \%$ في مارس 1972 تم إنشاء نظام الثعبان النقدي ضاماً في عضويته الدول الست* ما سمح للعملات الأوربية التذبذب حول سعر محوري للدولار في حدود $2.25 \pm \%$ وهامش تذبذب حول سعر مركزي بين العملات الخاصة بالدول الأعضاء تتراوح بين $1.25 \pm \%$.

* الدول الست هي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ.

¹ - مغاوري شلبي علي، " اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص:7.

² - جون ولياسون وآخرون، " التكامل النقدي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص:374.

³ - معتز سليمان ، عبد الرزاق الدوري، "مدى تأثير فرص وتحديات اليورو في إتباع استراتيجية النمو لمنظمات الأعمال العربية- دراسة تحليلية-، الملتنقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، مرجع سابق.

في ديسمبر 1978 أقر رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية إنشاء نظام النقد الأوربي الذي يقوم على ثلاث محاور¹:

1- آليات الصرف: حيث تم الاتفاق على هذه الآلية من قبل محافظي البنوك المركزية لكل من بلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وإيرلندا ولكسمبورغ وهولندا وإيطاليا في مارس 1979 وتعتبر هذه الآلية ركيزة النظام النقدي الأوربي.

2- آليات الائتمان: ترجع بدايات التفكير في آليات الائتمان إلي المشروع المقدم إلي مجلس وزراء الدول الأوروبية الأعضاء بشأن تجسيد التعاون النقدي وتتضمن آليات الدعم النقدي للدول الأعضاء في حالة مواجهة أي دولة لصعوبات مالية بسبب عجز ميزان المدفوعات أو عجز الموازنة، حيث تقوم بقية الدول الأعضاء بمنحها تسهيلات ائتمانية بشكل تلقائي، ونظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية لدول المجموعة الأوروبية وخصوصا العوامل التي تؤثر على سعر صرف العملة فقد تطور مفهوم الأنواع الثلاثة التالية من التسهيلات: التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، الدعم النقدي قصير الأجل، المساعدات المالية متوسطة الأجل.

3- وحدة النقد الأوروبية " الإيكو"²: وهي عبارة عن سلة عملات تتكون من كميات محددة من عملة كل دولة عضو في المجموعة الأوروبية وأوزان نسبية لكل عملة تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي وقوته واستقرار العملة بنسبة لكل دولة، ويتم مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات.

في الجانب السياسي أنشئ تنظيم " التعاون السياسي الأوربي" سنة 1970 بناء على تقرير " دافينيون" "davignon" والعمل في إطاره كان بيد وزراء الخارجية الدول الأعضاء، كمنبر للتشاور والتنسيق حول الشؤون السياسية الخارجية للجماعة الأوروبية، بينما كان للمفوضية والبرلمان دور غير مباشر في توجيه السياسة الخارجية للاتحاد، أن التعاون المشترك ساعد على إيجاد سياسة مشتركة بين أعضاء الاتحاد الأوربي.

وفيما يخص السياسة الاجتماعية وضعت الجماعة الأوربي برنامج عمل من أجل تحسين أوضاع التوظيف الكامل وتحسين ظروف العمل والمعيشة. وزيادة إسهام طرفي العلاقة في الصناعة (العمال ورجال الأعمال). كما اهتمت الجماعة بالسياسة الإقليمية التي استهدفت منها المعاهدة تقليص الفروق بين مختلف مناطق

¹ - محمد زيدان، رشيد إدريس، " اليورو والنظام الاقتصادي العالمي: رهانات وتحديات"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، مرجع سابق.

² - شريط عابد، "موقع اليورو في النظام النقدي الدولي وأثره على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، مرجع سابق.

الجماعة وتحسين أوضاع الأقاليم الأقل نمواً. بالاعتماد على صندوق التنمية الإقليمية سنة 1975، يدعم البرامج القطرية في جهود تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل.

الفرع الثالث: إقامة سوق موحدة.

بناء على الأوضاع الاقتصادية المخيبة للآمال والتي مرت بها أوربا في السبعينيات من القرن الماضي والإدراك الحسي للأوروبيين أنهم يتخلفون عن الأمريكيين واليابانيين، طالب البرلمان الأوربي خلال 1983 و1984 تعديل معاهدة "روما" بهدف المضي نحو وحدة أوروبية وإضفاء مزيد من الصبغة فوق الوطنية على عملية اتخاذ القرارات في الجماعة، وتمكينها من الاستقلال بمواردها. كذلك أكدت مجالس القمة على إدخال إصلاح مؤسسي على تشكيلات الجماعة بما يعزز التعاون الأوربي ويساعد على التقدم نحو الوحدة الأوروبية، وتعزيز موارد الجماعة وتحقيق السيطرة على الإنفاق الزراعي، والتخلص من التوجهات الحمائية التي أثارها الاضطرابات النقدية والاقتصادية خلال السبعينيات. وبناء على دراسات أجرتها لجان فنية تعمل تحت رئاسة "ديلور" رئيس المفوضية الأوروبية في ذلك الوقت، تم إعداد ما يعرف بـ: "الكتاب الأبيض" يتضمن 300 إجراء) خفضت فيما بعد إلى 279 توجيهاً) يستهدف إقامة السوق الأوروبية الموحدة بحلول عام 1992¹. وتم إقرارها من طرف المجلس الأوربي في لكسمبورغ في 1985/12/02 سميت أيضاً بـ: "القانون الأوربي الموحد"، تم إجراء تعديلات على معاهدة روما طبقاً لهذا لقانون الذي صادق عليه المجلس الأوربي عام 1986²، الهدف إلى خلق تكامل اقتصادي أوربي يتجه إلى تنفيذ مجموعة الأهداف التالية³:

1- تكوين سوق مصرفية أوروبية موحدة؛

2- خلق سوق تجارية أوروبية موحدة؛

3- توجه اجتماعي أوربي موحد؛

4- وضع سياسة أوروبية موحدة خاصة بالتطورات العلمية والتكنولوجية والبيئية؛

والغرض من هذه الأهداف هو إزالة جميع القيود والعوائق الاقتصادية والتجارية والفنية والمالية بين الدول الأعضاء بنهاية عام 1992، لكي تصبح أسواق الدول الأعضاء سوقاً موحداً.

¹- كامل البكري، "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، مرجع سابق، ص: 179.

²- محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص: 146.

³- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص: 407.

تنفيذا لهذا القانون (القانون الأوربي الموحد) وضعت خطة "ديلور" في فبراير 1987 متضمنة ثلاث أسس للتطوير: إصلاح السياسات الزراعية المشتركة، إصلاح الصناديق الهيكلية لمواجهة تضاعف الحاجة إليها خاصة مع انضمام أعضاء أقل نموًا في فترة حرجة زادت فيها معدلات البطالة، إصلاح ميزانية الجماعة وتأمين الموارد الذاتية للجماعة.

كما منحت المجموعة الأوربية صلاحيات أوسع لصالح السلطة التشريعية للبرلمان الأوربي وأحلت قاعدة الأغلبية المشروطة أو الموصوفة كأساس للنظام التصويتي داخل الجماعة الأوربية.

لقد أدى السعي الجاد من طرف حكومات الأوربية نحو تحقيق الهدف إلى انجاز الشق الأعظم من الأهداف المتفق عليها بنهاية عام 1992 حيث اكتمل السوق الأوربي الداخلي الموحد ليغطي 345 مليون نسمة، وتم تحرير انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال دون أية قيود حدودية¹.

الفرع الرابع: الاتحاد الأوربي.

لقد أصبح الاتحاد الأوربي ساري المفعول ابتداء من نوفمبر 1993 طبقا لمقتضيات معاهدة ماستريخت 1992/02/07 التي وقعتها اثنتي عشر دولة بهولندا، ويحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما²، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي³:

1- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء؛

2- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد 1999/01/01 يتحكم في إصدار العملة الموحدة؛

3- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوربا الغربية.

ألزمت معاهدة ماستريخت الجماعة الأوربية بأن تنشئ على ثلاث مراحل عملة أوربية موحدة وبنك أوربي مركزي واحد على النحو التالي⁴:

¹ - أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص: 63.

² - فريد النجار، " اليورو العملة الأوربية الموحدة الحقائق - الآثار التجارية والمصرفية - التوقعات"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004، ص: 32.

³ - حسين عمر، "الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة"، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997، ص: 46.

⁴ - حشماوي محمد، "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص: 96، 97.

1-المرحلة الأولى (1993-1994): وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع و حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية و الوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

2-المرحلة الثانية (1995 - 1998): وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، و يتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط منها على سبيل المثال، ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل من 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعة، وتطبيق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي وألا تزيد قيمة الدين العام عن 60% من هذا الناتج.

ويوضح الجدول الموالي موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو ومشاركتها في آلية سعر الصرف الأوروبي في ماي 1998.

جدول رقم(2-4):موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو ومشاركتها في

آلية سعر الصرف الأوربي في ماي 1998.

معدل التضخم 1997	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1997	الديون بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي 1997	معدل الفائدة طويل الأجل 1997	مشاركة في ميكانزم الصرف بداية من ماي 1998	
2,7	3,5-	60	7,8	نعم	المعدل المتفق عليه
					الدول المشاركة في الاتحاد النقدي
1,4	2,7-	61,3	5,6	نعم	ألمانيا
1,2	3-	58	5,5	نعم	فرنسا
1,8	2,7-	121,6	6,7	نعم	إيطاليا
1,8	2,6-	68,8	6,3	نعم	إسبانيا
1,8	1,4-	72,1	5,5	نعم	هولندا
1,4	2,1-	122,2	5,7	نعم	بلجيكا
1,1	2,5-	66,1	5,6	نعم	النمسا
1,3	0,9-	55,8	5,9	نعم	فنلندا
1,8	2,5-	62	6,2	نعم	البرتغال
1,2	0,9	66,3	6,2	نعم	أيرلندا
1,4	1,7	6,7	5,6	نعم	لكسمبورج
					الدول خارج الاتحاد النقدي

لا	7	53,4	1,9-	1,8	إنجلترا
لا	6,5	76,6	0,8-	1,9	السويد
لا	6,2	65,1	0,7	1,9	الدانمارك
لا	9,8	108,7	0,4-	5,2	اليونان

المصدر: آمال قحاييرية، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب -، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص: 231-232.

3- المرحلة الثالثة (1999-2002): وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية و إصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4 مليارات إيكو وتبلغ حصة ألمانيا فيه 25%. وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" في يناير 2001، وحاليا تتبنى اليورو 19 دولة عضو من أعضاء الاتحاد الأوربي وتتعامل بعملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي. و يلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوربي؛ قد دخل باستكمال هذه المرحلة إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل.

أما في مجال الشؤون الداخلية فقد تقرر التعاون المشترك من خلال الاعتراف بالمواطنة الأوروبية وتحديد حقوق وواجبات مواطني الدول الأعضاء، وتشمل حرية الانتقال وحق الإقامة وحق التصويت والترشح للانتخابات المحلية والأوروبية. وفيما يخص الجانب السياسي فقد تم الاستعاضة عن نظام التعاون السياسي الأوربي بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة تمتد إلى جميع النواحي الأمنية للإتحاد وتؤدي في النهاية إلى صياغة دفاعية مشتركة¹. وجاء دستور أوربا الموحدة الذي تم توقيعه في 18 جويلية 2004 ليعزز البناء التكاملي الأوربي في أربعة أجزاء. يتعلق الجزء الأول بالأهداف والاختصاصات وطرق اتخاذ القرارات ومؤسسات الاتحاد، ويتضمن الجزء الثاني ميثاق الحقوق الأوروبية الأساسية والذي تمت الموافقة عليه من جانب الأعضاء في مدينة نيس في ديسمبر 2000، أما الجزءان الثالث والرابع فيعالجان على التوالي المجالات السياسية لعمل الاتحاد من واقع المعاهدات السابقة، ثم آليات مناقشة الدستور والتصديق عليه في

¹ - محمود محمد الإمام، مرجع سابق، 155.

البرلمانات الوطنية¹. غير أن شعوب دول الاتحاد الأوربي لم تصوت كلها بالموافقة على الدستور ضمن استفتاء 2005 ما جعل قادة الاتحاد الأوربي يتوخون الحذر وإعادة التفكير في مشروع الدستور.

الفرع الخامس: تطور عضوية الاتحاد الأوربي.

أقرت قمة "كوبنهاجن" في جويلية 1993، شروط الانضمام للاتحاد الأوربي كما يلي²:

1- وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛

2- القدرة على تحمل التزامات العضوية بما يتضمن أهداف الاتحاد النقدية والاقتصادية والسياسية؛

3- وجود اقتصاد سوق فعال وقادر على تحمل عبء المنافسة مع قوى السوق ضمن إطار الاتحاد؛

لاحظنا سابقا أن الجماعة الاقتصادية الأوربية بدأت باتفاق جماعة الفحم والصلب ضمت ست دول وهي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، ودول البينيلوكس، وبعد مفاوضات طويلة بين الجماعة الأوربية وكل من بريطانيا، الدانمارك وإيرلندا تم توقيع اتفاق انضمامهم للجماعة الأوربية سنة 1973³. لتوقع بعدها معاهدة الانضمام اليونان سنة 1981 واسبانيا والبرتغال سنة 1986، ثم النمسا والسويد وفنلندا عام 1995 ليصبح عدد الأعضاء 15 عضو عند تشكيل الاتحاد الأوربي.

في أول ماي 2004 انضمت عشر دولهي: قبرص، مالطا، المجر، بولندا، سلوفانيا، لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا إلى الاتحاد الأوربي في أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنظمة أو من حيث أثر هذا التوسع. فانضمت إليه ثماني دولمن شرق ووسط أوربا إضافة إلى قبرص ومالطا، مما أدى إلى توسيع عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين، وزيادة مساحة أراضيه بمقدار الربع وعدد سكانه إلى ما يزيد على 450 مليون نسمة⁴، وهو ما يعكس إمكانية المجموعة الأوربية على السير بخطى ثابتة ومستقرة وفقا لمنهج عقلاني يتجاوز مختلف مشاكله العرقية والدينية، وصولا إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي المتمثل

¹ - عمرو الشويكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة"، <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram>، تاريخ الاطلاع، 2011/07/13 على الساعة 9:57.

² - عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص: 48.

³ - جنو سامية، "التكامل الاقتصادي العربي - دراسة مقارنة بالاتحاد الأوربي"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي"، مرجع سابق.

⁴ - هايكلديبلر، "ما بعد التكامل، تدعيم خيارات أوربا الاجتماعية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، جويلية 2004، ص: 08.

في سوق واحدة ضخمة، وعملة واحدة قوية، وحرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، بل وقدرة أكبر للتعامل مع التحديات والاختلاف والتنوع بين دول الأعضاء، وقد بدأت هذه الدول مفاوضات الانضمام لعضوية الاتحاد عام 1998 وقد انتهت بالنسبة للأعضاء العشر الجدد في قمة " كوبنهاجن" في ديسمبر 2002، وقد تم التوقيع على اتفاقية الانضمام في أبريل 2003 وتم التصديق عليها، ثم انظم الأعضاء الجدد إلى الاتحاد وفق شروط تلك الاتفاقيات أما بالنسبة لرومانيا وبلغاريا فقد وقعت معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي عام 2007¹، كما تم توقيع معاهدة الانضمام مع كرواتيا في العاشر جوان 2011 ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح جويلية 2013².

إن هذه الحالة التي تتسع فيها الجماعة الأوربية من خلال قبول أعضاء جدد ينضون إلى معاهداتها التي تنظم مسيرة التكامل الاقتصادي الأوربي تشير إلى اعتماد الاتحاد الأوربي على منهج ثاني إضافة منهج التكامل الاقتصادي الرأسي وهو منهج التكامل الاقتصادي الأفقي، الذي ساهم في زيادة المساحة الجغرافية للاتحاد الأوربي والتي تقدر بـ: 3975000 كم³². وزيادة حجم سكانه والنتائج القومي الإجمالي.

أما فيما يتعلق بتطور العضوية للاتحاد النقدي الأوربي فكانت على النحو التالي حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ - براق محمد، مولاي لخضر عبد الرزاق، "آثار اليورو على التجارة الخارجية العربية- دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، مرجع سابق.

² - تاريخ الاطلاع 2011/06/20 على الساعة 9:20 www/arabic.euronews.net/2011/06/10/croatian-eu-membership

³ - تاريخ الاطلاع: 2011/06/02 على الساعة 10:40 http://ar.wikipedia.org/wiki

جدول رقم (2-5): يوضح تطور عضوية الاتحاد النقدي الأوروبي.

السنة	البلدان المنضمة
1999	بلجيكا، ألمانيا، أيرلندا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال وفنلندا.
2001	اليونان.
2007	سلوفينيا.
2008	قبرص، مالطا.
2009	سلوفاكيا.
2011	استونيا.
2014	لاتيفيا.
2015	ليتوانيا.

Source: The euro, disponible sur le site :

تم الاطلاع عليه في: 2016/03/15 على الساعة: 22:53 , http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/index_en.htm

المطلب الثاني: أجهزة الاتحاد الأوروبي.

للإتحاد الأوروبي مجموعة من الأجهزة التي تتولى إدارة شؤونه والسهر على تحقيق وتعزيز بنائه التكامل وهي:

الفرع الأول: المجلس الأوروبي.

أنشأته معاهدة باريس في 1951 لإدارة شؤون جماعة الفحم والصلب بناء على اقتراح من دول بينيلوكس واقتدت بها فيما بعد معاهدة روما لتأسيس الجماعة الاقتصادية وجماعة اليوراتوم وتم دمج المجالس عند توقيع معاهدة دمج الهيئات 1967¹. والمجلس الأوروبي هو السلطة التشريعية في الإتحاد، ومهامه: تنظيم القوانين والشؤون الداخلية، والتوقيع على المعاهدات الدولية. يعتبر مجلس الإتحاد الأوروبي من أهم الأجهزة الإدارية في الإتحاد ويقوم بممثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي. له صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني. يتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء ويعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ. يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 188.

أوبالغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه. وتملك كل دولة عضو في المجلس عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها. كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوازن مع الدول الكبيرة، ويتطلب لنجاح التصويت نسبة تعادل 72.27 % من الأصوات. كما يتطلب أيضاً موافقة أغلبية الدول الأعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل 62% على الأقل من سكان الإتحاد، تتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر وفقاً لنظام محدد سلفاً (من شهر يناير حتى شهر يونيو ومن شهر يوليو حتى شهر ديسمبر)¹.

الفرع الثاني: البرلمان الأوروبي.

تم انتخاب أعضائه مباشرة لأول مرة عام 1979، كانت له صلاحيات استشارية إلا في حالتين: الأولى إقرار ميزانية الجماعة الأوروبية. والثانية حق سحب الثقة من أعضاء الهيئة التنفيذية للجنة الأوروبية، حتى عام 1992 تاريخ إقرار مشروع أوربا الموحدة التي منحتها سلطات أوسع في مجال صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، إن قمة "كوبنهاغن" في ديسمبر 2002 أقرت تنظيمًا أوروبًا جديدًا يمنح البرلمان مزيداً من الصلاحيات والاختصاصات².

الفرع الثالث: اللجنة الأوروبية المشتركة.

مقر اللجنة في بروكسل، تعرف باسم المفوضية الأوروبية (European Commission) وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، تتولى مهام اقتراح القوانين والتشريعات وتطبيق القرارات والمعاهدات الصادرة عن الاتحاد، فضلاً عن الإدارة اليومية لشؤون الاتحاد، حالياً يدير المفوضية 28 عضو عن كل دولة وهم يمثلون مصالح الاتحاد لا مصالح بلدانهم³.

في نهاية شهر أكتوبر عام 2004م، وقّع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين على الدستور الأوروبي الجديد الذي أدخل تعديلات على تشكيلة المفوضية الأوروبية والمحددة بمفوض عن كل دولة. واعتباراً من عام 2014م سيكون المفوضون ممثلين لثلثي الدول فقط - لينخفض عدد أعضاء المفوضية إلى 17- حال بقاء الاتحاد الأوروبي مكوناً من 25 دولة فقط أو يزداد بواقع الثلثين حال انضمام دول أخرى. وفي كل الحالات ستكون المفوضية أكثر قوة وبمقدورها توقيع عقوبات في مختلف المجالات، كمثال حال تجاوز

¹-<http://www.alorobanews.com/vb/showthread.php>

تاريخ الاطلاع: 2011/07/13 على الساعة 9:20.

²- سامي حاتم العفيفي، مرجع سابق، ص: 159.

³-<http://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ الاطلاع: 2011/05/16 على الساعة 11:35.

العجز العام في ميزانية الدول الأعضاء¹. غير أن الدستور لا يزال قيد مشروع كون الشعوب الأوربية لم تصوت له بالإجماع.

الفرع الرابع: المجلس الوزاري.

مقره بروكسل، ويجتمع على مستوى وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، له حق إصدار وسن التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوربية استنادا إلى المقترحات التي تتقدم بها المفوضية الأوربية². ويتغير مجلس الوزراء حسب طبيعة الموضوع محل النقاش فمثلا إذا كان الموضوع المناقش حول المنتجات الفلاحية فالمجلس يعقده وزراء الفلاحة³.

الفرع الخامس: المصرف المركزي الأوربي.

أنشئ البنك المركزي الأوربي عام 1998، له شخصية قانونية مستمدة من اتفاقية "ماستريخت" (المادة: 2/106)، يمثل القلب النابض للوحدة النقدية الأوربية فهو جهة الإصدار الوحيدة لعملة اليورو⁴ وقد حددت اتفاقية "ماستريخت" الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي، إذ يتولى الإشراف على الوحدة النقدية الأوربية من خلال توليه⁵:

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوربي ككتلة اقتصادية؛

- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات وتوظيفها؛

- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي والنقدي للاتحاد الأوربي؛

- إصدار أوراق البنكنوت وسك الوحدات المعدنية لليورو؛

- وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوربي؛

- العمل على تدعيم موازين المدفوعات للدول الأعضاء وسياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية؛

الفرع السادس: مجلس المدققين.

1- تاريخ الاطلاع: 2012/12/14 الساعة: http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=18635511:47

²- سامي حاتم العيفي، مرجع سابق، ص: 159.

³- سهير محمد السيد، محمد محمد البناء، مرجع سابق، ص: 272.

⁴- بن منصور عبدالله، " أثر اليورو على المنطقة العربية"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، مرجع سابق.

⁵- فراوي أحمد الصغير، "انعكاس اليورو على المعاملات المالية والتجارة الخارجية في الدول العربية"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، مرجع سابق.

يضم عضو واحد عن كل دولة عضو ويختص بعملية المراقبة الآلية لهيئات المجموعة الأوربية، ويناط به مسؤولية مصروفات وإيرادات الجماعة الأوربية¹.

الفرع السابع: بنك الاستثمار الأوربي.

أنشئ بنك الاستثمار الأوربي 1958 بموجب معاهدة روما كمؤسسة تمويلية للجماعة الأوربية، له شخصيته مستقلة ماليا داخل نظام المجموعة، ويعمل وفق الأسس المصرفية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المصرفي سواء في عمليات الاقتراض من أسواق رأس المال أو في تقديم التمويل طويل الأجل للمشروعات الرأسمالية. ولا يستهدف الربح بل يسعى إلى الإسهام في عملية التكامل الأوربي باعتباره واحد من أجهزة الجماعة الأوربية ومهمته المساهمة في التطور المتوازن والمستمر للسوق المشتركة بما فيه صالح الجماعة²، مستخدما موارده الذاتية أي رأسماله واحتياطاته وما يقترضه من الأسواق المالية، أو ما قد يعهد إليه به من أموال ترصد في ميزانيات الجماعة والدول الأعضاء. ويقوم بمنح قروض طويلة الأجل وتقديم كفالات لتسهيل تمويل المشاريع في المجالات الاقتصادية البيئية والتقنية وللبنك مجموعة أهداف منها: تنمية المناطق الأقل تقدما، تحسين البنية الأساسية الأوربية للنقل والاتصالات، تعزيز تنافسية قطاع الصناعة، دعم أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المساهمة في المشروعات التي تهتم أكثر من دولة عضو، كما يمول مشاريع في أقاليم خارج الاتحاد الأوربي إضافة إلى حماية البيئة ونوعية الحياة وتراث الجماعة المعماري والطبيعي وتعزيز التنمية الحضرية³.

الفرع الثامن: المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

يضم 156 عضو ممثلا للقطاعات وأصحاب لعمل وغيرهم من جماعات المصالح والاتحادات في الدول الأعضاء ولهم دور استشاري في هيكل الاتحاد الأوربي⁴.

الفرع التاسع: محكمة العدل الأوربية.

¹ - صلاح الدين حسن السبسي، مرجع سابق، ص: 22.

² - بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، "المنظومة المالية الأوربية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي"، مرجع سابق.

³ - محمد محمود الامام، مرجع سابق، ص ص: 230، 231.

⁴ - سهير محمد السيد، محمد محمد البنا، مرجع سابق، ص: 276.

لها السلطة اتخاذ قرار مدى دستورية التصرفات التي تقوم بها المفوضية ومجلس الوزراء. تستمد من القانون قوة قراراتها الملزمة لكافة أعضاء الاتحاد سواء كانوا أفراد، منشآت أعمال، حكومات قومية أو مؤسسات الجماعة الأخرى¹.

المطلب الثالث: المكانة الاقتصادية للاتحاد الأوربي.

لقد مكنت عمليات التكامل الاقتصادي المتتالية بما تحتويه من إجراءات مختلفة لإزالة الحواجز الجمركية والكمية والإدارية لانتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين دول الاتحاد الأوربي، من خلق ديناميكية اقتصادية جديدة على مستوى الاستثمار والإنتاج زادت من أهمية الناتج الإجمالي للاتحاد والتبادل التجاري، الذين انعكسا بدورهما على المستوى المعيشي للفرد والدخل الإجمالي، لقد برز الاتحاد الأوربي على الصعيد الدولي بعد معاهدة "ماستريخت" سنة 1992، مكون من 12 دولة يقدر عدد سكانه بـ: 346 مليون نسمة، وناتج محلي يقدر بـ 5200 مليار دولار، مكن من حصول كل فرد على 15000 دولار من الدخل سنويا، ليصل عام 2013 إلى عدد أعضاء بالغين 28 دولة ومساحة مقدرة بـ 4.493.712 كم² وتعداد سكاني قدر بـ 508.191.116 نسمة سنة 2015، خلال سنة 2016 قدر ناتجه المحلي بـ 18.812.00 مليار دولار متصدر المرتبة الأولى عالميا في حين بلغ نصيب الفرد 33817 دولار في نفس السنة². إن تطور عضوية الاتحاد الأوربي تعمل على:

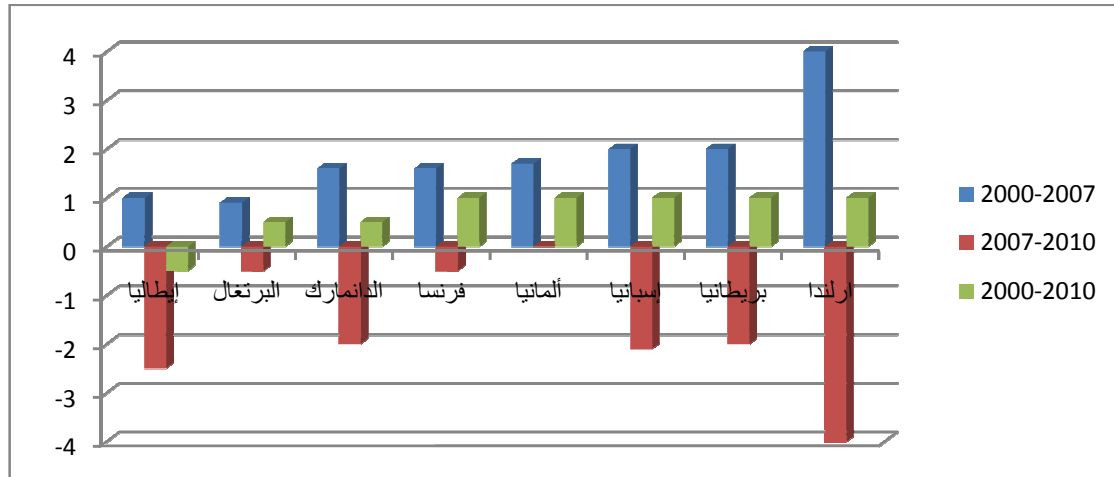
- 1- اتساع حجم السوق للاتحاد الأوربي ما أدى إلى ارتفاع حجم الطلب لدول الاتحاد الأوربي بفضل الجهود التكاملية؛
- 2- تحويل الطلب المحلي لدول الاتحاد الأوربي من على المنتجات الأجنبية خاصة منها منتجات دول شرق آسيا بفعل السياسات الحماية للاتحاد الأوربي التي اعتمدت على الأسلوب التنظيمي ومعايير المنتج بصفة كبيرة.
- 3- ارتفاع الطلب المحلي على السلع الرأسمالية لألمانيا.

¹ - كامل البكري، "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، مرجع سابق، ص: 174.

² - https://ar.wikipedia.org/wiki/الاتحاد_الاوربي

تاريخ الاطلاع: 2017/07/08 على الساعة: 11:43

شكل رقم (2-6): تغير GDP الحقيقي لبعض دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000 - 2010).



SOURCE: - IMF, World Economic Outlook database

كما أن التوجه نحو الوحدة النقدية ودخول معظم دول الاتحاد الأوروبي في عضويتها، خاصة في ظل قبولها الدولي واعتمادها في المبادلات التجارية والمالية والنقدية مكن من:

* وفر الاتحاد النقدي عملة قوية "اليورو" تنافس الدولار الأمريكي.

* توحيد أسواق العمل بين أعضاء الاتحاد النقدي، وساهم في خلق فرص عمل جديدة، ذلك كون وجود عملة أوروبية موحدة يلغي تكاليف التحويل بين العملات الوطنية كما يسهل عملية انتقال رؤوس الأموال، ويلغي ضرورة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الصعبة أو الدولار لتسوية المدفوعات الخارجية.

* الدخول في عضوية اليورو يفرض المزيد من الإصلاحات الاقتصادية، وإعادة الهيكلة لخلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية وخلق جو من المنافسة الاقتصادية الايجابية.

* إن الانضمام إلى اليورو وفتح الحدود يزيد من حدة المنافسة بين الدول، حيث تستفيد مختلف القطاعات من المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها مختلف دول الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي. فلقد تحسنت المراكز التنافسية لمختلف قطاعات الدول المتحدة ومن ثم اكتسب مكانة هامة في أسواق الاتحاد الأوروبي والأسواق العالمية؛ فتحسن المركز التنافسي للقطاع الصناعي مثلا صناعة وسائل النقل في ألمانيا أدى إلى اكتساب مكانه أفضل أسواق الاتحاد الأوروبي، وهو ما ساعد ألمانيا في التخصص في هذه الصناعة.

* لقد أثر اليورو بصورة ايجابية على أسواق المال الأوروبية حيث ساعد على تجاوز العديد من المخاطر مثل مخاطر تذبذب أسعار العملات الأوروبية، وتقدر هذه المخاطر ببلايين الدولارات، وقد ساعد تجاوز هذه المخاطر إلى زيادة التنافس بين أسواق المال الأوروبية، وزيادة كفاءتها على إدارة وتوظيف رؤوس الاموال، كما

ساعد على جذب المزيد من الاستثمارات والودائع إلى هذه الأسواق ويزيد التحول من الدولار إلى اليورو، وظهر أسواق كبيرة للأسهم والسندات.

*أدت العملة الأوروبية الموحدة إلى تعزيز التكامل بين أسواق الأسهم المحلية في الدول الأعضاء وسوف يسقط أهم محدد لتوليفة المحفظة الاستثمارية وهو سعر الصرف.

والجدول الموالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية للاتحاد النقدي الأوربي خلال الفترة 2007-2012:

جدول رقم (2-6): أهم المؤشرات الاقتصادية للاتحاد النقدي الأوربي خلال 2007-2012.

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
1.1	0.3-	0.6-	1.4	2.0	4.4-	0.4	3.0	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %
1.3	1.5	1.2	1.2	0.8	1.0	2.0	2.4	معدل التضخم %
18.0	17.8	18.3	19.6	19.3	18.8	22.2	22.6	الاستثمار %
0.7	1.1-	1.5-	0.3	0.7	2.8-	0.4	2.5	الطلب المحلي %
1.3	2.2-	4.1-	1.5	0.1-	12.7-	1.4-	5.2	إجمالي تكوين رأس المال %

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي - الآمال والواقع والمخاطر - تقرير صندوق النقد الدولي، أبريل 2013، ص ص: 148-172.

إن الجهود التكاملية الأوروبية عززت مكانة الاتحاد الأوربي في الاقتصاد العالمي، ويمكن إظهارها من خلال

مقارنتها بأقوى الاقتصاديات في العالم عبر معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (2-7): مقارنة القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بالمناطق الأقوى في العالم لعام 2013.

المؤشرات	السكان مليون نسمة	المساحة كم ²	GDP تريليون يورو	الصادرات الغذائية GDP%	الواردات الغذائية GDP%	المساهمة في الناتج الاجمالي العالمي (%)
الاتحاد النقدي الأوروبي	338.6	2779686	8.1	13.6	13.1	13.1
الاتحاد الأوروبي	508.5	4324782	11.4	13.3	12.9	18.7
اليابان	127.3	378000	3.3	14.8	17	5.4
الو.م.أ	316.5	9.629.090	11.8	9.4	13.9	19.3
الصين	1360.7	9.640.821	9.4	23.4	20.6	15.4

Source: One currency for one Europe, « The road to the euro », European Commission, 2015, p:16.

المطلب الرابع: الاختلالات الاقتصادية للاتحاد الاوربي.

عند إطلاق اليورو ظهر العديد من المشاكل سنحاول التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الاختلالات الاقتصادية لمنطقة اليورو¹:

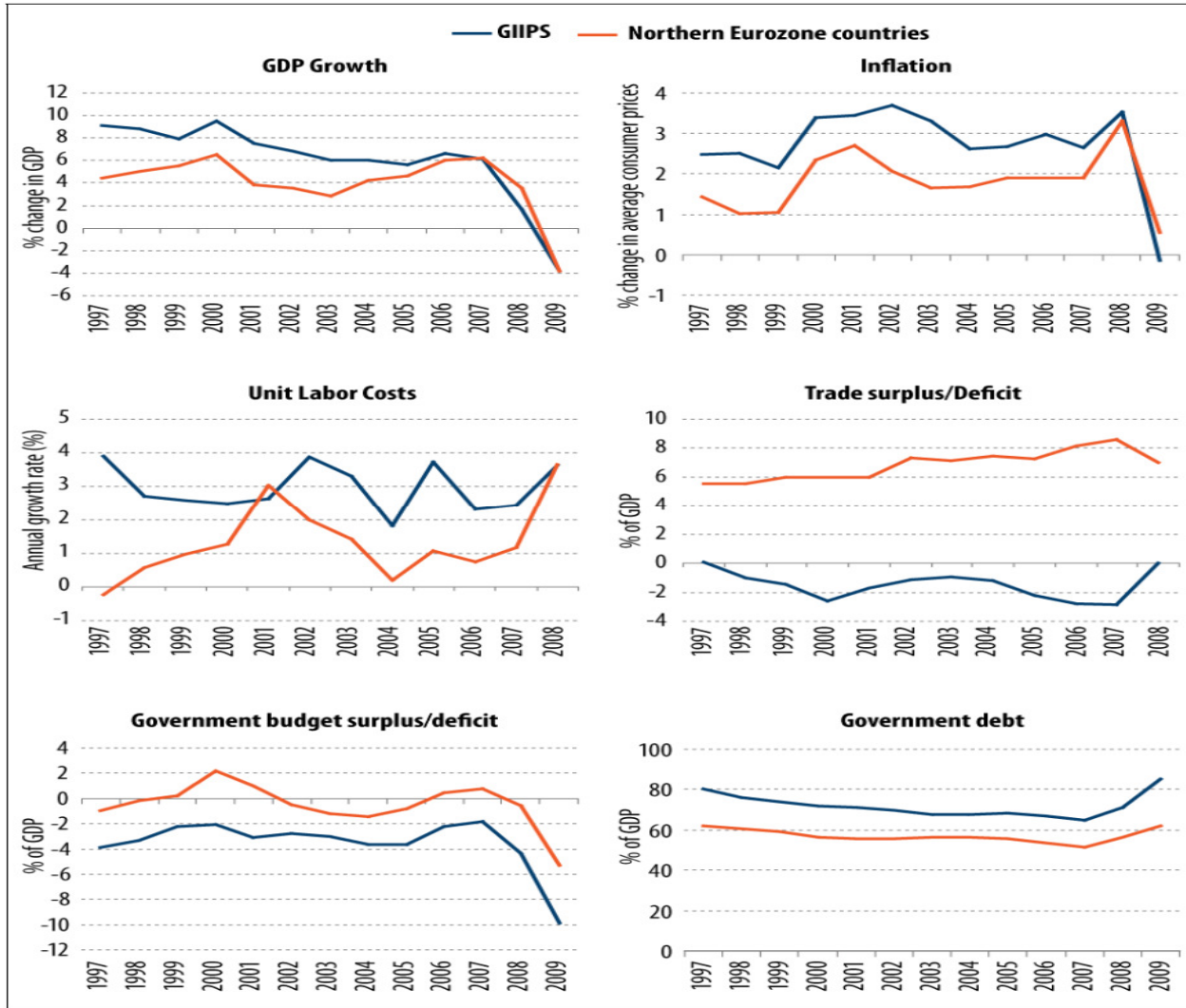
ساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو أنها ستختفي بمرور الوقت إلا أن الواقع قد خالف تماما هذه التوقعات، فقد انقسم الاتحاد إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع، مجموعة الدول الشمالية وتتضمن: النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا ومجموعة الدول الجنوبية بما فيها: اليونان، أيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، والتي يشار إليها اختصارا بدول «PIIGS».

يوضح الشكل التالي التطورات الاقتصادية في هاتين المجموعتين خلال العقد الأخير، حيث يلاحظ أنه قبل الأزمة سجلت دول «PIIGS» معدلات نمو أسرع من نظيرتها الشمالية، إلا أن معدلات التضخم كانت أكبر كذلك في مجموعة «PIIGS» نظرا للنمو السريع في أجور العمال (معدلة باختلافات في معدل الإنتاجية)، مما أدى إلى فقدان دول «PIIGS» لقدرتها التنافسية الصناعية لصالح الدول الشمال الأوروبي،

¹ - Uri Dadush and Bennett Stancil, "Europe's Debt Crisis: More than a Fiscal Problem", in Paradigm Lost: The Euro in Crisis, ed. Uri Dadush and Contributors (Carnegie Endowment for International Peace, Washington), 2010, p 9-15.

وهذا ما انعكس في صورة عجز تجاري للدول الجنوبية مع تسجيلها لأعلى مستوى من عجز الموازنة والديون العامة نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي، في حين سجلت الدول الشمالية فوائض معتبرة. استخدمت دول الـ«PIIGS» معظم القروض والمساعدات التي حصلت عليها لتغطية عجزها التوأم في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتعود ملكية هذه القروض في معظمها إلى بنوك أوروبية خصوصا الفرنسية والألمانية منها، حيث ارتفعت القروض الممنوحة من البنوك الألمانية لهذه الدول من 357,2 مليار دولار سنة 1999 إلى 1,6 تريليون دولار في ديسمبر 2009، أي بزيادة تقدر بأكثر من 450% وهو ما يعكس وضع دول الـ«PIIGS» تجاه دول الشمال الأوروبي والاختلالات الموجودة في منطقة اليورو.

الشكل رقم (2-7): التطورات الاقتصادية لدول الـ «PIIGS» و دول أوروبا الشمالية.



Source: Rymond J. Ahearan and others, "the future of the euro and the US interests", Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011, p10 .

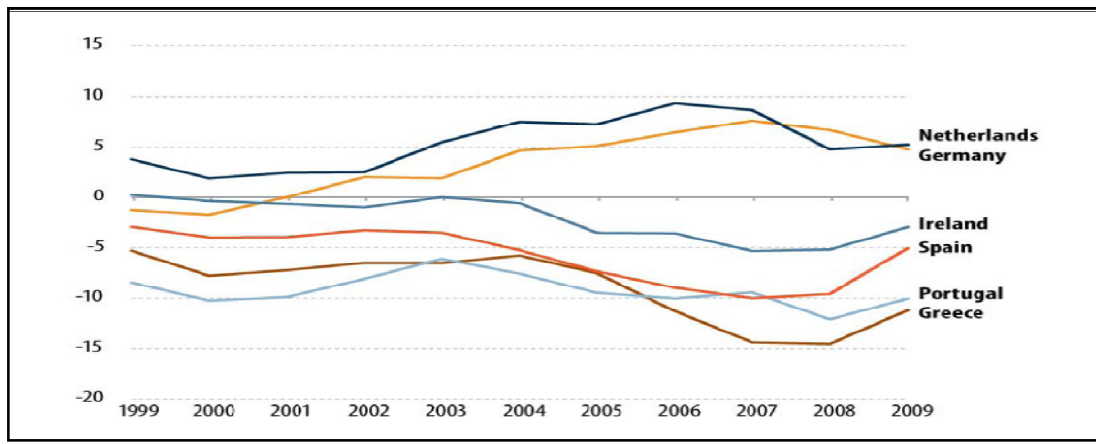
الفرع الثاني: آليات التسوية لمنطقة اليورو

تعود الاختلافات الموجودة بين دول الاتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب منها السياسة الاقتصادية المتبعة، كما أن هناك من يرى أن هذه الاختلافات ترجع إلى خلل في البناء المؤسسي لليورو، حيث أن نظام اليورو غير مصمم بطريقة توفر إمكانيات المساندة والإنقاذ للدول الأعضاء في حال حدوث أزمة لديها، وهذا ما أثبتته أزمة اليونان، فبعد تبني دول الـ «PIIGS» لليورو رسمياً اتجه رجال الأعمال للاستثمار في هذه البلدان باعتبارها مناطق آمنة ونظراً لانخفاض أسعار الفائدة فيها مقارنة بالدول الشمالية، وهو ما أحدث نوع من الضبابية والتشويه للقرارات الاستثمارية في منطقة اليورو نتج عنه إفراط الاستثمار في بعض القطاعات، بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بزيادة الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي، تزامن ذلك مع إطلاق دول الـ «PIIGS» لمشاريع استثمارية ضخمة للحفاظ على معدلات نمو عالية ومستمرة مما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض

الخارجي خصوصا من دول أوروبا الشمالية، كل هذه العوامل ساهمت في النهاية في تعميق العجز المالي لدول الـ«PIIGS»¹.

عمل تدفق رؤوس الأموال إلى دول الـ«PIIGS» إلى دعم الطلب المحلي مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو فيها ولكن أيضا معدلات مرتفعة من التضخم انعكس على تراجع القدرة التنافسية لهذه الدول وانتقال العجز المالي إلى الميزان التجاري (العجز التوأم).

الشكل رقم(2-8): تطور الحساب الجاري لميزان المدفوعات في بعض البلدان الأوروبية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP%).



Source: Rymond J. Ahearn and others, op-cit, p 12.

إن العجز في الحساب الجاري لدول الـ«PIIGS» أدى إلى تراكم الديون العامة والخاصة وصلت إلى 80% من حجم الناتج الإجمالي المحلي، وفي المقابل لم تتأثر دول أوروبا الشمالية كثيرا بعد إطلاق اليورو، كما لم تشهد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال ونتيجة لسياساتها المالية المتناسقة والتي تهدف إلى احتواء الطلب الكلي مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وهذا ما أكسبها قدرة تنافسية أكبر مقارنة بنظيرتها الجنوبية،

مما جعلها تصدر إلى دول الـ«PIIGS» وتحقيق فوائض معتبرة في حساباتها الجارية. C.

يعتبر الكثير من المتابعين أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية، فعلى سبيل المثال لا تستطيع دول الـ«PIIGS» تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها عن طريق تخفيض قيمة العملة أو رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال إليها نتيجة اشتراكها في اليورو. في حين أن دول الـ«PIIGS» لا زالت تحتفظ بحريتها في مجال السياسة المالية حيث

¹ – Uri Dadush and Bennett Stancil, Op-cit, p 9-15

يمكن أن تستخدمها كأداة لكبح جماح الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب للحد من الاستهلاك واحتواء الطلب الكلي مما يسمح بتوفير موارد لسداد الديون الخارجية.

سمحت معدلات الفائدة المنخفضة في منطقة اليورو بالاقتراض دون خوف لدول «PIIGS» مما جعل معدلات التضخم فيها أكبر بمرتين عن سائر الدول الأوروبية وهذا ما انعكس سلباً على معدلات الفائدة الحقيقية التي أصبحت منخفضة جداً، أدى ذلك إلى تراجع الادخار وتشجيع الاقتراض الاستهلاكي وبناء المساكن خصوصاً في أيرلندا وإسبانيا¹.

أظهرت الاختلالات التجارية بين دول أوروبا الشمالية والجنوبية أن آلية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العمالة ومرونة الأسعار لا يضمن استقرار الدول الأعضاء ولا يساعد على تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها، على الأقل من الناحية القانونية، وأمنطقة اليورو كما يشير بعض الاقتصاديين ليست "منطقة عملة مثلى".

¹—Rymond J. Ahearán and others, op-cit, p 12.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي.

بعد الحرب العالمية الثانية كانت موازين المدفوعات للدول الأوربية تعاني من عجز نتيجة ما أصاب اقتصادياتها من تدمير. إضافة إلى أنها مدينة لعدة دول بسبب حاجتها للتمويل لنفقات الحرب، ولم يكن في وسعها سداد ديونها فالقدرات الإنتاجية ومن بعدها التصديرية محدودة، بينما الحاجة الاستيرادية كبيرة، ما استوجب تقييد الواردات والعمل باتفاقيات الدفع والتجارة تقييد بموجبها الصادرات من السلع الضرورية أو الشحيحة والواردات من المنتجات غير الضرورية، وكان يسمح بأرصدة للتعاملات تمنح مقابلها ائتمانات، إن هذا العجز الهيكلي دفع بالدول الأوربية إلى استخدام سياسات تجارية ومالية ونقدية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية بما في ذلك التجارة البينية¹. علمت الجماعة الأوربية أن الاستمرار في إتباع هذه السياسات الاقتصادية لن يكون له الدور الإيجابي والتأثير على تحسين الحالة الاقتصادية للدول الأوربية الأمر الذي يستوجب العمل المشترك لبناء سياسات اقتصادية مشتركة، فحددت معاهدة روما أسس السياسات الاقتصادية التي تمكن الاتحاد الأوربي من البروز كقوة اقتصادية عالمية لها وزنها ومنهجها الخاص والفريد، معتمدة على مجموعة من السياسات الاقتصادية في إحداث التنمية الاقتصادية نتاولها عبر المطالب التالية.

المطلب الأول: السياسة التجارية للاتحاد الأوربي.

تعتبر فكرة الاتحاد الأوربي إستراتيجية تنظيمية للسياسة التجارية للدول الأوربية المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوربي، للخروج من الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهو ما أكدته نصوص معاهدة روما الهادفة إلى إيجاد مزيج من أدوات السياسة التجارية مخلفة بين الدول الأعضاء من جهة وبين الأعضاء والدول الغير أعضاء، نحاول الإلمام بها فيما يلي.

الفرع الأول: السياسة التجارية بين أعضاء الاتحاد الأوربي.

انتهج الاتحاد الأوربي سياسة تجارية متحررة من كل القيود الجمركية والغير جمركية في تجارته البينية بغرض توحيد شروط المنافسة لدمج الأسواق الأوربية لإحداث تنمية اقتصادية لمختلف مناطق الاتحاد الأوربي، حيث أقرت معاهدة روما السياسة التجارية البينية على النحو التالي:

¹ - محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص: 51.

أ- النظام الجمركي بين دول الاتحاد الأوربي: نصت معاهدة روما بأحكام قاطعة على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء خلال فترة انتقالية تمتد من أول جانفي 1958 حتى جانفي 1970¹، غير أن التطبيق العملي أظهر جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة فقد بلغت نسبة التخفيضات الجمركية 80% في أول جانفي 1966 وهي نسبة أكبر مما كان مقدر لها في المعاهدة، فقد كان التخفيض الواجب بلوغه في هذا التاريخ طبقاً لأحكام المعاهدة هو 60%، ثم بلغ مقدار التخفيض 5% سنة 1967 وأعقبه تخفيض آخر بمقدار 15% سنة 1968 ما يعني إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي².

ب- الإعانات والمساعدات: تم إلغاء مختلف أشكال الدعم والإعانات التي من شأنها أن تلحق أضراراً بالمبادلات البيئية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وتهدد المنافسة بين الشركات، وتقتصر الإعانات على ما شملته معاهدة روما لتنفيذ السياسات المشتركة وأهمها³:

√- مساعدات لتشجيع التنمية الاقتصادية في مناطق يكون اقتصادها غير نام بشكل كاف؛

√- مساعدات لتشجيع تنفيذ المشاريع ذات الفائدة الأوربية المشتركة؛

√- مساعدات لتسهيل تنمية بعض النشاطات، أو مناطق دون إلحاق الضرر بالمبادلات التجارية البيئية؛

ج- إلغاء القيود الكمية والمادية داخل الاتحاد: ومن أجل ضمان الانتقال الحر للبضائع داخل الاتحاد كان لا بد أن يعزز النظام الجمركي الجديد للاتحاد بإزالة مختلف القيود الكمية المفروضة على مبادلات الدول الأعضاء من حصص استيراد وتصدير مع نهاية الفترة الانتقالية، بنص من معاهدة روما⁴.

أما القيود المادية فتشمل أدوات الرقابة والإجراءات الإدارية على الحدود بين الدول الأعضاء.

د- إلغاء القيود الفنية: وهي مجموعة المعايير التي تتعلق بالموصفات الأساسية للمنتج ومرتبطة بقواعد الصحة العامة وحماية البيئة وحماية المستهلك. وتستخدم كشرط لدخول الأسواق البيئية للاتحاد الأوربي، وألغيت بموجب نصوص معاهدة روما لإقامة السوق الأوربية المشتركة.

¹ - بهيج شعبان، "السوق المشتركة الأوربية"، منشورات عويدات، لبنان، بدون سنة نشر، ص: 53.

² - سامي حاتم العفيفي، مرجع سابق، ص: 173.

³ - بهيج شعبان، مرجع سابق، ص: 73-74.

⁴ - سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، مرجع سابق، ص: 271.

إن السياسة التجارية البينية للاتحاد الأوربي مكنت دول الأعضاء من تحقيق قفزة اقتصادية نوعية تضاعفت فيها المبادلات التجارية والاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء فقد تضاعفت المبادلات التجارية ثلاث مرات ما بين عامي 1958 و 1972 وتضاعفت تسع مرات ما بين 1968 و 1992.

الفرع الثاني: السياسة التجارية للاتحاد الأوربي تجاه الدول الغير أعضاء.

اعتمد الاتحاد الأوربي في سياسته التجارية على أدوات مختلفة في حماية منشآته من المنافسة الأجنبية، نبينها فيما يلي:

أ- السياسة الجمركية الأوربية والدعم للاتحاد الأوربي تجاه الدول الغير أعضاء:تختلف طريقة فرض الرسوم الجمركية حسب القطاعات الاقتصادية للاتحاد الأوربي لذا نعد إلى إبرازها حسب أهم القطاعات الاقتصادية للاتحاد الأوربي.

٧- التعريف الجمركية والدعم في إطار السياسة الزراعية المشتركة الأوربية: يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الجماعة الاقتصادية الأوربية لذا عملت جاهدة إلى وضع سياسة زراعية مشتركة عام 1960، تطبيقاً لما جاء في نصوص معاهدة روما لإقامة سوق مشتركة بين الدول المجموعة الأوربية، وتقوم السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي على أساسين مهمين هما: تحديد أسعار مشتركة للمنتجات مرتفعة نسبياً (عادة أعلى من السعر الدولي)، ثم تفرض رسوم جمركية على المنتجات الزراعية المستوردة من خارج الاتحاد بحيث يجعل سعر هذه المنتجات المستوردة مساو دائماً للأسعار المرتفعة المقررة داخل الاتحاد الأوربي وهو ما يسمى ب: " رسوم الاستيراد المتغيرة"¹، كما تتضمن السياسة الزراعية تقديم دعم زراعي مرتفع يساهم في تكوين فوائض زراعية ضخمة داخل المجموعة الأوربية توجه إلى التصدير، بلغت قيمة الدعم سنة 1995 إلى 50% من قيمة الإنتاج الزراعي². وكانت النتيجة النهائية لهذه السياسة الزراعية المشتركة هي التضحية بمصالح المستهلكين لصالح المزارعين في الجماعة الأوربية بصفة عامة ولصالح المزارعين الفرنسيين بصفة خاصة³.

¹ - عز الدين تركي، هارون الطاهر، " الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص: 151، 152.

² - كامل البكري، " الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل -"، مرجع سابق، ص: 176.

³ - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص: 41.

أما على الصعيد العالمي فإن الفائض الإنتاجي الزراعي مكن من زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأوربية في الأسواق الخارجية وسبب حالة من الإغراق المستمر في الأسواق العالمية.

٧- **التعريف الجمركي للمنتجات الصناعية:** عمد الاتحاد الأوربي إلى تخفيض الرسوم الجمركية عدة مرات في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (الجات)، حيث بلغ متوسط نسب التخفيض للرسوم الجمركية في القطاع الصناعي (20%، 35%، 30%) إلى متوسط 4.5%.

وترتبط التعريف الجمركي للمنتجات الصناعية التي يفرضها الاتحاد الأوربي على منتجات الدول الأخرى بدرجة التصنيع، فكلما زادت درجة التصنيع في هذه المنتجات كلما ارتفعت معها نسب الرسوم الجمركية خاصة منها الدول النامية؛ حيث تجعل هذه الدول تلجأ إلى تصدير المواد الأولية لسهولة دخولها أسواق الاتحاد الأوربي في حين تتخلى أو تخفف من حجم تصديرها للمنتجات المصنعة والنصف مصنعة لدول الاتحاد لتتجنب الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

٧- **رسوم استيراد التجهيزات المجمعة من خارج الاتحاد:** توجد هذه الصورة من التشريع في البلدان المتطورة ويعتمدها الاتحاد الأوربي، حيث معدل التعريف على السلع المستوردة أقل من معدل التعريف المدرجة في الجداول الرسمية شريطة أن تحتوي هذه السلع على مكونات من صنع الاتحاد الأوربي.

٧- **النظام المعمم للتفضيلات الجمركية:** يقدم الاتحاد الأوربي تفضيلات جمركية للدول النامية منذ 1971 وتشمل أكثر من 170 دولة ومن بينها الدول العربية .

٧- **رسوم مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم:** يلجأ الاتحاد الأوربي في كثير من الأحيان إلى تطبيق رسوم مكافحة الإغراق لحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية، فمؤخراً فرض الاتحاد الأوربي بصورة مزدوجة هذه الرسوم على الواردات من الورق الجيد الصيني بنسب تتراوح بين 4% و 12%، كما فرضت رسوم مكافحة الدعم على المستوردات البلاستيك من الإمارات وإيران بدعوى إلحاق الضرر بالصناعات البلاستيكية للاتحاد الأوربي¹.

تاريخ الاطلاع: 2011/06/17 على الساعة: 10:37 http://WWW.KUNA.NET.KW-¹

ب- القيود الغير جمركية للاتحاد الأوربي تجاه الدول الغير أعضاء: وتتضمن دعم الإنتاج ودعم الصادرات، القيود الطوعية على الصادرات، حصص الاستيراد، الإغراق، معايير الصحة والبيئة والسلامة، اتفاقيات الشراكة الأوربية.

المطلب الثاني: السياسة المالية للاتحاد الأوربي.

أجازت معاهدة روما استخدام الجزاءات لفرض الانضباط المالي كما حددت مرحلة أولية قبل فرض الجزاءات المالية يمكن خلالها لمجلس الوزراء توجيه تحذيرات والمطالبة باتخاذ تدابير ملائمة، وحتى تكون

الجزاءات فعالة وممكنة للتطبيق وضعت الشروط التالية¹:

1- نشر معلومات تفصيلية فيما يتعلق بمبيعات صكوك الدين؛

2- إعادة النظر في تقديم قروض إلى الأعضاء من قبل بنك الاستثمار الأوربي؛

3- إيداع وديعة خالية من الفائدة لدى الاتحاد الأوربي إلى أن يتم حل المشكلة؛

4- فرض غرامات ذات حجم ملائم؛

المطلب الثالث: السياسة النقدية للاتحاد الأوربي.

يعكس تصميم أدوات السياسة النقدية للاتحاد الأوربي رغبته في اللامركزية، فالبنوك المركزية الأوربية تحتفظ بدور مهم في تنفيذ السياسة النقدية لأنها الأكثر كفاءة في هذا المجال باعتبارها تعرف الأسواق المالية المحلية جيدا، كما أن هناك رغبة في المحافظة على دور البنوك المركزية الوطنية. و فيما يتعلق باختيار الأدوات المتعلقة بالسياسة النقدية فقد قدمت مؤسسة النقد الأوربي، مسترشدة بلوائح تأسيس النظام الأوربي للبنوك المركزية. مجموعة من المعايير تتمثل في الكفاءة والفعالية، توافق السوق، المعاملة المتساوية فيما يتعلق بكافة المؤسسات المالية، إلى جانب البساطة والشفافية تعزيزا للمعايير السابقة.

¹-سمير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، مرجع سابق، ص ص: 287، 188.

وقد حددت مؤسسة النقد الأوروبي المركزية الأدوات المعتمدة لإدارة السياسة النقدية وهي¹:

1- عمليات السوق المفتوحة: حيث تمثل الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي، وتجرى عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات عكسية ومعاملات خالصة وإصدار شهادات ديون ومبادلات صرف أجنبي، وجميع ودائع لأجل ثابت ويستهلكها البنك المركزي الأوروبي، وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة:

أ- التمويل الأساسي: ويطلق عليها أيضا عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية، تنفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير/ ثابت) وتلعب دور محوري في توجيه أسعار الفائدة وإدارة سيولة النظام المالي وإعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية. وتقدم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي وتقوم بدور الأداة الرئيسية لإدارة السيولة.

ب- التمويل طويل الأجل: ينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت، متغير) ويوفر تمويل طويل الأجل، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاث أشهر ويوفر جزء محدود من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.

ج- التعديل الطفيف: ويستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، تستخدم للتحكم في تقلبات السوق (إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة) كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

د- عمليات هيكلية: تعد من خلال عطاءات نمطية ذات استحقاق متغير تستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.

2- التسهيلات الدائمة: وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو وتخفيف نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، وهناك تسهيلان دائمان هما: " تسهيل لومبارد" الذي يستطيع البنوك من خلاله الحصول على السيولة بصورة فورية، والتسهيل الثاني هو " تسهيل الإيداع " الذي تستطيع

¹-وصاف عتيقة، عاشور سهام، "نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، مرجع سابق.

البنوك من خلاله إيداع فائضها على الفور وتحدد أسعار الفائدة لهذين التسهيلين معا انطلاقا من أسعار الفائدة في السوق للحد من تقلبها.

3- شروط الاحتياطي: يستخدم نظام الحد الأدنى لتحديد نسبة الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوربي لدى البنك المركزي الأوربي ويهدف إلى الإسهام في استقرار أسعار الفائدة لسوق المال، وخلق طلب هيكلي كاف على أموال البنك المركزي الأوربي، وتستقر أسعار الفائدة عن طريق السماح للمؤسسات الائتمانية باستخدام إجراءات السعر المتوسط أي الامتثال لاشتراطات الاحتياطي على أساس متوسط حيازات الاحتياطي اليومي خلال فترة التزام لشهر واحد، ونظرا لأن المؤسسات الائتمانية لا يتعين عليها الاحتفاظ باحتياطياتها المطلوبة على أساس يومي، يكون لديها حافز على تخفيف تأثير التذبذبات المؤقتة للسيولة على أسعار المال. ويتم تأمين طلب هيكلي ملائم على أموال البنك المركزي عن طريق تطبيق نسبة احتياطي قدرها 2% على التزامات محددة للمؤسسات الائتمانية وفي الوقت ذاته يتم الاهتمام بتفادي خلق تشوهات تنافسية تتعلق بالمؤسسات المالية غير الملزمة باحتياطيات الحد الأدنى ولهذا فإن الاحتياطيات المطلوبة يتم تحديدها عند مستوى يتوافق مع معدل الأسبوعي لتقديم العروض وهو ما ينسجم مع حالة السوق.

4- نظام المدفوعات الأوربي: وهو نظام المدفوعات الخاص بالبنوك المركزي الأوربية بدأ التعامل به عام 1999 يمتد عبر الحدود ليربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية بحيث يضمن استقرار أسعار اليورو وسعر الفائدة، ويعتبر هذا النظام عنصرا أساسيا في النظام النقدي والمالي الأوربي كونه يدعم السياسة النقدية الأوربية؛ حيث يساهم في خلق وتطوير نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوربا وسعر الفائدة عليه، ويوفر للبنوك التجارية في الاتحاد الأوربي نتائج نهائية مستمرة خلال اليوم عن تحويلات الأفراد⁽¹⁾.

جدول رقم (2-8): إجراءات تشغيل النظام الأوربي للبنوك المركزية

¹ - مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص ص: 44، 45.

العناصر	عمليات السوق المفتوحة
<ul style="list-style-type: none"> - التمويل الأساسي. - التمويل طويل الأجل. - التعديل الطفيف. - عمليات هيكلية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تكرار أسبوعي، أجل استحقاق يبلغ أسبوعين، ينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء، يوفر إشارات مهمة لسعر الفائدة. - تكرار شهري، أجل استحقاق يبلغ ثلاث أشهر، ينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء، يوفر تمويل أطول أجل. - تكرار وأجل استحقاق متغيران، ينفذ من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، يستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة. - تكرار وأجل استحقاق متغيران، ينفذ من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية، يستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.
العناصر	التسهيلات الدائمان
<ul style="list-style-type: none"> - تسهيل الائداع الحدي (لومبارد). - تسهيل الإيداع. 	<ul style="list-style-type: none"> - أجل الاستحقاق ليلة واحدة، سعر فائدة أعلى من معدل العطاءات، يوفر سقفا لأسعار الفائدة في السوق. - أجل الاستحقاق ليلة واحدة، سعر فائدة أقل من معدل العطاءات، يوفر الحد الأدنى لأسعار الفائدة في السوق.
العناصر	اشتراطات الاحتياط
<ul style="list-style-type: none"> - الملامح الأساسية. 	<p>فترة الاحتفاظ به شهر واحد، متباطئ، يسمح بالمتوسط، لا يرحل، أصوله مستوفية الاشتراطات، له حساب رصيد مقابل في البنوك المركزية الوطنية، تستخدم بيانات ميزانية آخر الشهر حول التزامات لتحديد قاعدة الاحتياطي، يغطي مؤسسات الائتمان.</p>

المصدر: شارلز إينوخ، مارك كونتين، "الاتحاد النقدي الأوربي: تنفيذ السياسة النقدية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 36، العدد 03، سبتمبر 1996، ص: 35.

تهدف السياسة النقدية للاتحاد الأوربي إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوربي مع إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار باعتباره أهم الشروط اللازمة لزيادة نمو الإنتاج وخلق مزيد من فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع، حيث يعتبر مجلس المحافظين للبنك المركزي الأوربي أن استقرار الأسعار يعني تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك بالنسبة

لمنطقة اليورو يقل عن 2٪¹. ويدل هذا على أن مجلس المحافظين للبنك المركزي يوافق على ارتفاع الأسعار بنسبة 2٪ أي أن الحالة الانكماشية للاقتصاد لا تتوافق مع أهداف الاستقرار الاقتصادي.

لقد وضع تحت تصرف نظام الأورو مجموعة متنوعة من الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية وتوجيهها من خلال إدارة معدلات الفائدة قصيرة الأجل مستخدمين في ذلك عمليات السوق المفتوحة - الأداة الرئيسية-والتي يتم من خلالها توفير السيولة للنظام المصرفي في مقابل ضمانات ملائمة. إضافة إلى استخدام تسهيلان دائمان للأطراف المقابلة المؤهلة بأن تستثمر فوائض سيولتها، أو تغطي احتياجاتها السريعة من السيولة. إلى جانب هذا فإن المؤسسات الائتمانية مطالبة بحياسة حد أدنى من الاحتياطات في حسابها مع البنوك المركزية الوطنية لنظام اليورو².

المطلب الرابع: السياسات المشتركة الأخرى.

عمدت المجموعة الاقتصادية الأوربية إلى وضع سياسات مشتركة إضافة إلى السياسة الزراعية أهمها سياسة النقل، والسياسة الاجتماعية، وفيما يلي نتناول هذه السياسات المشتركة:

الفرع الأول: السياسة الاجتماعية

تعرضت معاهدة روما إلى الأبعاد الاجتماعية في موقعين: الأول يتعلق بحرية انتقال الأفراد والعمال ضمن المادتين 48-49، وتشجيع تبادل العمال الشباب ضمن المادة 50، والضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين ضمن المادة 51، وحق ممارسة النشاط الاقتصادي الخاص حددته المادتين 52-58، أما الموقع الثاني فشمّل سياسة التوظيف والتدريب المهني، وتحسين ظروف العمل، وكان أهم ما قرّره معاهدة روما هو إنشاء " الصندوق الاجتماعي الأوربي" لخلق فرص عمل وتحقيق انتقالية العمال بين المهن والدول داخل الجماعة ضمن المادتين 123-125، ومساواة الأجور بين الذكور والإناث ضمن المادة 119 وهو ما يضمن الحقوق الأساسية للنساء في الجماعة الأوربية، كما تضمنت المعاهدة نصوصاً غير ملزمة شملت تحسين أوضاع المعيشة والعمل حسب المادة 117، منح الإجازات مدفوعة الأجر ضمن المادة 120، والتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في شؤون التوظيف وقوانين العمل وأوضاع العمال والصحة المهنية وحقوق تكوين الاتحادات العمالية وتطوير الحوار بين أصحاب العمل والعمال ضمن المادة 118، وخلال السبعينيات صدرت ثلاث

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 40.

² - ماجدة مدوخ، " النظام النقدي الأوربي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2008، ص: 8

توجيهات أضافت حقوق أخرى للإثبات بجانب تساوي الأجر وهي الحقوق في الحصول على وظائف وعلى التدريب وشروط العمل (الترقية، الضمان الاجتماعي)، أكد قانون السوق الموحدة ومعاهدة الاتحاد الأوربي على أهمية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وضرورة أن تولي الدول الأوربية المتحدة اهتماما بتحسين تشريعات أحوال العاملين خاصة في مجال الصحة والأمان مع توفير التنسيق فيها، وقد وقع ميثاق الحقوق الاجتماعية الأساسية للعمال في 1989 وحدد حقوق العمال داخل السوق الموحدة، كما عقدت اتفاقية السياسة الاجتماعية للجماعة وشملت تعزيز التوظيف، الحماية الاجتماعية السليمة، الحوار بين أصحاب الأعمال والعمال وكذا تنمية الموارد البشرية ومكافحة الاستبعاد وتم إدراجها في معاهدة الاتحاد الأوربي خلال مراجعتها بأسترداد سنة 1997¹، تهدف هذه السياسة إلى الحد من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل الاتحاد الأوربي حيث بلغت نسبة البطالة لدول الاتحاد الأوربي نسبة 7.1% سنة 2008 وهي أدنى نسبة خلال فترة 2000 إلى 2008 و سجلت أعلى نسبة خلال سنة 2004 بنسبة 9.1%، ومع تفاقم الأزمة العالمية الأخيرة بلغ عدد العاطلين عن العمل 3.433 مليون شخص سنة 2010، أما في عز أزمة اليورو فقد تفاقم بشكل كبير حيث بلغت نسبة 10.3% وكانت اسبانيا المتضرر الأكبر بنسبة 24.6 من نفس السنة، وذكر مكتب الإحصاء الأوربي أن عدد العاطلين عن العمل يزيد عن 17.5 مليون فرد في منطقة اليورو.

الفرع الثاني: سياسة النقل والطاقة

فيما يخص خدمات النقل فتمثل 7% من الناتج القومي الإجمالي الأوربي، ويوليها الإتحاد أهمية كبيرة لما له من آثار إيجابية على القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة، وفي إطار برنامج العمل للسوق الأوربية الموحدة وضعت اللجنة مقترحات لإعادة تنظيم سياسة النقل، الطرق، السكك الحديدية، القنوات المائية الداخلية، والنقل الجوي والبحري، واتخذت اللجنة قرارا بإلغاء الحصص الثنائية، وخصص الاتحاد على طرق النقل بين الدول بداية من 1 جانفي 1993، كما عملت هذه اللجنة على تنسيق ضرائب الطرق، والضرائب على الوقود لضمان توافر شرط المنافسة. وفيما يخص خدمات النقل الجوي تم وضع حزمة من المعايير لضمان تحرير هذا القطاع الذي تتحكم فيه الكارتلات بدرجة عالية، أهمها خلق تصريح مشترك؛ فالناقل المعتمد في أي دولة من الدول الأعضاء يستطيع تقديم الخدمات في كافة الدول الأعضاء، وضرورة أن يكون

¹ - محمد محمود الامام، مرجع سابق، ص ص: 279، 280.

لدى الخطوط الجوية حرية الطيران بين أي دولتين من دول الاتحاد الأوربي، ونقل المسافرين المحليين أثناء أي رحلة من الرحلات التي تربط بين نقطتين داخل الدولة العضو في الاتحاد الأوربي¹.

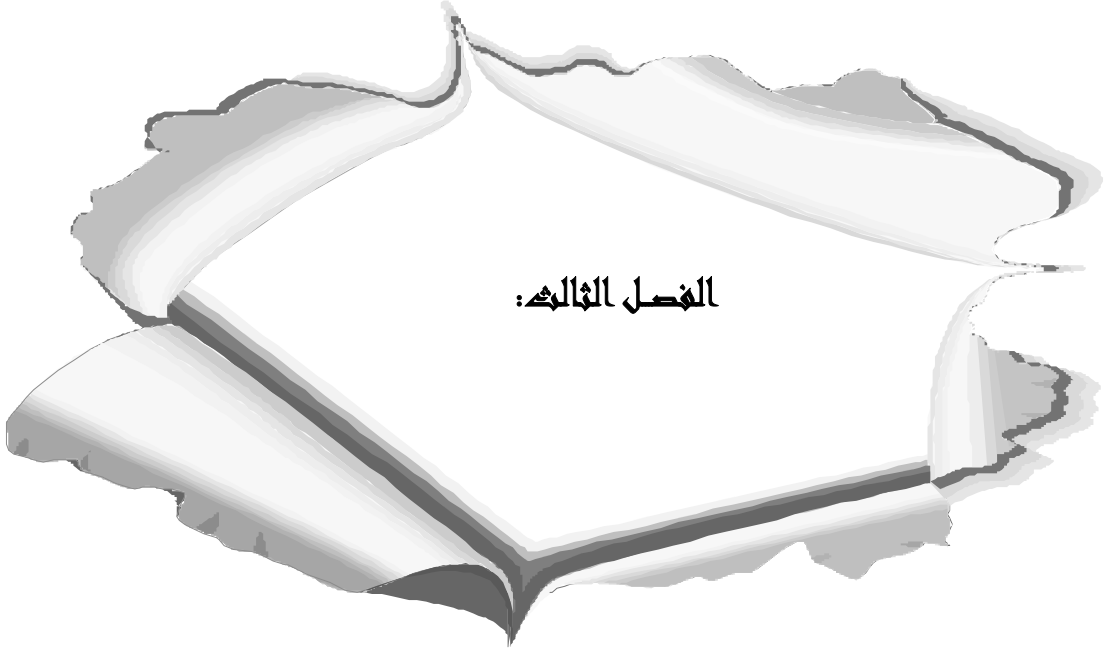
وفيما يتعلق بالسياسة الطاقوية سعت المجموعة الأوربية إلى تحقيق تنسيق السياسات الطاقوية القطرية لأن اختلافها يشوه المنافسة العادلة بين دول الاتحاد، والملاحظ أن التقدم في التنسيق ظل محدود فقد كانت الاختصاصات موزعة حيث أن الجماعة الأوربية للفحم والصلب مسؤولة عن الفحم ولجنة الطاقة النووية الأوربية مسؤولة عن الطاقة النووية والجماعة الاقتصادية الأوربية مسؤولة عن النفط والطاقة الكهرومائية والغاز والكهرباء، ولأن المجموعة الأوربية تعتبر مستورد كبير للمواد الطاقوية خاصة النفط والغاز فقد فشلت في إيجاد سياسة طاقوية مشتركة وهذا ما تؤكد صدمة النفط والتدخل الشديد الحكومي للمجموعة الأوربية في هذا القطاع².

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 282.

² - سمير محمد عبد العزيز، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، مرجع سابق، ص: 144.

خلاصة الفصل:

خلال النصف الثاني من القرن الماضي استطاع الاتحاد الأوربي أن يكون تجربة تكاملية رائدة وفريدة، امتزجت شعوب المنطقة على الرغم من اختلافاتها وخلافاتها، منطلقاً في بنائها من اتفاقية تأسيس " الهيئة الأوربية للفحم والفولاذ"، فالإتحاد الجمركي ثم الإتحاد الاقتصادي الأوربي الذي توج بالاتحاد النقدي الأوربي. وعلى الرغم من كون هذه التجربة أصبحت منهجاً جيداً يحتذى به، إلا أن هناك من المفكرين الاقتصاديين ممن حذروا من وجود أخطاء في تصميم بنائه، وأنه لا يمكنه مقاومة الأزمات خاصة منها المالية. ولتصدق رؤية هؤلاء المفكرين أو يتم نفيها، ولأن الأزمات المالية هي إحدى سمات النظام الرأسمالي الليبرالي فلقد تعرضت منطقة الإتحاد الأوربي وعلى وجه الخصوص الإتحاد النقدي الأوربي لأزمة مالية تسببت فيها أصغر دول أعضائه اقتصاداً، وتوسعت في دائرة زمنية قصيرة لتشمل أعضاء آخرين في الإتحاد النقدي. فهل يستطيع الإتحاد النقدي الأوربي تجاوز هذه الأزمة. هذا ما سنحاول معرفته من خلال الفصلين القادمين وأحدهما يتعلق بماهية الأزمات المالية والثاني يخصص في عمق الأزمة المالية للإتحاد الأوربي والتي اندلعت سنة 2009.



الإطار النظري للأزمات الاقتصادية والمالية.

المبحث الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية والمالية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للازمات الاقتصادية والمالية.

المبحث الثالث: أهم الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية والأوربية.

تمهيد:

تميز القرن الماضي بالعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي كثيرا ما أربكت الدول والحكومات العالمية، وهددت الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي للبلدان، وتضاعف عدد هذه الأزمات انطلاقا من ثمانينيات القرن الماضي، كما كانت طبيعتها تتغير تدريجيا مع تطور الاقتصاديات، كما تعددت أسبابها واختلفت أثارها، ولدراسة أي أزمة اقتصادية قائمة لابدّ من العودة إلى المفهوم النظري الذي يعتبر الركيزة الأساسية له، وبما أن هذه الدراسة تتناول أهم الأزمات المالية الحالية وهي أزمة الديون السيادية اليونانية أو ما يعرف بأزمة اليورو، كان من الضروري تناول الأزمات مالية في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية والمالية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للازمات الاقتصادية والمالية.

المبحث الثالث: أهم الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية والأوروبية.

المبحث الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية والمالية.

يحظى موضوع الأزمات الاقتصادية والمالية باهتمام العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاديات تكون مدمرة. من هذا المنطلق جاء هذا المبحث إلى توضيح مفهوم الأزمات الاقتصادية والمالية من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات الاقتصادية.

ولتحديد مفهوم الأزمات الاقتصادية لابد من تعريفها وتمييزها عن بعض المصطلحات الشائعة الاستخدام، إضافة تحديد خصائصها والعلاقة بينها وبين الأزمات الاقتصادية والمالية.

الفرع الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية.

يعتبر مصطلح الأزمة الاقتصادية من أكثر المصطلحات شيوعاً وتداولاً في الأدبيات الاقتصادية الحالية، لشدة خطورته على الاقتصاديات الدولية، ورغم ذلك لم يتم الإجماع بين المفكرين الاقتصاديين على تحديد تعريف موحد للأزمة الاقتصادية، لذلك ارتأينا ضمن هذا البحث تحديد المفهوم اللغوي للأزمة ثم المفهوم الاصطلاحي حتى نتجنب الوقوع في الأخطاء.

1- المفهوم اللغوي للأزمة:

ورد في قواميس اللغة العربية أن أصل "الأزم": الشدة وإمساك الأسنان بعضها على البعض¹، وقد ذكر في معجم الوسيط أن الأزمة هي: " الضيق والشدة، يقال أزمة مالية وأزمة سياسية وأزمة مرضية والقحط والحمية"². ويظهر واضحاً أن المفهوم اللغوي للأزمة يدور حول الشدة والقسوة والضيق، مشكلاً تهديداً مباشراً ومتميزاً بدرجة من الخطورة وإلحاق الضرر.

2- المفهوم الاصطلاحي للأزمة الاقتصادية:

¹ - أبو عبيد القاسم بن سلام الهراوي، " غريب الحديث"، ج3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1976، ص: 330.
² - مصطفى إبراهيم وآخرون، " المعجم الوسيط"، تحقيق: مجمع اللغة العربية، ج1، ص: 34.

مصطلح الأزمة (Crisis) مشتق من الكلمة اليونانية (Krisis) وهي لحظة اتخاذ القرار، إن الأزمة هي موقف يستدعي اتخاذ قرار، وتشكل نقطة تحول تاريخية حيث للقرارات القدرة في إحداث تغييرات جوهرية وأساسية في المستقبل¹.

فعرفت على أنها "اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك². ونلاحظ أن هذا التعريف حصر مفهوم الاقتصادية في وجود خلل في التوازن بين الطلب والعرض (الإنتاج).

وتعرف بأنها: "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى"³.

كما عرفها علي أسعد حسن: "أنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول هي: إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية، أو إما أصول مالية مثل حقوق الملكية لرأس المال المادي أو المخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار، وإما حقوق الملكية للأصول المالية وهي المشتقات المالية مثل العقود المستقبلية للنفط أو العملات الأجنبية⁴.

وعليه فالأزمة الاقتصادية هي ووقوع أحداث مفاجئة تؤدي إلى اضطراب جزئية أو كلية في التوازنات الاقتصادية التجارية أو المالية أو النقدية، مما يفضي إلى آثار سلبية كلية أو جزئية على النظام الاقتصادي، ونجد أن للأزمة ثلاث عناصر تتصف بها وهي⁵:

* عنصر المفاجأة: إذ أن الأزمة تنشأ وتتفجر في وقت وموقع مفاجئ يربك صناع القرار.

* عنصر التهديد: حيث تشكل الأزمة خطورة على المصالح الاقتصادية والمالية للدولة وتكبدتها خسائر فادحة إذا لم تتم المعالجة بسرعة كبيرة.

* عنصر الوقت: فالوقت المتاح أمام صناع القرار يكون ضيقاً ومحدوداً لحصر الأزمة ومنعها من الانتشار أكثر ومعالجتها نهائياً

¹ - عامر محمد، " إستراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات"، دا العلوم للنشر، القاهرة، 2006، ص:31.

² - إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي الأعظمي، " دراسة لمفهوم الأزمة الاقتصادية"، متاحة على الموقع:

www.alukah.net/publications/0/37616/ تم الاطلاع عليه في 2017/12/25 على الساعة: 18:31.

³ - يوجين فارجا، "أزمة النظام الرأسمالي"، ت أحمد فؤاد بليغ، بدون دار نشر، بيروت، 1975، ص: 126.

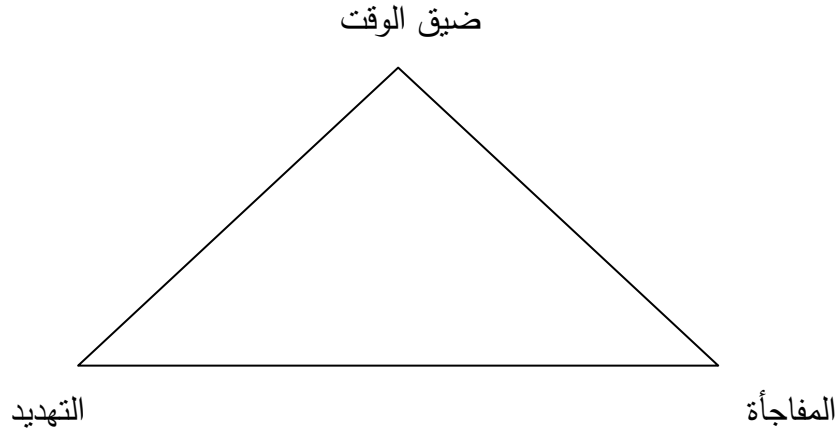
⁴ - علاء الدين مرجان محفوظ، " الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري"، بحث مقدم لوزارة التجارة والصناعة، قطاع سياسات تنمية

الصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر، أبريل 2009، ص: 04..

⁵ - يوسف أحمد أبو فارة، " إدارة الأزمات مدخل متكامل"، دار الاثراء، الأردن، 2009، ص: 19-26.

وتكون هذه العناصر ما يعرف بتمثلت الأزمة الذي يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم(3-9): العناصر الأساسية للأزمة.



المصدر: عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 23.

الفرع الثاني: تمييز مصطلح الأزمة عن بعض المصطلحات القريبة منها.

هناك مجموعة من المفاهيم التي قد تبدو تؤدي المعنى ذاته، وأهم هذه المفاهيم نأخذ ما يلي:

1- المشكلة: هي حالة من التوتر وعدم الرضى نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعيق تحقيق الأهداف والوصول إليها، والمشكلة هي السبب لحالة غير مرغوب فيها وبالتالي يمكن أن تكون بمثابة تمهيد لأزمة إذ اتخذت مساراً حاداً ومعقداً لذلك يجب حل المشكلات بشكل دوري وعدم تركها تتراكم¹. والمشكلة تواجه متخذ القرار الذي يتوجب عليه تصحيحها ومعالجتها في أوانها، أما الأزمات فهي أمر خطير وحاد يصعب مواجهته ينجم عن أخطاء لا يمكن التسامح فيها مع مرتكبيها².

2- الكارثة: المشكلة تبقى دون حسم لفترة طويلة تتحول إلى كارثة والكوارث غالباً هي الأسباب الرئيسة في حدوث الأزمات، والكارثة هي الحالة التي حدثت فعلاً وأدت إلى وقوع خسائر في الموارد المائية أو البشرية أو كلاهما³. وقد تحدث لأسباب طبيعية أو نتيجة لتدخل الإنسان بصورة سيئة، وعليه فالكارثة ليست في حد

¹ - سامي محمود هشام، "المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات- الأسس النظرية والتطبيقية"، دار البداية، عمان، 2007، ص: 25.

² - محسن أحمد الخضيرى، "إدارة الأزمات-منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي الوحدة الاقتصادية"، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1990، ص: 27.

³ - سامي محمود هشام، مرجع سابق، ص ص: 15-16.

ذاتها أزمة لكنها قد تكون من مسبباتها¹. حيث بعد انتهاء الكارثة يتم التعرف على نتائج المترتبة عنها وهل تسببت في وقوع أزمات.

3- الصدمة: هي حدث ينتج عنه شعور فجائي حاد غير متوقع الحدوث، وهذا الشعور مركب من الغضب والذهول والخوف. لذا قد تكون الصدمة من أعراض الأزمة، أو من نتائجها المتولدة عنها في شكل فجائي سريع، ودون سابق إنذار. كما أنها قد تؤثر في حدوث الأزمات سواء على مستوى الدول أو المنظمات أو الأفراد، ويكون التعامل معها بأسلوب الامتصاص أو الاستيعاب.

4- الصراع: المقصود بالصراع هو وجود طرفين متنازعين أو أكثر، يدرك فيه كل طرف وجود تعارض بين مصالحه ومصالح الطرف الآخر بالنسبة لموضوع معين يسمى مجال الصراع، مما يدفعه إلى القيام بسلوك معين يتصف بالتوتر، يحاول من خلاله الوصول إلى وضع متميز عن الطرف الآخر بالنسبة لمجال الصراع.

وقد يقترب مفهوم الصراع من مفهوم الأزمة، باعتبار أن بعض الأزمات تعبر عن تصارع إرادتين أو أكثر، وتضاد مصالحها وتعارضها، إلا أن الصراع قد لا يكون بالغ الحدة وشديد التدمير كما هو الحال في الأزمات، كما أن الصراع قد تعرف أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، في حين تكون مثل هذه المعلومات شبه مجهولة بالنسبة للأزمات. كما يتميز بالاستمرار، وهو أمر يختلف عن الأزمة في انتهائها بإفراز نتائجها، أو التمكن من مواجهتها والحيلولة دون إفرازاتها السلبية.

5- الواقعة: وهي تعبر عن شيء حدث وانقضى أثره، وهي خلل في مكون أو وحدة أو نظام فرعي من نظام أكبر، ويكون تأثيرها على جزء من النظام، ومن ثم لا يترتب عليها تهديد النظام بأكمله كما هو الحال بالنسبة للأزمة.

6- الحادثة: وتعتبر عن شيء مفاجئ غير متوقع حدث بشكل سريع وانقضى أثره فور حدوثه الفجائي العنيف، في حين أن الأزمة قد تنجم عن الحادثة ولكن لا تمثلها فعلا، وإنما تكون فقط إحدى نتائجها، كما أنها كثيرا ما تمتد لفترة بعد نشوئها والتعامل معها أيضا.

¹ - محمود خلف جاد الله، "إدارة الأزمات"، دار أسامة، الأردن، 2008، ص: 11.

الفرع الثالث: مراحل الآزمات الاقتصادية.

للآزمات الاقتصادية بمراحل مختلفة منذ اندلاعها حتى انتهائها ندرجها عبر الفروع التالية:

1- مرحلة ما قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية.

وتعد هذه المرحلة هي مرحلة ميلاد الأزمة الاقتصادية، حيث تتكون أحداث ومواقف غير محددة المعالم أو الاتجاهات أو الحجم أو المدى، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في محاولة استشراف الأزمة الاقتصادية، والاستعداد لها للحيلولة دون وقوعها، والإعداد لمواجهةها عند حدوثها، ويعد ذلك تنفيذا للأزمة لإفقادها مرتكزات النمو بغية القضاء عليها.

والآزمات الاقتصادية لا تحدث فجأة وإنما تسبقها مقدمات ومؤشرات كثيرة تتبى بقرب وقوعها، ومن هذه المؤشرات ما يتعلق بارتفاع نسب العجز المالي، والاستهلاك الحكومي، وارتفاع حجم الائتمان المصرفي والديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة على القطاعات المصرفية، والتقلبات في أسعار الأسهم، وارتفاع نسبة الديون المعدومة، والتحويلات الكبيرة في الأسواق المالية، و ضعف نظم الرقابية والإشراف، وغياب الشفافية والإفصاح وغيرها مما يعد مقدمات لميلاد أزمة اقتصادية ومالية.

2- مرحلة حدوث الأزمة الاقتصادية.

وتمر الأزمة بهذه المرحلة عندما لا يمكن السيطرة على متغيراتها، لتصل إلى نقطة الانفجار منذرة بخطر حقيقي على الاقتصاد، ويكمن ذلك في الصدمة وحالة عدم التوازن التي تحدثها.

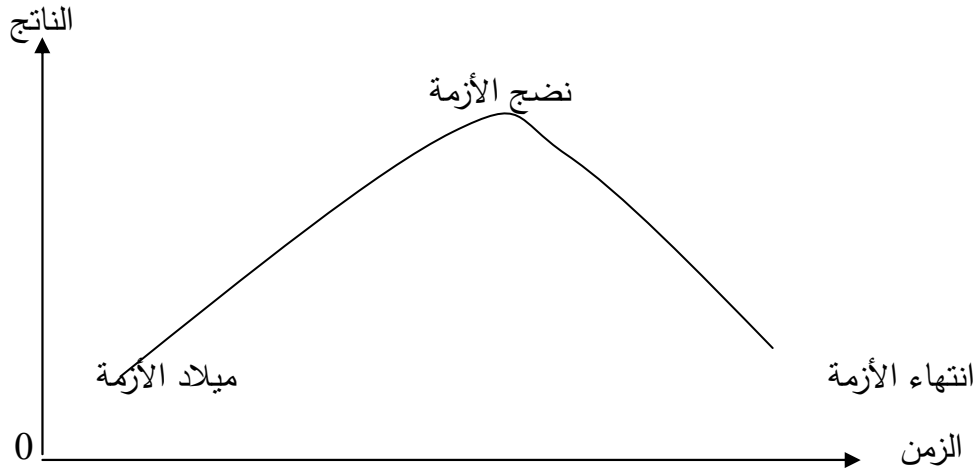
ولهذه المرحلة مؤشرات تظهر في التقلبات الحادة لأسعار الأصول المالية وأسعار الأسهم والعقارات، وتزايد حالات الإفلاس، والاندفاع في سحب الودائع وإغلاق العديد من المشروعات، وتأميم بعض المؤسسات، وتقديم المساعدات للمؤسسات المالية من قبل الحكومات، كل هذه الأحداث تعد مؤشرا لانفجار الأزمة الاقتصادية.

3- مرحلة انحسار الأزمة الاقتصادية وانتهائها.

تبدأ بعد أن يقوم النظام الاقتصادي بمجابهة الأزمة الاقتصادية بعد انفجارها، وذلك بتغيير السياسات الاقتصادية، وإجراء الإصلاحات الضرورية في الإدارة والضوابط الرقابية والنظم الخاصة بالعمل للخروج من

هذه الأزمة الاقتصادية، وأن تفاقم الأزمة وانفجارها ووصولها إلى الذروة وهو بداية الانفراج ونقطة التحول نحو الدور الآخر والمرحلة المقبلة من الدورة الاقتصادية، وهي مرحلة انتهاء الأزمة والانفراج، ويمكن توضيح مراحل حدوث الأزمة الاقتصادية من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3-10): مراحل حدوث الأزمة الاقتصادية.



المصدر: يوسف عبد الله عيابنه، "الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص:35.

الفرع الرابع: أنواع الأزمات الاقتصادية.

وتتضمن الأزمات الاقتصادية الأنواع التالية¹:

1- الأزمة الدورية: وتسمى أزمة فيض الإنتاج، و يطلق عليها البعض اسم الأزمة العامة تصيب كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسية فيها وهي الإنتاج والتداول والاستهلاك والتراكم وهذا يعني أن الهزات المتولدة عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا وحدوثا إذا ما قورنت بغيرها من الأزمات، كما تتميز هذه الأزمة بشمول ظاهرة فيض الإنتاج للعديد من القطاعات حيث تشمل كافة مراحل الإنتاج فهي أوسع من الأزمة الهيكلية كونها تتصف بالأجل القصير في فيض الإنتاج.

2- الأزمة الوسيطة: وهي أزمة أقل اتساعا وشمولا، تمس جوانب ومجالات كبيرة في الاقتصاد الوطني. هذه الأزمات هي نتيجة الاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأس مالي: وهي لا تحمل طابعا عالميا على النحو الذي تتميز به الأزمات الدورية العالمية بفيض الإنتاج.

¹ - خميس خليل، " الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسار التنمية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد05، ديسمبر 2016، الجزائر، ص: 4.

3- الأزمة الهيكلية: وتسمى الأزمات البنوية وتشمل هذه الأزمات في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي منها على سبيل المثال: أزمة الطاقة، أزمة الغذاء، أزمة الموارد... الخ.

كما تتميز كذلك بالاستمرارية لقطاع أو مجموعة من القطاعات المتجانسة التي تشمل ميدان معين حيث تحدث من الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك، كما أن لهذه الأزمة مميزات هي:

- تحدث بسبب اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في مجال معين.

- تتميز كذلك بنقص أو فيض الإنتاج والذي بدوره والذي ينشأ بسبب عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك الذي ينشأ في مجرى الدورة الصناعية للاقتصاد ككل.

- هذه الأزمة قد تكون أزمة فيض الإنتاج وقد تكون أزمة نقص الإنتاج على حد سواء.

4- الأزمة المالية: وهي تتعلق بالخلل الذي المنظومة المالية إذ ينتج عنها توقف كل أو بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة وفي المطلب الموالي سيتم التفصيل فيها.

الفرع الخامس: خصائص الأزمات الاقتصادية.

تتصف الأزمة الاقتصادية بالخصائص التالية¹:

- الأزمة الاقتصادية نقطة تحول أساسية، ومرحلة حرجة، وأحداث متتابعة ومتسارعة تصيب الكيانات المالية وتهدد وجودها.

- إن مصدر الأزمة الاقتصادية يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متتابعة ومتسارعة.

- الأزمة الاقتصادية تسبب في بداياتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.

- إن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة، بسبب ازدياد التوتر والقلق علاوة على قلة المعلومات.

¹ - يوسف أحمد أبو فارة ، مرجع سابق، ص ص: 27-28.

- إن نقص المعلومات يؤدي إلى التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها، وعواملها، وأسبابها، وقوى المصالح المؤدية والمعارضة لها إلى عدم توافر معلومات: من المتسبب بهذه الأزمة؟ وما حجمها؟ وما آثارها المتوقعة؟
- تمثل مجابهة الأزمة الاقتصادية تحدياً للنظام الاقتصادي السائد، نظراً لتهديدها لمصالح الكيان الاقتصادي واستمراره في أداء وظائفه وتحقيق أهدافه وأمنه واستقراره.
- إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة، وابتكار نظم اقتصادية أو أنشطة اقتصادية تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة عن التغيرات الفجائية.
- إن مواجهتها تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات المادية والمالية والبشرية، وحسن توظيفها في مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة، التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

المطلب الثاني: المفهوم الأزمات المالية.

الفرع الأول: تعريف الأزمات المالية.

ظهرت عبارة الأزمة المالية لأول مرة عند المفكر الاقتصادي "الكونت دي لاس كاز" (Comte de Lascaes) والذي عاش في الفترة (1766 - 1842) وذلك عام 1823¹، وقد تعددت التعاريف المقدمة لها مع تعدد أنواعها وأشكالها.

ومن بين التعاريف المقدمة لازمة المالية نجد أنها عرفت على كونها: خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة²، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في

¹ - عبد الرزاق سعيد بلعباس، " ما معنى الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص: 08

² - Rajan, Ramkishan, « Financial crisis ; Capital Outflows, and Policy Responses: Examples from East Asia », Journal of Economic Education, 2007, vol38 No1, pp: 92-109.

الموارد المالية والمادية والبشرية، مما يخلق اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد تخلف انهيار تام للمؤسسات المالية القائمة¹.

كما عرفت على أنها: "تلك الاضطرابات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية مثل: الأسهم والسندات، الودائع المصرفية، أسعار صرف العملات"².

وعرفت أيضاً بأنها: "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة دول ومن أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلباً في الانخفاض الكبير لقيمة العملة وأسعار الأسهم مما ينجم عنه تدهور قطاع الإنتاج والعمالة، كما ينتج عنها إعادة لتوزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية"³.

ومن مجمل هذه التعاريف نستخلص أن الأزمة المالية هي: تدهور النظام المالي لبلد ما وفشل مؤسساته المالية والمصرفية وأسواق المال لديه، مما ينجر عنه انخفاض في قيمة العملة وأسعار الأسهم وهو ما يؤدي إلى تدهور في قطاع الإنتاج والعمالة وانخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية وترتفع قيمة الديون، لتتحول إلى أزمة اقتصادية أخرى في أغلب الأحيان. تزيد من صعوبة إيجاد الحلول السريعة لإنعاش الاقتصاد.

الفرع الثاني: أسباب نشوء الأزمات المالية ومؤشرات حدوثها وقنوات انتشارها.

للأزمات المالية عدت مسببات ولها مؤشرات يمكن التعرف عليها عند حدوثها كما لها قنوات تنتشر من خلالها نحاول التعرف عليها من خلال الفروع التالية:

¹ - Ping Lee, Than Yean, « Malaysia Ten After The Asian Financial crisis », Asian surge: NOV/ DEC2007.

VOL.47.NO.6 , PP :915-930.

² - ثريا الخزرجي، " الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية والتحديات وسبل المواجهة"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الأردن، أيام: 29/28 أفريل 2009، ص:04.

³ - علي فلاح المناصير، وصيفي عبد الكريم الكسايسة، " الأزمة العالمية حقيقتها، أسبابها، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال- التحديات، الفرص، الأفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة عمان، يومي: 11/10 نوفمبر 2009، ص:07.

1- أسباب نشوء الأزمات المالية.

تنشأ الأزمات لعدة أسباب مختلفة نتناولها بالشرح فيما يلي:

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: إن تقلبات أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فهي تؤثر على تكلفة الاقتراض وتؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي والتجارة العالمية، كما تعتبر تقلبات أسعار الصرف الحقيقية من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أحيانا وغير مباشر أحيانا أخرى في حدوث الأزمات المالية¹.

2- عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف واضطراب القطاع المالي: يؤدي التوسع في القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة إلى العملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق، وكل هذا يعود إلى التحرر المالي الغير وقائي وغير الحذر للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد الذي يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، والتي تحدث مثلا عند تحرير أسعار الفائدة فاقدة المصارف المحلية الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييدها، وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات لأسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرير المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية، وبترافق ذلك أيضا مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية وإلى استحداث مخاطر الائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية².

3- سياسات سعر الصرف: يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسات سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد

¹ - جمعة محمود عباد، "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية المتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص: 07.
² - ناجي التوني، "الأزمات المالية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، الكويت، 2004، ص ص: 06-05.

الأجنبي وحدث أزمة عملة مثل حالة الأرجنتين والمكسيك وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي، أما في حالة انتهاء سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيض قيمة العملة والزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي¹.

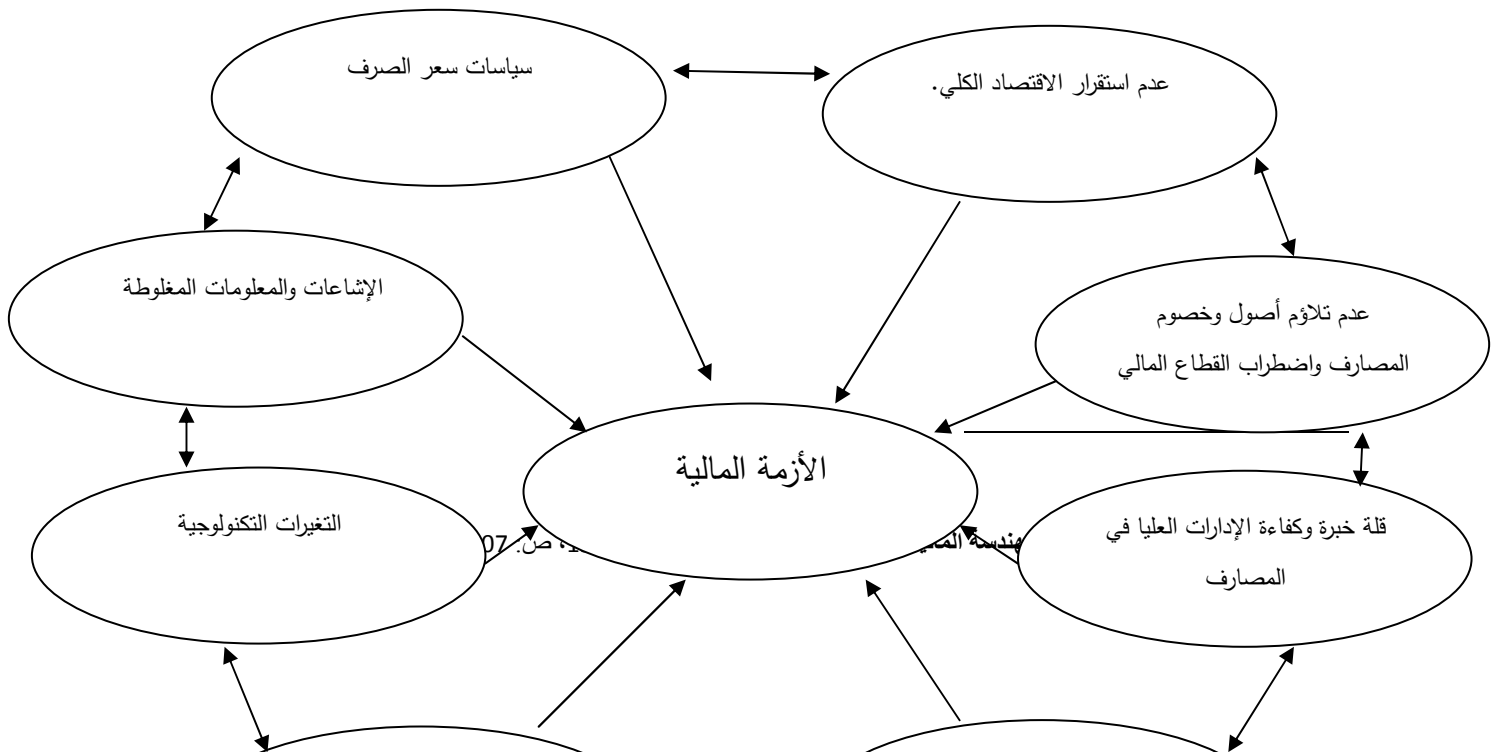
4- قلة خبرة وكفاءة الإدارات العليا في المصارف: نجحت الإدارات العليا في حالات متعددة في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.

إضافة إلى الأسباب السابقة هناك بعض العوامل الأخرى التي يمكن اعتبارها من مصادر الأزمات

المالية²:

- التغيرات الدولية من الكوارث والحروب.
- التغيرات التكنولوجية مثل: المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهيكل محفظة الاستثمار.
- الإشاعات والمعلومات المغلوطة غير الحقيقية.
- المضاربة غير المحسوبة.
- والشكل الموالي يبرز أسباب نشوء الأزمات المالية.

الشكل رقم (3-11): أسباب نشوء الأزمات المالية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: عماد صالح سلام ، "إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة"، بدون دار نشر، أبو ضبي، 2002، ص: 45.

2- مؤشرات حدوثها.

يمكن اكتشاف الأزمات المالية قبل حدوثها من خلال مجموعة مؤشرات هي:

2-1 مؤشرات متصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية.

هناك العديد من المؤشرات المتصلة بالسياسة الاقتصادية الكلية ويمكن من خلالها التنبؤ بحدوث أزمة مالية، تهز ثقة المستثمرين ومنها¹:

- الارتفاع في معدل البطالة.

- ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية.

- ارتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار.

¹ - إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية إصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، مصر 2009، ص: 20-21.

- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية.
- انخفاض قيمة احتياطي النقدي من العملات الحرة.
- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي لتراجع النتائج المحلي الإجمالي بعد ثبات استقراره.
- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة مقارنة بمعدلها في السنتين السابقتين وزيادة عرض النقد مقارنة بالاحتياطات الأخرى قبل 13 شهرا من حدوث الأزمة تعتبران إشارتا تحذير لحدوث أزمة عملة للبلدان الصناعية والبلدان النامية الناشئة¹.

إن الارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية، والعجز في الحساب الجاري والتوسع في الائتمان المحلي، والزيادة في عرض النقود، وارتفاع المديونية الأجنبية، وارتفاع حصة تدفق الأموال الأجنبية قصيرة الأجل نحو الداخل وهبوط معدل النمو الاقتصادي والتقلب في أسعار الفائدة الدولية هي في الغالب مؤشرات تدل على تعرض البلدان إلى أزمات مالية، لذا فإن الاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي كعلامات للتنبؤ بوقوعها يستدعي الاستمرار في تحليلها من قبل واضعي السياسات الاقتصادية لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية.

وتشير الدراسات إلى ضرورة توافر ثلاث شروط للظروف التي تحتم حدوث أزمة مالية وهي²:

- **المفاجأة وعدم التوقع:** إذ لا يجد صاحب القرار نفسه في أزمة ما إلا إذا حدثت ظروف تتسم بعدم التوقع تهدد المصالح الأساسية المنوط به حمايتها كلها أو بعضها، وفي هذه الحالة يمكن أن تتسم قراراته بعدم الرشادة ونقص التخطيط الكافي والمبني على أسس موضوعية وقواعد علمية، وبقدر المفاجأة في حدوث الأزمة وعدم توقعها تكون شدة قسوتها، وعدم مقدرة صاحب القرار على اتخاذ الإجراءات الملائمة الكفيلة بمواجهتها.

¹ - هيل عجمي جميل، "الأزمات المالية- مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 19، العدد 01، 2003، ص: 284.

² - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص: 20-21.

- **التهديد للمصالح الأساسية للدولة:** إن مجرد المفاجأة في حدوث المشكلة في مصاف الأزمات تهدد المصالح الاقتصادية والمالية التي تأتي على رأس المصالح الأساسية للدولة، ما يدل أننا إزاء أزمة مالية كلما حدث تهديد مفاجئ وغير متوقع لهذه المصالح المالية، ويقدر شدة هذا التهديد تكون حدة الأزمة.

- **الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار:** كلما ألحت الحاجة إلى إصدار قرار سريع وجريء لمواجهة الأزمة، كان ذلك دليلاً على حدتها، ما يدل على أن المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة هو أحد عناصر حدتها وتشتد خطورتها كلما كان عمرها قصيراً، لأن إحساس مصدر القرار بضيق الوقت للتدخل لنجدة مصالحه يكون حائلاً لدراسة البدائل المتاحة له والمفاضلة بينها واختيار البديل الأكثر ملائمة لمواجهة.

2-2- المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية:

وتتصل هذه المؤشرات بالأسواق النقدية والمالية نوردتها فيما يلي¹:

- غلبت الأصول المالية عالية المخاطر كالأصول العقارية على أسواق الائتمان.
- غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعد على تقييم أصول هذه المؤسسات وبالتالي صعوبة تقييم أسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية.
- ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل لما لهذه الديون من أثر سيء على القطاعات المالية، بسبب سهولة دخولها إلى الدولة وخروجها منها، مما يسهم في زعزعة الملاءة للمؤسسات المالية، ويؤدي إلى عرقلة قطاع البنوك على أداء وظائفه التمويلية.
- سيطرت بعض المؤسسات على الأسواق المالية وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق دخولا وخروجاً.
- غلبت سيطرت صناعات معينة على سوق الأوراق المالية.

¹ - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "العولمة المالية وإمكانيات التحكم في عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص: 39.

- انخفاض الائتتاب في سوق الأوراق المالية.

وليس من الضروري أن توجد كل هذه الأعراض لكي تحدث أزمة مالية، فوجود عدد منها قد يجعل النظام المالي والمصرفي عرضة لمخاطرها، مما يؤثر عليه في ممارسة نشاطاته المالية والمصرفية على حد سواء ويؤدي إلى تدهور وانهيار في أغلب الأحوال. وهذه المؤشرات السابقة الذكر تعتبر من المؤشرات التقليدية. والجدول الموالي يختصر هذه المؤشرات.

جدول رقم(3-9): المؤشرات الاقتصادية للتعرض للآزمات المالية.

الخصائص الهيكلية (البنوية)	التغيرات في الاقتصاد الكلي
- إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات.	- ارتفاع معدل التضخم.
- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.	- نمو التدفق النقدي وتزايد العجز المالي.
- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.	- انخفاض نمو معدل الصادرات.
- تحرر سوق المال الحديث.	- ارتفاع نسبة الاعتماد المالية المحلية من الناتج الإجمالي.
- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية.	- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي
- انخفاض الائتتاب في سوق الأسهم.	

<ul style="list-style-type: none"> - سيطرت بعض المؤسسات على سوق الأسهم. - الرقابة على دخول السوق والخروج منه. 	<ul style="list-style-type: none"> القروض. - ارتفاع نسبة عجز الحسابات الجارية من الناتج الإجمالي. - زيادة الديون الخارجية وديون العملات الأجنبية. - انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي. - ارتفاع معدلات الفائدة المحلية والبطالة.
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:39.

لقد أوضحت التجربة أنه قليلا ما تتنبأ المؤشرات التقليدية بحدوث أزمات؛ ففي سنة 1996 أبرزت هذه المؤشرات والتي وصفت فيما بعد بالتقليدية أن اقتصاديات كل من المكسيك وتايلاند هي اقتصاديات مزدهرة ومنتعشة، غير أنه وفي نفس السنة تعرضت هذه الدول لأزمات مالية حادة، وهو ما يستوجب إعادة النظر في هذه المؤشرات وابتكار أنظمة أكثر فعالية في التنبؤ بالأزمات.

2-3- نظام الإنذار المبكر¹:

يقصد بنظام الإنذار المبكر: تلك الوسيلة أو الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغوط السكانية لبلد ما. إن هذا النظام هو عبارة عن مجموعة إجراءات علمية ومتسلسلة والمتناسقة التي يتم من خلالها تشخيص مختلف المخاطر في مجال معين لبلد ما، ويساعد نظام الإنذار المبكر في ما يلي:

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المعرفية في إطار رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل.
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص.
- توجيه الاهتمام والتوقيات السليم من قبل المشرفين على البنوك.

ويمكن تصنيف مؤشرات هذا النظام حسب العديد من الدراسات إلى مؤشرات اقتصادية كلية والأخرى نوعية مصدرها الجهاز المصرفي:

¹ - عبد الغني إسماعيل الطوخي، " التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة"، كلية العلوم التجارية، جامعة أسيوط، مصر، ص: 07.

الجدول رقم (3-10): مؤشرات الإنذار المبكر.

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات النوعية المصرفية
- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.	- ملائمة رأس المال.
- سعر الصرف الحقيقي.	- مؤشرات السيولة.
- سعر الفائدة الحقيقي.	- مؤشرات العسر المالي.
- الحساب الجاري.	- الربحية أو العائد
- الاحتياطات الدولية.	- الديون المتعثرة ومخصصاته.
- أسعار الأسهم والسندات.	- ودائع البنوك.
- تدفقات رأس المال الأجنبي وهيكلها.	- نسبة القروض للودائع.

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 07.

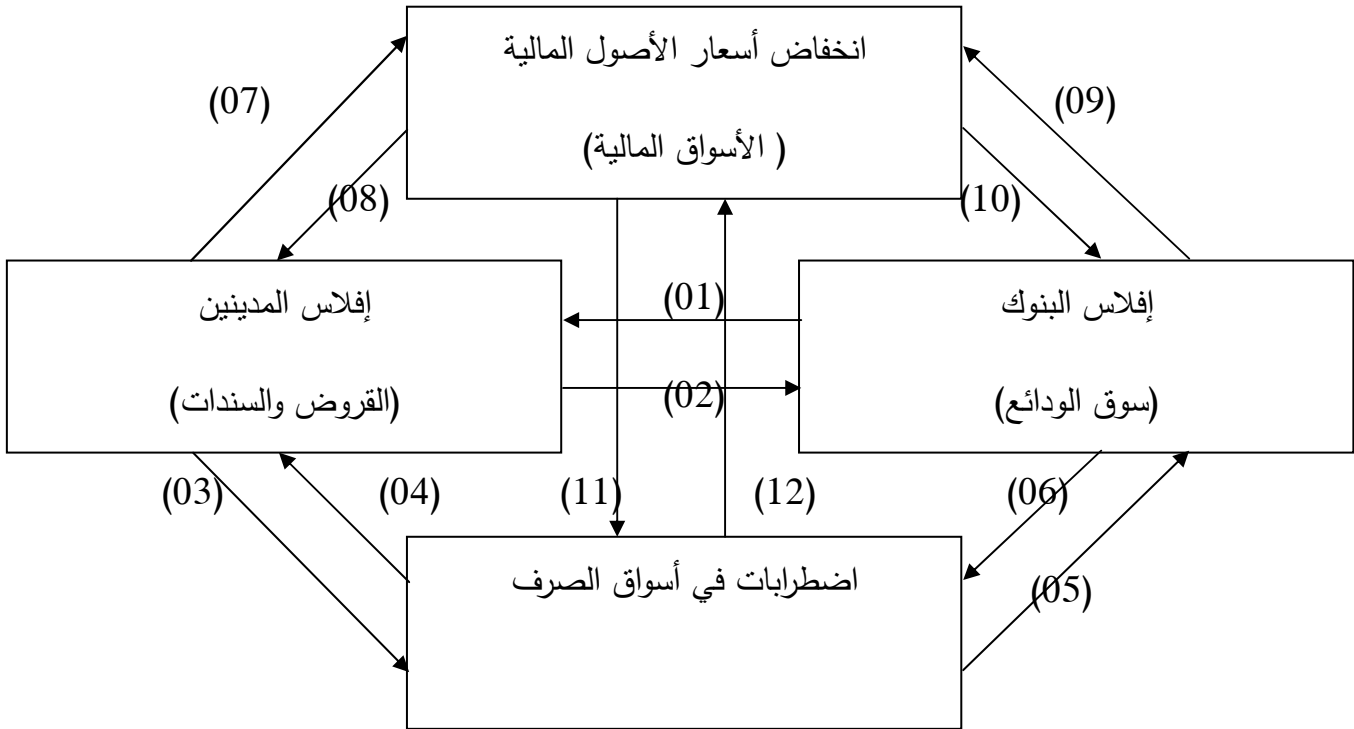
يضم كل مؤشر من هذه المؤشرات تركيبة معينة وفقا لكل دولة وحسب النظام المصرفي المتواجد بها، ومدى وفرة البيانات المنشورة ومصداقيتها وتمتعها بعنصر الشفافية، غير أن معظم نذر الإيثار المعمول بها تتماشى وواقع الدول الصناعية المتقدمة، لذا كان الخوف من عدم ملائمة هذه النظم وطبيعة وظروف اقتصاديات الدول النامية، ما حفز إلى إجراء دراسات معمقة تعمل على تطوير هذه النظم للتماشي مع اقتصاديات الدول النامية. واختيار مؤشرات أكثر صدقا وتعبيرا عنها إذ يستوجب إيجاد نظام للإنذار المبكر قاعدة معطيات ومعلومات يتم جمعها وتطويرها والتوسع فيها بشكل دوري لإعداد التقارير عن هذه المؤشرات ربع سنوية وسنوية لدعم قدرات الجهاز المصرفي وحماية الاقتصاد القومي من وقوع في أزمات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت مبكر.

2-3- قنوات انتشار الأزمات المالية¹.

تظهر الأزمة المالية مرتكزة على أحد متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر عبر جملة من القنوات إلى أسواق مختلفة، والشكل الموالي يوضح أهم القنوات التي من شأنها أن تنتشر الأزمة المالية من خلالها بين مختلف الأسواق (سوق القروض، السوق المالي، سوق الودائع، أسواق الصرف).

الشكل رقم (3-12): قنوات انتشار الأزمة المالية.

¹ - زايد عبد السلام، مقران يزيد، " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية- دراسة حالة تونس - الجزائر- المغرب -ليبيا مصر" ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، أيام 06/05 ماي 2009، الجزائر، ص: 09.



المصدر: كمال رزيق، "الجوانب النظرية للأزمات المالية"، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال - التحديات، الزمن، الآفاق-، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 11/10 نوفمبر 2009، ص ص: 12-13.

حيث تلعب هذه القنوات دورا بارزا في نقل عدوى الأزمات المالية بين الأسواق كما يلي:

- **القناة رقم (01):** يتم انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي، وذلك بسبب الانقطاع عن دفع خدمة الدين الخاصة من طرف بعض الدول مما يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها وهو ما حدث في أزمة المديونية سنة 1982.

- **القناة رقم (02):** وهي الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور الإفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك، وكمثال عن ذلك الأزمة البنكية للو.م.أ سنة 1929.

القناة رقم (03): أزمة سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

القناة رقم (04): إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة)، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها بفعل كميات البيع الكبيرة المعروضة.

القناة رقم (05): قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، الأمر الذي يسبب أزمة مصرفية.

القناة رقم (06): إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى خسائر صرف.

القناتين ذاتا الرقمين (07) و(08): وتعبيران عن انتقال الأزمة من أسواق الأسهم إلى أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

القناتين ذاتا الرقمين (09) و(10): وتعبيران عن انتقال الأزمة من أسواق الصرف إلى أسواق المال والعكس كذلك، من خلال البنوك كمتعاملين في السوق المالي؛ سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك وخاصة المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالي.

القناتين ذاتا الرقمين (11) و(12): وتعبيران عن كيفية تحول الأزمة من سوق الصرف إلى سوق المال والعكس كذلك، فعند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون التخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة.

الفرع الثالث: أنواع الأزمات المالية.

تصنف الأزمات المالية إلى:

1- الأزمات المصرفية.

تتعلق الأزمات المصرفية بالبنوك، حيث عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في هاته الحالة أزمة مصرفي "Banking Crisis"، وعندما يحدث العكس أي تتوفر الودائع لدى البنوك

وترفض البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة الاقتراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان "Credit Crunch"¹، فالأزمات المصرفية كانت نادرة الحدوث في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بسبب وجود قيود على حركية الودائع ورؤوس الأموال في البنوك، ولكنها أصبحت كثيرة الظهور بداية من سبعينيات نفس القرن وهذا راجع لتطور وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال والابتكارات الحاصلة في أدوات ووسائل التمويل، حيث ساهمت أنظمت المدفوعات الالكترونية المتطورة في تجاوز البنوك التجارية لبعض المؤشرات الرقابية التي تعكس المركز المالي للبنوك التجارية².

تحدث هذه الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة بسرعة بالغة نتيجة عمليات المضاربة مما يؤثر على قدرتها على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، ويؤدي إلى انهيار سعرها³، فالتغير في سعر صرف العملات الوطنية يرتبط بالتغير في سعر صرف العملات الأجنبية إذ أن ارتباط عملة الدولة بالدولار مثلا يحتم عليها تحمل تبعات تغيرات سعر صرف الدولار سلبا أو إيجابا⁴، فأزمات النقد الأجنبي تتضمن هبوطا شديدا في قيمة العملة، يسبقه أو يصاحبه انخفاض حاد في الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية، ويمكن أن نلمس هذه الأزمة من خلال اتجاه الأفراد والشركات والمؤسسات نحو تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية إلى الأجنبية، لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية الذي قد يحدث نتيجة اختلال ما على صعيد الاقتصاد الكلي، وهناك أسلوبين لتوضيح أزمات النقد الأجنبي، الأول هو الأسلوب التقليدي ويشير هذا الأسلوب إلى التوسع في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة في الطلب على النقود في ظل أسعار الصرف الثابتة، يؤدي إلى حصول مضاربات حادة على العملة الوطنية وانخفاض حاد في حجم الاحتياطات الأجنبية، وعندئذ ستضطر السلطات النقدية للتخلي عن سعر الصرف الثابت للعملة الوطنية لعدم إمكاناتها الدفاع عنه عند مستوى ثابت، وفي نفس الوقت فإن الحفاظ على سعر الصرف الثابت في حد ذاته يصبح أمرا مكلفا، لأن قيام السلطات النقدية برفع أسعار الفائدة الوطنية من أجل دعم العملة الوطنية عند مستوى معين يجعل كلفة الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة مرتفعة بالنسبة للحكومة، وذلك فيما يتعلق بارتفاع خدمة الدين العام التي تتحملها في حالة رفع أسعار الفائدة الوطنية، وفي هذا الأسلوب تتسم الفترة السابقة لأزمات النقد بانخفاض تدريجي ومستمر في الاحتياطات

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية- أزمة الرهن العقاري الأمريكية"، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص: 189-190.

² - ثريا الخزرجي، مرجع سابق، ص: 05.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 190.

⁴ - ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص: 25.

الأجنبية، وبمعدل نمو سريع في الائتمان المحلي، ويتوسع في إصدار النقود لتمويل القطاع العام، أما الأسلوب الحديث لتحديد أزمات العملة وسعر صرفها فإنه يعطي دورا للتوقعات المتشائمة في تفسير الأزمة، أي أنه ربما قد تقع حتى دون حدوث تغيير في الظروف الاقتصادية، فالالاقتصاد الوطني قد يكون متوازنا في ظل سعر صرف ثابت ولكن التوقعات المتشائمة ربما تقود فيما بعد إلى تغيير السياسات الاقتصادية، ومن ثم يكون التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت أمرا محتملا¹.

2- أزمات أسواق المال " الفقاعات".

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة "Bubble"، حيث تكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادية على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم مثلا؛ هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل²، حيث يعتقد كل مضارب أنه بمنأى عن مخاطر انهيار السوق لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب أي عند تحقيقه لمكاسب ضخمة إلا أنه بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار³، فتبدأ حالات الذعر في الظهور ويمتد الأثر نحو أسعار باقي الأصول⁴.

إن أسواق الأوراق المالية هي الإطار الذي تتحدد في القيمة السوقية للأدوات المالية، لذا فمخاطر الاستثمار فيها ترتبط عموما بعدم اليقين بالعائد، وربما احتمال وقوع خسائر رأسمالية⁵.

وعليه فقد زاد اهتمام إدارة السوق المالي بكفاءة أسواق الأوراق المالية ومؤشراتها، وفقا لمفهوم الكفاءة يتوقع أن تستجيب مثلا أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وعلى وجه السرعة لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه، يكون من شأنها تغيير نظرتهم في الشركة المصدرة للسهم وتوجه أسعار الأسهم صعودا وهبوطا تبعا لطبيعة الأنباء، إذا كانت إيجابية أو لا، وفي سوق يمتاز بالكفاءة يعكس سعر سهم الشركة

¹ - هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص: 281-282.

² - محمد سهو نزهان، " أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص: 660.

³ - أحمد يوسف الشحات، "الأزمة المالية في الأسواق الناشئة- مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا-"، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص: 15.

⁴ - ساعد مرابط، " الأزمة المالية العالمية 2008 -الجذور والتداعيات-"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 21/20 أكتوبر 2009، ص: 02.

⁵ - نسيم أوكيل، " الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها- دراسة حالة جنوب شرق آسيا-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 104-105.

المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل قوائم مالية أو معلومات تتعلق بأنشطتها، أو تتعلق بالسجل التاريخي لسعر السهم أو غيرها من تحليلات وتقارير حول الحالة الاقتصادية العامة لأداء المنشأة، والذي يتضمن مستويات العوائد الفعلية ورقم الأعمال وغيرها ويعكس سعر السهم في ظل السوق الكفوة توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب، ولكن رغم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق تقديراتهم المستقبلية والمخاطر المحيطة بها تماما¹.

إن انفجار الفقاعة المالية لا يمكن النظر إليه بمعزل عما يحدث في بقية النظام المالي والنظام الاقتصادي وتعتبر المضاربة العامل الرئيسي المسبب لحالات عدم الاستقرار في الأسواق المالية وذلك للاعتبارات التالية²:

- إن معظم التداولات الآجلة والعاجلة في السوق يقوم بها المضاربون كبار وصغار مما يعني أن أداء السوق يتحدد بشكل كبير بسلوكيات وتوجهات المضاربين.

- يستند سلوك المضارب في السوق المالي إلى اعتبارات فردية، تتمثل في تحقيق أعظم ربح ممكن بأقل تكلفة وفي مدة زمنية ممكنة دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف السوق، وهو ما يعني طغيان المصلحة الفردية على حساب المصلحة الجماعية مما يؤدي في معظم الأحيان على خسارة جميع المتعاملين في السوق المالي بما فيهم المضاربون في حالة حدوث أزمة مالية.

- إن التوقعات المستقبلية للمضاربين حول توجهات السوق قد تكون غير صحيحة نتيجة عدم التأكد وعدم اليقين الذي يميز المستقبل القريب والبعيد، مما قد يسبب خسائر كبرى للمضاربين فضلا عن باقي المتعاملين في السوق المالي.

¹ - بوكساتني رشيد، " معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص:106.

² - نبيل بو فليح، عبد الله الحرنسي حميد، " التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، أيام 07/06 أفريل 2009، ص: 08.

- إن تطور الهندسة المالية وظهور المشتقات المالية شجع المضاربين على التوجه نحو التداولات الآجلة، وهي عمليات شراء وبيع مستقبلية للأوراق المالية، وهو ما يؤدي إلى تعاضد المخاطر المصاحبة لهذا النوع من المعاملات نتيجة حالة عدم التأكد التي تصاحبها وبالتالي ازدياد احتمال وقوع الأزمات المالية.

وحيث أن الأسواق المالية كانت دوما المنطلق لأغلب الأزمات المالية، كانهيار سوق العقار في اليابان في أوائل التسعينيات، و فقاعة الدولار الأمريكي (1980-1985)، الفقاعة المالية لنزداك (1995-2000) والفقاعة المالية في سوق العقارات انطلقا من سنة 1995 في معظم الدول الصناعية أين ارتفعت أسعار العقارات ارتفاعا غير مسبوق.

3- أزمات الدين الخارجي.

تعرف المديونية على أنها تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال من البلد المقترض إلى الدولة الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة مديونية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة الطرف المدين على الوفاء بالتزاماته¹. القائمة والموزعة على فترة من الزمن للمقيمين في دولة معينة اتجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع الفائدة مع وبدون أساس².

ويحدث هذا النوع من الأزمات إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد وارد الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة³. فعبء خدمة الديون يضع البلدان المدينة أمام خيارين مريرين هما النمو والتنمية الخارجية من ناحية، وخدمة الديون الخارجية من ناحية أخرى، فإذا أعطت الدولة أولوية لاعتبارات النمو والتنمية فإنها تجد نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية، وإن وضعت الوفاء بالتزاماتها الدولية أولا تجد نفسها تضحي بإمكانيات كبيرة للنمو والتنمية الاقتصادية⁴.

4- أزمة السيولة الدولية.

¹ - أمال قحاييرية، " أسباب نشأة المديونية الخرجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 03، الجزائر، 2005، ص: 136.

² - بلقاسم بلعباس، "إدارة الديون الخارجية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 30، 2004، ص: 05.

³ - كمال العقيرب، " بلحمدي سيد علي، " أهم الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق المالية الإسلامية كبديل"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، أيام 06/05 ماي 2009، ص: 08.

⁴ - سعيد النجار، " الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات"، دار الشروق، مصر، 1991، ص: 145.

وتعرف أيضا بأزمة شح السيولة الدولية، وهي تنتج عن عدم التوافق بين آجال استحقاق كل من الأصول والخصوم الدولية لهذا النظام فإذا عجزت أصول البلد المقومة بالعملية الأجنبية قصيرة الأجل عن تغطية خصومه والتزاماته قصيرة الأجل المقومة بالعملية الأجنبية فإن النظام المالي يفقد سيولته الدولية ويصبح عاجزا عن الاستجابة والتصدي لأي صدمة خارجية، ويرى العديد من الاقتصاديين أن أزمة الشيلي عام 1982 وأزمة المكسيك عام 1994 والأزمة المالية الآسيوية عام 1997 تتسم جميعها بفقدان النظام المالي لسيولته الدولية، الذي يخلق أزمة ثقة ويدفع إلى سيادة الذعر المالي¹.

5- الأزمة المالية المنظومية.

قبل أن نتكلم عن خطر النظام ونحدد المحور الذي يدور حوله لابد من التطرق "للحدث المنظومي"، وهنا نجد نوعين الأول يخص شعور مسبق "أثر الدومينو"، أي أن أي خبير سيئ يخص مؤسسة مالية أو أكثر يؤثر في سلسلة من المؤسسات المالية الأخرى، أما النوع الثاني فنتم من خلال شعور مسبق بـ"الكارثة"، أي أن أي صدمة على مستوى الاقتصاد الكلي تؤثر في نفس الوقت على الظروف المالية لعدد كبير من المؤسسات والأسواق، وتحدث ردة فعل سلبية ومشتركة، وفي كلتا الحالتين فإن العدوى هي القناة التي من خلالها يتحول حدث منظومي إلى أزمة مالية²، وعلى هذا الأساس فإن الأزمة المنظومية لا تقتصر على قطاع واحد ولكنها تمتد إلى المنظومة ككل، وهذا يعني أن النظام نفسه يحمل مسببات الاضطراب.

كما أن الأزمة تنتقل من نظام مالي إلى آخر بفعل عولمة الأسواق المالية وتأخذ الأزمة في هذه الحالة بعدا عالميا، من أبرز خصائصها ما يلي³:

- تتولد الأزمة المنظومية في الأسواق المالية، ومخاطرها ناتجة عن عمليات التمويل، أنها لا تنشأ إذا كان التمويل ذاتيا، وهنا تلعب المديونية دورا بارزا في خلق الأزمة.

*- أصول البلد بالعملية الأجنبية تعني رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى السلطات النقدية - أما الخصوم الأجنبية في المدى القصير تتضمن المديونية الأجنبية قصيرة الأجل، والودائع تحت الطلب المقومة بالعملات الأجنبية.

¹- العقون نادية، " العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2013/2012، ص: 11.

²- Mechel Aglietta, « Macroéconomie Financière-2.Crises Financières et Régulation Monétaires », 4^{ème} édition, Paris: La Découverte, 2005, p p: 36-37.

³- عمرو محي الدين، "أزمة النمر الآسيوية"، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2000، ص ص: 90-91.

- تنطوي الأزمة المنظومية على عنصر العدوى، وعلى فقدان ثقة المستثمر، الشيء الذي يدفعهم إلى تخفيض حجم السيولة الذي كانوا على استعداد لتوفيره.

- ينتج عن الأزمة المنظومية تكاليف عالية جدا، كانهخفاض الإنتاج وتراجع الكفاءة الاقتصادية، فانهايار سوق الأسهم لا يمكن اعتباره أزمة منظومية، إذا ترتب عليه إعادة توزيع الثروة بين المضاربين دون التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وحتى تصبح الأزمة منظومية لا بد أن تسبب معاناة للمواطن العادي وألا تقتصر على المتعاملين في البورصة فقط.

تكمّن خطورة الأزمة المنظومية في أنها تحمل خطرا كليا، غير قابل للتحويل أو التنويع، لأن المؤسسات المالية لا تستطيع في هذه الظروف اعتماد إستراتيجية تنويع الاستثمارات، أو استعمال المشتقات المالية (كإستراتيجية للتحويل) للتقليل من الأخطار لأن من خصائص الأزمة المنظومية ظهور أزمة سيولة وما ينجم عنها من آثار سلبية على نشاط الأسواق المالية بشكل عام. ويتجلى ذلك في¹:

- تضائل عدد المتدخلين في السوق المالي نتيجة انعدام الثقة.

- فقدان الأصول المالية للسيولة نتيجة انهيار أسعارها لارتباطها بمخاطر عالية.

- فقدان الأصول المالية لخاصية الشفافية وحيث لا يستطيع السعر التعبير عن حقيقة قيمة الأصل المالي.

6- أزمة المخاطر المعنوية.

تتحقق المخاطر المعنوية في مجال الأسواق المالية إذا اعتقد المستثمرون أو المودعون لدى البنوك أن الحكومة سوف تتضمن استثماراتهم وودائعهم في حالة فشل هذه الاستثمارات، أو في حالة انهيار البنوك. ويترتب على هذا الاعتقاد تراخي المستثمرين والمودعين في مراقبة ومتابعة نشاط الشركات والبنوك وضمن الحذر في قراراتهم، حيث تقوم البنوك بالإفراط في الإقراض عما كان يمكن أن يكون عليه الحال في غياب الاعتقاد بوجود الضمانات الحكومية.

¹ - بن نعمون حمادو، "طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام: 21/20 أكتوبر 2009، الجزائر، ص: 09.

ويرتكز الخطر المعنوي على طرح بسيط مفاده أن التدخل البعدي من طرف الدولة أو أي هيئة محلية، أو من طرف هيئة دولية كصندوق النقد الدولي، يخلق شعورا قبليا في الإفراط في منح قروض أكبر مخاطرة¹. وتبرز مشكلة المخاطرة المعنوية على مستويات متعددة، فالبنوك العالمية قد لا تلتزم بالقواعد المتعارف عليها في حساب المخاطر عند إقراضها للبنوك الخاصة في الدول النامية، وكثيرا ما لا تهتم بمتابعة المؤشرات الأساسية لهذه البنوك، وذلك لاعتقادها أن هناك ضمانات ضمنية من جانب حكومات الدول النامية للتدخل في الوقت المناسب لإنقاذ البنوك ومنع انهيارها، وفي المقابل تقوم البنوك المحلية بالتوسع في الإقراض للأفراد والشركات دون الالتزام بقواعد حساب المخاطرة تحت اعتقاد ضمان الحكومة للودائع، أو الاعتقاد بأن الحكومة ظاهريا أو ضمنا لن تسمح بانهيار أي مؤسسة مصرفية أو مالية². وهو ما يعني وجود حالة من الإفراط في المديونية نتيجة وجود شبكة للأمان.

7- الأزمة المالية التوأم.

تولد شكل جديد من الأزمات المالية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي الأزمات المالية التوأم، وتظهر هذه الأزمات من خلال تركيبة من مضاربة حادة على العملة الوطنية وموجة من حالات الإفلاس والضعف في البنوك تجتمع مع شك وحذر بخصوص استقرار أسعار الصرف (وبالتالي نظام الصرف)، وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، والتي لها تأثير متبادل ورجعي الواحدة على الأخرى³.

وهذا النوع من الأزمات لم يسجل الكثير منها خلال فترة نظام "بيرتون وودز"، غير أنها كانت الشكل السائد للأزمات خلال الفترة (1977-1978)، فمثلا عرفت اندونيسيا وماليزيا والفيليبين وتايلاند تزامنا بين أزمات الصرف والأزمات المصرفية.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ثلاث جهات نظر في تفسير هذا التزامن بين أزمات الصرف والأزمات المصرفية، حيث تؤكد وجهة النظر الأولى أن الأزمات المصرفية وأزمات الصرف تكون متزامنة

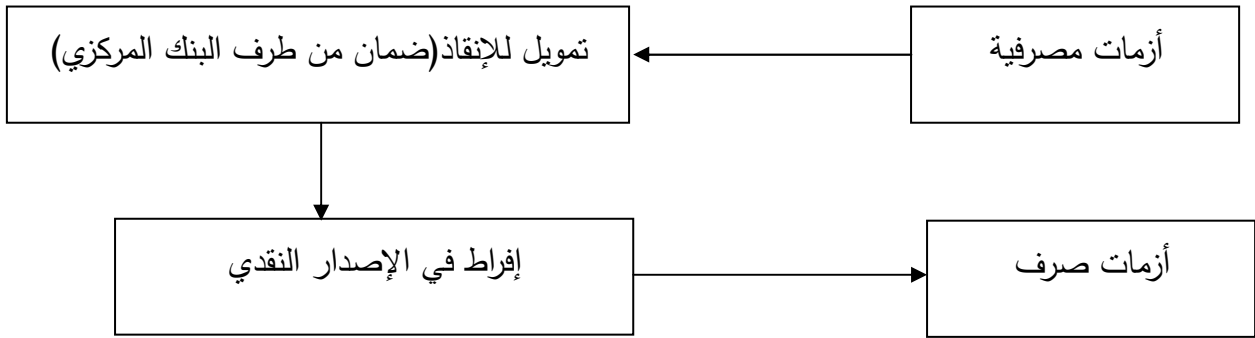
¹- Mario Dehove , « Crises Financières Deux Ou Trois Choses que nous Savon d'elles : Que Nous Apprenons L'approche Statique Des Crises Financières », Document de Travail (Conseil Danalyse Economique , Avril 2003) , P.133.

²- عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص: 91-92.

³- حسن عطا الرضيع، الأزمات المالية العالمية أسبابها وتداعياتها وسبل العلاج"، متاحة على الموقع: www.m.ahewar.org تم الاطلاع عليها في: 2017/11/12 على الساعة: 05:50.

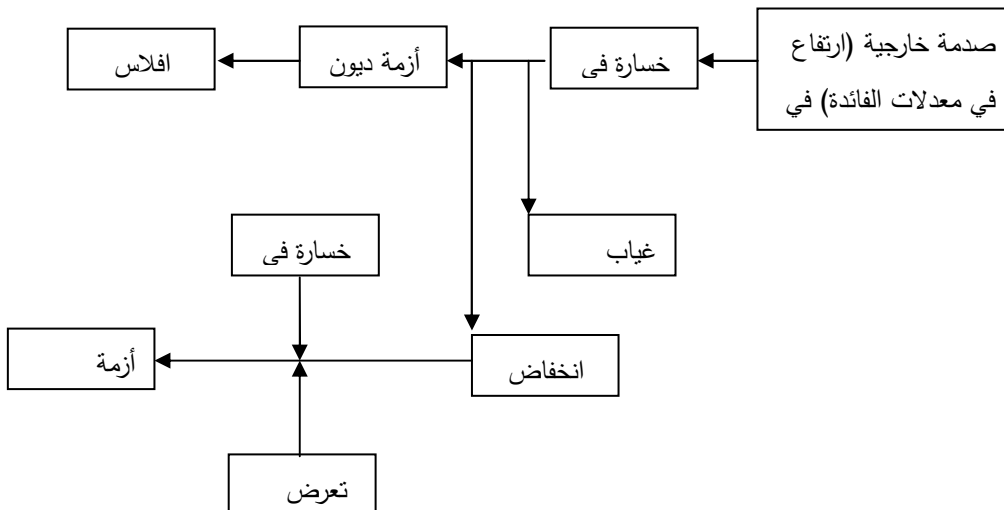
ولها نفس الأسباب، أما وجهة النظر الثانية فتري أن الأزمة المصرفية تتبعها أزمة صرف أما وجهة النظر الثالثة فتري أن أزمة الصرف تتبعها أزمة مصرفية في أغلب الأحيان.

الشكل رقم (3-13): الأزمة المصرفية كمفجر لأزمة العملة وفقا لنموذج (Velasco).



Source: Robert Boyer, Mario Dehve & Dominique Plihon, « les crises financières », Paris, EDLA Documentation française, 2004, p:28.

الشكل رقم (3-14): يوضح أزمة العملة كسبب مفجر للأزمة المصرفية وفقا لنموذج (Stoker).



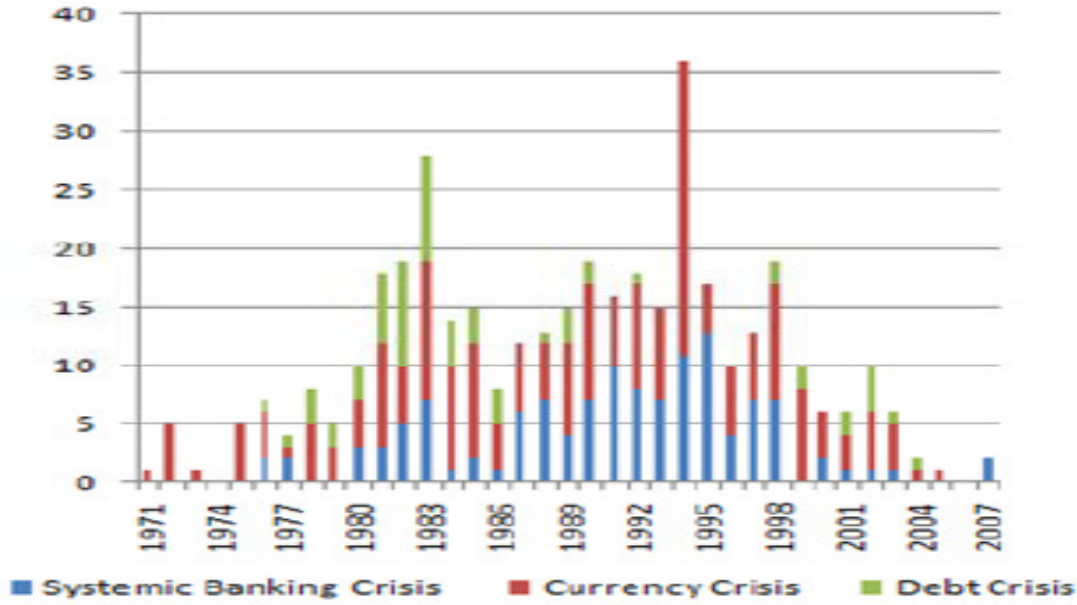
Source: *Ibid.*, 29.

إن الأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي قبل عام 1929 تحت نظام نقدي مختلف عن ذلك الذي أتبع بعد عام 1913، فالنظام النقدي الذي كان سائدا منذ 1879 إلى غاية 1913 هو نظام قاعدة الذهب، والذي لم يكن تحويلا تلقائيا بل تضمن تدخل من الحكومات، ولكن هذا النظام بدأ بالزوال خلال الحرب العالمية الأولى، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تحولت بعد ذلك إلى نظام سعر الصرف الثابت تجسد من خلال مؤتمر "بريتون وودز" عام 1944 حتى عام 1973، ثم بعد ذلك تم تبني نظام سعر الصرف العائم أو الحر، وبالتالي فإن أغلبية حالات عدم الاستقرار بين عامي 1920-1939، ثم بين عام 1947 وما بعدها حسب "فريدمان" هذه الأزمات تعود إلى عدم استقرار النظام المؤسسي النقدي (البنك الاحتياطي الفدرالي)¹.

وفي حالة البلدان النامية التي تعتبر الحلقة الأضعف في النظام المالي العالمي الجديد، فإن عددا لا بأس به منها قد أصبح محل اهتمام لنشاط المضاربين في ضوء إجراءات العولمة المالية التي طبقتها في عقد التسعينيات، حيث تتعرض عملياتها الوطنية والأوراق المالية المتداولة في بورصاتها لهجمات المضاربين الذين يحققون منها أرباحا خيالية، إذ تقول دراسة أعدها العاملون في إدارة الأبحاث بصندوق النقد الدولي أن الاندماج السريع والمستمر لبلدان الأسواق الصاعدة في أسواق المال العالمية في التسعينيات كان مصحوبا بالعديد من أزمات العملة، كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-15): العدد السنوي للأزمات المالية (1970-2007)

¹ - رزاق وشاح، " الأزمة المالية الحالية"، المعهد العربي للتخطيط، دار الصفاء، 2010، ص ص: 06-07.



Source: Jean Pisani Ferry: *Vers un renouveau du FMI ?*, Bruegel Policy Contribution, Octobre 2008.

لقد كان لكل من الأزمات الكبرى في التسعينيات، كأزمة المكسيك 1994، وأزمة جنوب شرق آسيا وروسيا عام 1998 والبرازيل سنة 1999 صفتها الخاصة التي تميزها عن غيرها، ولكنها جميعا اشتركت في ظاهرة واحدة ومهمة هي أنها "أزمات ثقة" مصدرها حساب رأس المال، وعليه فهي اختلفت تماما عن تلك الأزمات التي ارتبطت بميزان المدفوعات التي كانت تصيب في الماضي البلدان النامية والتي عادة ما ترتبط بالحساب الجاري، ولقد زاد احتمال تعرض هذه البلدان إلى الأزمات المالية في مرحلة التسعينات نتيجة تحرير القيود المتعلقة بحركة رؤوس الأموال العالمية وتحسين إمكانية الحصول على التدفقات الرأسمالية الدولية (العولمة المالية).

وتعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة (أزمة الرهن العقاري) التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال أوت 2007 أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير، وتأتي خطورة وعنف هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نمو اقتصاده محركا قويا للاقتصاد العالمي، حيث نتجت هذه الأزمة العالمية عن مشكلة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة. إذ أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى تزايد القروض الممنوحة للمستثمرين، وخاصة فيما يتعلق بالقروض العقارية، ويعتبر موضوع الرهن العقاري أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة للأزمة المالية الأخيرة.

وبالتالي فإن من الأسباب الأساسية والمباشرة التي أدت إلى اندلاع الأزمة المالية الأخيرة الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية، وتمثلت هذه الممارسات بالتوسع المفرط للمصارف الأمريكية المختصة في مجال العقار في منح القروض السكنية عالية المخاطر.

الفرع الرابع: آثار الأزمات المالية والإجراءات المعالجة لها.

تخلف الأزمات آثار متفاوتة الخطورة على الاقتصاديات الدولية وتختلف الإجراءات المتخذة لمعالجتها حسب طبيعة هذه الاقتصاديات.

1- آثار الأزمات المالية.

عموماً تتشابه الأزمات المالية في طبيعة الآثار التي تخلفها نذكر منها¹:

- إفلاس الكثير من البنوك والمصارف والمؤسسات المالية، بسبب نقص السيولة وزيادة سحبيات المودعين، واضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه حتى لا يحدث انهيار تام للحياة الاقتصادية، وتقع الدولة في دائرة الإفلاس.

- إفلاس بعض الشركات التي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد، أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية.

- فقدان الوظائف، وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، وهو ما يلقي المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول، ويوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.

- قيام بعض الدول بفرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات إلى الشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس أو دعم الودائع أو نحو ذلك.

- فقدان المقترضين لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض، بحيث يصبحون في عداد المرشدين واللاجئين والمهاجرين والفقراء والمساكين.

2- إجراءات معالجة الأزمات المالية.

¹ - حسين حسين شحاته، " أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار المشورة، ص:85.

سعت الدول التي تعرضت للأزمات، وكذا منظرو الرأس مالية، إلى محاولة إصلاح الوضع كل مرة، ومن بين ما تم اقتراحه والقيام به، نذكر ما يلي¹:

- المطالبة بالمزيد من التنظيم والرقابة وحقيقة الأمر أن الرقابة ظلت تتمد وتشدد لكن على العالم الثالث.
- المطالبة بالمزيد من الشفافية في منتجات الدين، وأهمها المشتقات المالية (التي اعترف كبار المنظمين المصرفيين في العالم بأنهم لا يفهمونها كما لا تفهمها بنوكهم المركزية).
- وضع قواعد حسابية جديدة لتقييم أصولهم ولا تسمح بتضخيمها، وبالتالي تضخيم الاستدانة عليه.
- مكافحة فساد مؤسسات التقييم المالي التي أصابها فساد خطير.
- العودة إلى قواعد التسليف المصرفي التقليدي.
- ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب المستعان بها لإنقاذ البنوك وإنعاش الحالة الاقتصادية (التسليف مباشرة لعناصر الاقتصاد الحقيقي من طالبي شراء المنازل والعربات وقروض التشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وكل هذه الإجراءات تمت المطالبة بها من الجانب الغربي الرأسمالي من دون مراجعة جذرية للنظام الرأس مالي في حين نجد الشريعة الإسلامية تنطوي في مبادئها على حلول جذرية لاستبعاد أسباب الأزمة المالية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية.

كانت الأزمات لما قبل الرأس مالية ناتجة عن الندرة وانتشار الأمراض الفتاكة، أو مواجهات دينية وعرقية تنتهي في آخر الأمر بتدهور كبير في الأوضاع المادية للسكان، فالأمر لم يكن يتعلق بالأزمات الاقتصادية بالمفهوم الحديث بسبب غياب عنصر الربح غير أن ميلاد الرأس مالية وبشكل أدق اقتصاد السوق جاء بنوع جديد من الأزمات تولدت على أساس المنظومة الجديدة والمتمثلة في الملكية الفردية لوسائل الإنتاج واستعمالها للعمل كمصدر للإنتاج والتراكم بهدف الوصول إلى أكبر قدر من الكسب، الشيء الذي يقتضي المنافسة المستمرة بين الفاعلين الاقتصاديين، ومنافسة تساعد على تقدم تكنولوجي متسارع. ولقد ارتبطت

¹ - شريط العابد، "معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأس مالي"، دورية بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009، شتاء 2010، ص ص: 53-54.

الملكية الفردية تاريخيا بميلاد الطبقة البرجوازية في أوروبا، فيما أفرزت ديناميكية الإنتاج اتساع القوى العاملة. وهنا اتضحت ثنائية رأس المال- العمل كمحور للحركة الاقتصادية وتولد عنها ثنائية أخرى وهي الإنتاج- الاستهلاك أو العرض والطلب. وأدى البحث عن مصادر جديدة للربح والمنافسة بين القوى الصناعية الكبرى إلى ظاهرة الاستعمار الامبريالية في سبيل توسيع الأسواق واستغلال الموارد الأولية. وهذه هي العناصر التي تشكل محاور الآزمات الاقتصادية¹.

إن تقديم مفهوم محدد للآزمة الاقتصادية وتحديد الأسباب المؤدية إليها يعتبر أمرا صعبا على حد قول ج.أتالي (J.ATTALI) في مقال بعنوان " مفهوم الآزمة في النظرية الاقتصادية: النظام بالضوضاء " لا يوجد بنظري لا بداية ولا نهاية للآزمة"². لكن رغم ذلك يمكن تقديم بعض المفاهيم متعلقة بالآزمة الاقتصادية إذ يمكن تعريف الآزمة الاقتصادية بالنسبة للنمو بأنها " انقطاع بالنسبة إلى مجرى التوسع الذي يعطي وحده إذا وجدنا فيه الإشباع، لأنه يقابل الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج. وهو يصبح عمليا منذ أن نبدأ بحساب معدل النمو المحتمل أو عندما نستند إلى معدل النمو الماضي، وعليه يمكن تعريف الآزمة الاقتصادية بأنها فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق. لا بل حتى انخفاض الإنتاج، وهي فترة يكون فيها النمو الفعلي أدنى من النمو المحتمل، وعلى هذا الأساس فإن اليابان سنة 1987 ليست بلد آزمة قياسا على معدل البطالة البالغ 2% فقط، وهي بلا شك في آزمة قسناها بالنسبة للنمو الاقتصادي والمالي الذي قدر بـ 9.8% سنويا بين سنتي 1962-1973 مقابل أقل من 4% بين سنتي 1974-1987³، وكل هذه الصعوبات تشكل عوائق أمام محلي الآزمات.

كما يمكن تعريف الآزمة الاقتصادية على أنها "حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلاد أو لإقليم أو للعالم بأسره، تبدأ عادة جراء انهيار أسواق المال، وترفقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، الإفلاس، التوترات الاجتماعية وانخفاض في القدرة الشرائية"⁴.

وهناك من يصنف بعضا منها إلى آزمات اقتصادية دورية يمكن رصد مقوماتها والوقاية منها بمعالجة بواعثها التي تظهر جليا من خلال الدورات الاقتصادية التي تمر بها الاقتصاديات. وفي نهاية المطاف فإن

¹ - فتح الله ولعلو، " نحن والآزمة الاقتصادية العالمية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009، ص:11.

² - دانييل أرلوند، " تحليل الآزمات الاقتصادية للآمس واليوم"، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1992، ص:12.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 12.

⁴ - عبد الرزاق سعيد، مرجع سابق، ص: 19.

الأزمة تعطي دفعة رفع إنتاجية العمل وتخفيض نفقات الإنتاج، وفي هذا المعنى بالذات تعتبر الأزمات بمثابة المرحلة التأسيسية للدورة، أي المرحلة التي تحدد بقدر كبير المسار اللاحق للتطور، والملاحق الرئيسية للدورة التالية¹.

إن حالات عدم الاستقرار غدت وصمة للنظام الرأس مالي، كما تحولت من سماتها الاستثنائية قصيرة الأجل، وبانتت ظاهرة " نمطية دورية طويلة المدى" تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، حتى أصبح اقتصاد المراكز الكبرى يدعى بـ "اقتصاد الأزمات"². ونحن نخص بالذكر الاقتصاد الرأسمالي نظرا لما يخضع إليه من تقلبات اقتصادية يتعرض لها نظام الإنتاج فيه، وما تفرزه من أزمات نتيجة لحركة قوى الفعل الاقتصادي وعوامل الإنتاج في المجتمع، كما أن هذه الأزمات تظهر في جميع مراحل الدورة الاقتصادية* سواء كانت مرحلة انكماش و ركود أو انتعاش ورواج.

وحسب كندلبرج (Kendelberger,2000)³. فإن الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية تربطهما علاقة قوية، فالدخول في ركود أين يكون هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي يتزامن غالبا مع أزمة في النظام المصرفي والمالي، من خلال شح في عرض التمويل، وانهيار أسعار الأصول المالية، وإفلاس وإعادة بناء القطاع البنكي، وهو ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية. كما أن الأزمة المالية تعطي الإشارة وتعتبر كسبب في الانعكاس نحو الأزمة الاقتصادية⁴. وعموما يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية ذات أبعاد أشمل وأوسع من الأزمة المالية.

¹ - إ. بلجوك، " الأزمات الاقتصادية للرأس المالية المعاصرة"، ترجمة محمد تقي الدين عبد الحسني القزويني، دار العلم للنشر، موسكو، 1981، ص: 02.

² - عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، " الأزمات المالية سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي"، أيام 2/1 ديسمبر 2010، الأردن، ص: 07.

³ - Christian de Boissin, « Les systems financiers : mutation, crises et regulation », 2^{eme} edition, ED Economic, Paris, 2006, p :88.

⁴ - Bernard Rosier, « Theories des Crises Economiques », 5^{eme} edition, ED decouverte, paris, 2003, p: 05.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأزمات الاقتصادية والمالية.

تميزت كل فترة زمنية بنوع معين من الأزمات الاقتصادية التي رافقها تفسير وتفسير معين، وعلى هذا الأساس اختلفت النظريات المفسرة للأزمات الاقتصادية والمالية، فتحليل الأزمة يستوجب ربطها ببنية النظام الاقتصادي السائد والمحيط الاجتماعي والثقافي والسياسي، فأزمات العهد القديم ذات الطابع الزراعي تختلف عن أزمات الرأسمالية الصناعية وليست مشابهة لأزمات العهد الحديث التي يغلب عليها الطابع المالي والعالمي، خاصة مع تعاقب أنظمة النقد الدولية، وفيما يلي نبرز أهم النظريات المفسرة للأزمات الاقتصادية والمالية.

المطلب الأول: الأزمة في الفكر الكلاسيكي.

تشير النظرية الكلاسيكية إلى نظام التحليل الاقتصادي الذي نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور العالم الاقتصادي "ديفيد ريكاردو"، وهي في الأصل مجموعة كثيرة من الأفكار والمتفرقة في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك تتعلق بالمستوى التوازني للنتاج القومي وحجم العمالة، وسنحاول التطرق لأهم آراء المفكرين الاقتصاديين فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية.

يعتبر "جون باتيست ساي" من أوائل الاقتصاديين المنظرين للأزمات الاقتصادية من خلال قانون "المنافذ" واستحالة حدوث الأزمات؛ فكل عرض يخلق طلب موازي له في القيمة، فالعرض الإجمالي للسلع ينشأ من الإنتاج، والإنتاج يؤدي إلى توزيع دخول على عناصر الإنتاج (رأس المال) تعادل بالضبط قيمة الإنتاج. ومن ناحية أخرى فالدخول النقدي تتحول إلى طلب على السلع، حسب "ساي" فالنقود كونها مقياس للقيمة

تؤدي دور الوساطة في التبادل فقط، وبالتالي يبدو الطلب الإجمالي مساوي لإجمالي الدخل النقدية الموزعة والتي تعادل حجم الإنتاج:

العرض الإجمالي للسلع ← دخول نقدية ← طلب إجمالي على السلع.

ومنه لا يمكن حدوث أزمة إفراط في الإنتاج، والتوازن الإجمالي لا يحول بأي حال من الأحوال مع إمكانية حدوث اختلالات جزئية بين عرض وطلب سلع معينة، بنفس القدر ولكن باتجاه معاكس لأن الأسعار هي التي تتحكم في السوق السلع والخدمات وتعيد التوازن له.

إن قانون المنافذ يقوم على فكرة أن النظام الرأس مالي مزود في حالة الأداء الحر دون تدخل الدولة بآلية تحقق التوازن التلقائي؛ بوجود ثلاثة أنواع من الأثمان الأسعار في سوق السلع والخدمات، معدل الفائدة في سوق النقد ومعدل الأجور في سوق العمل. والتوازن التلقائي الذي يحدث في سوق السلع والخدمات يحدث في سوقي العمل وسوق النقد لأنها تخضع لقانون المنافذ السائد بين العرض والطلب، وأرجع الكلاسيك الأزمات ذات الطابع النقدي والمالي إلى¹:

1- دوران الأوراق النقدية محل العملة المعدنية، حيث أولى كل من "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" أهمية كبيرة لهذه الظاهرة، معتبرين أنه في الوقت الذي تكون فيه كمية الأوراق النقدية المتداولة غير متوافقة تماما مع كمية الذهب الموضوعة في احتياطات البنوك المصدرة للعملة، فإنها تتعرض للمخاطر.

2- تدخل الدولة في المجال النقدي، إذ يعتبر الكلاسيك عموما أن كل ما تقوم به الدولة يسيء إلى أداء القوانين الطبيعية للاقتصاد، وبالتالي فهي توفر الفرص للخلل والأزمات، وهذا الطرح الخاص بدور الدولة كعامل للأزمات أو يزيد من خطورة الأزمة، طوّر فيما بعد من طرف الاقتصاديين النيولبراليين. ويرى "سميث" أنه مهما تكن النيات الحسنة لأشخاص الحكومة، ومهما يكن مستوى كفاءتهم فإن المصالح الخاصة تتغلب على المصلحة العامة. وهم لا يدعون إلى عدم تدخل الدولة، بل يرون أن دورها يجب أن يقتصر على الحالات التي تكون هي الوحيدة القادرة على التصرف فيها ولا يمكن للسوق فعل ذلك، كالدفاع عن الحدود أو توفير الأمن والعدالة وغيرها، نظرا لكون الأموال اللازمة لذلك ضخمة جدا أو لأن عائد هذه الأعمال يكون متأخر.

¹ - Jacques Pavoine, « Les Trois Crises du xx^e Siècle », Ed Ellipses, Paris, 1994, p: 30.

اعتبر الكلاسيك الآزمات أمر ثانوي، لأن التوازن العام حتمي الحدوث، باستثناء "ماركس" الذي حضيت الآزمات باهتمام كبير في أعماله.

المطلب الثاني: الأزمة عند ماركس.

حضى موضوع الآزمات عند "ماركس" بأهمية خاصة، على عكس الاقتصاديين الكلاسيك، حيث يعيد "ماركس" الآزمات إلى طبيعة النظام الرأس مالي، الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة للنشاط الاقتصادي، والطبيعة الاجتماعية التي يتم من خلالها القيام بهذه النشاطات وبالشكل الذي يؤدي إلى حصول تناقض حاد بين الطبيعة الخاصة لملكية النشاط الاقتصادي والطبيعة الاجتماعية لهذه النشاطات في تحققها، وهو ما يؤدي إلى حدوث الآزمات الاقتصادية نتيجة ما يلي¹:

1- عائد العملية الإنتاجية وعائد النشاط الاقتصادي الذي يحصل عليه مالكي النشاط الاقتصادي، والذي يمثل قيمة إنتاج النشاط والذي يعرف بـ: "قيمة ناتج العمل". لا يدفع منها المالكون للعمال سوى الحد الأدنى لـ "قوة العمل" والذي عادة يحدد عند حد الكفاف*، ما يسمح بتكوين فوائض القيمة لدى المالكين والذي هو الفرق بين قيمة ناتج العمل وقيمة قوة العمل، ويعبر أيضا عن الربح والفائدة والريع، هذه العوائد التي تذهب في الغالب إلى الادخار، أما عائد العمل أي الأجور فتذهب إلى الاستهلاك، وكنتيجة حتمية لاستحواذ الرأسماليين مالكي الأنشطة الاقتصادية جزء هام في قيمة إنتاج هذه الأنشطة والمتمثل في عوائد الملكية يحصل انخفاض في الاستهلاك وزيادة في الاستثمار والإنتاج بفعل الادخار. فتحدث أزمة إفراط في الإنتاج.

2- التقدم التكنولوجي في الاقتصاد الرأسمالي ينجم عنه بطالة نتيجة استخدام الفنون الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا ويستغنى فيها عن الأيدي العاملة يقول ماركس، والبطالة تعمل على تخفيض حجم الطلب على الإنتاج الذي تحقق من وراء رأس المال، وبالتالي يتحقق فائض إنتاجي سببه نقص الاستهلاك لدى الفئات العطلة عن العمل نتيجة التقدم التكنولوجي.

3- يفسر ماركس ميل معدل الربح إلى التناقص بأن الإنتاج الرأس مالي يتجه إلى زيادة نسبة رأس المال الثابت في العملية الإنتاجية، أي زيادة التركيب العضوي لرأس المال. فإذا كان العمل (رأس المال المتغير)

¹ - فليح حسن خلف، "العولمة الاقتصادية"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص ص: 406-407.
* - حد الكفاف هو عبارة عن مستوى الأجر الذي يضمن للفرد الحد الأدنى اللازم للعيشة.

وهو وحده الذي يحدث فائض القيمة، فإن زيادة التركيب العضوي لا تزيد من فائض القيمة الذي أصبح يوزع الآن على حجم أكبر من رأس المال الثابت، فالنسبة فائض القيم / رأس المال لا تظل ثابتة مع كثافة الإنتاج الرأسمالي، وإنما يزيد المقام لزيادة رأس المال الثابت، وذلك مع بقاء البسط ثابتا نظرا لعدم زيادة العمل أو رأس المال المتغير¹.

4- إن التناقضات والنزاعات الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعملاء والتذبذب المستمر في سعر العملة وعجز موازين المدفوعات، فشدة الأزمة في بداية السبعينيات قد جرت في ظروف التضخم المالي للدولار، بسبب الإصدار المفرط للنفود الورقية لتغطية النفقات الحربية، ويعتبر التسابق نحو التسلح السبب الرئيسي في الهزات التي تجتاح المجال النقدي والمالي، الأم الذي يعتبر في حد ذاته دليلا على عدم استقرار النظام الرأس مالي. وهو ما أدى إلى نمو المديونية.

5- تعتبر الأزمة النقدية نتاجا لمجموعة التناقضات المعبرة عن التضارب بين الاحتياجات الموضوعية للتنمية الدولية وبين الأشكال الرأسمالية الحديثة للعلاقات النقدية، ذلك أن التدخل النشط للدولة الرأسمالية في مجال العلاقات النقدية والمالية ومحاولات تنظيمها لا تتساير والطابع العفوي لنمو العلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالية.

6- التناقضات الناجمة بين تصارع النظامين العالميين، والتي ترغم الامبريالية على مزيد من التكيف مع الميزان الجديد للقوى.

7- ترجع الأزمة النقدية المالية للرأس مالية إلى احتدام التناقضات بين الامبريالية من جهة والبلدان النامية من جهة أخرى، إذ أن الوضع النقدي لمعظم البلدان النامية سيء جدا بسبب نقص الاحتياطات النقدية والطابع الأحادي للاقتصاد، وتردي ظروف التجارة (ضآلة حجم صادراتها) وهو ما يزيد حدة المديونية لهذه البلدان. كما أن اشتداد أزمة النظام النقدي للرأسمالية أدى إلى تدهور الوضع النقدي والمالي الذي تكبد خسائر كبيرة جدا نتيجة تراجع القدرة الشرائية للعملاء الاحتياطية وفي مقدمتها الدولار.

¹- حازم الببلاوي، " دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي"، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص ص: 98-99.

تجدر الإشارة إلى أن الرأسمالية تتميز بانعزال الرأس المال المالك، وانصرافه عن الاشتراك في تسيير العمل بصفة عامة¹.

لذلك اعتبر العديد من المفكرين الاقتصاديين أن أزمة 1929 حققت تنبؤات ماركس بانهييار الرأسمالية. كما أن العديد من المحللين الاقتصاديين الشيوعيين في فرنسا خاصة تناولوا أزمة السبعينيات وقدموا لها تحليلا آخذين بعين الاعتبار الأثار العامة للصدمة النفطية، وأوضحوا أن هذه الأزمة جاءت لتؤكد وجهة نظر ماركس، معتبرين أن هناك أزمة عامة للرأسمالية استمرت منذ سنوات الثلاثينيات².

المطلب الثالث: الأزمة عند كينز.

عرّف "كينز" * بانتقاداته اللاذعة للنيوكلاسيك، وقدم نظريته الاقتصادية المشهورة بالنظرية الكينزية في ظروف اقتصادية عالمية اتسمت بالركود انطلقا من سنة 1929، يرى فيها أن حدوث الأزمات غير متعلق بارتفاع معدل الفائدة وإنما يعود إلى التقلبات المفاجئة للكفاية الحدية لرأس المال* الذي يحدث نقصا في الاستثمارات وفي الطلب الفعال، ما يحدث ارتباك لدى المستثمرين ويتقلص الاستثمار ويصبح ضعيف المردود، ويتوجب حسب "كينز" ضرورة تدخل الدولة لإعانة هؤلاء المستثمرين³.

اعتمد "كينز" في تفسيره للتقلبات الاقتصادية في النظام الرأس مالي على فكرة عمل المضاعف ويتفاعله مع مبدأ المعجل*؛ إذ يؤدي خفض أو زيادة في الإنفاق الاستهلاكي إلى تقلبات شديدة في الإنفاق

¹ - دانيل أولوند، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية"، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2009، ص: 312.

² - Jacques Pavoine, op.cit., p: 8.

* جون مينارد كينز (John Maynard Keynes): هو اقتصادي انكليزي عاش فترة 1883-1976، اشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتابا عن الإصلاح فيها واشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى له عدة كتب منها: الأثار الاقتصادية للسلام، النظرية العامة في التشغيل الفائدة والنقود (1936)، وجه انتقادات هامة للفكر الكلاسيكي، وأهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم في الدورات الاقتصادية.

* الكفاية الحدية لرأس المال: تعبر عن العلاقة بين العائد المتوقع من الأصل الرأس مالي وبين ثمن الحصول عليه وهو معدل وليس قيمة مطلقة.

³ - منير الحمش، "أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، بدون بلد نشر، 1999، ص: 35.

* مبدأ المعجل: يشير هذا المبدأ إلى أن الاستثمار يتناسب مع حجم التغير في الاستهلاك أو الدخل، فزيادة الطلب الاستهلاكي بمقدار معين يترتب عليها زيادة أكبر منها بكثير في الاستثمار، ونقص الطلب الاستهلاكي بمقدار معين يترتب عليه نقص أكبر منه بكثير في الاستثمار.

الاستثماري، ومن ناحية أخرى تؤدي تغيرات النظر إلى المستقبل إلى زيادة عدم القدرة على الاحتفاظ بالاستقرار¹.

لقد بين "كينز" أن هناك ثلاث دوافع للاحتفاظ بجزء من الدخل في شكل سيولة وهي: دافع الاحتياط، المضاربة والمعاملات، وأن قوة السوق تترجم من خلال سيطرة منطق المضاربة قصيرة المدى على منطق المؤسسة والاستثمار طويل الأجل، ما يستدعي ضرورة تنظيم الأسواق المالية وكذلك سوق الصرف تقاديا للمضاربة على النقود. فالضرائب على رأس المال والرقابة الإدارية على حركة رؤوس الأموال بإمكانها تقليل الاضطرابات.

أكد "كينز" أن لتوقعات المستثمرين أثر مهم على الاستثمار من حيث التفاؤل والتشاؤم، ففي كثير من الأحيان يعجز المستثمرون عن اتخاذ قرار الاستثمار بسبب عدم التأكد وعدم وضوح الرؤية للمستقبل (عدم القدرة على تحديد العوائد المتوقعة في فترة زمنية مستقبلية محددة)، فيسود التشاؤم بالمستقبل ويتخوف المستثمرون من قرار الاستثمار في حالات يكون فيه معدل سعر الفائدة أقل من معدل الكفاية الحدية للاستثمار².

نلاحظ أن "كينز" في هذه النظرية كان يعالج أزمة انكماشية لكن انهيار نظام "بروتن وودز" أوجد نوع جديد من الأزمات وهي أزمات تزامن فيها الركود مع التضخم وتراجع معدلات النمو الاقتصادي عجزت النظرية الكينزية أمامها، فبرزت مدارس جديدة أهمها المدرسة النقدية.

المطلب الرابع: النظريات النقدية.

تعيد النظريات النقدية حدوث الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية إلى اعتبار أن حجم النقود هو أهم عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يرى أصحاب هذه النظريات وعلى رأسهم كل من: "ميلتون فريدمان"^{*} و"هوتري" (Hawtrey) أن الدورة الاقتصادية تنسب إلى أسباب نقدية بحتة، وذلك أن سلوك الدورة من مراحلها الأولى لا يمكن أن تحدث لولا تأثيرها بعرض النقود، وتعتمد هذه النظريات على اعتبار أن عرض

¹ - جيمس جوارتن، ريجاردو استروب، "الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص"، تعريب: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص: 289.

² - أسامة بن محمد باحثنل، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، جامعة الملك سعود النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 1999، ص: 109.

النقود في النظام المصرفي هو عرض مرن، يقدر على التوسع والانكماش بحسب العرض والطلب والسياسات النقدية والمالية المتبعة، وهذا التوسع يؤدي إلى زيادة الأنشطة المختلفة، والعكس في حالة الانكماش، وقد يكون هذا سببا في إحداث دورة اقتصادية نتيجة التغيرات في عرض النقود الذي تحدته الأنظمة المصرفية الحديثة.

وقد نادى بعض الاقتصاديين بالسيطرة على عرض النقود وأنها كافية للسيطرة على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي يمكن تفادي آثار التضخم والكساد والانخفاض في معدل النمو الاقتصادي¹، وقد أخذت هذه النظريات اتجاهات فكرية متعددة أهمها ما يلي:

- **التغيرات في الائتمان المصرفي:** وقد بين أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم كل من "ميلتون فريدمان" و"هوتري" (Hawtrey) أن معظم أرباح المصارف تأتي من الإقراض، وبالتالي تميل نحو التوسع في الائتمان ولا بد له من ضبطه وخاصة في حالات الرواج والانتعاش، حيث تقوم المصارف برفع سعر الفائدة للحد من الائتمان والسيطرة عليه، وفي أوقات الكساد نجد أن تخفيض حجم الائتمان خوفا من آثار التضخم في وضع الرواج يعمل على تراجع الاستثمار وانحساره داخلين بذلك مرحلة أخرى من الكساد².
- **التغيرات في سعر الفائدة:** وقد فرق أصحاب هذا الاتجاه ومنهم أشهر أعلام المدرسة السويدية "ويكسل" (Wicksel)* بين سعر الفائدة الطبيعي وسعر الفائدة النقدي؛ حيث تعتمد البنوك في إقرضها على السعر النقدي للفائدة والذي يتحدد بطلب السيولة وعرضها، بينما السعر الطبيعي للفائدة هو العائد أو الربح الذي يأمل المستثمرون الحصول عليه من نشاطهم الاستثماري، وبالتالي إذا قل السعر النقدي عن السعر الطبيعي للفائدة، فإن هذا يزيد من الطلب الاستثماري منعكسا على التوسع في الائتمان المصرفي ويزيد من رواج الأنشطة وانتعاش الأعمال، والعكس يؤدي إلى الانكماش والتراجع حتى مع تساويهما، لأن الاستثمار يتساوى مع الادخار والطلب الكلي مع العرض الكلي وعندها تميل أسعار السلع والأجور إلى الثبات.

* ميلتون فريدمان (Milton Friedman) عاش الفترة 1912-2006 هو اقتصادي أمريكي، أشار إلى تقليل دور الحكومة في الاقتصاد عام 1962، حاز جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976، لانجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن، ويعتبر فريدمان زعيم مدرسة شيكاغو وصاحب النظرية النقدية.

¹ - أحمد صقر، "النظرية الاقتصادية الكلية"، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص: 475.

* من أشهر أعلام المدرسة السويدية، نشر كتاباته المناهضة للكلاسيك وفيها هاجم بشدة فكرة حيادية النقد ورفض العلاقة الآلية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد كما عرضها فيشر والكلاسيك عموما.

² - السبهاني عبد الجبار، حمد عبيد، "الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص: 127.

* ويكسل (Wickell): من أشهر أعلام المدرسة السويدية (مدرسة ستوكهولم)، نشر كتاباته المناهضة للكلاسيك وفيها هاجم بشدة فكرة حيادية النقد، ورفض العلاقة الآلية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد كما عرضها "فيشر" والكلاسيك عموما وهو يرى أن التوازن الذي تحدث عن الكلاسيك عند مستوى الاستخدام الكامل أمرا ليس واقعا، وأن بإمكان النقد أن يفعل شيئا إيجابيا لرفع مستوى التوظيف وتحقيق حالة التوازن المنشود.

- **سعر الفائدة والاحتفاظ بالمخزون السلعي:** وينطلق هذا الاتجاه من أن تكاليف التخزين تؤثر بكمية المخزون، وبالتالي إلى تنشيط عجلة الإنتاج، حيث يرى "هوتري" وجود علاقة بين سعر الفائدة وحجم الأصول، فارتفاع سعر الفائدة يرفع من تكاليف التخزين، وهذا يدفع أصحاب المتاجر إلى التخلص من المخزون أو تخفيضه والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة، مما سيشجع رجال الأعمال على زيادة النسب المرغوب فيها من المخزون إلى المبيعات، مما يدفعهم إلى اقتراض المال اللازم وتعزيز التوسع، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل التي تحقق زيادة الاستهلاك واستمرار التوسع، وعند ارتفاع سعر الفائدة يحدث العكس ويبدأ الانكماش.

المطلب الخامس: التفسيرات الحديثة للأزمة المالية.

تعددت النظريات المتعلقة بتفسير الأزمات المالية منها نظرية "الدومينو" (Domino Theory) التي ظهرت في العقد الخامس من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ محتوى هذه النظرية هو أنه إذا كان هناك صفين من الدومينو تم وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وهناك صف آخر من الدومينو تم وضعه خلفهما، فإنه إذا حدث ووقع الصفان الأماميان، يقع البقية كرد فعل طبيعي متتابعي. ويعتبر الباحث الفرنسي "طوماس غينولي" من أفضل من نجحوا في تقديم صورة مبسطة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وبيّن أن ما يفسر الأزمة هو مفعول الدومينو¹.

وعموما تشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل القائم حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالي برمته؛ فوفقا لنظرية "مينسكي" "Minsky's Theory" فإن القطاع المالي في القطاع الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه "Financial Fragility" وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل، وتدور نظرية "مينسكي" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي منطلق كون الاقتصاديات تمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فيعد مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطرة كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط". وخلال مرحلة النمو تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات

¹ - صباح الجاسم، "الأزمة المالية،" دُعر وهلع وأسواق تساقطت مثل الدومينو انهيار يؤدي إلى انكماش اقتصادي عالمي طويل المدى"، أنظر الموقع: <http://annabaa.org/nbanews/72/047.htm>. تاريخ الاطلاع: 2013/12/25 الساعة: 23:45.

* - هايمان فيليب مينسكي (Hyman Philip Minsky): اقتصادي أمريكي لأبوين يهوديين، ولد عام 1919/09/23 في مدينة شيكاغو وتوفي في 1996/10/24. تحصل على شهادة الماجستير في الإدارة العامة سنة 1952 ثم دكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد سنة 1954. قدم مينسكي في نظريته طرحا مغايرا للطرح السائد في الأدبيات المالية الذي ينطلق من كفاءة الأسواق. وفرضية عقلانية التوقعات في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، لينطلق هو في المقابل من فرضية عدم الاستقرار في النظام المالي الذي ينعكس سلبا على أداء الاقتصاد بسبب الأزمات العنيفة.

ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تذكر. وتنتقل عدوى التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون التوسع في عملية إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على إمكانية حصول تمويل مستقبلي لتلك الشركات نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية من منطلق عدم القدرة على ضخ أموال في الاقتصاد، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً¹.

ومن التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته نظرية المباريات "Game Theory" تحت ما يعرف بـ "مباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية". إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون...)، فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخري أن يتخذه، أي قد يكون قرار شراء أصل ما بناءً على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخريين بأخذ ذات القرار، حينئذ تبدو الصورة مختلفة، وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمات العملة مثل نموذج "بول كرومان" "Paul Krugman" ذلك السلوك. على سبيل المثال أن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع لمجرد عوامل قد تسبب أن يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعلياً².

¹ - عبد الله شحاته، "الأزمة المالية: المفهوم والأسباب"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، أيام: 21/20 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص ص: 4-5.

² - فريد كورتل، كمال رزيق، 'الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية'، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20-21، بغداد، 2010، ص ص: 8-9.

المبحث الثالث: أهم الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية والأوروبية.

لم يسلم أي اقتصاد محلي أو إقليمي أو عالمي من تعرضه للآزمات الاقتصادية والمالية، في هذا المبحث نحاول التطرق لأهم الآزمات العالمية وكذا الآزمات الأوروبية.

المطلب الأول: الآزمات الاقتصادية والمالية العالمية.

عرف الاقتصاد العالمي عدة آزمات اقتصادية استوجبت إعادة النظر في أسس الأنظمة الاقتصادية المتبعة، نحاول التطرق في هذا المطلب إلى أهم الآزمات الاقتصادية والمالية التي ضربت الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: الأزمة المالية العالمية 1929.

انفجرت هذه الأزمة المالية في أكتوبر 1929، ويعود السبب الرئيسي لها إلى عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية وسياسة كثافة الإنتاج التي تتبعها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الممول الرئيسي لمختلف الأسواق العالمية خلال الحرب العالمية، هذا وقد استفادت الو.م.أ من الاستقرار النقدي والمالي فشهدت ثراء غير مسبوق إذ غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى، فأعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم، وعلى خلفية التعديلات التي أدخلت على النظم النقدية السائد ازدهرت أنشطة بورصة نيويورك منذ عام 1924، وارتفعت أسعار الأوراق المالية واستمرت في الارتفاع لمدة خمس سنوات وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1929¹. ومع هذا الازدهار زاد الادخار ومع يسر الاقتراض لتمويل عمليات شراء الأسهم ظهرت المضاربة الوهمية وارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الآمال وليس بسبب زيادة أرباح الشركات وتوزيعها. ويتسامح السلطات النقدية الأمريكية مع المضاربين ظهر ارتباك في تسعيرة البورصة، نتج عنه توجه أسعار الأسهم نحو الانخفاض سنة 1929، وفشلت محاولات تنظيم السوق

¹ إيلجوك، " الآزمات الاقتصادية للرأس مالية المعاصرة "، تعريب على محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات، بدون ذكر بلد النشر، 1989، ص: 48.

وعمليات البيع الشاملة من أجل أوامر البيع الموقف وطلبات حد الضمان، فانهارت البورصة حيث فقدت 30% من قيمتها في أكتوبر و50% في نوفمبر من نفس السنة وبلغت الخسائر الإجمالية 30 مليار دولار¹.

وقد ترتب عن هذه الأزمة نتائج وخيمة تمثلت في²:

- إفلاس 10.000 بنك في الولايات المتحدة، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك، وانخفضت الودائع لدى البنوك بحوالي 33% خلال الفترة 1929-1933.

- انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك بريطانيا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3.1% مقابل 5.5% في عام 1929.

- تقلبات حادة في أسعار العملات مما نتج عنه انهيار نظام قاعدة الذهب في معظم دول العالم سنة 1931.

- فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي والمعروف بمقولة "آدم سميث": "دعه يعمل أتركه يمر"، وسقوط النظرية الكلاسيكية القائمة على أساس وجود يد خفية توفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وأن التوازن يحدث تلقائياً في النشاط الاقتصادي من دون تدخل الدولة³.

- بروز النظرية الكنزية؛ المؤكدة على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن وتحقيق التشغيل التام.

وقد تبنت الدول برامج مختلفة لمعالجة هذه الأزمة نذكر منها⁴:

- **خطة التحرك الجديد "New Deal" في الولايات المتحدة الأمريكية:** تهدف للخروج السريع من الكساد بإعطاء أولوية لـ:

¹ مروان عطوان، "الأسواق النقدية والمالية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص:100.

² مروان عطوان، "الأسواق المالية والنقدية- البورصة ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:103-100.

³ عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية - أزمة الرهن العقاري"، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص:187-186.

⁴ - بلوج بو العيد، جاب الخير وردة، "من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008 مقارنة واستخلاص العبر"، الملتقى الدولي حول: "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدل البنوك الإسلامية"، جامعة قسنطينة، أيام: 07/06 أبريل 2009، ص: 9-10.

* محاربة البطالة من خلال إنشاء مجموعة من الوكالات الفدرالية لتشغيل البطالين في نشاطات المنفعة العامة، وإطلاق عدد من المشاريع العمومية. وتدعيم الإعانات المقدمة للبطالين باحتساب أفراد عائلاتهم.

* محاربة فائض الإنتاج وانخفاض الأسعار: استهدفت الحكومة الرفع السريع للأسعار، كشرط لتجديد قدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح.

- في إنجلترا: عند بداية الأزمة وانحسار التجارة الخارجية، دعمت إنجلترا عملتها بالاقتراض من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. لكن في سبتمبر 1931 قامت بتعويم الجنيه الإسترليني ولم يستقر انخفاضه إلا في نهاية السنة بعد أن تدنى بنسبة 31%. وقد رافق هذا انخفاض كبير لأسعار الفائدة التي بلغت 2%، وقادت هذه السياسة إلى نتائج فورية تمثلت في ارتفاع الإنتاج الصناعي ابتداء من سنة 1932 بنسبة 10% وانخفض معدل البطالة إلى 7%.

- الاقتصاد الألماني: تم اعتماد سياسة إنعاش طوعية مؤسسة على الطلب الداخلي بدل الاستيراد. فتبنت خطة أولوية الإنعاش سنة 1933 بضخ النقود في الاقتصاد في شكل مساعدات مالية لبناء السكنات والأشغال العمومية الكبرى خاصة الطرق. وقد تزايدت هذه الإعانات من 2.5 مليار مارك سنة 1933 إلى 10.3 مليار مارك سنة 1938. وقد سمحت هذه السياسة بتخفيض معدلات البطالة إلى 3 ملايين سنة 1935.

وابتداء من سنة 1935 تبنت خطة رباعية استهدفت تشكيل مخزون من المواد الأولية الإستراتيجية، ورفع إنتاج الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية وتكثيف سياسة الإحلال. وأدى هذا البرنامج إلى نتائج معتبرة، فارتفع إنتاج الصلب ومعها الناتج المحلي الوطني بـ 4.4% سنويا، وفي سنة 1939 زالت البطالة تماما.

- برنامج اليسار الفرنسي: تبنت الحكومة الفرنسية برنامجا لإنعاش الاقتصاد، يعتمد على إنعاش الإنتاج عبر رفع المداخيل والقيام بالمشاريع الضخمة، وإجراء تخفيض هام في ساعات العمل (دون تخفيض الأجور)، إلى جانب رفض خفض العملة.

وكانت نتائج البرنامج مقبولة، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي بـ 16% في سنة واحدة، وانخفضت البطالة بمقدار 18% بين سنتي 1935 و 1938.

الفرع الثاني: أزمة أكتوبر 1987.

انطلقت شرارة الأزمة يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 في أسواق البورصات العالمية على إثر خلل في التوازن بين العرض والطلب ليس في الأسواق الحاضرة (النقدية) فحسب بل حتى في أسواق العقود المستقبلية¹، ونشأ الخلل نتيجة سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل، وقد انتهى الأمر بهبوط الأسعار في السوقين، رغم تباين الأنظمة المعمول بها في كل منهما²، ونعدد في ما يلي أسباب هذه الأزمة³:

- اتساع عجز الميزانية الأمريكية.

- تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى حيازة السندات (خاصة الحكومية طويلة الأجل).

- لجوء الكثير من المستثمرين إلى استبدال أصولهم المالية طويلة الأجل (الأقل سيولة) بأصول أخرى قصيرة الأجل (أكثر سيولة)، ما يوفر ضمانات أكثر لمواجهة آزمات أخرى متوقعة.

- ارتفاع معدلات الفائدة.

- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة، أضعفت إلى حد كبير الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة بهذه العملة، التي تدهورت أمام العملات الرئيسية.

- الاختلاف بين السياسات الاقتصادية الأمريكية والسياسة الاقتصادية لألمانيا الاتحادية وهو خلاف كبير وقديم، عاد فجأة مع تصريح سكرتير الخزانة الأمريكية " جيمس بيكر " حين هدد بخفض الدولار كرد فعل على زيادة معدلات تدخل المصرف المركزي الألماني من 3.5% إلى 3.85% خلال صيف 1987، وهي زيادة منافية لاتفاقية "الوفر"*، وقد أساء الإخلال بهذا الاتفاق إلى ثقة المستثمرين، كما أدى إلى انعدام الثقة الذي ساد الأسواق المالية إلى تحفيز الأفراد على مراقبة وتقليد الآخرين⁴.

وقد خلفت هذه الأزمة جملة من النتائج هي⁵:

¹ - منير إبراهيم الهندي، " الأسواق المالية وأسواق رأس المال"، مكتبة دالتا للطباعة، مصر 1998، ص: 583.

² - محمد عبد الوهاب الغزاوي، عبد السلام محمد خميس، " الآزمات المالية قديمها وحديثها، والدروس المستفادة منها"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص: 37-38.

³ - مروان عطون، " لأسواق المالية والنقدية- البورصة ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، مرجع سابق، ص ص: 200-201.

* وقعت هذه الاتفاقية بين الدول الصناعية السبع في فيفري 1987 والتي جاء من خلالها أن تلتزم الدول المشاركة بحد أعلى وحد أدنى لسعر صرف الدولار في مقابل العملات الأخرى.

⁴ - دانييل أرنولد، مرجع سابق، ص ص: 83-84.

⁵ - وليد أحمد الصافي، "الأزمة المالية العالمية 2008 طبيعتها أسبابه، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، خميس مليانة، أيام: 06/05 ماي 2009، ص: 09.

- انخفاض أسعار الأسهم وانهيار مؤشرات داو جونز ونيكاي وفايننشال تايمز.
- قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها بالتمويل، وحدث انكماش واضح في استثماراتها وإنتاجها.
- تعرض البنوك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين تسديد ما بذمتهم من قروض لتلك البنوك.
- زيادة أعداد العاطلين عن العمل وخصوصا العاملين في البنوك والمؤسسات المالية.
- تأثر البلدان والبنوك المركزية بانخفاض قيمة الدولار وخاصة البلدان النفطية.
- وقد تدخلت السلطات النقدية للدول التي مستها الأزمة على النحو التالي¹:
- إيقاف التعامل في بعض البورصات بصفة مؤقتة، مع تخفيض أسعار الفائدة لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية.
- لجوء بعض الدول (خاصة ألمانيا الاتحادية واليابان) للحد من انخفاض قيمة الدولار عن طريق شراء مبالغ ضخمة من الدولار بعملاتها.
- الحد من اشتداد المضاربات بوضع قيود وضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصة من طرف الحكومات.
- مطالبة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية، وخاصة انخفاض قيمة الدولار وتخفيض العجز في الميزان الجاري والموازنة العامة.
- لجوء بعض الحكومات إلى فتح تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصات.
- إعلان الحكومة الأمريكية عن إجراء تخفيض آخر في عجز الموازنة العامة، وقيامها بالضغط على ألمانيا الاتحادية كي تجري تخفيضات في أسعار فائدها بهدف إيقاف تدهور الدولار مقابل المارك.
- تدخل الحكومات بشكل مباشر في عمليات البيع والشراء لإيقاف التدهور في قيمة الأوراق المالية.
- ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض حدة الأزمة المالية واستعادة الاستقرار التدريجي إلى الأسواق المالية الدولية.

¹- مروان عطون، مرجع سابق، ص: 206.

الفرع الثالث: أزمة المكسيك

تعرضت المكسيك الأزمة مالية كبيرة أواخر 1994، عندما قامت الحكومة المكسيكية بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض سعر العملة المكسيكية "البيسو" مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 13% ثم تعويمه بعد ذلك، الأمر الذي أدى إلى انهيار "البيسو" المكسيكي والذي فقد نحو 45% من قيمته أمام الدولار الأمريكي في شهر جانفي 1995¹. ما أدى إلى انخفاض حاد لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي كانت المكسيك قد سعت إلى استقطابها بغية الاستثمار من خلال تحرير القطاع المالي، كما عملت على تحرير قطاع التجارة الخارجية اعتباراً من سنة 1985.

إن تحرير القطاع المالي من القيود لجذب رؤوس الأموال الأجنبية أدى إلى زيادة المعروض من رؤوس الأموال الأجنبية في الأسواق المحلية، فتوسعت البنوك في منح القروض وفقدت البنوك لاحقاً قدرتها على المراقبة والإشراف، ومع غياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات ومجالات توجيه الاستثمارات بسبب تخلي الحكومة المكسيكية عن الكثير من المؤهلين في القطاع المصرفي منذ 1982، وتم توجيه الاستثمارات إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والاستثمار في العقارات مما أدى ذلك إلى نقص في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة العجز في الميزان التجاري². كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-11): عجز الميزان الجاري للمكسيك قبل الأزمة.

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

السنة	1992	1993	1994
عجز الحساب الجاري	-6.7	-5.7	-7

المصدر: غيليرمو أورتييز مارتينيز، "ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة لانتعاش في آسيا؟"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق

النقد الدولي)، جوان 1998، ص: 07.

¹ - رمزي محمود، نفس المرجع السابق، ص: 24.

² إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المصرفي"، دار الجامعية، مصر، 2009، ص ص: 216-217.

هذا التدهور في الحساب الجاري كان سيعمل على تخفيض قيمة البيزو أواخر سنة 1993، لولا أم السلطات قامت بحماية البيزو عند ما هوجم في مارس 1994، من خلال رفعها لأسعار الفائدة وتدخلها في أسواق الصرف، إلا أن استمرار عدم الثقة في قيمة البيزو توجه نحو الأزمة.

لقد كان من الضروري تمويل الديون العمومية للمكسيك في شكل سندات قصيرة الأجل محررة بالدولار، وخلال عام واحد تضاعف حجم هذه السندات كمؤشر لارتفاع الضغوط، على إثرها تعاقدت البنوك التجارية على ديون محررة بالدولار زاد من تعرضها للمخاطر، وإلى جانب الأحداث السياسية التي ميزت تلك الفترة والتي زعزعت ثقة المستثمرين، وأدرك المتعاملون أن المكسيك مع بداية 1995 في مواجهة مشكل سيولة حاد حيث سيقدم غير المقيمين عند الاستحقاق ديونا ناتجة عن قروض قصيرة الأجل تبلغ 60 مليار دولار كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم (3-12): تركيب الديون المستحقة على المكسيك سنة 1995.

20 مليار دولار سندات قصيرة الأجل	ديون المكسيك التي وصل استحقاقها 60 مليار دولار.
20 مليار دولار قروض بنكية لبنوك مكسيكية	
12 مليار دولار قروض القطاع المالي الخاص	
8 مليار دولار ديون خارجية مكسيكية	

Source: Mechél Drouin, « le système Financier International, Paris: Armand Colin, 2001, P: 160.

نتيجة الضغوط السابقة زادت المضاربات، ووسعت السلطات مجال تذبذب البيزو في 20 ديسمبر بتخفيض قيمته بنسبة 12%. ثم في مواجهة الهروب المستمر لرؤوس الأموال تم تعويم البيزو وبعد يومين من ذلك، انهار سوق الصرف إذ لم تكن هناك احتياطات كافية لدى السلطات لحماية العملة. وبنفس الصورة تدهورت الأسواق المالية في الأشهر الأولى من سنة 1995.

لأجل ذلك كان لابد من تدابير تصحيحية طويلة الأجل؛ تمثلت في التخفيض في عجز الحساب الجاري الخارجي من خلال دعم مالي استثنائي، سمح بتقليص هذا العجز من 6.7% خلال الفترة 1992-1994 إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-1997، وعلى مستوى النظام المالي تم تعويم سعر الصرف وتحرير الأسواق، إضافة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمعالجة الأزمة ومنع

امتدادها إلى دول أخرى، بتوفير سيولة نقدية من عملات أجنبية ووضعها تحت تصرف المصارف التجارية لتسديد مستحققاتها المالية دون أي تأخير.

الفرع الرابع: أزمة جنوب شرق آسيا.

تعرضت النمر الآسيوية (اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تاوان، هونغ كونغ، تايلاند، ولاوس، الفلبين، كمبوديا) لأزمة مالية حادة ضربت الأسواق المالية في يوم الاثنين 1997/10/02، وقد أطلق عليه يوم الاثنين المجنون، حيث بدأت الأزمة من تايلاند؛ إذ كان العجز في حسابها الجاري في تصاعد مستمر منذ الربع الأول من سنة 1997، كما ارتفعت الديون الخارجية وأعباء خدماتها بشكل واضح، ما جعل متعاملين يتنبؤون بعمليات تخفيض لـ"الباهت التايلندي"، وتزايدت عمليات بيع الأصول المالية وشراء الدولار من السوق المحلية وتحويله إلى الخارج. امتدت الأوضاع إلى باقي البلدان الآسيوية التي راحت تستخدم احتياطاتها من الصرف لحماية عملاتها من الانهيار، كما قرر البعض منها فرض الرقابة على خروج رؤوس الأموال¹، وهو ما هز ثقة المستثمرين فزادت المضاربة مضغفة "الباهت التايلندي"، فتخلت السلطات عن نظام تثبيت سعر الصرف للعملة المحلية وسمحت بتعويمه في 22 جويلية 1997، غير أن التعويم أدى إلى انخفاض قيمة "الباهت" بنسبة تفوق 20% مقابل الدولار الأمريكي لتنفجر الأزمة المالية لبلدان جنوب شرق آسيا².

ويمكن حصر أسباب الأزمة الآسيوية في النقاط التالية:

- الإفراط في القروض الخارجية قصيرة الأجل.
- إتباع دول جنوب شرق آسيا نظام الصرف الثابت.
- هروب رؤوس الأموال والمضاربة على عملات دول جنوب شرق آسيا.

¹ - Mechél Drouin, OP.Cit., P: 163.

² - زهية كواش، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، " الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً" المركز الجامعي خميس مليانة، أيام: 21/20 أكتوبر 2009، الجزائر، ص: 11.

- انخفاض المدخرات المحلية بالمقارنة بحجم الاستثمار.
- ضعف النظم المالية و الرقابة المصرفية.
- العجز في الميزان التجاري وموازن المدفوعات.
- ضعف قطاع الأعمال.
- استراتيجيات النمو ذو التوجه التصديري.

الفرع الخامس: أزمة الرهن العقاري 2007.

طفت أزمة الرهن العقاري على سطح العالمية في سنة 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع مستحقات البنوك ما أدى لهزة قوية للاقتصاد الأمريكي وعلى خلفية أن الاقتصاد الأمريكي أكبر الاقتصاديات العالمية بحجم يبلغ 14 تريليون دولار وتشكل التجارة له أكثر من 10% من حجم التجارة العالمية وكما تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، فإن تبعات الأزمة المالية انتشرت وبسرعة عاصفة بالاقتصاديات المرتبطة بقوة بالاقتصاد الأمريكي الأوربية منها والآسيوية مطيحة بكبريات البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 إلى 19 بنكا، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة للبنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنكا¹. وعددا من البنوك الدولية الأخرى. ويمكن حصر أسباب أزمة الرهن العقاري في²:

- التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر.
- توريق القروض العقارية.
- ضعف رقابة السلطات النقدية.
- تصنيف وكالات التصنيف الائتماني السندات العقارية تصنيف مرتفع الأمان.

¹ - حامدي محمد، "التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة سطيف، أيام 210/20 أكتوبر 2009، الجزائر، ص: 04.

² - ساعد مرابط، مرجع سابق، ص: 10-12.

- ارتفاع حالات التخلف عن السداد وانفجار فقاعة أسعار المساكن.

لقد تفاقمت حدة أزمة الرهن العقاري في الربع الأخير من سنة 2008 وفيما يلي أبرز تداعياتها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي:

- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي¹:

* تفاقم عجز الميزانية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من سنة 2008 بما يعادل 2.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

* ارتفاع حجم المديونية إلى 32 تريليون دولار أمريكي منها حوالي 9.2 تريليون دولار ديون الأفراد المتعلقة بالقروض العقارية.

* زيادة تباطؤ معدلات النمو منذ شهر جانفي 2008.

* ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 4.5% وارتفاع معدل البطالة إلى 5.1% حيث وصل عدد الذين فقدوا وظائفهم منذ أزمة الرهن العقاري إلى غاية شهر ماي 2008 حوالي نصف مليون شخص.

* زيادة حصص الأجانب في الرأسمال الشركات والمصانع الأمريكية وذلك بسبب تراجع أسعار أسهمها وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي حيث بلغت قيمة هذه الزيادة حوالي 414 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2008 أي بزيادة قدرها 90% مقارنة بنفس الفترة من عام 2007.

* تراجع في تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50% حيث أن هذه التدفقات أصبحت كافية فقط لسد العجز في الميزان التجاري الأمريكي.

* انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى ادنى مستوى له منذ عام 1992 كما تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم لهما منذ أكتوبر 2001 وانخفاض أيضا في الطاقة الإنتاجية إلى ادنى مستوى له.

¹ - إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودي، أكتوبر 2008، ص: 4-5.

* انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو ادني مستوى له منذ التسعينات كما تجاوزت قيمة اليورو حاجز الدولار والنصف منذ صدور اليورو.

* إفلاس عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية وتأميم وشراء البعض منها.

إضافة إلى ما سبق ذكره فقد قدرت إجمالي الخسائر التي أصابت الاقتصاد الأمريكي حسب صندوق النقد الدولي حوالي 945 مليار دولار ونشير هنا أن خطورة هذه الأزمة لا تكمن في حجم الخسائر وإنما تكمن في نوعية هذه الأزمة الناجمة عن تراجع الاستهلاك للفرد الأمريكي وليس عن ارتفاع أسعار الفائدة كما كان الأمر في الأزمات السابقة و هو ما زاد في عمر الأزمة.

- تداعيات الأزمة العقارية على الاقتصاد العالمي¹:

* أكدت العديد من المؤسسات العقارية وشركات التأمين أنه بلغ عدد البنوك المشطوبة مع منتصف عام 2009 ما يقارب 110 بنك بأصول تقدر بحوالي 850 مليار دولار.

* أدت هذه الأزمة إلى عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية حيث تراجعت القيم السوقية لثمانية مؤسسات عالمية بحوالي 574 مليار دولار مما دفع الكثير من المستثمرين عدم الرغبة في تحمل المخاطر العالمية.

* انخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى 0.3% للسداسي الأول من سنة 2009.

* تراجع أسعار النفط لدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل.

بالنسبة للدول الأوروبية فقد انخفضت أسعار العقارات فيها أيضا، كما أطلقت العديد من الشركات الكبرى مثل "سيمنز" و"مشيلان" إشارات تحذيرية عن تأثير الأزمة الأمريكية عليها، وتكبدت الكثير من الشركات الأوروبية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة، مثل شركة "BMW" لصناعة السيارات التي

¹ - فريد كورتل، كمال رزق، "الأزمة المالية، مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية"، المؤتمر العلمي الثالث لكية العلوم الادارية والمالية جامعة الاسراء، 2009، الأردن، ص: 09.

لحقت بها خسائر قدرت بـ 236 مليون دولار، أما في الدول الآسيوية مثل الهند والصين فبالرغم من التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة بهذه الدول من أن تأثير الأزمة سيكون ضئيلاً، إلا أن الواقع ينفي ذلك فالصين تصدر ما نسبته 21% إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يؤثر على اقتصادها، وفيما يخص اليابان فقد شهدت تراجعاً في النمو الاقتصادي وعدم استقرار في أسعار الأوراق المالية، مما دفع بالبنك المركزي الياباني الإبقاء على سعر الفائدة في حدود 0.5% كما تراجعت صادرات الشركات نتيجة انخفاض قيمة الدولار، وانخفض الإنتاج الصناعي بها.

المطلب الثاني: الأزمات الاقتصادية والمالية الأوروبية.

لقد عرفت الاقتصاديات الأوروبية خلال القرون الماضية أزمات اقتصادية متفاوتة الخطورة نستعرضها خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: الأزمات الاقتصادية والمالية الأوروبية قبل القرن 19.

تعد أزمة السندات لأجل سنة 1637 في أوروبا الناتجة عن المضاربة من الأزمات المالية الأولى في تاريخ الأزمات المالية العالمية وكانت نتيجة لانخفاض الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين في ذلك الحين تلى ذلك أزمتهن ماليتين الأولى عصفت بفرنسا خلال الفترة 1719-1720 أزمة غير مسبوقه حيث ارتفعت ديون فرنسا إلى أكثر من 100% من الناتج القومي كما وصلت قيمة بيع السندات الحكومية الفرنسية إلى أقل من 25% من قيمة الإصدار الأمر الذي أصبحت السيولة فيه شبه نادرة حقاً، وفي هذا الإطار طرحت أسهما جديدة - بدلا من الديون الفرنسية القديمة- لشركة الميسيسيبي (التي تحتكر التجارة مع مستعمراتها الفرنسية) وكان الغرض من طرح هذه الأسهم الجديدة هو الحصول على السيولة اللازمة للحكومة. ولقد تسبب الإقبال على شراء الأسهم الجديدة للشركة، زيادة قيمة أوراق الدين الحكومي 20 مرة فأصبح ديننا سيئاً كما أصبحت أوراق الميسيسيبي غير قابلة للتسييل لأنها مستندة فعلاً إلى دين حكومي سيء لم يكن بمقدوره تسديد المستحق عليه.

واستمرت هذه الأزمة مدة تربو على سنة وذلك نظرا لتحول ارتفاع سعر السهم سنة 1717 إلى تناقص حاد عام 1720 أعاد السعر إلى ما كان عليه¹.

والأزمة الثانية كانت بتاريخ 26 فبراير 1797 عرف بنك انجلترا انحصارا في الاحتياطي وقرر تعليق التخليص نقدا مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات الذين سارعوا إلى سحب مدخراتهم وأرباحهم من البنوك والتسبب بإفلاس جماعي وهي أول أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي.

الفرع الثاني: الآزمات الاقتصادية والمالية الأوربية خلال القرن 19.

بعد حصار نابليون على انجلترا، سقط نظام الائتمان بها خاصة وأنها لم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا مما سبب أزمة سيولة وموجة بطالة تتبعها ميلاد حركات نبذ التآلية في المصانع. مرة أخرى شهدت انجلترا عام 1836 انهيار آخر للبورصة بعد قرار الرئيس الأمريكي "أندرو جاكسون" اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة، وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا، وبما أن البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا فقد تلقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الصدمة قبل أن تنتقل إلى أمريكا في حد ذاتها سنة 1837. تلت هذه الأزمة أزمة أخرى سنة 1847 التي أعقبت فترة ازدهار نتيجة التحسينات التقنية في صناعة المعادن والاستثمارات في السكك الحديدية، إلا أن العجز غي الميزان التجاري الناتج عن استيراد القمح الذي عرف ارتفاع حاد للأسعار في انجلترا، أدى إلى إفلاس عدد كبير من التجار، وتوقف الدفع من قبل المصارف، وحصول تقلص في الائتمان وذعر أدى إلى حصول أزمة امتدت إلى فرنسا وألمانيا.

كما شهدت أوروبا أزمة سنة 1866 والتي جاءت بعد النمو الاقتصادي الذي عاشته انجلترا بدءا من سنة 1860، غير أن الحرب الأمريكية أضعفت هذا النمو باستعادة الأمريكيون ديونهم لأوروبا وخفضوا مشترياتهم من أوروبا وسحبوا أرصدة هامة من مصرف انجلترا، وبذلك خسرت انجلترا أهم أسواقها، وانخفضت صادراتها إلى النصف، وقل حصولها على القطن من أمريكا بارتفاع أسعاره إلى النصف، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض الأجور وهجرة العمال من انجلترا إلى أستراليا وأمريكا وأدت مجمل هذه الأحداث إلى نكبة عدة مصارف وتوقفها عن الدفع، كما تأثرت التجارة الخارجية، وامتدت الأزمة إلى فرنسا حيث

¹- رمزي محمود، " الآزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأس مالية والإسلام"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص: 20.

انهارت صناعة السكك الحديدية وكذا صناعة القطن، أما في ألمانيا فتضررت صناعة النسيج وأصبحت البورصة بأزمة في نفس السنة، وأصبحت أمريكا بأزمة مماثلة نتيجة المضاربة على الذهب وأعلنت العديد من مصارفها عن الإفلاس.

نتيجة المضاربة الشديدة انفجرت أزمة مالية في فينا سنة 1973، وامتد إلى ألمانيا التي انهارت بها البورصة وأعلنت العديد من مصارفها عن الإفلاس، كما امتدت الأزمة إلى أمريكا نتيجة لكثافة المضاربات على سندات السكك الحديدية، وعدم استطاعة شركات الحديد تغطية قروضها المصرفية، وأغلقت البورصة لمدة عشر (10) أيام وتأثرت صناعة الحديد والسكك الحديدية وامتدت الآثار إلى صناعة النسيج وقطاع البناء، وكان أثر هذه الأزمة أقل في انكلترا بالرغم من إفلاس عدد غير قليل من بنوكها انطلاقاً من عام 1873 وبلغت الأزمة ذروتها عام 1878.

ولم تتوقف الآزمات الاقتصادية والمالية بل كانت متواصلة، فما لوحظ أن النمو السريع للصناعات تعقبه مباشرة أزمة اقتصادية أو مالية عنيفة، فأزمة 1882-1884، والتي جاءت بعد نمو سريع شهدته صناعة المناجم والمعادن والسكك الحديدية في فرنسا حيث بدأت بانهيار بورصة ليون وتوقف مصرف "ليون" و"الوار" عن الدفع، وانجر عن هذا سلسلة من الإفلاسات لمصارف متخصصة وأخرى حديثة النشأة وعقب هذا تدهور في صناعات المعادن والبناء والنسيج وارتفعت معدلات البطالة وانخفضت الأجور وزاد معدل الإجمار وانتقلت الأزمة إلى انكلترا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

أزمة 1911-1913 على اثر مصاعب التصنيع الألماني التي تحققت بعد فترة من الانتعاش والتوسع في الصناعة الألمانية، إلا أن قطاع البناء الذي مهد لبداية الأزمة أعاق توسعه قلة رؤوس الأموال، لتنتقل الأزمة إلى صناعة الآلات والسيارات وصناعة الكهرباء والنسيج، واضطربت السوق النقدية وارتفعت معدلات البطالة، لتمتد الأزمة لكل من بريطانيا وفرنسا وعم الركود الدول الصناعية الأوروبية.

الفرع الثالث: الآزمات الاقتصادية والمالية الأوروبية في القرن 20 ومطلع القرن 21.

أفلس البنك الألماني "هيرستات" عام 1974 بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهي أول مرة يتم فيها التعرف على مفهوم الخطر النظامي. وتبع هذه الأزمة أزمة النظام النقدي الأوروبي التي عدت من أخطر الآزمات التي ضربت دول الاتحاد الأوروبي وذلك اعتباراً من شهر أوت (أغسطس) 1992 تعرضت عملات إحدى عشر دولة من الاتحاد الأوروبي لضغوط مالية، ثمانية منها داخلة

في نظام آلية الصرف وثلاث عملات أخرى خارجة وهي: الفرنك البلجيكي، الكرونة الدانمركية والفرنك الفرنسي وبقيت ثلاث عملات لدول أوروبية بعيدة عن الضغوط وهي: الجيلدر الهولندي والشلن النمساوي والمارك الألماني. وتم تخفيض العملات وتعويمها على النحو التالي:

جدول رقم(3-13): التغييرات التي طرأت على العملات الإحدى عشر للاتحاد الأوربي خلال أزمة النظام النقدي الأوروبي.

العملة	التاريخ	نسبة التخفيض
الليرة الإيطالية	1992/09/08	7%
الجنيه الإسترليني	1992/09/16	تعويم الجنيه الإسترليني
الليرة الإيطالية	1992/09/17	تعويم الليرة الإيطالية
البيزيتا الإسبانية	1992/09/17	5%
الكرونة السويدية	1992/11/19	تعويمها بعد 6 أيام من فقد البنك المركزي السويدي قيمة 25 بليون دولار من احتياطات النقد الأجنبي.
البيزيتا الإسبانية	1992/11/22	6%
الأسكودو البرتغالي	1992/11/22	6%
الكرونة النرويجية	1992/12/10	تعويم الكرونة النرويجية
الجنيه الإسترليني	1993/02/01	خفض الجنيه بنسبة 10%
الأسكودو البرتغالي	1993/05/13	6.51%
البيزيتا الإيطالية	1993/05/13	8%

المصدر: مدحت صادق، " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1997، ص: 89.

وعقب توالي الضغوط على الفرنك البلجيكي والكرونة الدانمركية والفرنك الفرنسي والاسكودو البرتغالي والبيزيتا الإسبانية، تم الاتفاق بين وزراء مالية الدول الأعضاء في نظام آلية الصرف في أوت 1993 على توسيع هوامش تقلبات أسعار الصرف من 2.25% إلى 15% صعودا وهبوطا، وذلك فيما عدا المارك الألماني

والجيلدر الهولندي حيث ظل هامش التقلب داخل الحدود الضيقة، وترجع أسباب أزمة النظام النقدي الأوروبي إلى¹:

1- ارتفاع حركة رؤوس الأموال الدولية: خلال حقبة الثمانينيات تم إزالة معوقات انتقال رؤوس الأموال كشرط من شروط برنامج السوق الأوروبية الموحدة، وكذلك تم تحرير الأسواق المالية من القواعد والقيود مما أدى إلى مضاعفة حركة انتقال رؤوس الأموال عدة مرات، وقد استغل المستثمرون فروق أسعار الفائدة فافترضوا بالمارك الألماني ذو سعر الفائدة المنخفض واستثمروا بالكرونة السويدية والليرة الإيطالية ذات سعر الفائدة المرتفع محققين أرباح رأس مالية ثم العودة بسرعة إلى الوضع الأصلي في حالة توقعهم تغير أسعار التكاؤ بين العملات.

2- تحقيق الوحدة بين شطري ألمانيا الغربي والشرقي سنة 1990: كانت هذه الوحدة سببا مباشرا ورئيسيا لزعزعت استقرار آلية أسعار الصرف. فقد اختارت الحكومة الألمانية أن تدفع ثمن هذه الوحدة لا عن طريق زيادة الضرائب وإنما عن طريق الاقتراض الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على السلع والخدمات الألمانية بالمقارنة بمثيلاتها في الدول الأوروبية الأخرى مما رفع أسعارها. ولقد رأى البنك المركزي الألماني رفع أسعار الفائدة بشكل حاد من أجل التحكم في التضخم الذي بلغ 4% سنة 1992. (بعد أن كانت نسبته 0% سنة 1986) كما اتبع سياسة نقدية متشددة تستهدف الحد من معدل نمو الكتلة النقدية، ورغبة من الدول الأعضاء في نظام آلية أسعار الصرف في تجنب تخفيض قيمة عملاتها، عملوا على تخفيض حجم الكتلة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة مما أدى إلى حدوث كساد عميق لاقتصادياتها. وفي النهاية تم في أوت 1993 توسيع هامش تقلبات أسعار الصرف ليبلغ 10% صعودا وهبوطا بدلا من 2.25% كما سبق الذكر.

الفرع الرابع: أزمة الديون السيادية 2010.

أطلق على أزمة اليونان أزمة الديون السيادية كونها جعلت من سيادة اليونان على أرضها وشعبها وأسس الدولة في خطر الإفلاس، كما أطلق عليها اسم أزمة اليورو نظرا للآثار الوخيمة التي لحقت بالنظام النقدي الأوروبي ووضعت مصير الوحدة النقدية الأوروبية في مأزق التفكك والانهايار. ما استدعى من أعضاء الاتحاد الأوروبي بذل جهود مكثفة لمواجهة هذه الأزمة، والتي ستكون محورا لدراسة خلال الفصل الموالي حيث

¹ - مدحت صادق، نفس المرجع السابق، ص: 90.

نتناولها بتحليل عميق للأسباب والآثار الناجمة عنها سواء على مستوى الاقتصاد اليوناني أو على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوربي والدور الذي لعبه الاتحاد الأوربي للخروج من هذه الأزمة.

خلاصة الفصل:

تتكون الأزمات الاقتصادية والمالية من تركيبة مختلفة من المشاكل النقدية والمصرفية والديون، لهذا تختلف مفاهيمها مع تعدد أنواعها وأشكالها، وللازمات المالية أشكال أساسية هي: أزمات العملة، الأزمات المصرفية، أزمات الديون وأزمات أسواق المال. ولها درجة كبيرة من الترابط والتشابك فيما بينها، فقد نجدها تتزامن في آن واحد وكأنها توائم .

وقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية بدءا بنظام قاعدة الذهب، مرورا بنظام "بروتن وودز" و"ثبات أسعار الصرف" وأهم هذه الأزمات هي أزمة الرهون العقارية مع مطلع القرن والواحد والعشرون، وأزمة اليورو والتي سنتناولها بأكثر تفصيل.



الفصل الرابع:

أزمة الديون السيادية

المبحث الأول: ماهية أزمة الديون السيادية اليونانية.

المبحث الثاني: عدوى الأزمة اليونانية إلى باقي دول الاتحاد الأوربي

المبحث الثالث: آثار الأزمة اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي.

المبحث الرابع: الجهود المبذولة من طرف دول الأزمة والاتحاد الأوربي للخروج من الأزمة.

المبحث الخامس: دور أجهزة الاتحاد الأوربي في معالجة الأزمة.

تمهيد:

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو، حتى وجد نفسه أمام مأزق واختبار حقيقي لنجاح نظام اليورو، تمثل هذا الاختبار في أزمة الديون السيادية الأوربية، وقد تعددت تسمياتها نظرا لمدى شموليتها وعمق أثارها، ظهرت بوادر أزمة الديون السيادية بشكل جلي في نوفمبر 2009 عندما أعلنت حكومة "جورج بابانديرو" خطة الموازنة العامة للعام المالي؛ تبغي من خلالها تجنب الإفلاس من جهة ومن جهة أخرى توضيح سوء تسيير وعدم شفافية الحكومات السابقة وتقديمها لأرقام ومعلومات عن الاقتصاد زائفة مغلوطة؛ فحجم الدين العام لليونان ضخم جدا ولا يمكن الوفاء به في آجاله، الأمر الذي سلط الأنظار الدولية والعالمية على اليونان وعلى سيادتها التي أصبحت على المحك من جهة. ومن جهة أخرى فإن تجاوز نسبة الدين العام لليونان القدر المسموح به لعضوية الاتحاد النقدي الأوربي يضعها عرضة لفكرة الانسحاب منه، كما وضع الدول مشابهة الخصائص الاقتصادية لليونان مثل: إيرلندا، وبرتغال، اسبانيا، إيطاليا، قبرص في دائرة الإفلاس. مما يشكك في قدرة البناء الأوربي الاقتصادي والنقدي ويوحى بفكرة تراجع وانهياره. ويستدعي إعادة النظر في هذا البناء التكاملي للحفاظ عليه. لذا كان لزاما على الاتحاد الأوربي ضرورة التدخل لمعالجة الوضع وتجنب انهياره.

من خلال هذا الفصل نحاول دراسة الأزمة اليونانية بكثير من الدقة والتحليل ودور الاتحاد الأوربي في معالجة الأزمة من خلال خمس مباحث:

المبحث الأول: ماهية أزمة الديون السيادية اليونانية.

المبحث الثاني: عدوى الأزمة اليونانية إلى باقي دول الاتحاد الأوربي.

المبحث الثالث: آثار الأزمة اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي.

المبحث الرابع: الجهود المبذولة من طرف حكومات الأزمة والاتحاد الأوربي للخروج من الأزمة.

المبحث الخامس: دور أجهزة الاتحاد الأوربي في معالجة الأزمة.

المبحث الأول: ماهية أزمة الديون السيادية اليونانية.

تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية لأعنف أزمة لها على الإطلاق، منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة، عُرفت بأزمة الديون السيادية الأوروبية؛ ويعود نشأة هذه الأزمة إلى وجود علاقة بينية من الديون بين دول منطقة الاتحاد الأوروبي، أدت إلى حدوث أزمة جديدة أُطلق عليها اسم أزمة الديون السيادية الأوروبية، والتي أدت إلى حالة من الهلع والخوف ليس فقط في الأسواق الأوروبية بل انتشرت إلى معظم أسواق العالم.

ولفهم أزمة الديون السيادية اليونانية علينا استعراض بعض المفاهيم المتعلقة بها، ثم نتطرق إلى طبيعة وواقع الاقتصاد اليوناني قبل الأزمة وبعدها ندرس نشأة وتطور الديون السيادية اليونانية وأهم مؤثراتها وأسباب اندلاعها.

المطلب الأول: مفهوم أزمة الديون السيادية.

نهدف من خلال هذا المطلب إلى تحديد تعريف واضح لأزمة الديون السيادية .

الفرع الأول: مفهوم الديون السيادية.

قبل التطرق لأزمة الديون السيادية يتوجب علينا توضيح مفهوم الديون الخارجية وما تتضمنه من أنواع؛ بغرض توضيح معنى الديون السيادية:

1- تعريف المديونية الخارجية:

عُرِّفت مجموعة العمل الدولي المديونية والدين الخارجي على أنه قيمة الالتزامات القائمة والموزعة، في أي فترة من الزمن للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فوائد أو دفع فائدة مع أو بدون أساس، وهذا التعريف الواسع للمديونية الخارجية يتطلب نظام مرناً لتدوين وإدارة الدين. ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة، والتي تشمل ديون الدولة وديون البنك المركزي وديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة من طرف الحكومة¹.

¹ - بلقاسم العباس، "إدارة الديون الخارجية"، جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30، جويلية 2004، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 05.

كما تعرف على أنها مبالغ اقترضها اقتصاد قومي ما، وتزيد مدة القرض عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها. ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة¹.

وعموماً فالدين العام هو مبالغ تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير بعد أن اقترضتها لتمويل العجز في موازنتها مع تعهدا بالسداد بعد مدة مع دفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين².

وعليه فالدين الخارجي ناتج إما عن عملية اقتراض من السوق المالي الدولي (بالعملة الأجنبية) أو من مؤسسات ومنظمات مالية دولية وإما ناتج عن عملية التبادل التجاري (تصدير واستيراد).

2- مؤشرات الدين الخارجي:

ويمكن حصر مؤشرات الدين الخارجي في ما يلي:

- **الدين العام والناتج المحلي الإجمالي:** إن العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي علاقة عضوية، حيث أنه يتم تمويل إنتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية للوحدات المساهمة فيه، ومصادر خارجية من وحدات أخرى، وأن القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الحكومي يساهم في إنتاج هذا الناتج، وما يدفع من فوائد وأعباء سداد للديون يمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج عن قروض سابقة وقد لا تساهم في هذا الناتج، لذا فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي تكون في حدود الأمان إذا لم تتخطى عتبة 60%، في حالة تحطيه فإن ناقوس الخطر يدق وتكون الأزمة في بداية اندلاعها³.

- **مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات:** يعتبر مؤشر استدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية وكذا مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات، كما يعكس أهمية الديون القصيرة

¹- رمزي زكي، "الديون والتنمية"، دار المستقبل العربي، مصر، 1985، ص: 56.

²- محمد عبد الحليم عمر، "الدين العام- المفاهيم، المؤشرات، الآثار-"، ندوة: "إدارة الدين العام"، 21 ديسمبر 2003، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، ص: 02.

³- نفس المرجع السابق ص: 09.

في خدمة المديونية، إن مستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وكذلك بنية آجال المديونية، حيث أن ارتفاع نسبت الدين القصير ترفع من هشاشة خدمة الدين¹.

- **الدين العام وعجز الموازنة:** ويستدل بها على مدى قدرة المال العام على مواجهة مخاطر تزايد المديونية بمعنى آخر هل تستطيع المالية العامة مواجهة مشكل الديون في المستقبل؛ أي تحمل أعباء الموجود منها وتقليل الاعتماد على الديون في المستقبل ويمكن التعرف على ذلك من خلال المؤشرات التالية²:

* مدى تناسب معدل النمو في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يكون الوضع سليماً إذا تساوى المعدل في كل منهما أو زاد معدل نمو الإيرادات عن معدل نمو النفقات.

* مدى تناسب مدى سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويهما لمعدل نمو الدين العام على الرشادة في إدارة الدين العام وإمكانية كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن الأمر يندرج بالخطر.

- **مؤشر الاحتياطي إلى الديون القصيرة:** مؤشر سيولة معرف على أساس الاحتياطي من العملات الأجنبية التي هي تحت تصرف السلطات النقدية إلى مخزون الدين قصير الأجل³.

3- تعريف الديون السيادية.

تُعرّف الديون بشكل عام بأنها إجمالي الديون المترتبة على دولة ما في لحظة ما، وترتبط بشكل مباشر بالسياسة المالية وبشكل أخص الموازنة السنوية للدولة، أي العلاقة الكائنة بين الإيرادات الكلية والنفقات الإجمالية، ويُعتبر مصطلح الديون السيادية من أكثر المصطلحات الاقتصادية المستخدمة حالياً في الأدبيات الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت أغلب الدول الصناعية تعاني منها، ويقصد بها الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سندات فإنها تسلك سبيلين، إما طرح سندات بعملتها المحلية وغالباً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحالة يسمى الدين ديناً حكومياً، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالباً ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو، ويطلق على الدين ديناً سيادياً؛ وبخلاف الديون المترتبة على الأفراد أو الشركات فإنه لا يمكن للدائنين إجبار الحكومات

¹ - بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص: 15.

² - محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص: 14.

³ - بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص: 16.

على سداد ديون تخلفت عن دفعها، وبالتالي فثمة طرقا لمعالجة الديون السيادية كإعادة جدولة إلزامية لهذه الديون أو تخفيض معدلات الفائدة¹.

وعليه فالديون السيادية هي: سندات تصدرها الحكومات بعملة أجنبية وتطرح للمستثمرين خارج حدودها الإقليمية، وكونها مجبرة على الوفاء بالتزاماتها يجب أي يكون لديها هيكل من تدفقات النقد الأجنبي يمكنها من الوفاء بهذه الالتزامات، ودعم ثقتها لدى المستثمرين الأجانب والحفاظ على تصنيفها الائتماني لدى وكالات التصنيف الدولية.

4- تعريف أزمة الديون السيادية:

تُعرّف أزمة الديون السيادية بأنها فشل الحكومة في القيام بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي؛ وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، ذلك أن توقف الحكومة عن السداد، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك، يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتها في المستقبل، أكثر من ذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما يمتد الذعر المالي أيضا إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات. على سبيل المثال أدت أزمة الديون السيادية للأرجنتين في 2001 إلى قيام المستثمرين الأجانب (الذي لا يحملون سندات الدين السيادي للدولة) بسحب استثماراتهم من الأرجنتين مما أدى إلى حدوث تدفقات هائلة للنقد الأجنبي خارج الدولة ومن ثم حدوث نقص حاد في النقد الأجنبي لدى الدولة، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى نشوء أزمة للعملة الأرجنتينية².

¹ - **Bénédicte Serbini**, Gestion des crises de dette souveraine : Vers une révision des seuls de vote des clauses d'action collectives, **Thèse de doctorat, non publiée, Université du sud, Touloun-var, France, 2010, P :10-15.**

² - **Ibid.**, p :84.

كما تعرف أنها الحالة التي تواجه فيها الدولة تزايداً مستمراً لمستويات ديونها حتى تصبح غير قابلة للتسديد؛ وبذلك تتوقف الدولة عن خدمة ديونها وتعلن عجزها أو إفلاسها، ويشار أن الديون السيادية تمر بجملة مراحل ندرجها في ما يلي¹:

* **المرحلة الأولى:** ترتفع مستويات الدين القائم على الدولة نتيجة مجموعة عوامل؛ منها ضعف المالية العامة للدولة بسبب عدم كفاية الإيرادات الضريبية أو انخفاض كفاءة عملية تحصيلها أو ارتفاع مستويات تحصيلها أو ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو لا يتماشى مع قدرتها على تحصيل الضرائب... إلخ، ويترتب على استمرار هذه الأوضاع تصاعد الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

* **المرحلة الثانية:** ترتفع درجة القلق في الأسواق نتيجة تفاقم مستويات الدين القائم على الدولة، ما يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمرين بسندات الدولة، نظراً لتراجع الثقة بقدرتها على خدمة ديونها، الأمر الذي يدفعهم إلى طلب معدلات أعلى من العائد على سندات الدين الخاصة بالدولة لمواجهة ارتفاع مخاطر توقفها عن خدمة ديونها، وهو ما يعني ارتفاع معدلات الفائدة على إصداراتها الجديدة من السندات.

* **المرحلة الثالثة:** ترتفع تكلفة خدمة الدين نتيجة ارتفاع مستويات الدين القائم على الدولة من ناحية وارتفاع معدلات الفائدة على السندات الجديدة من ناحية أخرى، ومن ثم تكون المحصلة النهائية لذلك هي ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو أكبر ومن ثم ارتفاع العجز المالي إلى الناتج في الدولة.

* **المرحلة الرابعة:** يترتب عن ارتفاع تكلفة الاقتراض محاولة الدولة السيطرة على إنفاقها العام من خلال محاولة زيادة الضرائب أو رفع كفاءة درجة التحصيل لها، أو من خلال طلب المساعدة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، أو تلجأ الدولة إلى خيار التقشف، حيث تقوم الدولة بتخفيض مستويات الإنفاق بهدف السيطرة على العجز المالي ومن ثم النمو في الدين العام للدولة، غير أن تلك السياسة يترتب عليها انخفاض معدلات النمو وقد تدخل الدولة في حالة كساد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي.

¹ - إبراهيم السقا، "حلزون الديون"، مجلة اقتصادية إلكترونية على الموقع: <http://www.Aleqt.com/2012/06/01/articl.html> تاريخ: 2013/03/21 على 11:43.

* المرحلة الخامسة: ونتيجة لهذه التطورات يصبح من الصعب على الدولة أن تقوم بخدمة دينها القائم ويقل إقدام المستثمرين على شراء سندات الدولة وهو ما قد يؤدي إلى توقف الدولة عن خدمة ديونها وينتهي الأمر بإعلان إفلاسها.

الفرع الثاني: التصنيف الائتماني للديون السيادية.

التصنيف الائتماني السيادي هو صورة لمدى استقرار وتنافسية وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى أنه مؤشر للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للدولة، كما أن التصنيف السيادي من عوامل جذب ورفع ثقة المستثمرين في مجمل البيئة الاستثمارية بالإضافة إلى تأهيل الدولة للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية وبكلفة تنافسية، وتمكين الدولة من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية¹.

تغطي الدول والمؤسسات الدولية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات احتياجاته للتمويل من أسواق أدوات الدين الدولية عن طريق إصدار السندات أو من خلال التجمعات المصرفية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ومن أهم شروط إصدار السندات، هو كون الجهة المصدرة مؤهلة للاقتراض وذلك من خلال وكالات التصنيف الائتماني.

وتحتكر مجموعة من شركات القطاع الخاص على صناعة التصنيف الائتماني، حيث تقوم بتدريج السندات وتقييم نوعية الائتمان للسندات بناء على الظروف المالية للشركة المصدرة لسند، وتنتشر هذه المؤسسات وبصفة منظمة ومتجددة لدرجات الائتمان للعديد من السندات المحلية والدولية.

وأهم وكالات التصنيف المسيطرة على هذه الصناعة هي:

- مؤسسة ستاندرد أند بورز (S&P): هي شركة خدمات مالية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي فرع لشركات "مكغرو هيل" التي تنتشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات، وتعتبر واحدة من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبار التي صنفتها مجلس أوراق المال الأمريكي كمنظمة " معايير إحصائية وطنية معترف بها"، يعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1860 مع إصدار "هنري فارنم بور" كتابا عن " تاريخ السكك الحديدية والقنوات في الولايات المتحدة الأمريكية"، وكان هذا الكتاب محاولة لجمع معلومات

¹ - نبيل حشاد، "العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي - الفرص والتحديات"، دار يحي للنشر، مصر، 2006، ص: 257.

كاملة عن الوضع المالي والتشغيلي لشركات السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أنشأ "هنري فارنم" مع ابنه "وليام" شركة "H.V.and H.W.Poor Co". وفي سنة 1906 أسس "لوثر لي بليك" مكتب الإحصاء القياسي بهدف توفير المعلومات المالية عن شركات خارج نطاق سكك الحديد، وقد اندمجت كلا من شركتي "بور وستاندر ستاتيسنك" مكونة شركة "ستاندر آند بورز" وكان ذلك في سنة 1941. وفي سنة 1966 استحوذت مجموعة "مكغروهيل" عليها وهي الآن تشمل قطاع الخدمات المالية حيث تصدر تصنيفها الائتماني قصير وطويل الأجل، تقيس فيه مدى قدرة الحكومة أو الشركة أو أي مؤسسة ما مقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، وهذا التصنيف هو شهادة بشأن الوضع المالي للجهة المعنية¹. في عام 2009 نشرت أزيد من 870000 تصنيفا ائتمانيا وفي عام 2010 بلغت عوائدها 2.9 مليار دولار.

- **مؤسسة مديز:** هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، تقدم خدمة موديز للمستثمرين أبحاث اقتصادية تحليلات مالية وتقييم لمؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية، تسيطر مؤسسة موديز على ما يقارب 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم².

- **مؤسسة فيتش:** تأسست مؤسسة فيتش عام 1913 من قبل جون نولز فيتش، وانطلق كناشر للإحصائيات المالية لزبائن بورصة نيويورك للأوراق المالية، وفي عام 1997 اندمجت فيتش مع IBCA المحدودة ومقرها لندن، من خلال هذا الاندماج أصبحت فيتش تملكها بواسطة SA Fimalac ومقرها باريس³.

الجدول الموالي يبرز قراءة للتصنيفات الائتمانية للشركات الثلاث، ونلاحظ أنه يجب على المقترض أو الجهة الراغبة في الاقتراض أن لا يقل تصنيفها الائتماني عن BBB- حسب "فيتش" و"ستاندر أندرد بورز" وعن Baa3 بالنسبة لـ"موديز". وفي حال التصنيف BB+ أو التصنيفات التي تقل عنها فإن "فيتش" و"ستاندر أند بورز" تعتبر الأوراق المالية غير استثمارية حيث تتميز بارتفاع تكلفة إصدارها وبشكل خاص كلفة تعهد التغطية وإدارة إصدار السندات وبيعها كما تتميز بارتفاع سعر الفائدة عليها.

إن الديون التي تحمل التصنيف AAA تكون ضمان استثنائي للمصدر حيث تعبر عن وضعيته القوية في السوق والقدرة على التجديد، أما أضعف الديون فهي الديون التي يطلق عليها ديون الخردة وتحمل التصنيف D والذي يعبر على أن القدرة على تسديد الديون تساوي الصفر أي أنها تعني حالات الإفلاس.

¹-https://ar.wikipedia.org/wiki/بورز_أند_ستاندر_أندرد

²-https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤسسة_موديز

³-https://ar.wikipedia.org/wiki/وكالة_فيتش, mhg

تم الاطلاع عليها في : 2017/10/18 على الساعة : 11 : 25.

تم الاطلاع عليها في : 2017/10/18 على الساعة: 11:20.

تم الاطلاع عليه في : 2017/10/18 على الساعة 11:22.

جدول رقم (4-14): التصنيف المالي من قبل مؤسسات التصنيف الثلاث.

الوصف	ستاندر آند بورز	فيتش	موديز
الأكثر أمانا	AAA	AAA	Aaa
جدارة ائتمانية عالية	AA+	AA+	Aa1
	AA	AA	Aa2
	AA-	AA-	Aa3
	A+	A+	A1
جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	A	A	A2
	A-	A-	A3
	BBB+	BBB+	Baa1
جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	BBB	BBB	Baa2
	BBB-	BBB-	Baa3
	BB+	BB+	Baa1
غير استثمارية	BB	BB	Ba2
	BB-	BB-	Ba3
	B+	B+	B1
مخاطرة	B	B	B2
	B-	B-	B3
	CCC	CCC	Caa1
مخاطرة عالية		CCC	Caa2
		CCC-	Caa3
			C
		DDD	
متعثرة	DD		
	D	D	

Source: browse.php/RZp0OV/AR7CZJj-2/BCGf8rEr/ETcg-2FX/e-2Bu7/Bc0KgwXW/CbtyCgSF

تاريخ الإطلاع: 2014/09/08 على الساعة 13:56. /dahjSpcm/dvTIKRYA/KxqXRDrP /Ca-3D-3D/b0/

المطلب الثاني: نشأة الأزمة اليونانية ومؤشرات اندلاعها.

بدأ ظهور الأزمة في نهاية 2009، حيث بدأت الحكومة اليونانية تستشعر خطورة الوضع من خلال عدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها، وشرعت في تطبيق سياسات تقشفية مضنية وشاقة بالنسبة للاقتصاد والأفراد وغير مجدية مما استوجب اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: مفهوم أزمة الديون السيادية اليونانية.

للوصول إلى حقيقة أزمة الديون السيادية اليونانية لابد من إلقاء نظرة تاريخية عن اليونان الاتحادية ثم على طبيعة الاقتصاد اليوناني واندلاع أزمة الديون السيادية ومؤثراتها وأسباب اندلاعها.

1- لمحة تاريخية عن اليونان الاتحادية:

تقع اليونان ضمن منطقة البلقان الجنوبي؛ جنوب شرق أوروبا، وظلت لفترة طويلة تمثل أحد البلدان الأوربية الأساسية، وتمثل عضوا فاعلا في كبرى المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو، تبلغ مساحة اليونان 131.957 كلم²، بتعداد سكاني 11.4 مليون نسمة، ونتاج محلي إجمالي حده الأعلى 343 مليار دولار وحده الأدنى 310.365 مليار دولار عام 2011¹.

تحت تأثير ضعف الاقتصاد وتردي أحوال البنية التحتية اضطرت اليونان إلى الحصول على قروض من الدول الأوروبية، وقد حصلت بالفعل على أول قرض من بريطانيا بعد الاستقلال عام 1823، بعدها حصلت على قروض أخرى خلال مراحل متتالية. وأعلنت اليونان عجزها عن الإيفاء بالتزامات الديون وأعلنت إفلاسها أربع مرات: في السنوات 1827، 1843، 1893، 1932، وتكاد تكون أسباب عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها في المرات السابقة هي نفس الأسباب التي أدت إلى عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها حاليا، والتي كادت أن تقودها إلى الإعلان الرسمي عن الإفلاس للمرة الخامسة².

انضمت اليونان إلى الاتحاد الأوربي سنة 1981 واستفادت من كل المزايا التي تقدم ضمن الاتحاد الأوربي ممثلة في صناديق الإعانات التي يوفرها للبلدان المنضوية تحته والمتميزة بدخل أقل من المعدل الأوربي، وقد مكنت هذه الموارد من تغطية العجز الحاصل على مستوى ميزانية اليونان، وضاعفت من

¹ - رمزي محمود، مرجع سابق، ص: 155.

² - عبد اللطيف درويش، "الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص: 02.

الدخل السنوي للفرد الواحد بـ: 8 مرات فقد كان الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981 ثم أصبح يقارب 32000 دولار خلال العقد الأول من هذا القرن، واحتلت اليونان المركز 25 من أصل 177 مركز وذلك في التصنيف العالمي للدول المتقدمة والذي تجريه الأمم المتحدة للتنمية.

أما انضمامها للاتحاد النقدي الأوربي فكان شاقا باعتبار أنها لم تستطع الوفاء بالمعايير الواجب استقاؤها حسب اتفاقية "ماستريخت"، فقد بلغ حجم الدين الحكومي لليونان عند انضمامها إلى منطقة اليورو 101 % وهذا ما يتجاوز النسبة المتفق عليها في اتفاقية "ماستريخت" والمقدرة بـ 60%، إلا أنه لم يتم التصريح بالقيمة الحقيقية للعجز، فقد تم إخفاء الحقيقة وتم إظهار العجز على أنه ضمن المعايير المتفق عليها¹. وتم إتباع سياسات إصلاح جادة لاستيفاء شروط الوحدة النقدية، وصرح بقيمة الدين اليوناني على أنه يقدر بنسبة 6% من إجمالي الناتج الوطني، وخلال القمة المنعقدة في جوان 2000 بالبرتغال تم الاتفاق على أن يكون اليونان العضو الثاني عشر في الاتحاد النقدي الأوربي وتتصهر بذلك "الدراخما" في نظام اليورو في 01 جانفي 2001⁽²⁾. مستفيدة بذلك من مزايا اليورو والاقتراض بسعر فائدة أقل مما كانت عليه.

بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان منذ انضمام الدول العشر (10) إلى عضوية الاتحاد الأوربي سنة 2004، وذلك لأن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد لهذه الدول لا يتجاوز قيمة 25000 دولار، وهو أقل بكثير من الدخل السنوي لليونان، ما جعل اليونان تصبح عضو مساهم عوض عضو مستفيد من الإعانات، وقد تزامن هذا مع انتهاء الألعاب الأولمبية بأثينا وقد تداينت فيها اليونان لأجل التحضير لهذه الألعاب وهو ما ينعكس على السياحة والتي تعتبر من بين أهم القطاعات التي تركز عليها اليونان³.

2- طبيعة الاقتصاد اليوناني:

¹ - بخاري لحلو، عايب وليد، "مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، المركز الجامعي الوادي، أيام 27/26 فيفري 2012، الجزائر، ص: 10.

² - فينسينت راينهارت، كارمين راينهارت، "من خرافات الأزمة المالية في اليونان"، منشورات مركز أريكان أنتربرايز، الولايات المتحدة الأمريكية، 9 ماي 2010، ص: 04.

³ - رضا الشكدالي، "الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوربية ومتطلبات النمو"، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن سبتمبر 2010، تونس، ص: 19.

- الاقتصاد اليوناني ليس بالاقتصاد القوي مقارنة ببقية الدول الأوربية، بل يعتبر من اقتصاديات اليورو الأقل نموا والأضعف تطورا، بسبب مجموعة من الخصائص الجغرافية وكذا اقتصادية نذكرها في ما يلي¹:
- الاعتماد بشكل كبير في التصدير للأسواق الأوربية على قطاع المنسوجات، قطاع الخدمات والسكر.
 - تعمل العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات العملة وانخفاض الطلب.
 - معظم المؤسسات تعاني من استنادة مفرطة، وبالتالي إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات.
 - نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها.
 - هناك نقطة ضعف كبيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد للشركات، ما يجعل من الصعب بالنسبة للاقتصاد اليوناني التكيف مع ديناميكية الاقتصاد العالمي واغتنام الفرص من ذلك.
 - تنوع المهارات وارتفاع الخدمات ذات القيمة المضافة والاقتصاد القائم على المعرفة.
 - هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد مما يحدث تأخير شديد في الاستعداد لمواجهة التحديات الجديدة واغتنام الفرص المتاحة.

3-الاقتصاد اليوناني قبل اندلاع الأزمة:

¹- رحمانى موسى، بوصيب صالح رحيمة، " الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار – قراءة في خطط وحلول الأزمة-"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، أيام 27/26 فيفري 2012، الجزائر، ص: 03.

على الرغم من زيف المعلومات المتاحة على الاقتصاد اليوناني إلا أننا سندقق قدر الإمكان في ما هو متاح منها، فلقد استفادت اليونان من انضمامها للاتحاد الأوربي من مساعدات مالية هامة، وبدا اقتصادها قويا ولوحظ عليه مايلي:

- تغطية عجز الموازنة ومضاعفة دخل الفرد السنوي¹.

- حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا خلال الفترة 2001-2007 حيث نما الاقتصاد بنسبة 4% خاصة فترة الألعاب الأولمبية وساهم بذلك في تسهيل عملية التوسع منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك مما أدى إلى زيادة الاستهلاك الخاص².

- زيادة نفقات الاستهلاك الخاص سنويا ضعف مثيله في منطقة اليورو والاتحاد الأوربي، فقد بلغ 3.9% مقارنة بمعدل 1.5% و 1.8% على التوالي، وقد حدثت زيادة أقل في الاستثمارات الكلية فقد بلغ نموها 2.1% سنويا ولتقييم زيادتها المحدودة يؤخذ في الاعتبار أن ذلك يتعلق بالفترة التي تلت فترة الإعداد للألعاب الأولمبية عام 2004، حيث فرض تنظيمها الفييفا باستثمارات موسعة³.

- أدى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى زيادة التشغيل، والضغط على نسب معدلات البطالة خاصة في المرحلة العمرية (15 - 74) فزاد عدد العاملين بنسبة 1.3% سنويا في الفترة (2005-2008) وهي نتيجة حتمية لفترة الإعداد للألعاب الأولمبية (1.4% خلال الفترة 2000 - 2004)، وتراجعت البطالة من 10.2% سنة 2004 إلى 7.7% سنة 2008⁴.

لقد كان باستطاعة اليونان أن تتحكم بأوضاعها المالية وتجعلها تحت السيطرة بحلول نهاية 1990 لو أنها أحسنت الاستفادة من عضويتها في الاتحاد الأوربي وانخفاض أسعار الفائدة السائدة آنذاك، حيث كانت الفوائد المدفوعة على الدين تشكل جزءا كبيرا من العجز المالي في اليونان، كما أن ضعف الادخار المحلي كان حاجزا أمام تمويل هذا العجز إذ لم يتجاوز في المتوسط 11% منذ 1990 هذه العوامل دفعت باليونان إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وهذا ما يفسر أن أغلب الديون الحكومية لليونان تعود إلى بنوك خارجية، ففي نهاية سنة 2010 كانت 80% من الديون اليونانية تعود إلى دول أوروبية.

¹ - رضا الشكندالي، مرجع سابق، ص: 19.

² - بوالكور نور الدين، " أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول"، مجلة الباحث، العدد: 13، ورقلة الجزائر، 2013، ص: 60.

³ - ميخائيليس فاسيلياديس، " بيئة الاستثمار والاعمال في اليونان"، تقرير الغرفة العربية اليونانية لتجارة والتنمية، مارس 2010، ص: 04.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص: 06.

بلغ حجم الدين الحكومي لليونان 101 % عند انضمامها إلى منطقة اليورو سنة 2001 وهذا ما يتجاوز النسبة المتفق عليها في اتفاقية "ماستريخت" والمقدرة ب 60%، إلا أنه لم يتم التصريح بالقيمة الحقيقية للعجز فقد تم إخفاء الحقيقة وتم إظهار العجز على أنه ضمن المعايير المتفق عليها. والجدول الموالي يوضح عجز الأداء الاقتصادي لليونان منذ انضمام اليونان للاتحاد الأوربي.

الجدول رقم (4-15): تطور الأداء الاقتصادي لليونان الفترة 1980-2000.

الوحدة: (نسبة مئوية%)

السنة	عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج	عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج	التغير في سعر الصرف مقابل الدولار
1980	8,1_	3,9_	281_
1990	8,5_	2,5_	93_
2000	4,9_	9,5_	35+

Source : International monetary fund.

الفرع الثاني: اندلاع الأزمة.

يعتبر يوم 20 أكتوبر 2009 يوماً هاماً في تاريخ الأزمة اليونانية عندما فجر وزير المالية الجديد (جورج باباندرو) (George Papandreou) قنبلة من العيار الثقيل وذلك بإعلانه أن أرقام رئيس الوزراء السابق (كوستاس) (Kostas) غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر ب 12.8 % من الناتج الإجمالي المحلي بدل 3,6 %، أدى الإعلان عن هذه الأرقام إلى صعوبة التنبؤ بقدرة اليونان السيطرة على وضعها المالي¹.

ويمكن إرجاع بدايات أزمة الديون في اليونان إلى بداية التسعينات، حيث تراجعت الإنتاجية وانهارت البنية التحتية لعمليات الإنتاج وبدأ التوجه نحو الاستيراد لسد الطلب، إلى جانب تراجع قطاع الصناعات التحويلية التقليدية ومع ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع التضخم، أيضاً كان بذخ الإنفاق الحكومي الشديد أهم العوامل التي عقدت مشكلة ارتفاع الديون؛ فحينما ننظر مثلاً إلى تكلفة استضافة الألعاب اليونانية 2004

¹ - Muhamed Akram, « The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity », Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, pp. 306-318, June 2011, p 307

نجد أنها بلغت أعلى من أي تكلفة ألعاب أولمبية من قبل، ولكن لم تعبأ الحكومة بكل هذه الديون لأنها ستحمل أفراد القطاع العائلي البسطاء هذه التكلفة على مدى 15 عام المقبلة¹.

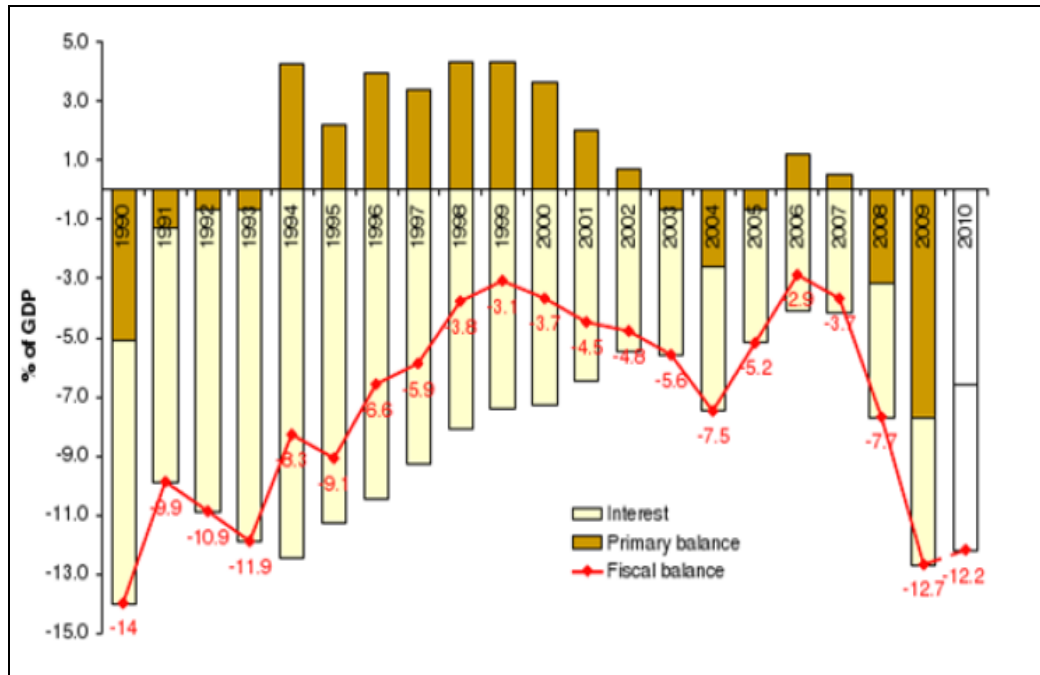
أضف إلى ذلك بذخ وترف الحكومة والإنفاق الحكومي المتزايد على أشياء لا تفيد الاقتصادي المحلي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز في الميزانية العامة لتتجاوز بشكل كبير الناتج الإجمالي، وعندما ضربت الأزمة العالمية في سبتمبر 2008 لم تتعامل الحكومة اليونانية السابقة بشفافية، بل لجأت إلى التلاعب مرة أخرى في السجلات المالية لإخفاء حجم العجز في ميزانيتها، وحسب المفكر الأمريكي "البروين ستيلزر" فإن إسراف اليونان في الاقتراض المختبئ خلف قناع من الخدع البنكية وإخفاء الحقائق. وبمساعدة من بنك "غولدمان ساكس" Goldman Sachs وغيره من البنوك انخرطت اليونان في صفقات مالية أجنبية وباعت موارد مالية مستقبلية ثم أسدلت على التزاماتها المالية غطاء حال دون ظهورها في الميزانية باستخدام آليات يعترف بنك "غولدمان ساكس" تفنقر إلى الشفافية المطلوبة². وكشفت ذلك الحكومة الاشتراكية التي انتخبت في أكتوبر 2009، حيث أظهرت المراجعات الإحصائية أن التمويل العام في وضع سيء، ذلك أن الناتج المحلي لليونان لا يُشكل أكثر من 3% من الناتج القومي لمنطقة اليورو، وعجز يُشكل 13% من الناتج المحلي اليوناني وهذا يُمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح فيه في منطقة اليورو، متجاوزا حجم العجز أكثر من 300 مليار يورو، في الوقت الذي لم تجدي فيه سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة نفعا إلا أنها أضرت بالمواطن اليوناني ذو الدخل القليل؛ أدى ذلك إلى اهتزاز ثقة المستثمرين، وفي 12 جانفي 2010 أعلنت الهيئة الأوروبية للإحصاء (euro stat) أن أرقام الحكومة اليونانية لا يمكن الاعتماد عليها. والشكل الموالي يوضح الوضع المالي المتدهور لليونان خلال الفترة 1990-2010.

شكل رقم (4-16): تطور العجز المالي لليونان خلال الفترة (1990-2010).

¹ - رضا الشكدالي، مرجع سابق، ص19.

² - آيت يحي سميير، فضيل رايس، " أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوربي وأثرها على مستقبل اليورو: حالة اليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، المركز الجامعي الوادي، أيام 27/26 فيفري 2012، الجزائر، ص: 06.

(الوحدة نسبة مئوية/ مليار يورو)



Source: Muhamed Akram, Op.cit., p 308.

وأمام هذه الأوضاع وجد الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي نفسه في تحد اقتصادي وسياسي حقيقي، خاصة مع تدخل صندوق النقد الدولي ببرنامج مساعدة وتخفيض وكالات التصنيف المالي لترقيمها على الدين العمومي اليوناني عدة مرات ما زاد أسعار الفائدة على الدين لتصبح اليونان عاجزة عن تسديد ديونها، الأمر الذي شكل أثر سلبي على اليونان وعلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل¹.

ومما زاد الأمر تعقيدا إلى جانب المؤشرات الاقتصادية السلبية الفساد الذي ترزح تحته اليونان فحسب منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي 2010 اعتبرت اليونان أسوأ دولة مقارنة بباقي دول جنوب أوروبا، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التهرب الضريبي فيها 30% أي ما يعادل 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت النفقات العامة مرتفعة نسبيا مقارنة بالإيرادات العامة، هذه العوامل جعلت اليونان

¹- Christo Triantafillou, " Crise de la dette et programmes D'austérité en Grèce : impacts de l'ajustement pour les travailleurs2012", sur le site web : www.turi-network.eu, تم الاطلاع عليها في 2014/08/03 على الساعة: 22:10.

تحتل المرتبة 86 من مجموع 133 دولة واعتبرت بذلك الأسوأ في الاتحاد الأوروبي. ما جعل الاتحاد الأوربي يفقد الثقة في اليونان وبتهمها ب¹:

- تزوير الدخل الضريبي،

- تضخيم ميزانية الجيش؛

- تقديم معلومات مغلوبة عن الاقتصاد اليوناني؛

- تقديم معلومات غير صحيحة عن أسعار الفائدة على السندات؛

- الحصول على دعم أوربي للقطاع الخاص تم تقديمه على أنه دخل حكومي،

- سوء استغلال الدعم الأوربي المقدم للاقتصاد اليوناني؛

وعلى الرغم من أن اليونان استطاعت تخفيض ديونها الداخلية من خلال تنصلها منها، إذ قامت بتخفيض السندات التي يمتلكها الأفراد، إلا أنها لم تنجح في جباية الضرائب ولم تتمكن من إعفاء موظفي الدولة من مناصبهم خشية من رد فعل الشارع اليوناني، على إثر الإجراءات التشفية التي طبقتها اليونان للضغط على ديونها الضخمة.

الفرع الثالث: مؤشرات الأزمة اليونانية.

ويستدل على الأزمة اليونانية من خلال مجموعة مؤشرات اقتصادية نذكرها وهي:

1- الناتج المحلي الإجمالي لليونان ومعدلات النمو:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي من أهم المقاييس وأسس الحكم على استقرار ونمو اقتصاد بلد معين، كونهما يعطيا صورة واضحة عن القدرة الإنتاجية والاقتصادية للبلد محل الدراسة وقدرته على المنافسة ومواجه الصدمات الاقتصادية، فكلما نما الناتج المحلي الإجمالي أو حافظ على نسبة النمو كلما ووصف الاقتصاد بالمستقر و المزدهر.

¹ - مصطفى صايح، "انعكاسات الأزمة المالية الأوربية على الاقتصاد الجزائري"، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن، تونس، 01 سبتمبر 2010، ص: 14.

وتشير الإحصائيات أن اليونان استفاد من انضمامه للاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1% ما بين سنتي 1992-2007 وهذا طبعاً يعود لفضل المساعدات الممنوحة في إطار الاتحاد الأوربي؛ إلا أن انضمام الدول العشر للاتحاد الأوربي وأثار الأزمة المالية العالمية 2007 وانخفاض تنافسية اليونان مقارنة بدول الاتحاد الأوربي ومن بعدها مباشرة الدخول في أزمة الديون السيادية كل هذا أدى إلى تباطؤ في نمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يظهر الشكل والجدول المواليين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيم سالبة خلال الفترة 2008 و2016 وفي انخفاض مستمر إلى غاية 2012 حيث بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي -7.3% ليعود للارتفاع من جديد سنتي 2013 و2014 على التوالي - 3.2% و 0.7% ويعود للانخفاض وقيم سالبة -1.4 و-1.3 سنتي 2015 و2016 وهذا بسبب الإجراءات التقشفية التي أقرتها اليونان والشروط القاسية التي فرضت عليها من طرف الترويكا، كإجراءات ضوابط رأس المال " القيود المفروضة على التعاملات النقدية من بينها سحب الودائع وتحويل الأموال". ما جعل المناخ الاستثماري يتميز بالركود نتيجة استمرار الضعف في الطلب المحلي، ويتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لليونان خلال السنوات المقبلة نتيجة ارتفاع الطلب المحلي.

الجدول رقم (4-16) : المعدل السنوي لنمو GDP باليونان خلال الفترة 2008-2017.

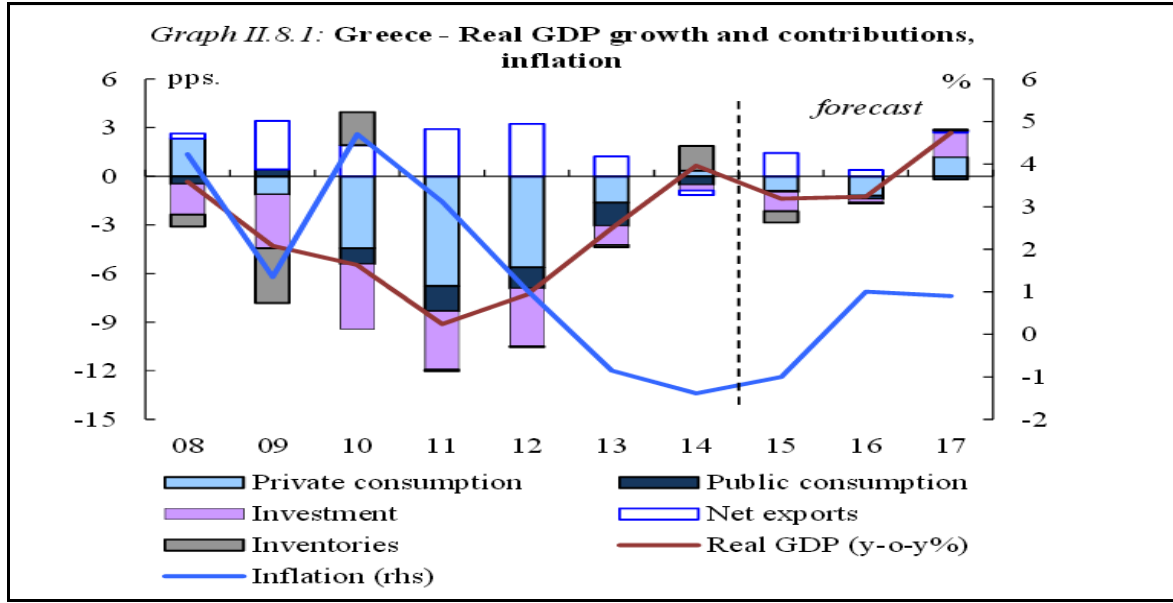
*2017	*2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
2.7	1.3 -	1.4 -	0.7	3.2 -	7.3-	6.9-	3.5-	3.3-	0.2-	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
2.5	1.6 -	2.1 -	0.6 -	4.3-	10.5-	10.6-	7.0-	3.4-	0.8	المطلب المحلي % من GDP
0.1	0.1-	0.7 -	1.5	0.1 -	0.0	1.3	0.4	2.9-	0.5-	المخزونات GDP % من
0.1	0.4	1.4	0.3-	1.2	3.2	2.4	3.0	3.1	05.-	من الصادرات % صافي GDP
										المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Source :- European Economic Forecast , Economic and Financial Affairs, Spring 2012,P:72.

- European Economic Forecast, Autumn 2015, November,2015, P:83.

* سنة متوقعة.

الشكل رقم (4-17): نمو الناتج المحلي الحقيقي لليونان خلال 2008-2017.



Source: European comission.,op.cit.,p:82.

2- المستوى العام للأسعار (التضخم):

لم يشهد الاقتصاد اليوناني ارتفاعا في المستوى العام للأسعار بالرغم من المعدلات الكبيرة للنمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2008)، حيث استمر المستوى العام للأسعار في مستوى قريب من متوسط المستوى السائد في منطقة اليورو والاتحاد الأوربي، لكن مع انفجار أزمة الديون السيادية دخلت اليونان حالة انكماش اقتصادي مع خفض الأجور وإحالة العمال إلى التقاعد وكذلك تسريح العمال كإجراءات تقشفية للتخفيف من عبء الديون نلاحظ وحسب معطيات الجدول الموالي أن معدل التضخم بلغ أعلى نسبة له مقدرة بـ 4.7 % سنة 2010، وما لبث أن انخفض إلى مستويات سالبة سنة 2013 و 2014 على التوالي -0.9 % و -0.4 % بسبب انخفاض القدرة الشرائية ما أدى إلى انخفاض الطلب المحلي ليعود للإرتفاع سنة 2015 إلى مستوى 0.3 % ويتوقع أن يرتفع سنة 2019 إلى مستوى 1.6 %.

جدول رقم (4-17): تطور معدلات التضخم اليونان للفترة (1996-2019).

2019*	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	05-96	معدل التضخم
1.6	0.3	-0.4	-0.9	1.5	3.3	4.7	1.2	4.2	2.9	3.2	4.1	

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، "دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية"، آفاق الاقتصاد العالمي، التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة، أكتوبر 2015، ص:176 .

* توقعات صندوق النقد الدولي.

3- معدل البطالة والعمالة في اليونان:

بلغ معدل البطالة 7.6% عام 2008 وهو مستوى منخفض نسبيا بمقارنته مع معدل متوسط المعدلات المسجلة في منطقة اليورو، وخلال عام 2009 ارتفع معدل البطالة كنتاج طبيعي للأزمة العالمية التي أثرت على اليونان كباقي الدول بلغ 9.4% وقد تزايد هذا المعدل في خلال السنوات المقبلة، نتيجة لسياسة التقشف المالي والجدير بالذكر أن معدل البطالة زاد بدوره في الدول الاتحاد الأوربي نتيجة للأزمات المالية العالمية، علما بأن البطالة في الاتحاد الأوربي بلغ 9.6% في ديسمبر 2009.

لقد تلقت اليونان الدعم المالي من الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي في مقابل جملة من الشروط القاسية، حيث وضعت الترويكا (صندوق النقد الدولي، الاتحاد الأوربي، المفوضية الأوربية) في مقابل حزم الإنقاذ ضرورة تخفيض الإنفاق وخصخصة المؤسسات الحكومية وهو ما يعني بالضرورة تسريح العمال وغلق المؤسسات إضافة إلى ورفع سن التقاعد ووقف التوظيف الحكومي، ما انعكس على نسب البطالة لتكون اليونان ثاني أكبر دولة في معدل البطالة بعد اسبانيا بحوالي 24.5% في 2012 وبلغ ذروته عام 2014 بمعدل 28.5% لينخفض ببطء سنة 2015 و 2016 إلى 25.7% و 25.8% ويتوقع استمرار الانخفاض خلال السنوات القادمة لمعدلات البطالة في ظل عودة الاستقرار المالي لليونان والجدول الموالي يوضح ذلك.

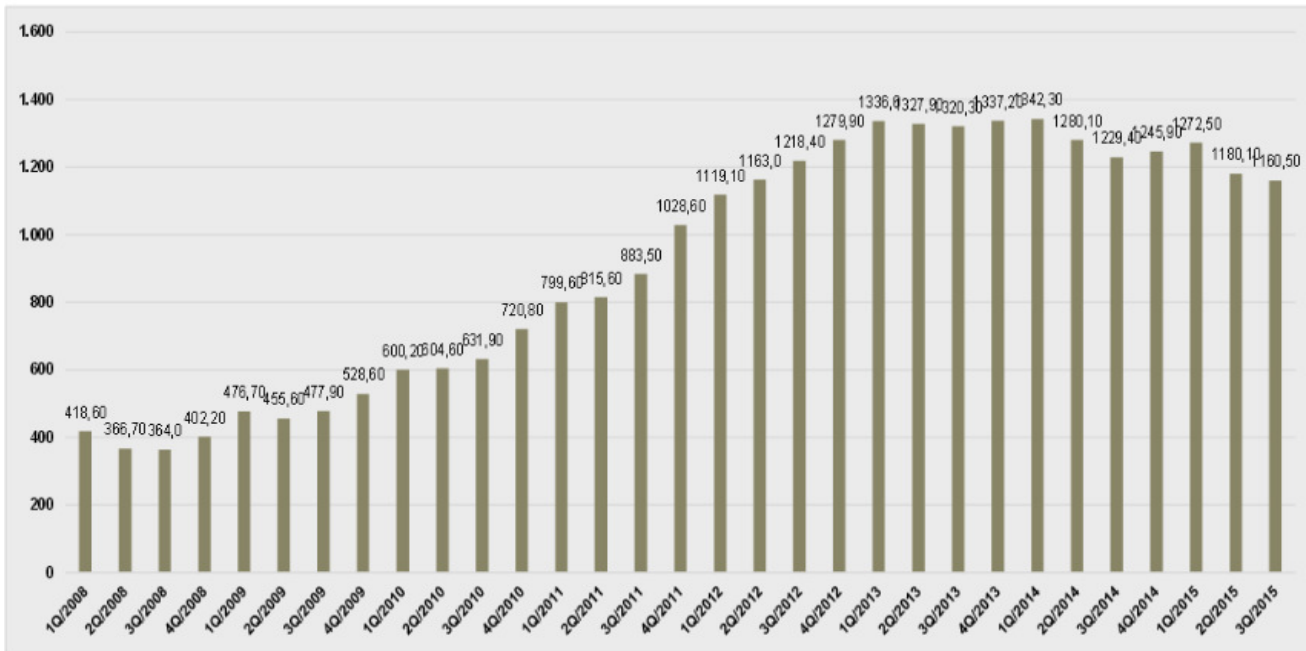
جدول رقم(4-18): العمالة ومعدل البطالة في اليونان.

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	11-96	
2.0	0.6 -	0.4	0.1	3.6 -	6.3 -	0.3	العمالة
24.2	25.8	25.7	28.5	27.5	24.5	10.7	معدل البطالة (أ)
0.8	0.1	2.0 -	2.1 -	7.0 -	3.0 -	5.3	تعويضات العاملين/الرؤساء
0.1	0.8	0.2 -	2.6 -	7.4 -	2.0 -	4.0	تكاليف وحدة العمل في الاقتصاد الكلي
0.6 -	0.2	0.9	0.4 -	5.0 -	1.6 -	0.5	التكاليف الحقيقية لوحدة العمل

Source : European comission.,op.cit.,, p:83.

(أ): نسبة مؤوية من مجموع قوة العمل.

شكل رقم (4-18): تطور البطالة في اليونان خلال الفترة 2008-2015.



>Unemployment reached 24.6% in 3Q/2015 against 25.5% in 3Q/2014

>Employment increased in 10 sectors: Indicatively: Tourism (+8.4%), Retail and Wholesale Trade (+7.4%), Manufacturing (+9.9%), Real Estate Activity (+17%)

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي 2015.

4- الميزانية والدين الحكومي:

انضمت اليونان إلى الاتحاد النقدي الأوربي تحت وطأة الغش، ولم تستقد اليونان من فترة النمو الهائلة التي سبقت الانضمام لليورو وامتدت إلى 2007 والتي قدرت نسبته 4.2 % سنويا لتقلص من حجم ديونها. بل لجأت إلى الاقتراض المخبأ خلف قناع من الخدع لإخفاء الحقائق. ما أدى إلى تضاعف الديون فبلغ حجم الدين عام 2009 نسبة 127% من الناتج المحلي لينتقل بعدها في نهاية الربع الأول من 2012 نسبة 132.4 % من GDP بحجم ديون قدر بـ 242.8 مليار يورو من جراء خطتي الإنقاذ الممتدة من 2010-2012 والبالغة قيمة 220 مليار يورو وتشمل أيضا سندات حكومية يونانية تحملها البنوك المركزية الأوربية؛ وتم اقتراضها على النحو التالي¹:

- 32 مليار يورو من صندوق النقد الدولي.

- 18 مليار يورو سندات يونانية لدى البنك المركزي.

- 53 مليار يورو بموجب خطة الإنقاذ الأولى، 142 مليار يورو بموجب خطة إنقاذ ثانية في 2012، وكذا

1.1 مليار يورو بموجب خطة إنقاذ ثالثة من أصل 2.8 مليار يورو خلال سنة 2016.

- أما في منطقة اليورو فالدائن الأكبر لليونان هي ألمانيا بأكثر من 57 مليار يورو ، تليها فرنسا بـ 43

مليار يورو، ثم إيطاليا بقرابة 38 مليار يورو وإسبانيا بـ 25 مليار يورو.

- أما المستثمرون من القطاع الخاص فيحملون سندات حكومية يونانية تبلغ قيمتها 38 مليار يورو.

¹ - مايا جريديني، " ما-قيمة-الديون-التي-تنتقل-كاهل-اليونان؟"، <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy> ، تاريخ الاطلاع: 2015/06/30 على الساعة: 18:04.

وقد عملت دول منطقة اليورو على تسهيل شروط القروض الممنوحة لليونان، حيث مددت فترة استحقاقها من 15 عاما 30 عاما، وخفضت الفائدة على البعض منها إلى نصف نقطة أساس فوق تكلفة الاقتراض، ومنحت اليونان مدة 10 سنوات قبل البدء بتسديد الفوائد على أموال الخطة الثانية.

ويوضح الجدول الموالي الوضعية الصعبة للموقف المالي اليوناني، حيث يبرز ذلك من خلال تزايد المستمر للدين العام إذ انتقل من 159.4% GDP سنة 2012 إلى 199.7% GDP سنة 2016 وبذلك يكون حجم الديون اليونانية قد بلغ 315 مليار يورو. كما نلاحظ تذبذب في عجز الميزانية الهيكلية والتوازن العام للحكومة مع تحسن طفيف للوضع في 2014 و 2015، وهذا ما يجعل الاقتصاد اليوناني يواجه صعوبات في النمو الاقتصادي خاصة في ظل صعوبة إيجاد مصادر للتمويل "الإقراض" بالإضافة إلى النسبة المرتفعة من الدين الإجمالي للحكومة العامة الذي يعتبر مرتفعا جدا وخروج اليونان عن الشرط الضروري للانضمام إلى منطقة اليورو المحدد بـ 60% من الناتج المحلي الإجمالي والتي فاقت الحدود المعقولة إذ وصلت إلى حد قياسي سنة 2016 بـ 199.7% بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

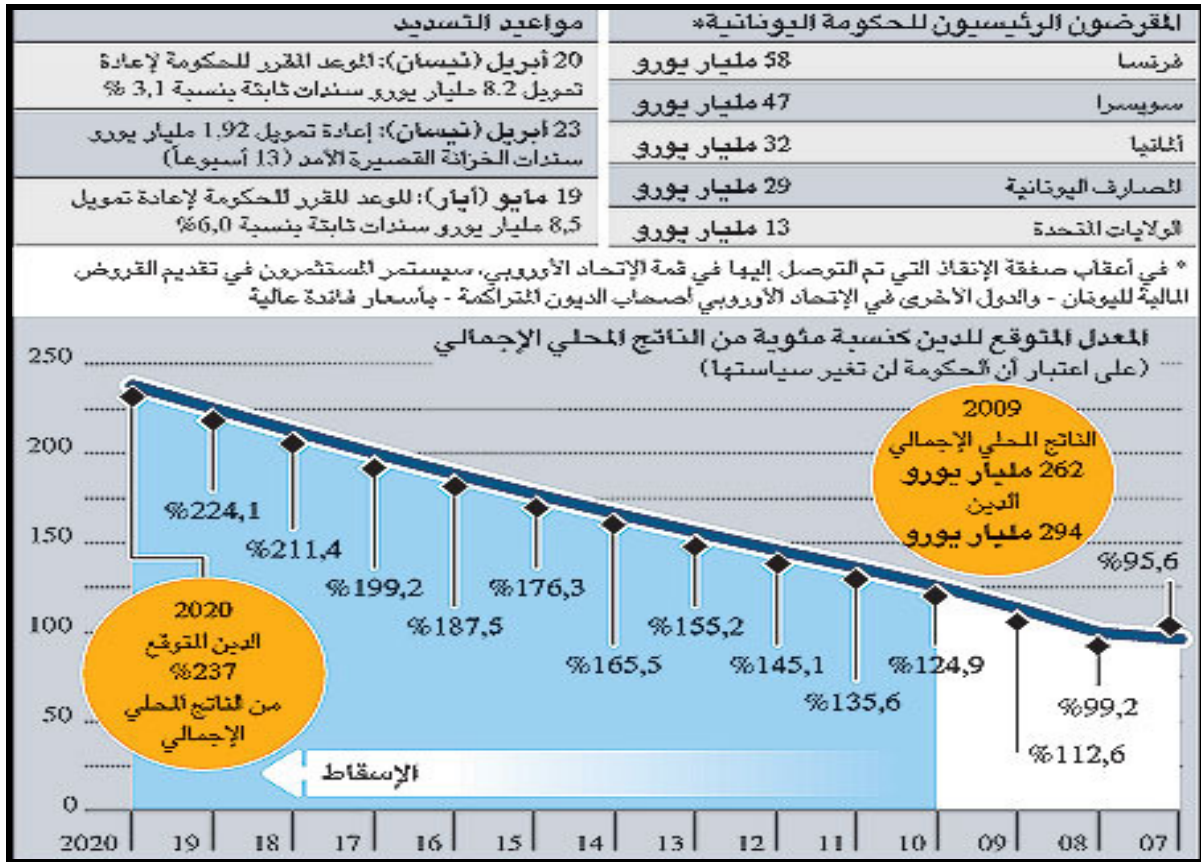
الجدول رقم (4-19): الدين الإجمالي والتوازن العام لليونان للفترة (1996-2017م) % من الناتج

المحلي.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	11-96	
2.0	1.7	1.0	1.1 -	0.5	2.5 -	8.1 -	صافي الاقراض (+) والاقراض (-)*
2.2 -	3.6-	4.6-	3.6 -	12.4 -	8.8 -	-	الميزانية العامة
1.0 -	0.3-	0.8 -	0.8	6.5 -	2.7 -	-	توازن الميزانية المعدلة دوريا
1.0-	0.3-	1.1-	0.6	2.0	0.4 -	-	التوازن الهيكلية في الميزانية
195.6	199.7	194.8	178.6	177.0	159.4	-	إجمالي الدين العام الحكومي

Source : European commission.,op.cit., p:83.

شكل رقم(4-19): الديون اليونانية خلال الفترة 2007-2020.



Source : Bank For International Settlements, Danks Bank, CMA data Vision.

5-التجارة الخارجية لليونان:

من خلال الجدول الموالي يتضح لنا أن نسبة الصادرات من السلع والخدمات لليونان خلال الفترة 1996-2011 قدرت بـ 5.5% وأهم صادراتها تعتمد على قطاع المنسوجات والقطاع السياحي بشكل خاص المتميز بالتقلب الشديد ضف إلى ذلك تأثيرات الأزمة العالمية 2007 على الاقتصاد اليوناني، كما نلاحظ أن حالة الصادرات خلال الفترة المالية عرفت تآرجح بين الصعود والنزول فقد انخفضت نسبتها إلى 1.2% سنة 2012 لتعاود الصعود خلال السنتين الموليتين 2013 و 2014 بنسبة 2.2% و 7.5% مقدره بـ 33.2 مليار دولار، ثم تعود للانخفاض من جديد سنة 2015 إلى حدود 0.1% ثم تباشر صعود بطيء سنة 2016 بنسبة 1.2% ويتوقع سنة 2017 أن ترتفع الصادرات إلى حدود 4.1%، في حين نجد الواردات خلال الفترة 1996-2011 قدرت بنسبة 4.3% وقد عرفت تآرجحاً بين الصعود والنزول فبلغت ذروتها سنة 2012 بنسبة 9.1% لتتخفض سنة 2013 إلى حدود -1.9% ثم تعاود من جديد الارتفاع خلال سنة 2014 إلى حدود 7.7% مقدره بـ 6.08 مليار دولار، لتعود مرة أخرى للانخفاض إلى مستوى -0.4% سنة 2015 ثم تتعدم سنة 2016 ويتوقع أن تصل نسبتها خلال 2017 حدود 3.7%، وتعود كل هذه التآرجحات بين

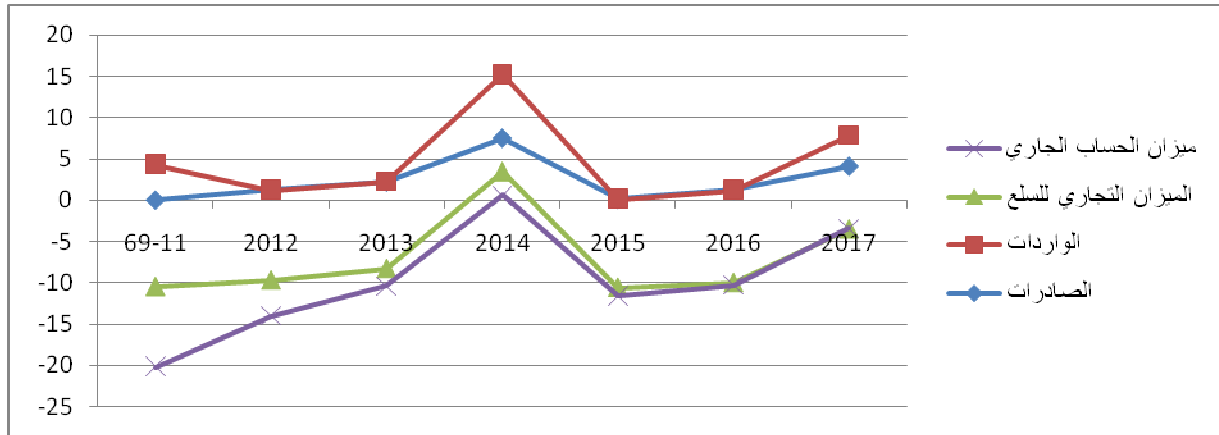
الصعود والنزول إلى آثار أزمة الدين السيادي وانخفاض الطلب المحلي على المنتجات المحلية والأجنبية نتيجة انخفاض الدخل والسياسات التي اعتمدها اليونان من أجل التخفيف من أعباء الدين. أما بالنسبة للميزان التجاري وميزان الحساب الجاري فقد عرف عجزا دائما خلال الفترة الممتد من 1996 إلى غاية 2016 ويتوقع للميزان التجاري أن يستمر العجز-11.3 % سنة 2017 في حين يتوقع للميزان الحساب الجاري أن تبلغ نسبته 0.1%.

جدول رقم (4-20): التجارة الخارجية لليونان نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	11-96	% GDP	2014 مليار يورو	
4.1	1.2	0.1	7.5	2.2	1.2	5.5	32.7	58.0	الصادرات (سلع، خدمات)
3.7	0.0	4.0 -	7.7	1.9 -	9.1	4.3	35.2	62.6	الواردات (سلع ، خدمات)
11.3 -	11.2-	10.7-	11.7 -	10.5 -	10.9-	14.8 -	-	-	الميزان التجاري
0.1	0.3 -	1.0 -	2.9-	2.1 -	4.3 -	9.7-	-	-	الميزان الحساب الجاري

Source : European comission.,op.cit.,p:83

شكل رقم (4-20): تطور الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لليونان خلال 1996-2017.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

6- الاستثمار والادخار:

لقد بلغ تكوين رأس المال الثابت 25.5 بليون يورو بالأسعار الثابتة من العام 2010 ليكون بذلك قد انخفض بمقدار 19% مقارنة بـ 2011 ويواصل الانخفاض سنة 2012 بنسبة 23.5 % ويبقى الانخفاض إلى غاية 2016 حيث قدر الانخفاض بـ 2% ويعود ذلك إلى السياسة التقشفية التي يتبعها اليونان والتي تتعكس مباشرة على النفقات العامة للدولة ويتوقع أن يرتفع خلال سنة 2017 إلى 14.7% ، في حين نجد نسبة إجمالي الادخار الوطني بقيم موجبة حيث بلغت أعلى نسبة لها 11.5 % سنة 2016.

جدول رقم(4-21): تطور الاستثمار والادخار في اليونان

2017	2016	2015	2014	2013	2012	% من GDP 2014	مليار يورو 2014	
14.7	2 -	10.2 -	2.8-	9.4 -	23.5 -	11.6	20.6	تكوين رأس المال الثابت %
15.0	3.0 -	9.3 -	18.7	0.6 -	36.5-	4.9	8.7	ومنها المعدات %
--	11.5	9.6	8.3	9.5	9.6	-	-	إجمالي الادخار الوطني %

Source : European comission.,op.cit., p:83.

7- أسعار الفائدة على السندات:

عودتنا الأزمات السابقة ظهور هوامش ضخمة على السندات الحكومية جنبا إلى جنب مع الضغط على أسعار الصرف في اتجاه الانخفاض لقيمة العملة، ويعكس بزوغ هوامش في داخل منطقة اليورو إلى وجود اعتقاد في السوق ينص على أن البلد يمكنه التخلي عن اليورو، أو أن الحكومة قد تتوقف كلياً أو جزئياً عن سداد الالتزامات الخاصة بديونها أو كلاهما معا¹.

انخفضت بالنسبة لليونان أسعار الفائدة على السندات بنسبة 18% (من 24.5% إلى 6.5%) بين عامي 1993 و 1997 بتقارب واسع بين الدول في منطقة اليورو، بفعل الأثر الرجعي القوي لليورو، ولكن بعد الأزمة المالية العالمية بدأت عيوب المالية اليونانية تظهر وانعكست بصورة كبيرة على أسعار الفائدة على السندات السيادية.

وفيما يخص المستثمرين قد لا تكون المسألة اليونانية قائمة فقط على صعيد مخاطر نقصان القيمة الفعلية والصحيحة للمحفظة بالارتباط مع ارتفاع أسعار الفائدة، بل أنها قد تنجم عن التساؤل حول ملائمة الدولة نفسها فمن الممكن أيضا أن تكون قد ظهرت تدريجيا لدى المشتركين في السوق إمكانية تخلف اليونان عن الدفع وهكذا انتقلت أسعار الفائدة على 10 سنوات لليونان من 6% في شهر جانفي إلى 7% في أفريل بعد ما تبين أن العجز أكبر بكثير مما كان مقدر رسميا، مما رفع أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقه تخطت 12% في ماي 2010 مما دفع باليونان إلى طلب المساعدة الأوربية²، وقد وصلت إلى 44.21% في مارس 2012 إبان ذروة أزمة الديون وانخفضت عوائد السندات اليونانية إلى مستوى 19% في جوان 2015، وانخفضت مرة أخرى إلى 7% بسبب التوصل إلى اتفاق اليونان ومع الدائنين حول المساعدات المقدمة والاقرار بخفض أعباء الديون على اليونان³.

شكل رقم (4-21): تطور أسعار الفائدة لليونان على السندات 10 سنوات.

¹ - تشارلز وبيلسز، "أروغ أوقات اليورو"، مجلة التنمية والتمويل، المجلد 46، العدد 02، يونيو 2009، ص: 22.

² - وكالة الخزينة الفرنسية، "التقرير السنوي لوكالة الخزينة الفرنسية"، 2010، ص: 12.

³ - تاريخ الاطلاع: 2016/11/10 الساعة: 23:30. <http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/428273>



Source: <http://www.tradingeconomics.com/greece/government-bond-yield> تاريخ الاطلاع: 2016/11/10 على الساعة: 22:3

سجل عائد السندات السيادية ارتفاعا في بلدان الهامش الأوربية، وخصوصا السندات التي تتراوح أجال استحقاقها بين القصيرة والمتوسطة، ويعود ذلك إلى زيادة المخاوف المتعلقة بمخاطر التمويل وعدم السداد، فالتدابير والإجراءات المتخذة لاحتواء الأزمة لم تكن كافية، مما أوقع بعض الكيانات السيادية مثل "اليونان" في مأزق التوازن السيئ حين عمد أصحاب الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل إلى تقليص انكشافاتهم تجاهها، ولم تتمكن المؤسسات المحلية من سد الفجوة، وأصبح البنك المركزي الأوربي داعما أساسيا للديون السيادية المستحقة على بلدان الهامش الأوربية من خلال "برنامج سوق الأوراق المالية"، ومع تفاقم الأزمة انتقلت من بلدان الهامش إلى البلدان لرئيسية في منطقة اليورو مع تصاعد العائد واتساع فروق أسعار الفائدة على السندات، بما في ذلك الدين السيادي لكل من النمسا وفرنسا وبنهاية 2011 كانت فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان قد تجاوزت 200 نقطة أساس بالنسبة لتلثي الديون السيادية على منطقة اليورو، كما أن تخفيض التصنيفات الائتمانية من طرف وكالات التصنيف الدولي كان لها الدور الكبير في زيادة ارتفاع العوائد على السندات السيادية¹.

8- التصنيف الائتماني لليونان:

¹ - تقرير الاستقرار المالي، "مستجدات الأسواق المالية"، صندوق النقد الدولي، جانفي 2012، ص ص: 01-02.

لعبت وكالات التصنيف الائتماني الدور الحاسم في أزمة اليونان، وعاشت اليونان حالات هلع جراء الأزمات المالية المتتابة المؤثرة على أوضاعها الاقتصادية، وعلى مدى قدرتها على سداد ديونها، فما تزال وكالات التصنيف الائتماني تخفض التصنيف الائتماني لليونان.

وفيما يلي نستعرض أهم تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني لديون اليونان¹:

* 08 ديسمبر 2009: لجنة التقيط الدولية "FitchRatings" تقوم بتغيير نقطة سندات الخزينة اليونانية من A إلى A-.

* 22 ديسمبر 2009: قامت وكالة Moody's بتخفيض التقيط على ديون اليونان من A1 إلى A2 بسبب التدهور المالي الذي تشهده مالية الدولة اليونانية.

* 17 جويلية 2011: خفضت "موديز" تصنيف ديون اليونان ثلاث نقاط أخرى من Caa1 إلى Ca وهو ما يزيد بمقدار نقطتين عن وضع الافلاس المالي. وقد قالت المؤسسة في بيان لها: "أن برنامج الاتحاد الأوربي المعلن فيما يتعلق بسندات دين الحكومة اليونانية يعني أن هناك احتمالية استبدال الديون المشكوك في تحصيلها، ومن ثم التخلف عن سدادها قائم بنسبة 100%".

* 22 فيفري 2012: خفضت مؤسسة 'فيتش' التصنيف الائتماني لليونان من CCC إلى C.

* 27 فيفري 2012: خفضت مؤسسة التصنيف الائتماني العالمي "ستاندرد أند بورز" التصنيف الائتماني لليونان إلى درجة "التخلف الانتقائي" (CD) وذكرت المؤسسة في بيان لها أنها خفضت التصنيف الائتماني لليونان بعد اقرار الحكومة اليونانية مشروع القانون حول أحكام العمل الجماعي الذي يغير الشروط الأولية بشكل جذري ويطلق ما يسمى بإعادة هيكلة الديون.

* 23 ماي 2014: وكالة التصنيف الدولي للديون "فيتش" ترفع تقيط ديون اليونان من B- إلى B.

¹ - برهوم أسماء، "الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار - قراءة في خطط وحلول الأزمة"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، المركز الجامعي الوادي، أيام 27/26 فيفري 2012، الجزائر، ص: .

*06 فيفري 2015: خفضت مؤسسة تصنيفها الائتماني للدين السيادي لليونان إلى B- من B وحذرت من أن قيود السيولة التي تواجهها البنوك اليونانية قد تجعل الوقت محدود مع الدائنين لأبرام اتفاق جديد¹.

والجدول الموالي يوضح سلم تصنيف الائتمان الممنوح من طرف مؤسسات تصنيف الائتمان الدولي المطروح في 15 جانفي 2012 والتي تظهر أن كل من S&P/Fitch قد منحت التتقيط CCC لديون اليونان في حين منحتها Moody's التتقيط CAA وهو ما يعني أن هناك مخاطر عدم القدرة على التسديد.

جدول رقم (4-22): سلم تصنيف الائتماني الممنوح من طرف وكالات التصنيف الائتماني في 2012/01/15.

صنف السند	S&P/Fitch	Moody's	التفسير	خطر عدم القدرة عل التسديد	مثال عن تصنيف s&p
استثمار	AAA	AAA	نوعية أولى	حد أدنى	ألمانيا، فنلندا، هولندا
	AA	AA	نوعية عالية	ضعيف جدا	فرنسا، إستونيا، النمسا
	A	A	نوعية متوسطة عالية	ضعيف	سلوفينيا، إسبانيا
	BBB	BAA	نوعية متوسطة دنيا	ضعيف	روسيا، إيطاليا، إيرلندا
مضاربة أو مرتفع العائد	BAa	BB	مضارب	خطر بارز	البرتغال، قبرص
	B	B	مضارب جدا	مرتفع	
	CCC	CAA	مضارب أقصى حد	مرتفع جدا	اليونان
	CA	CC			
	C	C			

Source: Revue Les, Hors série no.8(Janvier 2012),pp:22-23.

تم الاطلاع عليه في 2016/10/18 على الساعة : 21 : 53 . <http://www.albiladpress.com/article276883-2.html>

9- الاستهلاك في اليونان:

من خلال قراءة الجدول يتضح لنا أن الاستهلاك العام والخاص خلال الفترة 1996-2011 بلغ نسبة 1.9% و 1.8% لينخفض بالنسبة للاستهلاك الخاص سنتي 2012 و 2013 بقيم سالبة على التوالي -8.0% و -2.3 وذلك تزامنا وتداعيات الأزمة ليرتفع سنة 2014 إلى حدود 0.5% ثم ينتكس خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي إلى -1.3% و -1.7% على أمل التوقع بالارتفاع سنة 2017. على عكس الاستهلاك العام الذي ظل منخفضا طيلة هذه السنوات بقيم سالبة ويتوقع بقاءه على نفس الوتيرة خلال سنة 2017 بقيمة -0.9%

جدول رقم(4-23): تطور الاستهلاك في اليونان % من الناتج المحلي.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	11-96	مليار يورو 2012	
1.7	1.7 -	1.3-	0.5	2.3 -	8.0 -	1.8	125.0	الاستهلاك الخاص
0.9-	1.0-	0.2-	2.6-	6.5-	6.0 -	1.9	35.4	الاستهلاك العام
0.9	1.0	1.0-	1.4-	0.9 -	1.0	3.7	-	المؤشر المنسق لأسعار المستهلك

Source : European comission.,op.cit., p:83.

الفرع الرابع: عرض كرونولوجيا للأزمة اليونانية.

عرفت الأزمة المالية اليونانية عدة محطات هامة منعرجات كادت أن تعصف بالاقتصاديات الأوربية ندرجها في ما يلي¹:

- 04 أكتوبر 2009: تشكيل حكومة يونانية جديدة.

- 08 نوفمبر 2009: اليونان تعلن عن تهديد لسيادة الدولة بعجز في ميزانيتها بنحو 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي ودين عام قدر بنحو 113.4% من الناتج المحلي الإجمالي أي ضعفي مما صرحت به الحكومة السابقة قبل ثلاثة أشهر، بعد انكشاف الأمر أمهل الاتحاد الأوربي الحكومة الجديدة مهلة سنتين حتى تخفض عجز ميزانيتها.

- 08 ديسمبر 2009: لجنة التقييم الدولية " Ratings Fitch " تقوم بتغيير نقطة سندات الخزينة اليونانية من A إلى A-

- 08 ديسمبر 2009: تقييم شركة " Fitch " ينتقل من A- إلى BBB+ .

- 10 ديسمبر 2009 : رئيس البنك المركزي الأوربي يطالب اليونان باتخاذ إجراءات صعبة للتخفيض في عجز ميزانيتها و ديونها.

- 14 ديسمبر 2009: الوزير الأول لليونان يصرح بأنه سيعمل على تطبيق سياسة تقشفية بهدف استرجاع التوازن في الميزانية و النفقات العمومية.

- 22 ديسمبر 2009: بعد الوكالتين " Fitch " و " Standard&Poor's " جاء دور وكالت " Moody's " لتقوم بتخفيض التقييم على ديون اليونان من A1 إلى A2 بسبب التدهور المالي الذي تشهده مالية الدولة.

- 14 جانفي 2010 : اليونان تعلن عن الخطوط العريضة لبرنامجها التعديلي للنفقات العمومية، الذي سيخفض عجز الميزانية إلى 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012، الأمر الذي لم يقتنع به مستثمري الأسواق المالية.

¹ - برهوم أسماء، مرجع سابق.

- 3 فيفري 2010 : مجلس محاكمة البنك المركزي الأوروبي يقوم بالمصادقة على البرنامج التعديلي المقترح من طرف السلطات اليونانية في شأن تسيير نفقاتها العمومية بدأ بتجميد رواتب العمال الذين يتقاضون أقل من 2000 أورو في الشهر.
- 11 فيفري 2010 : الإتحاد الأوروبي يعلن بإصدار برنامج مساعدة اليونان دون تحديد آلياته.
- 24 فيفري 2010 : إضراب عام باليونان لمدة يوم كامل احتجاج على سياسة التقشف المتبعة من طرف حكومة "بابندريو".
- 25 فيفري 2010: تشكيل لجنة مشتركة بين اليونان وصندوق النقد والاتحاد الأوروبي.
- 05 مارس 2010: إعلان أثينا على سياسة نقشف جديدة لتوفير ما يقارب 4.8 مليار أورو من خلال:
 - * بيع أملاك عقارية عامة.
 - * رفع متوسط سن التقاعد في القطاع العام من 61عام إلى 63 عام.
 - * خفض الأجور في القطاع العام إلى 20 % ومعاشات التقاعد إلى 30%.
 - * رفع الضريبة على الغاز والكحول والتبغ من 19 إلى 23%.
 - * فرض ضريبة على القيمة المضافة بزيادة تقدر ب 30% .
- 11 مارس 2010: إضراب باليونان و مظاهرات شملت القطاعين العام و الخاص.
- 15 مارس 2010: اتفاق وزراء مالية دول الاتحاد على مساعدة اليونان.
- 18 مارس 2010: تصريح "باباندريو" على عجز حكومته على خفض العجز في ميزانيتها.
- 25 مارس 2010: البنك المركزي الأوروبي قبل السندات اليونانية منخفضة التتقيط إلى غاية 2011.
- 11 أبريل 2010 : اتفاق رؤساء الدول الأوروبية على منح اليونان قرض قدر بنحو 30 مليار أورو بسعر فائدة 5 % على ثلاثة سنوات.
- 23 أبريل 2010: اليونان تطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي.

- 01 ماي 2010: خروج الجماهير اليونانية في مظاهرات إلى الشارع ضد السياسة التقشفية.
- 02 ماي 2010: إعلان اليونان على سياسة تقشفية رابعة، وموافقة الاتحاد وصندوق النقد الدولي على أن إجمالي حجم أموال المساعدات التي ستحصل عليها اليونان خلال العام الحالي بأكمله يصل إلى نحو 45 مليار يورو، بينما يصل إجمالي حزمة المساعدات التي ستحصل عليها خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى نحو 110 مليارات يورو، منها 30 مليارات من صندوق النقد الدولي و80 مليارات من دول منطقة اليورو من البنك المركزي للاتحاد و تحدد حصص المساعدة على أساس وزن الدولة في الاتحاد.
- 05 ماي 2010: إضراب عام باليونان.
- 07 ماي 2010: موافقة المفوضية الأوروبية على تفعيل المساعدات التي تقدر ب 110 مليار أورو على ثلاثة سنوات.
- 09 ماي 2010: لتجنب انتشار أزمة الديون ولإنعاش الأسواق المالية المفوضية الأوروبية و صندوق النقد الدولي يدرسان إمكانية إقراض اليونان 750 مليار أورو.
- 14 جوان 2010: تراجع تقييم الديون اليونانية.
- 07 جويلية 2010: الإضراب العام السادس باليونان.
- 23 أكتوبر 2010: منح اليونان أول قسط مساعدات 8.5 مليار أورو من أصل 61 مليار أورو.
- 14 جانفي 2011: مؤسسة "فيتش" ترفع ترقيم الديون اليونانية من -BBB إلى +BB.
- 23 جانفي 2011: نجاح FESE في تفعيل أول قسم من عملية طرح السندات اليونانية، العملية التي تعد بالحصول على 5 مليار أورو من أكثر من 45 مليار أورو على مستوى الأسواق.
- 23 فيفري 2011: إضراب عام في اليونان ضد سياسة التقشف.
- 07 مارس 2011: مؤسسة "موديز" ترفع تنقيط الديون اليونانية من Ba1 إلى B1.
- 12 مارس 2011: قمة أوروبية للاتفاق على منح اليونان قروض من 4 إلى 7 سنوات بسعر فائدة من 4.2% إلى 5.2%.

- 15 ماي 2011: قمة جمعت ستة وزراء مالية أوروبيين بلكسمبورغ للاتفاق على خطوة جديدة لإنقاذ اليونان.

- 13 جوان 2011: وكالة "Standard & Poor's" خفضت تقييط اليونان إلى CCC.

- جويلية 2011: إتباع سياسة نقشفية جديدة حيث ضمت:

* خوصصة شركات بمليار أورو.

* زيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 أورو للسنة.

* ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 أورو للسنة.

* زيادة الضريبة على المعاشات التقاعدية.

* خلق هيئة خاصة لاستغلال الممتلكات العمومية.

- 23 أكتوبر 2011: قمة بروكسل خلاف بين فرنسا و ألمانيا حول صندوق الإنقاذ الأوربي (قدرته 608 مليار أورو)، إذ لا توافق ألمانيا فرنسا حول تحويل الصندوق إلى بنك.

- 02 نوفمبر 2011 : خطة إنقاذ جديدة تشمل إعفاء اليونان من سداد 50 % من ديونها المستحقة ومنحها قرض 130 مليار أورو. واتفاق مجموعة العشرين على رفع مشاركات الدول في صندوق النقد طوعيا، بالإضافة إلى تعهد الصين على توجيه اقتصادها نحو نمو يقوم على زيادة الطلب الداخلي بشكل يدعم الانتعاش العالمي و الاستقرار المالي كونها تتمتع بفائض في ميزانها التجاري.

- 11 نوفمبر 2011: عرض "باباندرينو" خطة الإنقاذ الجديد للاستفتاء العام بالإضافة إلى قرار تنحيه عن منصبه، و تأسيس حكومة جديدة تمثل الوحدة الوطنية، الأمر الذي أعطى تفاؤل على مستوى الأسواق المالية كون أن هذه الحكومة ستعمل على حل الأزمة بشكل أفضل من سابقتها.

- 15 نوفمبر 2011: طلب اليونان مساعدات قدرت 80 مليار أورو لتتجنب الإفلاس قبل بداية السنة الجديدة 2010.

- 12 فيفري 2012: يتم تمرير حزمة التقشف السادسة من قبل البرلمان اليوناني وسط أعمال عنف والاحتجاج مع حرق العديد من المباني وسط أثينا.
- 21 فيفري 2012: تجهيز حزمة الإنقاذ الثانية مقدرة بـ 246 بليون يورو على مدى أربع سنوات تمثل 135% من GDP اليوناني لعام 2013.
- 09 مارس 2012: عوائد السندات اليونانية لمدة 10 سنوات، تصل الحد الأعلى بنسبة 44.21% عشية إعادة الهيكلة الديون، حيث بلغ حاملي السندات اليونانية ضمن القطاع الخاص 83.5%.
- 17 جوان 2012: إجراء انتخابات وفوز "انطونيس ساماراس" رئيس حزب الديمقراطية الجديدة ليصبح رئيس للوزراء.
- 07 نوفمبر 2012: اعتماد حزمة التقشف السابعة من قبل البرلمان اليوناني، ويطلب من اليونان المزيد من تدابير التقشف من أجل تلقي دفعة أخرى من المساعدات، قيمتها 315 مليار يورو.
- 11 نوفمبر 2012: البرلمان اليوناني يعتمد ميزانية 2013 بمزيد من الإجراءات التقشفية.
- 21 جوان 2013: انسحاب حزب اليسار الديمقراطي من الحكومة الائتلافية اليونانية، التي تحتفظ بأغلبية ضئيلة للغاية في البرلمان.
- 30 نوفمبر 2013: رفع التصنيف الائتماني لليونان من c إلى Caa3 .
- 10 أبريل 2014: عودة اليونان إلى الأسواق المالية بعائد أقل من 6% على سندات اليورو.
- 23 ماي 2014: وكالة التصنيف الدولي للديون "فيتش" ترفع تقييد ديون اليونان من B- إلى B.
- 04 جوان 2015: اليونان تحدث صندوق النقد الدولي في ما يخص تأجيل قسط الدين المتوجب دفعه في 05 جوان إلى نهاية الشهر (جوان).
- 27 جوان 2015: إعلان "تسييراس" عن استفتاء شعبي حول رفض أم قبول شروط الجهات المقرضة.
- 28 جوان 2015: رئيس الوزراء اليوناني "تسييراس" يعلن أن البنوك اليوناني ستضل مغلقة وستفرض ضوابط على رأس المال منها حد السحب اليومي الأعلى 60 يورو وحضر للتحويلات الخارجية.
- 30 جوان 2015: تخلف اليونان عن دفع 1.5 مليار يورو لصندوق النقد الدولي¹.

¹ - <http://www.elikhbaria.com/ar/econom/3570.html>

- 05 جويلية 2015: اليونان تجري استفتاء شعبي حول قبول حزمة إنقاذ مقابل شروط اقتصادية جد قاسية¹.
- 06 جويلية 2015: عودة اجهزة الصرف الآلي للعمل في حين البنوك عادت يوم 7 جويلية من نفس السنة.
- 13 جويلية 2015: اليونان والدائنون الأوروبيون يقرّوا حزمة إنقاذ قدرها 86 مليون يورو دون الرجوع إلى برلمانات دول منطقة اليورو.
- 17 جويلية 2015: البرلمان الألماني يوافق على بدء مفاوضات من أجل منح اليونان برنامج ثالث للإنقاذ².
- 20 جويلية 2015: البنوك اليونانية تفتح مرة أخرى، وبدون إزالة ضوابط رأس المال، مع تسديد قرضين لصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي.
- 23 جويلية 2015: البرلمان اليوناني يوافق على مجموعة جديدة من تدابير الإنقاذ تشمل إلغاء عدد من أنظمة التقاعد المسبقة، إصلاح سوق الطاقة وتحرير سوق الغاز، إصلاحات ضريبية، مكافحة الفساد المالي، برنامج خصخصة يطال الموانئ والمرافئ والمطارات والسكك الحديدية بما يحقق حوالي 50 مليار أورو على المدى الطويل³.
- 03 أوت 2015: بورصة اليونان تعيد فتح معاملاتها بعد إغلاق دام 5 أسابيع.
- 22 جانفي 2016: رفعت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" التصنيف الائتماني لليونان إلى B-.
- 10 جوان 2017: صادق البرلمان اليوناني على مشروع يقضي باتخاذ حزمة تقشف إضافية شملت اقتطاعات من رواتب التقاعد انطلاقا من سنة 2019 وتدابير تتعلق بضريبة الدخل اعتبارا من سنة 2020 لتوفير مبلغ 33 مليار و600 مليون يورو في إطار حزمة الإنقاذ الثالثة⁴.

¹ - صارة بلحسن، أزمة الديون اليونانية: جذورها، انعكاساتها وحلول الإنقاذ، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد: 2، 2016 ، الجزائر، ص:251.

² - عبد الستار بركات، "البرلمان اليوناني يوافق بالأغلبية على خطة الإنقاذ الاوربية"، متاحة على الموقع: <https://aawsat.com/home/article/408051> تم الاطلاع عليها في: 2017/11/20 على الساعة: 09:53.

³ - صارة بلحسن، مرجع سابق، ص: 248.

⁴ - رووداو أربيل، "البرلمان اليوناني يقر حزمة تقشف إضافية"، متاحة على الموقع: <http://www.rudaw.net/arabic/business> تم الاطلاع عليه في: 2017/11/20 على الساعة: 09:45.

تعد الإجراءات التقشفية المتخذة في اليونان صارمة وقاسية وغير مسبقة، واستجابت فقط لمتطلبات منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي، ولا تحمي مصالح المواطنين اليونانيين الذين يدفعون ثمنا باهظا مقابل البقاء في منطقة اليورو، وتجنب إعادة جدولة ديون بلادهم.

المطلب الثالث: أسباب الأزمة اليونانية.

أثناء دراسة الأزمة اليونانية لاحظنا تعدد أسباب الأزمة اليونانية واختلافها فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية.

تمثلت الأسباب الداخلية للأزمة اليونانية فيما يلي:

1- ارتفاع الإنفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية: عزز خفض تكاليف الاقتراض وتوسيع الطلب المحلي عائدات الضرائب في *GIIPS*، وبدلا من الاعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة وحفظ المكاسب غير المتوقعة عندما تباطأ النمو، زادت حكومات الـ *GIIPS* في الإنفاق زيادة كبيرة، فضلاً عن سوء الإدارة المالية الصارخة للمشاكل في اليونان¹؛

2- ضعف سياسة الموازنة: حيث أنه على عكس القرارات النقدية التي تم تحويل سلطة اتخاذها إلى المستوى الأوروبي في إطار الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، فإن السياسة المالية بقيت سلطتها على مستوى الدول الأوروبية كل على حدى، وهذا ما أدى إلى وجود تناقض على مستوى الإتحاد النقدي والاقتصادي، أين تكون السياسة النقدية فوق قطرية، في حين تبقى السياسة المالية على المستوى القطري. فمع إعطاء السياسة المالية مزيدا من الأهمية في السياسة الاقتصادية العاملة للدولة تبعا للأفكار الكينيزية، فقد أصبحت سياسة الموازنة تلعب دورا مهما في عملية الاستقرار الاقتصادي، من خلال البحث عن تحقيق التوازن الموازي، غير أن هذا الاختيار صعب في الواقع العملي، فالإتحاد الأوروبي لا يملك مركزا للسياسات الاقتصادية قادر على توجيه وتنسيق السياسة الموازية لدول الإتحاد من خلال مراقبة الموازنات القطرية، وقد صعب هذا الوضع على السلطات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي الوصول إلى إيجاد مزيج من السياسات المالية والنقدية المثلى.

¹ - Uri Daudush and Others, " Paradigm Lost The Euro In Crisis", Carnegie endowment, p8 .

3- زيادة الإنفاق على التسليح: يعتبر الجيش اليوناني أكبر عددا من بقية الجيوش الأوربية الأخرى وله ميزانية ضخمة خاصة به، كما أن التجنيد إجباري في اليونان ما يزيد في حجم الإنفاق العسكري ويثقل كاهل الدولة، وقد أدى النزاع العسكري بين اليونان وتركيا أثناء احتلال جزء من قبرص إلى اتساع حجم الإنفاق العسكري بشكل كبير نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لليونان، بلغت نسبة الإنفاق العسكري لليونان 3.3% سنة 2007 وتعتبر أعلى معدلات النفاق العسكري في أوربا، وخلال الفترة 1988-2008 بلغ متوسط الإنفاق العسكري لليونان 4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمعدل الإنفاق 3.4% لتركيا و2.9% لكل من فرنسا وبريطانيا، وتعتبر اليونان من بين أكبر خمس مشترين للأسلحة التقليدية في العالم وذلك حسب تقرير معهد ستكهولم للفترة 2005-2009¹.

4- ضعف التحصيل الضريبي: يعد التهرب الضريبي أحد الأسباب الرئيسية في عجز الموازنة اليونانية، وقد قدر الاقتصاد الغير رسمي الذي لا يخضع للضريبة بين 25% و30% من الناتج المحلي الإجمالي².

5- السياسة الأجرية في الإتحاد الأوربي ونمو التجارة الخارجية: ففي إطار إتحاد اقتصادي ونقدي لا تكون فيه أداة سعر الصرف محل اعتماد من طرف الدول الأعضاء، فإن تطور المنافسة المرتكزة على السياسة الأجرية لا يمكن أن تنسجم في إطار الإتحاد إلا إذا لم يكن للأسعار القطرية التوافقية أي تأثير على مستوى التكاليف، وبعبارة أخرى إذا كانت الزيادات في الأجور تتبع مباشرة بالزيادة في معدلات التضخم، وبالمردودية الإنتاجية. حيث ارتفع مؤشر الأجور في ألمانيا من 100 نقطة سنة 2000 (سنة الأساس) إلى 103 سنة 2008، في حين ارتفع إلى 119 في عموم منطقة الأورو، ووصل إلى 129 في اليونان، 127 في إسبانيا، 126 في إيطاليا، 123 في البرتغال، 117 في فرنسا، ومن وجهة نظر التجارة الخارجية للإتحاد الأوربي، فقد زادت أهمية الميزة التنافسية الألمانية المرتبطة بالسياسة الأجرية في ميزان مدفوعاتها الجاري أكثر فأكثر مقارنة بشركائها الأوروبيين. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فقد بلغ الارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات الألماني بين سنتي 2000 و 2007 نسبة 7.5% من الناتج المحلي الخام، وبزيادة ثابتة على طول هذه الفترة، إضافة إلى دول أخرى كهلندا والنمسا، على عكس وضعيات بعض الدول الأخرى كاليونان، اسبانيا، إيطاليا والبرتغال التي شهدت موازين مدفوعاتها عجوزات متلاحقة. وقد ساهمت حالة عدم التوازن هذه في زيادة وتفاقم أزمة الديون لعدد من اقتصاديات منطقة اليورو.

¹ - أحمد منير النجار، "محاولات انقاذ اليونان إلى أين"، مجلة اتحاد مصارف الكويت، العدد 98، الكويت، جويلية 2012، ص: 68.

² - Rebecca M. Neson, Paul B ELKIN, Derek E.Mix, « Greece s Debt Crisis: Overview, Policy Responses, and Implications », Congressional Research Service, 18 August, 2011, p :03.

6- عدم وجود مصداقية وشفافية على مستوى الأرقام المعطيات عن الاقتصاد: على مدى سنوات عديدة عمدت الحكومة اليونانية إلى تقديم أرقام وإحصائيات تتعلق بالاقتصاد مغشوشة في محاولة منها إلى إخفاء حجم ديونها والعجز الذي تعاني منه ميزانيتها لتضليل الناخبين من جهة وتفادي الضغوط الخارجية من جهة أخرى فالالاتحاد الأوربي يشترط على دوله مجموعة من المعايير منها ألا يتجاوز العجز في ميزانيتها نسبة 3% من الناتج القومي واليونان قد تجاوز العجز هذه النسبة عند انضمام اليونان إلى الاتحاد النقدي الأوربي، وعند اندلاع الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربع أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة فاقت عتبة 300 مليار يورو واليونان على حافة إعلان الإفلاس، كما أدى ذلك إلى تراجع ثقة العالم في الاقتصاد الأوربي، ودفع أداء ديون كل من البرتغال وايرلندا وإيطاليا وإسبانيا للظهور على السطح أيضا.

7- الفساد الاقتصادي: لقد شاع الفساد في جميع أرجاء الدولة اليونانية سواء كانت قطاعات عمومية أو خاصة وأصبحت الرشوة هي السبيل الوحيد لإنهاء أي معاملة أو إجراء رسمي في الدولة اليونانية، وقد تم تصنيف اليونان من بين الدول الأكثر فساد من بين دول الاتحاد الأوربي، وذلك في تقرير نشرته منظمة الشفافية الدولية عام 2009 تؤكد فيه أن متوسط مبالغ الرشوة التي دفعها اليونانيون خلال 2008 لتسريع إصدار رخصة السياقة أو سيارة أو لشراء تصريح بناء أو للدخول في أحد المستشفيات العامة أو تعديل نتائج اختبار بلغ 2500 دولار للعائلة الواحدة¹، وشكل مستوى التهرب الضريبي في 2006 حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

ضف إلى ذلك أن موظفي القطاع العام من حزب "باسكو" الاشتراكي يشكلون 25% من اليد العاملة في البلاد بلغ مجموع رواتبهم إلى أكثر من نصف ميزانية 2008، ففي كثير من الأحيان تصل المكافآت الإضافية إلى نسبة 90% كما يستلم الموظف في نهاية السنة قيمة راتبين إضافة إلى حوافز أخرى، ويتقاعد الموظف في سن 58 براتب يبلغ 80% من راتبه الأخير، وبهذه الصورة يكون الفرد اليوناني أفضل من الفرد الألماني الذي يعمل بجد ليدفع من جيبه مساعدات لليونان².

8- عدم احترام معايير الوحدة النقدية الأوربية: لم تلتزم اليونان بما اتفق عليه في معاهدة "ماستريخت" التي تنص بعدم تجاوز العجز المتعلق بالموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة لحجم الدين العام

¹ - أليكس أليكسييف، "اليونان ولعبة المائدة المجانية"، ترجمة علي الحارس، موقع قضايا أمن الأسرة، 10 مارس 2010، ص: 05.

² - نفس المرجع السابق، ص: 4.

أي لا يتجاوز 60 % من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أن بنود هذه الاتفاقية تنص على الاستقرار والنمو وعدم المساعدة دون القدر المسموح به في حالة وقوع خلل أو أزمة من هذا القبيل وهو ما يفسر عدم سرعة إيجاد الحلول من قبل دول الاتحاد الأوربي بما فيهم ألمانيا لأن المساعدة في مثل هذه الظروف ترهق كاهل الدولة وتفقد الحزب الحاكم الوعاء الانتخابي حيث أن ألمانيا اشترطت المساعدات بتدخل صندوق النقد الدولي كوسيط للالتزام ببنود الاتفاقيات المفروضة.

الفرع الثاني: الأسباب خارجية.

وتمثلت الأسباب الخارجية اللازمة اليونانية في ما يلي:

1- الأزمة المالية العالمية 2007: اندلعت الأزمة المالية العقارية سنة 2007 وبدأت مشاكل انهيارات الأسواق المالية الأمريكية والأوربية، بحكم الترابط الوثيق بين هذه الاقتصاديات الضخمة، وقد تزامنت الأزمة المالية وفترة ركود اقتصادي تعاني منها أكثر الدول الأوربية وعجزات في الموازين ومستويات مرتفعة من الدين العام، فأدى الركود الناتج عن الأزمة إلى زيادة الضغط على ميزانيات العديد من الدول كالليونان البرتغال وإيطاليا وإسبانيا ومع تناقص الإيرادات (ضعف الإيرادات الضريبية) وزيادة الإنفاق حيث توسعت العديد من الحكومات في عمليات الاقتراض للحيلولة دون إفلاس بنوكها ومؤسساتها المالية بإيطاليا مثلاً قامت بتوفير 20 مليار أورو لقطاع البنوك من غير ضمانات وهي إجراءات قامت به كل الدول مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليونان إسبانيا الأمر الذي أدى بالدول ذات الملاءة الضعيفة إلى تفاقم ديونها والعجز عن السداد¹.

2- التصنيف السيئ لوكالات التصنيف الدولية: فور الإعلان عن بوادر الأزمة قامت مؤسسات التصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف الائتماني لليونان ووصفتها بأنها خردة وكذلك فعلت مع بعض الدول الأوربية الأخرى كالبرتغال مما زاد عمق الأزمة².

3- الجانب السلبي للانضمام إلى اليورو: ظهر تدريجياً فقط مع التقدير القوي والمستمر في قيمة اليورو مقارنة مع واقع الاقتصاد اليوناني، مما جعل العجز الخارجي في تزايد مستمر¹.

¹ - لقمان معزوز، شريف بودري، "المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 09، 2011، ص: 82.

² - التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرفة السعودية، "الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي"، المملكة العربية السعودية، العدد 19 جويلية 2010، ص: 16.

4- الأسواق المالية الدولية: عدم الاستقرار في أسواق الديون اليونانية وغيرها من الأسواق المالية زاد من تداول المشتقات الأخرى، والمعروفة باسم مقايضة العجز عن سداد القرض.

5- الدور السلبي لوسائل الإعلام العالمية: لقد لعب الإعلام الدولي دور سلبي في طرح أزمة الديون السيادية ما خلق حالة شديدة من الفزع والقلق ولم تتجح الحكومات في محاصرة الأزمة.

المبحث الثاني: عدوى الأزمة اليونانية إلى باقي دول الاتحاد الأوربي.

عند بداية أزمة الديون السيادية الأوروبية في نهاية 2009 تم اكتشاف أن المخاطر المصاحبة للدين السيادي اليوناني هي أسوأ بكثير مما كان يعتقد، الأمر الذي أدى إلى إثارة الشكوك حول مدى قدرة عدد من أعضاء منطقة الأورو على إعادة سداد ديونها، وهو ما ساعد على زيادة تكلفة الاقتراض. وفي ما يلي نتناول الدول التي امتدت إليها الأزمة.

المطلب الأول: الدول المتعثرة.

¹ - Benjamin Coriat, Christopher, « L'imbroglie grec La dette souveraine grecque prise au piège de la zone euro », 15 Juillet 2010, p :06.

وهي مجموعة الدول الاتحاد النقدي الأوربي والتي عجزت عن تسديد ديونها السيادية ولجأت لطلب المساعدة من الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي وتمثلت فيما يلي:

الفرع الأول: الأزمة في ايرلندا.

تحول الاقتصاد الايرلندي من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي والإسكان والوساطة المالية والعقارات، فقد تأثرت أيرلندا بالأزمة المالية العالمية، حيث تراجع الطلب المحلي العام فيها بنسبة 16%، وانخفضت حركة الاستثمارات بنسبة 40%، وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 40% بحلول عام 2010، وتعد ايرلندا ثاني أكبر الدول الأوروبية التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية، فقد¹:

* تسارع النمو على نحو مرتفع فيها ليصل إلى نسبة 9.6% في الفترة من (1995-2000م)؛

* وانخفضت أسعار الفائدة دون مستويات الفائدة الألمانية عام 2005.

* زادت الأجور بنسبة 13%،

* ساهم النمو السريع والسياسة النقدية الأوروبية في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي، مما أدى

إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008م؛

* يعد القطاع المالي أكثر القطاعات تأثراً، حيث انخفضت الأسهم المالية إلى أكثر من 70%، وقدرت

خسارة البنوك إلى ما يصل إلى 35 مليار أورو، وبنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وتم الإعلان

عن تأميم البنك الانجليزي الايرلندي الذي تكبد خسائر قدرت بنحو 12.7 مليار أورو.

لقد كانت أزمة الديون في ايرلندا في البداية أزمة ديون عقارية، ومع الارتفاع المحموم لأسعار العقارات

والذي نتج بدوره عن الإفراط من جانب البنوك الايرلندية في تقديم القروض العقارية أدى إلى حدوث تضخم

زائف في سوق العقارات الأيرلندية تسبب في حدوث أزمة مديونية حادة في القطاع المصرفي؛ حيث تراكمت

ديون القطاع المصرفي؛ فبنك "انجلو ايرش" أكبر بنوك أيرلندا وحده يحتاج نحو 34 مليار يورو. وكذا ارتفاع

الديون السيادية (ديون الحكومة)؛ حيث ارتفع عجز الموازنة العامة ليسجل أكثر من 30% من الناتج المحلي

الإجمالي الحد الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي هو 3%، وكذلك ارتفع حجم الدين العام ليسجل أكثر من 65%

¹ - Dadush, U., Paradigm Lost, «The Euro in Crisis», Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, pp : 45-47.

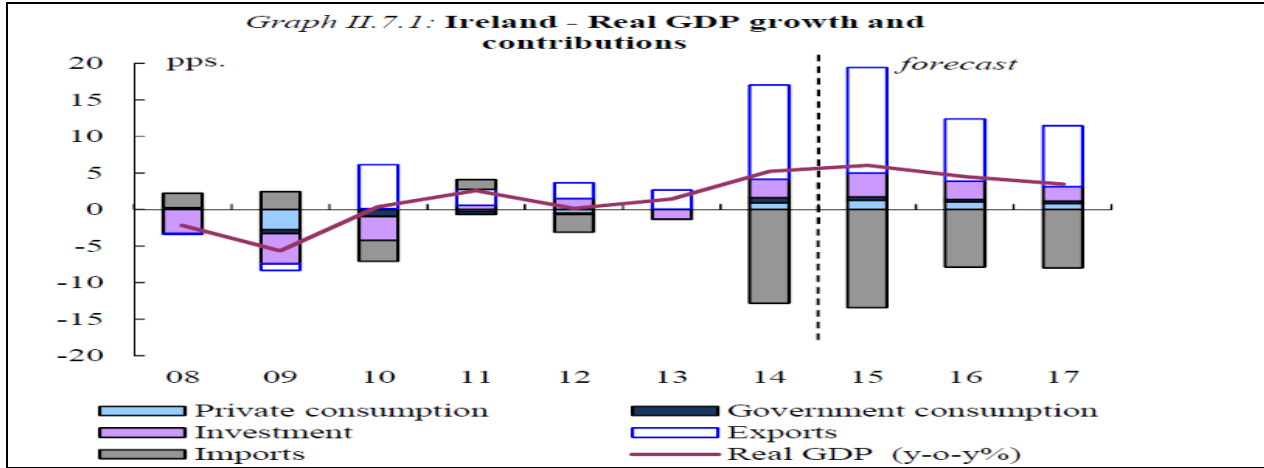
من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي هي 60%)¹. الأمر الذي جعل وكالات التصنيف الائتماني تخفض درجت تصنيف إيرلندا من (AAA) إلى (BA1) خمس مرات متتالية منذ جويلية 2009.

وفي 21 نوفمبر 2010 توجهت الحكومة بطلب المساعدة رسميا من الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي، وقد أرادت الحكومة الحصول على 14 مليار أورو إلى غاية 2014، منها 6 مليار أورو في سنة 2011 من أجل رفع مواردها؛ كما قامت الحكومة بترشيد نفقاتها لتخفيض العجز بما يصل إلى 12% من إجمالي الناتج المحلي على أن يتم تخفيض ما يعادل 5% أخرى على مدار العامين المقبلين²، وذلك من خلال تخفيض الإنفاق على قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية وتقليص الأجور خاصة أجور الوزراء. إضافة إلى استحداث ضرائب جديدة ورفع معدلات الضرائب على المداخيل إلى حدود 40% من إجمالي الناتج المحلي لزيادة مواردها المالية.

الشكل رقم(4-22): نمو الناتج المحلي الإجمالي الأيرلندي خلال الفترة 2008-2017.

¹ - خالد مدبولي، "أزمة أيرلندا ونفق أوروبا المظلم"، <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=29112010>، تاريخ الاطلاع: 2017/01/04 على الساعة: 17:59.

² - كريستين لاغارد، "أيرلندا والاتحاد الأوروبي - عزيمة مشتركة ومصير واحد"، تقرير صندوق النقد الدولي، 8 مارس، 2013، ص: 04.



Source : European comission.,op.cit., p:8.0

جدول رقم(4-24): بعض مؤشرات الاقتصاد الايرلندي خلال الفترة 2012-2017.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
3.5	4.5	6.0	5.2	1.4	02	GDP
6.7	7.0	12.7	12.1	2.5	2.1	الصادرات
7.6	7.7	14.1	14.7	0.0	2.9	الواردات
7.9	8.7	9.5	11.3	13.1	14.7	البطالة
1.5-	1.5-	2.2-	3.9-	5.7-	8.0-	الميزانية العامة
93.7	95.8	99.8	107.5	120.0	120.2	الدين العام

Source : Ibid., p:81.

لقد تراجع النمو الاقتصادي في ايرلندا في الفترة من 2007-2009 حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 260 مليار دولار إلى 223 مليار دولار وارتفع الدين الحكومي المركزي من 28.37 إلى 70.48 من الناتج المحلي الإجمالي¹، فضلا عن انتقال عجز الميزانية العمومية من 0.0% سنة 2007 إلى 32.4% سنة 2011، ويعود ذلك لتحمل الحكومة ديون البنوك الايرلندية على عاتقها، وقد أنفقت ما يعادل 46 مليار أورو في الفترة 2008-2010، بالإضافة إلى تحمل الحكومة 31 مليار أورو لتطهير الديون الخطيرة - المشكوك فيها- للبنوك²، فتراجع بذلك النمو الاقتصادي من 7% عام 2009 إلى 1% عام 2010، وانتقل معدل البطالة وسط الشباب من 8.9% سنة 2007 إلى 31% في جانفي 2012 أما المعدل

تاريخ الاطلاع: <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/ca235351-6dd6-4272-8867-c22b8ff7caf3> 13:01 2017/01/05

2- أوكيل نسيمه، بوكساني رشيد، مصيبح أحمد، " الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني"، مجلة بحوث اقتصادية، العددان 61-62 / شتاء ربيع 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص:13.

العام للبطالة فبلغ 14.7% من نفس السنة وهي أعلى نسبة بطالة عرفتتها ايرلندا، ونلاحظ من خلال الجدول السابق أنه انطلاقا من سنة 2014 بدأت معطيات الاقتصاد الكلي الايرلندي تستجيب للإصلاحات الاقتصادية المتخذة وإنهاء برامج الإنقاذ الأوربي، ونلاحظ خلال الفترة 2012 إلى 2015 انتعاش الاقتصاد حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ليبلغ نسبة 6% وهي نسبة نمو جيدة إذا ما قورنت بنسب نمو بقية دول منطقة اليورو؛ بما في ذلك الدول التي لم تشملها برامج الإنقاذ، في حين انخفضت نسب البطالة من 14.7% عام 2012 إلى 8.7% عام 2016 ويتوقع أن تنخفض إلى حدود 7.9% عام 2017. كما انخفض العجز في الميزانية العامة من 8.0% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 إلى 1.5% سنة 2016. أما الدين الحكومي فقد تقلص من 120.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 إلى 95.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016.

الفرع الثاني: الأزمة في البرتغال.

لم يكن المشكل الأساسي في البرتغال هو تدهور وضعية القطاع البنكي ولا هو فقاعة الأسواق المالية، وإنما هو معاناة الاقتصاد البرتغالي من مشاكل هيكلية، حيث أن متوسط نمو الناتج المحلي الخام بين سنتي 2000 و2010 لم يبلغ حتى 1%. إذ عانت الصناعة البرتغالية من منافسة دولية، والتي زادت حدتها بتوسع الإتحاد الأوروبي نحو شرق القارة الأوروبية، بالإضافة إلى ارتفاع تنافسية الواردات الآسيوية. ويمكن قراءة مؤشرات الاقتصادية لأدراك حقيقة الأزمة في البرتغال¹:

- زاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي البرتغالي بحوالي 1.1% بين سنتي 2001-2007 وهو الأضعف في منطقة اليورو، وتقلصت ثروت البلاد ب 1% في نفس الفترة.

- زاد معدل البطالة بنسبة 160% بين سنتي 2002-2007، وبلغ معدل البطالة طويلة الأجل 50% من النسبة العامة ليصل المعدل سنة 2010 حوالي 10.9% الإجمالي.

- يعتبر اقتصاد البرتغال اقتصاد خدمات بالدرجة الأولى، فقطاع التعليم العالي يوظف ما يقرب من 60% من السكان، ويلاحظ أن حوالي 80% من الشركات البرتغالية تتكون من أقل من خمس عمال.

¹ - Jean-François HUMBERT, « au nom de la commission des affaires européennes sur la crise économique et financière au Portugal, Rapport d'information », Sénat, N° 249 ,19 Janvier 2011, pp : 7-9.
 تم الاطلاع عليها في : 2017/11/26 على الساعة: 21:25
<http://www.senat.fr/rap/r10-249/r10-2491.pdf>

- القدرة الشرائية هي الأدنى مقارنة بمعدلات منطقة اليورو، إذ بلغ نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25% أقل من المتوسط الأوربي و براتب متوسط قدره 800 يورو سنة 2008، وأن معظم الزيادات في الأجور وجهت للاستهلاك ما نتج عنه زيادة في حجم الواردات.

- انخفاض كبير في القدرة التنافسية، والتي ترجع جزئيا إلى انخفاض مستوى التدريب، إذ قدرت منظمة التعاون والتنمية عدد حاملي شهادات التعليم الثانوي إلى نحو 20% من بين (25 و 64)، مقابل 70% في المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي. ونصف القوى العاملة لم تصل تسع سنوات من التعليم المدرسي 45% من الشباب بين 18 و 25 توقف عن الدراسة بعد حد أقصى 9 سنوات من التسجيل.

وفي سنة 2009 بلغ عجز الموازنة نسبة 9.4%، كما أن حجم الدين العام للبرتغال بلغ 145.5 مليار يورو أي 82.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وارتفع إلى 129% سنة 2013. وارتبط استخدام الدين أساسا لضبط أوضاع المالية العامة، لتجد البرتغال نفسها في دوامة مديونية جعلتها تواجه تكاليف تمويل مرتفعة على نحو متزايد. وأسهم الرأي السلبي الذي أعربت عنه وكالات التصنيف الثلاث حين خفضت تصنيف الدين السيادي البرتغالي في تعزيز عدم الثقة في الأسواق فيما يتعلق بالديون البرتغالية¹.

لتبدأ أزمة البرتغال حين اعتمدت خطط تقشف تضمنت رفعا في الرسم على القيمة المضافة من 21% إلى 23%، كما شملت رفع الضرائب على المداخيل والأرباح، وتأجيلا لمشاريع استثمارية كبيرة²، وأعلنت عن حاجتها لمساعدة مالية من الاتحاد الأوربي قدرها 80 مليار يورو من أجل الحفاظ على نظامها المصرفي.

وقد وافق وزراء مالية منطقة اليورو على برنامج إقراض طارئ للبرتغال لمدة ثلاث سنوات بقيمة 78 مليار يورو. وقام الاتحاد الأوربي من خلال آلية الإنقاذ الأوربية والآلية الأوربية للاستقرار المالي بتقديم مساعدة مالية قدرها 26 مليار يورو من كل آلية منهما إضافة إلى 26 مليار يورو من طرف صندوق النقد الدولي.

تجاوز معدل النمو الاقتصادي في التسعينيات متوسط معدل النمو في الاتحاد الاوربي، غير أنه هبط بين عامي 2001 و 2008 وانكمش الاقتصاد البرتغالي بنسبة 2.5% سنة 2009، لينتعث بنسبة 1.4% سنة

¹-La crise économique et financière au Portugal ,

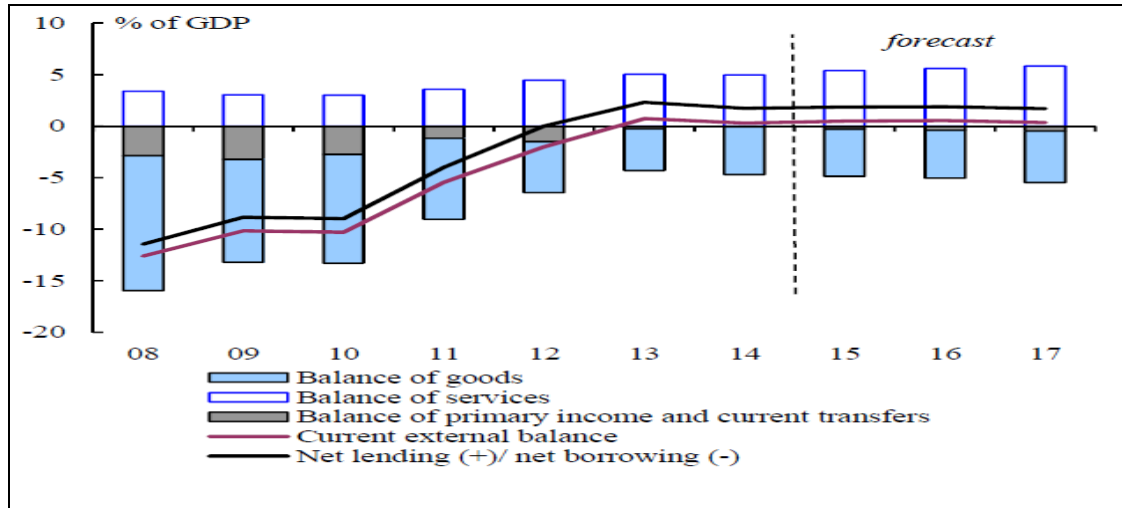
متاحة على الموقع: <https://www.senat.fr/rap/r10-249/r10-249.html> على الساعة: 21:48.

² - محمد يعقوبي، عبد الله عناني، "تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوربية مع دول مجلس التعاون الخليجي"، إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة ، الجزائر، 7-8 ماي 2013.

2010 و بينتس مرة أخرى خلال 2011 و 2012 عندما بدأت الحكومة في تنفيذ خطة خفض الانفاق وزيادة الضرائب، امتثالا لشروط حزمة الإنقاذ المالي الأوربي وصندوق النقد الدولي.

ونلاحظ من قراءتنا لشكل (4-23) أن الميزان التجاري للبرتغال عرف عجزا كبير خلال الفترة 2008-2010 وبدأ العجز في الانخفاض استجابة للسياسة التقشفية المتبعة من طرف الحكومة وانعدم العجز سنة 2013، كما تشير الإحصائيات حسب الشكل (4-25) أن العجز في الميزانية بلغ 9.3% سنة 2009 واستطاعت الحكومة تخفيضه إلى حدود 3% سنة 2015 وإلى 2.9% سنة 2016 ويتوقع أن يصل العجز إلى حدود 2.5% سنة 2017. في حين نلاحظ أن معدل الناتج المحلي الإجمالي بلغ -4% سنة 2014 وقد عرف تحسن مستمر خلال السنوات الموالية حيث بلغ -1.1% سنة 2013 ثم 0.9% خلال سنة 2014 وليثبت خلال 2014 و 2015 عند مستوى 1.7% ويتوقع أن يصل نسبة 1.8% سنة 2017.

الشكل رقم(4-23): تطور الميزان التجاري للبرتغال خلال الفترة 2008-2017.



Source : European comission.,op.cit., p:110.

أما فيما يتعلق بحجم الديون فقد بلغت نسبة 84.6% سنة 2010 بعد أن كان 76.6% من الناتج المحلي الإجمالي واستمر في الارتفاع خلال السنوات المالية حيث بلغ نسبة 130.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014، وبدأ الانخفاض التدريجي للدين العام البرتغالي سنة 2015 حين بدأت في تسديد مستحقات الدائنين وتمكنت من دفع 14 مليار يورو إلى صندوق النقد الدولي قبل الموعد المحدد. وقد بلغ حجم سنة 2016 نسبة 124.7% من GDP ويتوقع انخفاضها إلى 121.3% من GDP سنة 2017. في حين بلغت البطالة سنة 2010 معدل 10.9% واستمرت في الارتفاع لتبلغ ذروتها سنة 2013 حين بلغت نسبة 16.4% ثم انخفضت خلال السنوات المالية لتبلغ سنة 2016 نسبة 11.7% وعموما توضح المؤشرات عودة الاقتصاد البرتغالي إلى الاستقرار النسبي.

جدول رقم(4-25): بعض مؤشرات الاقتصاد البرتغالي معبر عنه بـ % GDP خلال 2012-2017.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1.8	1.7	1.7	0.9	1.1-	4.0-	GDP
5.3	4.8	5.3	3.9	7.0	3.4	الصادرات
6.1	5.3	6.7	7.2	4.7	6.3-	الواردات
10.8	11.7	12.6	14.1	16.4	15.8	البطالة
2.5-	2.9-	3.0-	7.2-	4.8-	5.7-	الميزانية العامة
121.3	124.7	128.2	130.2	129.0	126.2	الدين العام

Source : Ibid., p:111.

الفرع الثالث: الأزمة في اسبانيا.

لم تسلم اسبانيا رابع قوة اقتصادية في منطقة اليورو بعد ألمانيا وفرنسا وإيطاليا؛ من أزمة الديون السيادية فقد وصل الدين الاسباني إلى 820 مليار دولار عام 2010 وهو بمستوى ديون اليونان وايرلندا والبرتغال مجتمعة¹، غير أن غالبية ديون اسبانيا مجتمعة تحت السيطرة وهي ناتجة عن الإنفاق العالي على القطاع العام.

ويعتبر السبب المباشر في أزمة الديون الاسبانية هو حالة الركود الاقتصادي التي أعقبت الأزمة المالية العالمية؛ فلقد سجلت اسبانيا في فترة قصيرة جدا فائض في الميزانية العامة للحكومة قدره 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2007 ما لبث أن تحول إلى عجز ب نسبة 11.1% من الناتج المحلي الخام عام 2009 ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير للعوائد المالية بسبب فقاعة الإسكان. ولمواجهة عجز الميزانية والدين الحكومي اتبعت اسبانيا إجراءات تقشفية أواخر جوان 2008 تتكون من 21 بند لمحاولة توفير 250 مليون يورو، وأهم الإجراءات التي تم اتخاذها هي خفض 70 % على عروض العمل بالقطاع العام وتجميد 304 من كبار الموظفين في الدولة ومن بينهم منصب رئيس الحكومة². خفض برامج الصحة والاجتماعية ورفع سن التقاعد إلى 67 عاما وهي أمر لم يعتدها المواطن الاسباني. وفي جويلية 2008 أعلنت الشركة العقارية الأولى بالبلاد "مارتينسا-فاديسا" عن إفلاسها التاريخي الذي لم تمر به من قبل بدين يبلغ 5200 مليون يورو بسبب انعدام السيولة مما دفعها لسحب تعاملاتها بالبورصة مما أثر على سوق الأوراق المالية وباقي القطاع العقاري ما عجل بركود القطاع العقاري، وانعدام الثقة في استعادة نشاطه وتقييد الائتمان من جانب القطاع المالي³.

وإلى جانب هذا توقعت الشركات الأجنبية عدم الاستقرار للاقتصاد الإسباني للسنوات المقبلة فعمدت إلى تخفيض إنتاجها للرحيل وبالتالي تسريح عمالها والبحث عن مناطق مستقرة اقتصاديا؛ وأبرز هذه الشركات شركات صناعة السيارات "جينيرال موتورز"، "فورد"، و"سيات" و"ورنو".

وفي ظل هذه الظروف انهارت مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ فلقد سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاض مستمر خلال النصف الأخير من عام 2008 والذي أعلن عن دخول اسبانيا لأول مرة بعد 15 سنة في

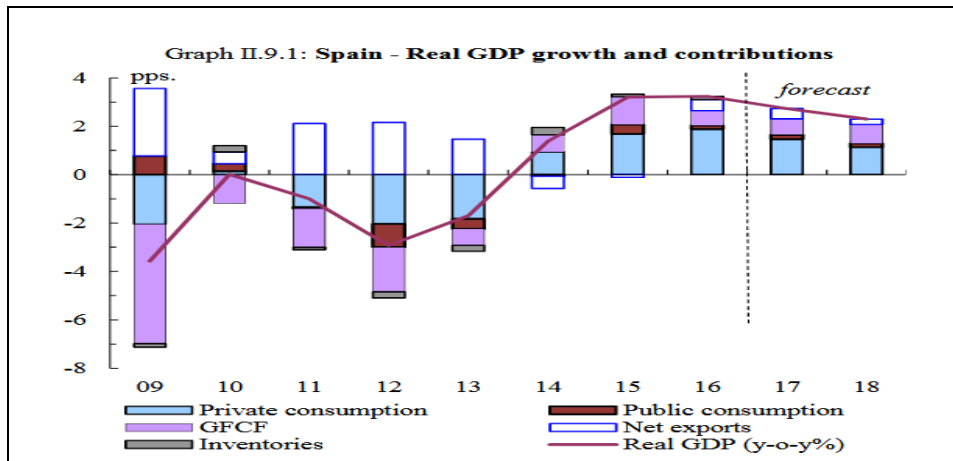
¹ - "نشوء أزمة الديون السيادية"، دراسة لاتحاد المصارف العربية، على الموقع: https://www.google.dz/webhp?ie=utf-8&oe=utf-8&client=firefox-b&gws_rd=cr&ei=7s6QWOqeE8iqUYL8vbAP#q تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2017/01/31 على الساعة: 20:01.

² - الأزمة الاقتصادية الاسبانية، على الموقع: [https://ar.wikipedia.org/wiki/\(2014-2008\)](https://ar.wikipedia.org/wiki/(2014-2008)) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/01/06 على الساعة: 11:40.

³ - نفس المرجع السابق.

مرحلة ركود اقتصادي وظل بها إلى 2010 حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.7% عام 2009 وإلى 0.1 عام 2010، وخلال الربع الثاني من سنة 2011 دخلت اسبانيا في فترة ركود ثانية دامت إلى غاية 2013 وهو ما يوضحه الشكل الموالي؛ حيث بلغ عجز الموازنة 4.4% من إجمالي الناتج المحلي وهي النسبة التي يجب أن لا تزيد عن 3% حسب مقررات الاتحاد الأوربي، كذلك بلغ حجم الدين 70% من إجمالي الناتج المحلي وبلغت نسبة البطالة 21.5% من حجم قوة العمل الاسبانية لتعد بذلك النسبة الأعلى أوروبا، ولم يسجل الاقتصاد الاسباني نسبة نمو خلال الربع الثالث من عام 2011. ولتسديد الديون لجأت اسبانيا لإصدار سندات دولية بفائدة جد مرتفعة بلغت 6.459%¹ وذلك في نفس اليوم الذي استداننت فيه فرنسا للفترة ذاتها بنسبة 0.86%.

شكل رقم (4-24): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2016.



Source : European comission.,op.cit.,Spring 2017, P:78.

وعلى اثر هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية اعتبر صندوق النقد الدولي إسبانيا أكبر خطر يهدد الاقتصاد العالمي بسبب تراجع اقتصادها وتهديدا للعملة الموحدة اليورو.

بتاريخ 25-06-2012 تقدمت الحكومة الاسبانية طلبا رسميا للحصول على المساعدة المالية من منطقة اليورو، حيث أشارت الاحتياجات الإضافية من رأس المال في القطاع المصرفي الاسباني أنها تتراوح بين 51-62 مليار أورو، وقد قدرت هذه الاحتياجات من طرف المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع البنك

¹ - المشهد الاقتصادي الاسباني، متاح على الموقع: <http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2012/1/19> تاريخ الاطلاع: 2017/01/06، ساعة الاطلاع: 12:19.

المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي، وتم الاتفاق على منح اسبانيا مساعدات مالية قدرت 100 مليار يورو؛ وكانت الدفعة الأولى الممنوحة لأسبانيا خلال شهر جويلية 2012 تقدر بـ 30 مليار يورو، وقد جاءت في أوضاع جد طارئة وملحة للقطاع المصرفي الاسباني¹. وفي المقابل كان على الحكومة الاسبانية أن تعتمد مجموعة من الإصلاحات المالية والسياسة تقضي بتوفير 65 مليار يورو وتمثلت في²:

- * ارتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة من 18% إلى 21% ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2012.
- * عدم صرف علاوة رأس السنة للموظفين الحكوميين والعمال بالإضافة إلى الحد من الإجازات الخاصة.
- * تقليل عدد نواب البلدية وتعيين الكفاءات من قبل مجالس النواب الحكومية.

جدول رقم (4-26): بعض مؤشرات الاقتصاد الاسباني خلال الفترة 2012-2017.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
2.4	2.7	3.1	1.4	1.7-	2.6-	GDP
5.4	5.3	4.9	5.1	4.3	1.1	الصادرات
5.5	5.8	6.1	6.4	0.3-	6.2-	الواردات
19.00	20.5	22.3	24.5	26.1	24.8	البطالة
2.6-	3.6-	4.7-	5.9-	6.9-	10.4-	الميزانية العامة
100.4	101.3	100.8	99.3	93.7	85.4	الدين العام

Source : European comission.,op.cit.,, p:8.5

يوضح الجدول السابق بعض مؤشرات الاقتصاد الاسباني وذلك انطلاقا من الفترة الثانية للركود حيث نلاحظ الناتج المحلي الإجمالي بقيم سالبة خلال سنتي 2012 و 2013 على التوالي -2.6% و -1.7% ليرتفع خلال السنوات الموالية في الفترة ما بين 2014 - 2017 وتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2015 بنسبة 3.1% مدفوعا بالقطاع السياحي الذي عاد بقوة لينتشل الاقتصاد فقد زار نحو 29.2 مليون سائح اسبانيا في النصف الأول من عام 2015، كما أعلنت هيئة الإحصاء الرسمية الاسبانية أن الاقتصاد نما بدعم من الطلب المحلي وقوة سوق العمل³ وهو ما دفع وكالة التصنيف "ستاندر آند بورز" أن ترفع تصنيف

¹ - European Financial Stability Facility, EFSF, July 2012, pp:20-21. www.efsf.europa.eu/attachments/faq_en.pdf-12/07/2014.

² - الأزمة الاقتصادية الاسبانية، متاحة على الموقع: [https://ar.wikipedia.org/wiki/الأزمة_الاقتصادية_الاسبانية_\(2008-2014\)](https://ar.wikipedia.org/wiki/الأزمة_الاقتصادية_الاسبانية_(2008-2014)) تاريخ الاطلاع: 2017/02/11 على الساعة 12:50.

³ - أسماء الخولي، "اقتصاد إسبانيا ينتعش بفضل السياحة بعد 7 سنوات من التأزم"، متاحة على الموقع: <http://aawsat.com/home/article/424246> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/12 على الساعة: 14:08.

الاقتصاد الاسباني من سلبي إلى مستقر BBB، أما في ما يتعلق بالصادرات فيعتبر أداء البلاد ممتاز في الآونة الأخيرة فقد ارتفع عدد الشركات التي تتبع في الأسواق الأجنبية أكثر من 50% خلال مسار الأزمة، في حين تبقى الديون العامة والخاصة مرتفعة جدا وفي ارتفاع مستمر انطلاقا من سنة 2012 إلى غاية 2016 ويتوقع أن تنخفض سنة 2017 بمقدار 0.9%، كما تبقى أولويات تخفيض العجز الموازني من المتطلبات الضرورية ونلاحظ أن الإجراءات الحكومية المتخذة للترشيد النفقات قد كان لها الأثر في التخفيض المستمر لعجز الميزانية والذي يتوقع أن يصل نسبة -2.6% سنة 2017 بعد أن بلغ نسبة -10.4% سنة 2012.

الفرع الرابع: الأزمة في قبرص.

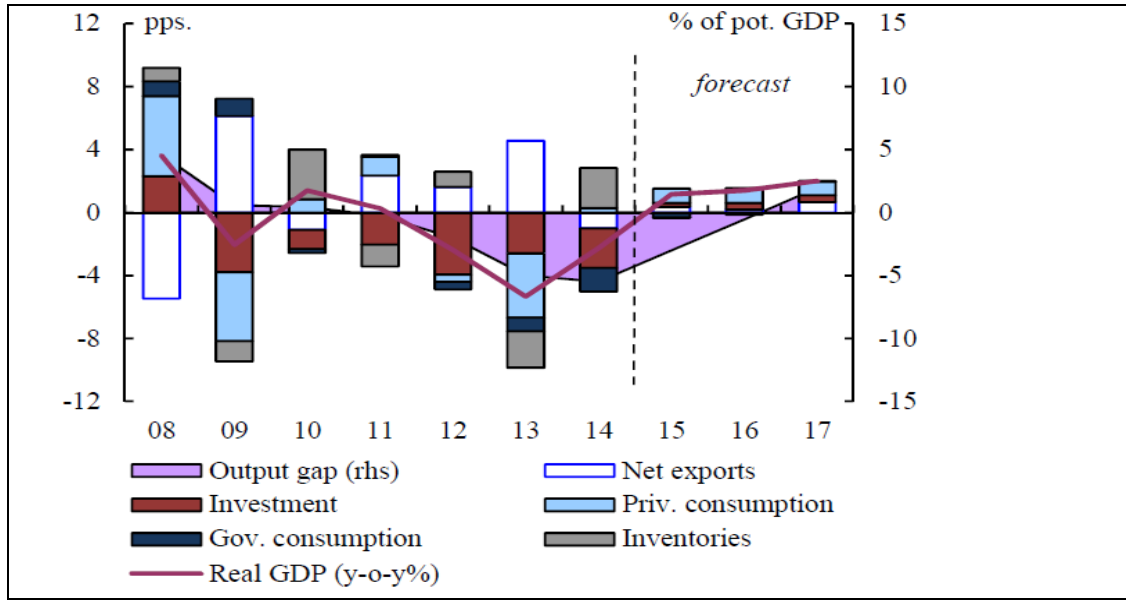
رغم أن سكان هذه الجزيرة يقل عن المليون نسمة (600885)، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي لها سنة 2011 قيمة 17.9 مليار يورو بمعدل نمو 0.5%، أما البطالة فقد شكلت 7.7%، والرصيد المالي خلال نفس السنة 2011 بلغ نسبة -6.5% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة -5.9 مليار يورو، أما عملائها الرئيسيون فهم: اليونان (22.1%)، ألمانيا (8.4%)، بريطانيا (8.2%)، أما الموردون الرئيسيون فهم: اليونان (19%)، إيطاليا (9.3%)، ألمانيا (8.9%)، بريطانيا (8.3%)، إسرائيل (8%)¹.

إن النظام المصرفي والتجارة يوفران لقبرص مداخيل عالية غير أنها تأثرت بالأزمة اليونانية حسب ما يظهره الشكل الموالي من حالة عدم استقرار الاقتصادي انطلاقا من سنة 2008 أين تأثر الاقتصاد بالأزمة العالمية ورغم تحسن أداءه سنة 2010 غير أنه تأثر مرة أخرى بأزمة اليونان ليدخل في حالة من الركود الاقتصادي وأزمة ديون خانقة، بسبب ما لديها من سندات يونانية تقدر بحوالي 22 مليار يورو، ومن أجل المحافظة على المستوى الائتماني لمصارفها، سعت قبرص إلى الحصول على 2.5 مليار يورو من المؤسسات المالية الدولية².

الشكل رقم (4-25): نمو الناتج المحلي الإجمالي القبرصي خلال الفترة 2008-2017.

¹-Jean-François HUMBERT, « au nom de la commission des affaires eurooéennes (1) sur Chypre et la crise de la zone euro », RAPPORT D'INFORMATION, (Sénat,N°173, 29 novembre 2012, p: 6. <http://www.senat.fr/rap/r12-173/r12-173.html>.

²- عبد اللطيف درويش، "البيرو في مواجهة التحديات"، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أغسطس 2012، ص:04، على الموقع: <http://studies.aljazeera.net>.



Source : European comission.,op.cit., p:92

وقد تظهر الأرقام الاقتصادية والمكانة الجغرافية والمالية أنه يسهل مساعدة قبرص للخروج من مأزقها خاصة وأن قبرص بحاجة إلى 17 مليار يورو فقط لاستعادة عافيتها، وهو مبلغ صغير أمام استعدادات أوروبية لدفع 240 مليار يورو في سبيل إخراج اليونان من أزمتها. إن صغر حجم الدين القبرصي وعدم مقدرتها على السداد يعكس الوضع السيئ لاقتصادها فمبلغ 17 مليار يورو يعادل تقريبا حجم الناتج المحلي لها وفي حالة تلقي قبرص قروض على أساس الالتزامات المالية القائمة، فإن نسبة ديونها سترتفع إلى 180٪ مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. وهي نسبة لا توجد في أي بلد آخر، وتعتبر الأزمة المالية اليونانية هي السبب المباشر في الأزمة القبرصية نتيجة الترابط المالي والاقتصادي الذي يكاد يكون تام بين البلدين.

لقد توصل وزراء مالية منطقة اليورو إلى اتفاق بخصوص منح قبرص مساعدات مالية تقدر بـ 10 مليارات يورو، وفي المقابل أقرت شروط وافقت عليها الحكومة القبرصية تمثلت في فرض ضريبة لمرة واحد على المودعين وأصحاب الحسابات في مصارفها بنسبة 6.75 ٪ إن كان الحساب المصرفي أقل من مئة ألف يورو وبنسبة 9.9 ٪ إن كان الحساب المصرفي يفوق ذلك. إضافة إلى إجراء إصلاحات هيكلية وخصخصة مؤسسات القطاع الحكومي وزيادة الضرائب على الشركات من 10 ٪ إلى 12.5 ٪.

جدول رقم (4-27): بعض مؤشرات الاقتصاد القبرصي خلال الفترة 2012-2017.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
2.0	1.4	1.2	2.5-	5.9-	2.4-	GDP
2.9	1.3	1.2	0.5-	1.8	1.1-	الصادرات

الواردات	4.4-	3.0-	2.0	0.6	1.1	1.8
البطالة	11.9	15.9	16.1	15.6	14.6	13.3
الميزانية العامة	5.8-	4.9-	8.9-	0.7-	0.1	0.3
الدين العام	79.3	102.5	108.2	106.7	98.7	94.6

Source : Ibid., p.:93

يتضح من خلال الجدول السابق عمق الأزمة في قبرص فقد امتدت إلى غاية 2014 كان فيها النشاط الاقتصادي متدني فالناتج المحلي الإجمالي بلغ مستوياته الدنيا بنسبة -5.9% سنة 2013 في حين مستوى عجز الميزانية العامة بلغ مستوى -8.9% سنة 2014 أما مستويات الدين العام فقد تجاوزت نسبة 100% وبلغت ذروتها سنة 2014 بنسبة 108.2% غير أن سنة 2015 اتسمت بتحسن مؤشرات الاقتصادية لقبرص حيث نمت الناتج المحلي من -2.5% سنة 2014 إلى 1.2% سنة 2015 واستمر هذا النمو سنة 2016 ويتوقع أن يصل نسبة 2.0% سنة 2017 كما ارتفعت نسبة الصادرات والواردات وانخفض مستوى العجز الموازني والدين العام.

الفرع الخامس: الأزمة في إيطاليا.

شهدت إيطاليا ثالث (03) أكبر اقتصاد في منطقة اليورو ارتفاعا كبيرا بنسبة فوائد سندات الخزينة، علما أنها تعاني من أعلى نسبة ديون في دول الاتحاد تعادل 120% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تراجعت أسهم مصارفها في البورصة بنسبة عالية، الأمر الذي أثار مخاوف الأوروبيين من انتقال العدوى، فاييطاليا ليست اليونان أو البرتغال، فهي احد أعمدة منطقة اليورو الثلاثة، واقتصادها يوازي ضعفي اقتصاديات الدول التي يراد إنقاذها وهي على حافة الإفلاس - اليونان وإيرلندا والبرتغال - وقد أقرت الحكومة الإيطالية خطة تقشف في مطلع شهر جويلية، لتوفير 47 مليار يورو، إلا أن ذلك لن يخرجها من أزمتها، فقد فشلت خطط التقشف في إخراج هذه الدول من الأزمات، فمن المعروف أن خطط التقشف تعرقل انتعاش الاقتصاد، سواء كان ذلك بتخفيض النفقات أو زيادة الضرائب، كما تضعف فرص الحد من اتساع ظاهرة البطالة وتسهم في توسيع دائرة الفقر، وتنصب معظم إجراءات التقشف على حساب العمال والموظفين، وعلى تقليص الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وارتفاع تكلفة المعيشة، إضافة إلى تخفيض المساعدات المقدمة للدول الفقيرة.

وهناك عدة أسباب تثير وتزيد من حدة المخاوف من تأثير أزمة ارتفاع الدين العام الايطالي، وهي¹:

* تعتبر إيطاليا ثامن (08) أكبر اقتصاد في العالم، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ما يقرب من 2.1 تريليون دولار في عام 2010؛

* تعد إيطاليا من أكبر الأسواق في العالم إصدارا للسندات الحكومية، وأي إخلال منها بسداد ديونها، سيؤدي إلي ارتفاع سعر فائدة الدين لأكثر من 12 %؛

* الارتفاع الهائل لحجم الدين بشكل قد يصعب اجتيازه، والذي وصل إلي 2.2 تريليون دولار في عام 2011، وبما شكل ما نسبته 120% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011؛

* تخفيض تصنيف إيطاليا الائتماني بمستوى واحد، بسبب عدم قدرة إيطاليا على خفض الإنفاق العام وضبط أوضاعها المالية، خاصة في ظل توقعات النمو غير المشجعة؛

* أن امتداد الأزمة بتلك السرعة إلى إيطاليا تثير المخاوف من تتابع تداعياتها لباقي الدول الأوروبية.

الجدول رقم (4-28): بعض مؤشرات الاقتصاد لإيطاليا خلال الفترة (2012-2017).

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1.4	1.5	0.9	0.4-	1.7-	2.8-	GDP
4.5	3.3	4.4	3.1	0.8	2.3	الصادرات
5.0	4.8	5.0	2.9	2.5-	8.1-	الواردات
11.6	11.8	12.2	12.7	12.1	10.7	البطالة
1.6-	3.2-	2.6-	3.0-	2.9-	3.0-	الميزانية العامة
130.0	132.2	133.0	132.3	128.8	123.2	الدين العام

Source : European comission.,op.cit., p:91

المطلب الثاني: الدول المتأثرة.

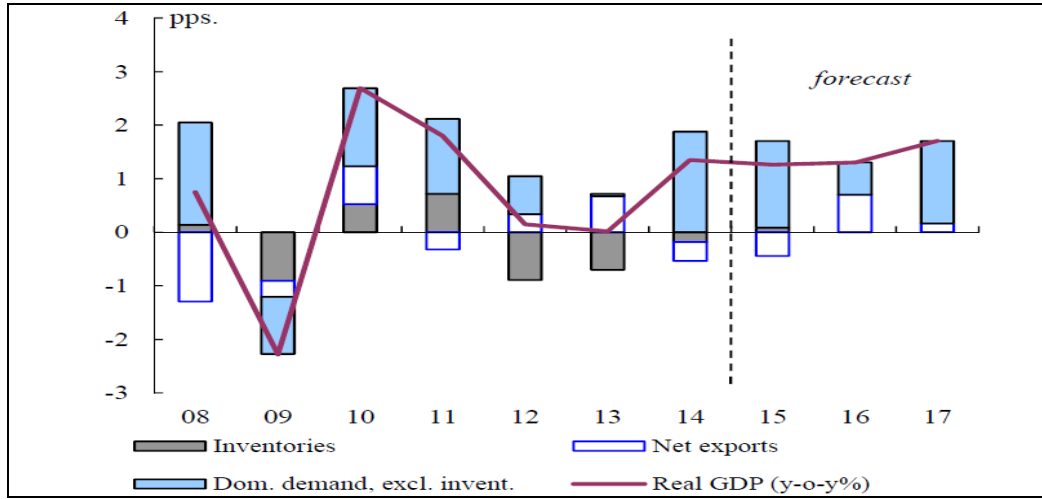
وهي مجموعة الدول التي لها ديون سيادية ضخمة غير أنها لم تطلب المساعدة من الاتحاد الأوربي ولا صندوق النقد الدولي وعملت على تقليص دينها من خلال مواردها الخاصة.

الفرع الأول: الأزمة في بلجيكا.

¹ - مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي: "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، مرجع سابق، ص: 22.

وصل الدين البلجيكي إلى سقف 110% من الدخل القومي وتصل نسبة العجز نسبة 5%، وقد قامت الحكومة البلجيكية بتمويل دينها الخارجي من خلال صناديق التأمين، هذه الوضعية ألزمت الحكومة باتخاذ إجراءات لتوفير مبلغ 11 مليار يورو خلال سنة 2011 تخوفا من انتقال عدوى أزمة الديون إليها¹.

شكل رقم(4-26): تطور الناتج المحلي الإجمالي البلجيكي خلال الفترة 2008 - 2017.



Source : European comission.,op.cit., p: 68.

حسب الشكل السابق نلاحظ عودة الانتعاش الاقتصادي في النصف الثاني من عام 2013 بعد صدمة اليورو، واستمرت النشاطات الاقتصادية البلجيكية في النمو خلال الفصل الثالث من نفس العام وبوتيرة أعلى بشكل طفيف؛ فقد بلغت نسبة النمو 0.3% وهي أعلى نسبة سجلها الاقتصاد البلجيكي منذ 2011. ولوحظ أن الزيادة في القطاع الصناعي كانت أهم الزيادات في النشاط الاقتصادي بعد أن عرفت ركود دام ثلاث سنوات²، ومع ذلك فالصادرات عرفت خلال عام 2013 انخفاض بنسبة 0.2% مقارنة بالسنة التي قبلها لتبلغ سنة 2014 ذروتها بنسبة 5.4% وتعاود الانخفاض والارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي 3.6% و4.5% ويتوقع أن تبلغ سنة 2017 نسبة 5.3%، في حين كان المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي قد انخفض لنسبة 0.0% عن السنة التي قبله حسب ما يوضحه الجدول الموالي ليستقر خلال السنوات الثلاث المقبلة 2014 و2015 و2016 في حدود 1.3% ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار الطاقة

¹ عبد الله مصطفى، " مزاد الديون الإيطالية يفشل في طمأنة الأسواق.. والمركزي البلجيكي يحذر من الكساد"، متاح على الموقع: <http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=12086&article=656653#.WKqesfKvHIU> تم الاطلاع عليه في: 2017/02/20 على الساعة: 08:59.

² آفاق الاقتصاد البلجيكي عام 2014، الفرقة التجارية البلجيكية اللوكسمبورجية، متاحة على الموقع: <http://www.ablcc.org/publications-resources/ablcc-newsletters/newsletters-2014/1st-edition-2014?start=4> تم الاطلاع عليها في: 2017/02/20 على الساعة: 08:08.

وزيادة الإنفاق الاستهلاكي ويتوقع ارتفاعها سنة 2017 إلى حدود 1.7%. ونجد أن نسبة العجز في الميزانية العامة انخفضت سنة 2013 إلى نسبة -2.9% بعد أن كانت -4.1% ثم عادت الارتفاع سنة 2014 إلى -3.1% ثم تعاود الانخفاض إلى -2.7% ثم -2.6% على التوالي سنتي 2015 و2016 ويتوقع سنة 2017 ان تواصل الانخفاض إلى -2.3%. أما الدين العام فقد كان في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2012-2016 ويتوقع انخفاضه خلال سنة 2017.

جدول رقم (4-29): بعض مؤشرات الاقتصاد البلجيكي خلال الفترة 2012-2017.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1.7	1.3	1.3	1.3	00.00	0.2	GDP
5.3	4.5	3.6	5.4	1.6	1.8	الصادرات
5.2	3.8	4.1	5.9	0.8	1.4	الواردات
7.9	8.4	8.6	8.5	8.4	7.6	البطالة
2.3-	2.6-	2.7-	3.1-	2.9-	4.1-	الميزانية العامة
106.1	107.1	106.7	106.7	105.1	104.1	الدين العام

Source : European comission.,op.cit.,, p:69.

الفرع الثاني: الأزمة في فرنسا.

تعد فرنسا خامس قوة اقتصادية عالمية بناتج محلي إجمالي يوازي 2.8 تريليون دولار أمريكي سنة 2011، وثالث قوة اقتصادي أوروبية؛ يعتبر الاقتصاد الفرنسي اقتصاد خدماتي كون هذا القطاع يشكل 70% من الناتج المحلي؛ سنة 2012 تم اعتبار فرنسا الاتجاه السياحي الأول في العالم بعدد سياح قدر: 83 مليون سائح.

لقد ارتفع معدل العجز المالي في الموازنة الفرنسية من الناتج الإجمالي المحلي سنة 2008 من 3.4% إلى 7.8 سنة 2011 فيما ارتفع معدل الدين العام من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة من 68% إلى 84%، وإلى نسبة 90% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 وتخطت بذلك النسبة المتفق عليها للانضمام لليورو، وكردة فعل طبيعية لارتفاع الدين العام الفرنسي قامت وكالات التصنيف الائتماني

بتخفيض التصنيف الائتماني الفرنسي¹ من AAA إلى AA+ ما أدى إلى انخفاض العائد على السندات الحكومية لمد 10 سنوات. وفي ديسمبر 2014 تم خفض التصنيف الائتماني لفرنسا مرة أخرى من قبل "فيتش" و "S & P" مرة أخرى إلى AA².

بالرغم من الإجراءات الإصلاحية التي اعتمدها فرنسا أواخر العام 2011 إلا أن مستويات الدين استمرت في الارتفاع فقد بلغ سنة 2015 نسبة 96.5% ويتوقع أن تصل سنة 2017 نسبة 97.4% والسبب يعود إلى كون هذه الإصلاحات قوبلت بالرفض من طرف الحكومة الاشتراكية التي استلمت الحكم في مارس 2012 معتبرة إياها تزيد من مشكل البطالة في البلاد، ما دفع بالمفوضية الأوروبية إلى توجيه تنبيه إلى الحكومة الفرنسية لضرورة لجم الإنفاق وإتباع إصلاحات اقتصادية خاصة قطاع التقاعد.

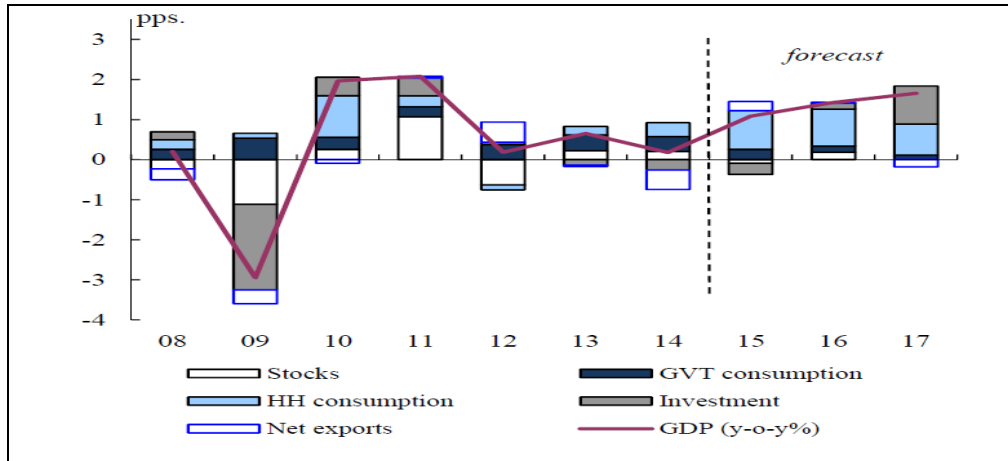
وفي محاولة من الحكومة الفرنسية لتخفيف حجم العجز الموازني خلال سنة 2015 طرحت ثلاث مطارات للبيع وهي مطار "نيس" الذي تتراوح قيمته بين 1.5 و 1.8 مليار يورو، مطار "ليون" والذي تملك فيه الدولة نسبة 60%، مطار "تولوز". ومن أجل تمرير ميزانية 2015 على الاتحاد الأوربي بسبب تجاوزها عتبة 3% من الناتج المحلي أقرت الحكومة إجراءات تقشفية شملت تخفيض نفقات الدولة 1 مليار يورو (1.26 مليار دولار)، والأموال المخصصة للمحافظات بـ 3.7 مليار يورو (4.67 مليار دولار) إضافة إلى توفير 3.2 مليار يورو (4 مليار دولار في مجال الضمان الصحي) و 700 مليون يورو (883 مليون دولار) في سياسة الأسرة³.

شكل رقم(4-27): تطور الناتج المحلي لفرنسا خلال الفترة 2008 - 2017.

¹ - <http://www.alwasatnews.com/news/594256.html>.

² - https://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_France .

³ - محمد بو هريد، " الازمة المالية تجبر فرنسا على عرض ثلاثة مطارات للبيع"، متاحة على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/7/28> تم الاطلاع عليها في: 2017/02/15 على الساعة: 14:40.



Source : European comission.,op.cit., p:86.

من خلال قراءة الشكل الأعلى والجدول الموالي نلاحظ أن أداء الاقتصاد الفرنسي كان بطيء خلال الفترة 2012-2014 حيث كان نمو الناتج الإجمالي المحلي بين -0.2%، 0.7%، 0.2% على التوالي ليرتفع سنة 2015 إلى نسبة 1.1% وسنة 2016 إلى 1.4 على أمل أن يبلغ نسبة 1.7 سنة 2017. في حين نجد الصادرات انخفضت من 2.5% سنة 2012 إلى 1.7% سنة 2013 لتعود للارتفاع خلال 2014 و2015 حيث بلغت ذروتها بنسبة 6.1% لتعاود الانخفاض سنة 2016 ويتوقع ارتفاعها سنة 2017 إلى نسبة 5.5% أما الواردات فهي أيضا عرفت ارتفاع مستمر بعد انخفاض سلبي لسنة 2012 باستثناء سنة 2014 أين انخفضت من 0.8% سنة 2013 إلى 0.6% ثم عاودت الارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 إلى 1.1% و1.4% ويتوقع أن يرتفع سنة 2017 إلى 1.6%.

جدول رقم (4-30): بعض مؤشرات الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة 2012-2017.

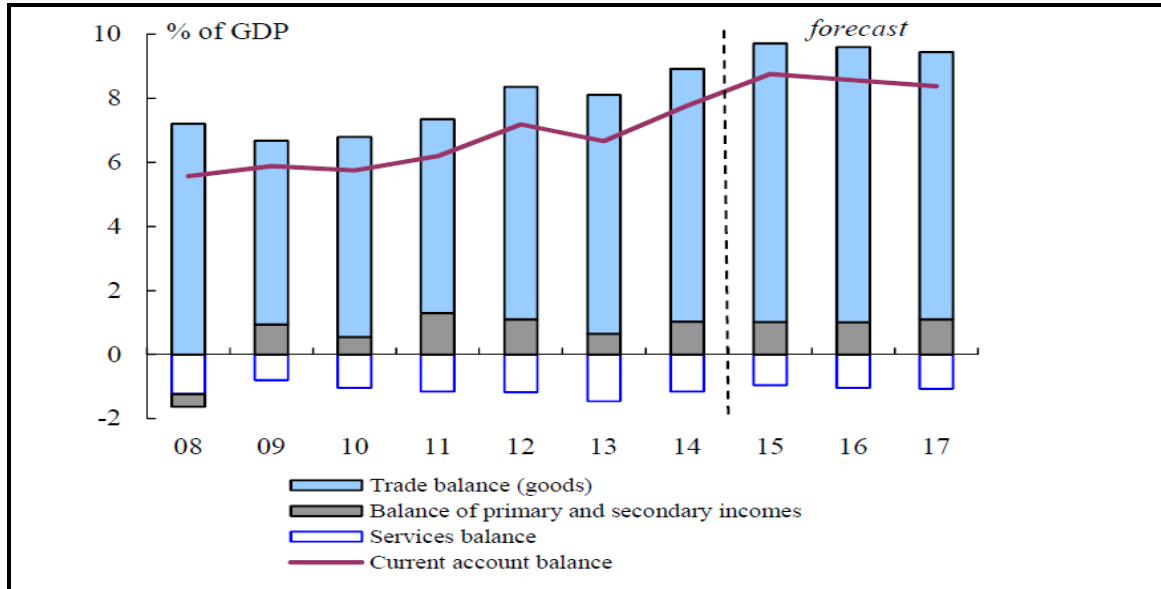
2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1.7	1.4	1.1	0.2	0.7	-0.2	GDP
5.5	4.6	6.1	2.4	1.7	2.5	الصادرات
1.6	1.4	1.1	0.6	0.8	0.7-	الواردات
10.2	10.4	10.4	10.3	10.3	9.8	البطالة
3.3-	3.4-	3.8-	3.9-	4.1-	4.8-	الميزانية العامة
97.4	97.1	96.5	95.6	92.3	89.6	الدين العام

Source : Ibid., p:87.

الفرع الثالث: الأزمة في ألمانيا.

ألمانيا هي الاقتصاد الأكبر في الاتحاد الأوروبي، ورابع اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة والصين واليابان من حيث الناتج المحلي والمرتبة الخامسة من حيث القوة الشرائية. ويتميز الاقتصاد الألماني بقوة تنافسيته وتشابكه العالمي التي ترجع إلى قوة الإبداع والابتكار والتوجه نحو التصدير خاصة في القطاعات الأكبر مبيعا مثل السيارات، وبناء الآلات والتجهيزات وكذا قطاع الصناعات الكيماوية والتقنيات الطبية.

الشكل رقم (4-28): بعض مؤشرات الاقتصاد الألماني خلال الفترة 2008-2017.



Source : European comission.,op.cit., p:77.

ان قوة الاقتصاد الألماني مكنته من الحصول على قروض من المؤسسات الدولية لتعيد إقراضها لدول منطقة اليورو، وهذا في حد ذاته يحقق أرباحا طائلة لألمانيا، كما استفادت من الوحدة النقدية الأوروبية حيث سهلت عليها غزو الأسواق الأوروبية فتلنا انتاجها يوجه إلى دول أوروبا كما استطاعت أن تبقي سوقها الداخلي ونظامها المصرفي بعيد عن أزمة الديون السيادية، كما لعبت الدور الأساسي في عمليات الدعم المالي للدول المتعثرة إقتصاديا. والجدول الموالي يبرز الأداء المتميز للاقتصاد الألماني خلال الفترة 2012-2017.

جدول رقم (4-31): بعض مؤشرات الاقتصاد الألماني خلال الفترة 2012-2017.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1.9	1.9	1.7	1.6	0.3	0.4	GDP
5.1	4.3	5.8	4.0	1.6	2.8	الصادرات
6.3	5.3	6.4	3.7	3.1	0.3-	الواردات
5.2	4.9	4.7	5.0	5.2	5.4	البطالة
0.4	0.5	0.9	0.3	0.1-	0.1-	الميزانية العامة
65.6	68.5	71.4	74.9	77.4	79.7	الدين العام

Source : Ibid., p:77.

المبحث الثالث: آثار الأزمة اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي.

لقد كان لأزمة الديون السيادية أبعاد وآثار اقتصادية واضحة على كل من الاتحاد الأوربي والاتحاد النقدي، من خلال هذا المبحث نحاول الإلمام بها.

المطلب الأول: آثار الأزمة اليونانية على الاتحاد الاقتصادي الأوربي.

أثرت أزمة الديون السيادية اليونانية على الاتحاد الاقتصادي على مستوى الدول الأعضاء حيث أوجدت خلافات حادة خاصة بين فرنسا وألمانيا وطرحت فكرة خروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الأوربي كما أثرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد.

الفرع الأول: ظهور خلافات بين دول الاتحاد.

لقد تباينت وجهات النظر بين أعضاء الاتحاد الأوربي حول كيفية إخراج الدول التي مستها الأزمة من حالة الركود الاقتصادي والتخفيف من حجم الديون السيادية؛ فمنهم تيار مؤيد لسياسات التقشف كحل ناجع للتخفيف من حجم المديونية وحالة العجز الموازيني، وتيار آخر يعتبرها تقوض فرص النمو الاقتصادي وتؤدي إلى الركود وتزايد المشاكل الاجتماعية كالبطالة، وتدني القدرة الشرائية للمواطن، التي تعتبر المحفز الرئيسي لنمو الاقتصاد؛ فمحاولات الإنقاذ أدت إلى ظهور كتلتين في منطقة اليورو كتلة تقودها ألمانيا بتأييد من المجر، وفنلدا، ودول البينيلوكس وسميت بـ "دول الشمال"، وتكتل ثاني بقيادة فرنسا مدعومة بإسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، واليونان وسمي بـ "دول الجنوب"¹. فهناك تنافس سيادي خفي ألمانيا وفرنسا على من يكون صاحب القرار في الاتحاد الأوربي، وكليهما كان له منهج خاص بمعالجة الأزمة تمليها عليه مصالحه الاقتصادية؛ ففرنسا عارضت فكرة تأسيس الحكومة الاقتصادية لمعالجة الأزمة وطرحت فكرة تأسيس إدارة اقتصادية تهتم بإنشاء هياكل وأطر عمل وتفرض عقوبات، ورفضت بشدة فكرة الحكومة الاقتصادية لأنها تعطي انطباعا بوجود جهة عليا خارجة عن إدارة الحكومات الأوربية تملي سياسة اقتصادية معينة على الجميع مما يعني إثارة حفيظة الدول الأخرى كونه ينقص من سيادتها، ولذلك فإن هذا الاقتراح لم يلقى قبولاً؛ ونبرز نقاط الاختلاف على النحو التالي:

¹ - رضا الشكدالي، مرجع سابق، ص: 19.

1- إصدار السندات الأوربية المشتركة: إن مقترح تبادل سندات الدين تقضي بفرض نسبة فائدة وسطية على السندات تتراوح بين 2% و4%، ما يجعل ألمانيا تدفع على سنداتها للمستثمرين الذين يكتتبون بها أعباء أكبر على اعتبار أن الفائدة على سندات الديون الألمانية لا تتعدى 1.5%¹.

2- طبيعة دور البنك المركزي الأوربي: لفتت أزمة اليورو إلى طبيعة دور البنك المركزي الأوربي ومسؤولياته، فقد نصت معاهدة ماستريخت في الفقرة الأولى من المادة 104: "يمنع على البنك المركزي الأوربي والبنوك المركزية للدول الأعضاء منح مساعدات لمؤسسات الاتحاد والإدارات المركزية والسلطات المحلية والشركات العامة والخاصة للدول الأعضاء". إضافة أنه توجد نصوص أخرى مشابهة في ميثاق الاستقرار والنمو تحرم بشكل قطعي أية مساعدة لدولة أوربية تهدف إلى سد العجز المالي. إن المصادقة على قرار شراء البنك المركزي للديون السيادية ربيع 2010 سعياً منه لكبح ارتفاع معدلات فوائد الاقتراض اليونانية، انتقد من طرف الألمان الذين اعتبروه انحرافاً عن مهامه الأصلية الموكلة له وهي محاربة التضخم وتعرض استقلاليته للخطر².

3- تحويل صندوق التسهيلات الأوربي للاستقرار المالي إلى مؤسسة مالية: طرحت فرنسا سنة 2011 اقتراح يهدف إلى منح صندوق التسهيلات الأوربي الاستقرار المالي صفة المصرف، له ما لدى المصارف التجارية من مزايا، والهدف هو تمكين الصندوق التزويد بالسيولة من البنك المركزي الأوربي حاله في ذلك حال باقي المصارف، وعارضت ألمانيا هذا المقترح بشدة، حيث رأت فيه التقافاً على الواجبات المكلف بتنفيذها المصرف المركزي الأوربي، فنظامه الداخلي يمنع منعاً باتاً تمويل الديون السيادية. والموافقة على هذا المقترح يعني تزويد الدول المتعثرة بالسيولة المطلوبة عبر صندوق التسهيلات الأوربي للاستقرار المالي من جهة ومن جهة أخرى شراء سندات الخزنة الصادرة من دول منطقة اليورو ذلك لأن مخاطر البرنامج قد تكون كارثية بالنسبة للمهمة الرئيسية المكلف بها البنك المركزي الأوربي³.

الفرع الثاني: خروج بريطانيا من الاتحاد الاقتصادي الأوربي.

¹ - مازن حمود، "الازمة في أوروبا: تحديات إنشاء مصرفي أوربي"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد: 383، أوت 2012، ص: 36.

² - اتحاد المصارف العربية، "صندوق النقد الدولي والازمة الأوربية"، عدد 373، ديسمبر 2011، ص: 52.

³ - عدنان عباس علي، "اجتماع القمة الأوربية في مرسيليا: قضايا كبيرة ونتائج متواضعة"، مجلة اتحاد المصارف الكويت، العدد: 99، فيفري 2012، ص: 54.

لقد كان لبريطانيا مع الاتحاد الأوربي خلافات قديمة فهي لم تكن داعمة لتأسيسه منذ وبداياته الأولى بدءا باتفاقية روما التي تأسست بموجبها الجماعة الاقتصادية الأوربية عام 1958، رغم محاولتها الانضمام في عامي 1963 و 1967 لكن فرنسا عارضت انضمامها. وانضمت في وقت متأخر سنة 1973 غير أنها وبعد سنتين من الانضمام أجرت استفتاء حول مواصلة الانضمام في عضوية الاتحاد الأوربي وانتهى باستمرار بريطانيا في الاتحاد الأوربي¹.

فبريطانيا تريد أن تضع قدما داخل الاتحاد الأوربي والقدم الأخرى خارجه فالاتحاد الأوربي لم يعد السوق الاقتصادي المزدهر كما كان سنة 1973، كما ان بريطانيا تشعر بالتهميش نتيجة استخدامها عملتها الخاصة مقابل الدول الأوربية المستخدمة للعملة الموحدة إضافة إلى مشاكل أخرى من بينها بريطانيا ترفض فكرة دستور أوربي موحد.

وفي مارس 2012 رفضت بريطانيا المصادقة على الميثاق الأوربي الجديد إلا بمجموعة من الضمانات تتمثل في²:

- أن أي نقل للسلطة من جهة تنظيمية وطنية إلى جهة تنظيمية تابعة للاتحاد الأوربي بشأن الخدمات المالية تخضع للفييتو.

- يجب على البنوك مواجهة متطلبات زيادة رأس المال.

- ينبغي أن تضل السلطة المصرفية الأوربية في لندن، وكانت هناك اقتراحات أن ينكرس ذلك في الأمن الأوربي وهيئة السوق في باريس.

- رفض محاولات تحكّم البنك المركزي الأوربي المعاملات المالية المقومة باليورو التي تتم داخل منطقة اليورو.

صرح "ديفيد كميرون" أن: "فكرة فرض ضريبة أوربية جديدة في وقت لن تسري فيه تلك الضريبة في أماكن أخرى لا أعتقد أنها معقولة لذا سوف أمنعها، ما لم يتفق العالم بأسره في نفس الوقت على أن نفرض جميعا

¹ - محمد نجيب السعيد، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي... قفزة إلى المجهول"، متاحة على الموقع: <http://alwatan.com/details/102662> تاريخ الاطلاع 2017/02/21 على الساعة: 21:14.

² - <http://www.guardian.co.uk/business/2011/dec/09/eurozone-countries-treaty-exclude-birtain> تاريخ الاطلاع: 2017/02/21 على الساعة: 21:35.

ضريبة ما فإننا لن نمضي قدما في ذلك". وتتخوف بريطانيا من كون الضريبة قد تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى المناطق الأقل تكلفة أي التي لا تستخدم هذا النوع من الضرائب.

لكن كيف لهذه الضريبة المفروضة على المعاملات المالية معالجة المشاكل التي تعاني منها منطقة اليورو؛ فإحصائيات المفوضية الأوروبية تشير إلى أنه يمكن جمع نحو 50 مليار يورو فقط سنويا وهو مبلغ زهيد مقارنة بديون المنطقة وعجزها، ولن يكون كافيا لإطلاق لتمويل مرفق الإنقاذ الدائم في أوروبا أو آلية الاستقرار الأوروبي والتي يفترض تمويلها بـ 500 مليار يورو، والمفوضية تبالغ في تقدير المبالغ المرتقبة من وراء هذه الضريبة.

وفي 23 جوان 2016 أجرت المملكة المتحدة استفتاء حول بقاء المملكة عضو في الاتحاد الأوروبي أو مغادرة الاتحاد وقد تم التصويت بنسبة 51.89% لصالح قرار مغادرة الاتحاد، وعلى الرغم من مطالبة الاتحاد الأوروبي بريطانيا بتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة المتعلقة بترتيبات انسحاب أي دولة من الاتحاد الأوروبي لتجنب أي إرباك قد يصيب الوحدة الأوروبية، غير أن بريطانيا غير جاهزة لهذا الانفصال فهي تواجه صعوبات على المستوى المالي والاقتصادي وهو ما يعني تأجيل قرار الانفصال حتى سنة 2019¹.

الفرع الثالث: آثار الأزمة على متغيرات الاقتصاد الكلي للاتحاد الأوروبي.

* النمو الاقتصادي:

تسببت عجوزات المالية العامة والديون العامة المرتفعة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي والتوترات المتصاعدة في الأسواق المالية إلى إقبال كاهل النمو الاقتصادي في معظم دول الاتحاد الأوروبي، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.4% سنة 2008 تحت تأثير الأزمة العالمية ليزداد الأمر تعقيدا سنة 2009 حين سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل تحت الصفر -4.5% ويعود السبب في ذلك دخول الاتحاد الأوروبي أزمة ديون سيادية خانقة تعثرت فيها المؤسسات المالية والإنتاجية وخسرت الكثير من أرباحها ووصلت مرحلة الإفلاس.

¹ - بريطانيا تؤجل الخروج من عباءة الاتحاد الأوروبي إلى 2019، متاح على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/8/14/-2019-2017/02/26>، تم الاطلاع عليه: 2017/02/26، على الساعة: 22:40.

من خلال الشكل الموالي يتضح أن النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي دخل في مرحلة ركود مرة أخرى انطلاقاً من سنة 2012 حتى الربع الثاني من عام 2013؛ فقد تراجع الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو سبتمبر 2012 بنسبة 2.5% وفي دول الاتحاد الأوروبي (27) بنسبة 2.3% حيث سجل تراجع الإنتاج الصناعي في أيرلندا بـ 12.6% وفي البرتغال 12%، اليونان بـ 4.4% ونسبة 2.8% في إسبانيا أما ألمانيا فقد تراجع بنسبة 2.1% وتراجع في فرنسا بـ 2.7% وشمل الانخفاض جميع المجالات الصناعية خاصة السلع المعمرة حيث تراجع إنتاجها بنسبة 4.3%¹.

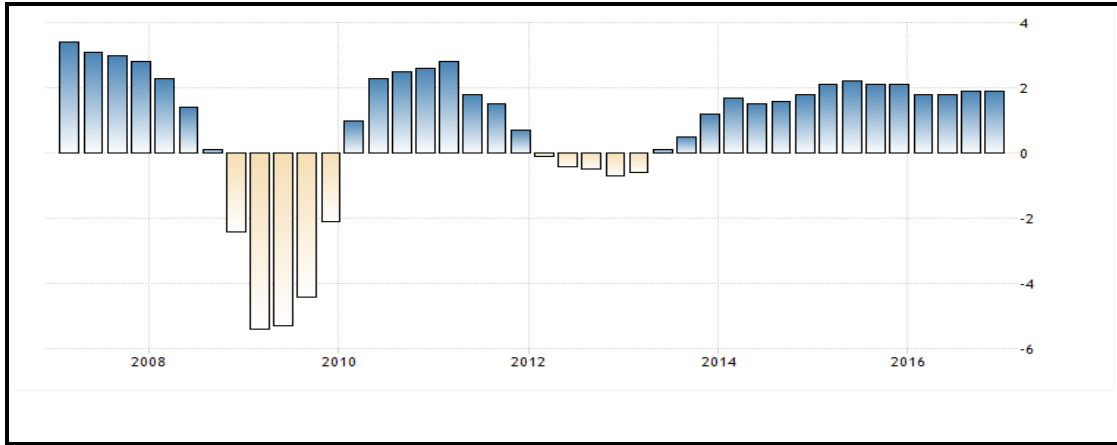
وعلى الرغم من الإجراءات الجريئة التي اتخذتها حكومات اليورو في إطار محاولتها التوصل إلى حلول لمشكلة الديون اليونانية، قوبلت تلك الخطوات باستمرار حالة الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدى بعض الاقتصادات الأكبر داخل منطقة اليورو؛ في هذا السياق أدت السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى المزيد من إضعاف فرص النمو والتوظيف ما انعكس سلباً على عمليات الضبط المالي وإصلاح وتحقيق التوازن².

شكل رقم (4-29): تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2017-2006.

%

¹ - الانتاج الصناعي في منطقة اليورو يتراجع 2.5% بسبب تفاقم أزمة الديون، متاحة على الموقع: <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/8afe5faa-1e34-4c1f-af9e-d4dfc9fe3249> تاريخ الاطلاع: 2017/04/03 على الساعة: 13:59.

² - الملخص التنفيذي لتقرير الأمم المتحدة، " حالة وآفاق الاقتصاد العالمي"، 2012 متاح على الموقع: www.un.org/en/.../desa/.../2012wesp_es_ar.pdf تم الاطلاع عليه في: 2017/04/03 على الساعة: 18:13.



Source: <http://ar.tradingeconomics.com/european-union/gdp-annual-growth-rate>

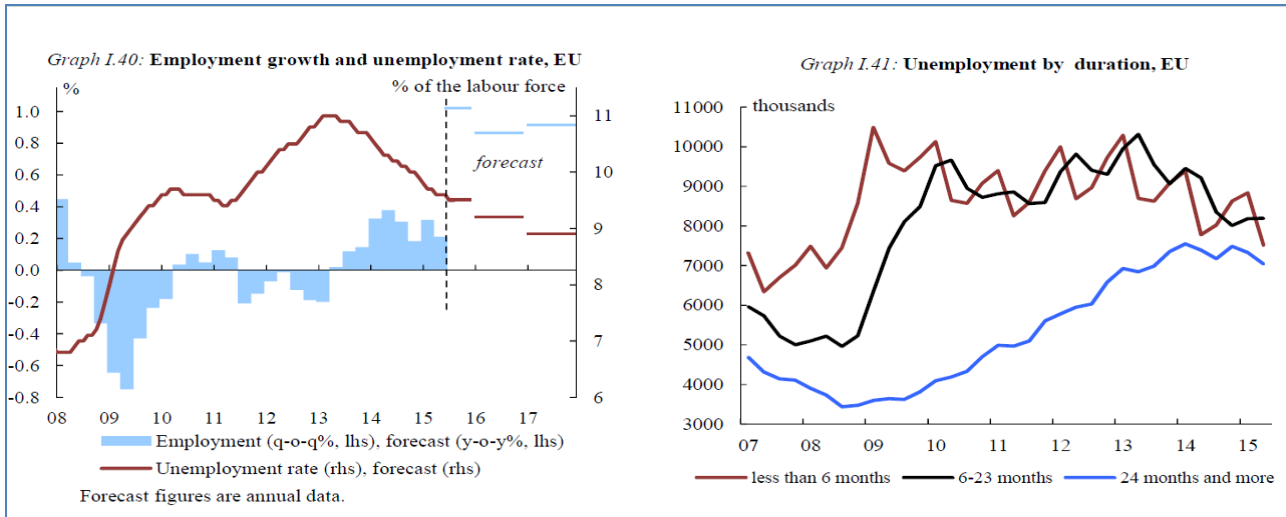
صرح مكتب الإحصاء الأوربي أن الربع الرابع من العام 2013 شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3% في منطقة اليورو وبنسبة 0.4% في الاتحاد الأوربي واستمر الارتفاع خلال الربع الأول من عام 2014 حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسمياً في دول الاتحاد الأوربي (28) بواقع 0.3%. وفي دول اليورو بواقع 0.2%؛ فقد سجلت الدنمارك نمواً بواقع 0.9% أما ألمانيا والمملكة المتحدة فقد سجلتا نمواً بواقع 0.8% على حد سواء في حين تراجع النمو في هولندا بنسبة 1.4% وانخفض كذلك في استونيا بواقع 1.2% كما سجلت قبرص والبرتغال تراجعاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بواقع 0.7% على حد سواء. وفيما يتعلق بمكونات الناتج المحلي الإجمالي والمساهمات في النمو يذكر بيان مكتب الإحصاء الأوربي أنه خلال الربع الأول من عام 2014 ارتفع الإنفاق الاستهلاكي للقطاع المنزلي بنسبة 0.1% في منطقة اليورو وبنسبة 0.2% في دول الاتحاد الأوربي، وزاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 0.3% في منطقة اليورو وبنسبة 0.6% في دول الاتحاد الأوربي، وذلك بعد زيادة بنسبة 0.9% في منطقة اليورو وزيادة بنسبة 1% في الاتحاد الأوربي خلال الربع السابق. كما ارتفعت الصادرات بنسبة 0.3% وبنسبة 0.4% في منطقة الاتحاد الأوربي وزادت الواردات بنسبة 0.8% في منطقة اليورو وبنسبة 1.1% في منطقة الاتحاد الأوربي. وساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع المنزلي بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي بواقع 0.1% في منطقة اليورو والاتحاد الأوربي، في حين ساهم إجمالي تكوين رأس المال الثابت بواقع 0.1% في كلا المنطقتين، وكانت مساهمة الميزان الخارجي في نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبية حيث سجل انخفاض

سلبى قدر بـ 0.2% في منطقة اليورو و 0.3% في منطقة الاتحاد الأوروبي¹. كما ارتفع معدل النمو السنوي من 0.9% عام 2014 إلى 1.5% سنة 2015 للمنطقة.

* البطالة:

ارتفاع معدل البطالة هو حتمية طبيعية لمفرزات أزمة القروض العقارية الأمريكية وأزمة الديون السيادية التي عصفت باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي؛ وقد أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 23.66 مليون شخص بينما عدد العاطلين في منطقة اليورو 15.869 مليون شخص شهر سبتمبر 2010، واستمر الارتفاع في مستويات جد مرتفعة نتيجة الإجراءات التقشفية التي تبنتها أغلب دول الاتحاد الأوروبي لسيطرة على عجز موازينها ومن ثم السيطرة على الدين العام.

شكل رقم (4-30): تطور العمالة والبطالة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2017.



Source: European commission.,op.cit

لقد تباينت معدلات البطالة بين دول الاتحاد الأوروبي خلال أزمة الرهون العقارية فأعلى نسبة سجلت في اسبانيا بـ 11.5% تلتها سلوفاكيا بـ 7.8% ثم اليونان بـ 7.7% وهذا خلال عام 2008 واستمرت البطالة بالارتفاع خلال السنوات المقبلة وزادت حدتها مع الانكماش الاقتصادي خلال سنة 2011 الذي سببته أزمة الديون السيادية حيث سجلت اسبانيا مرة أخرى أعلى نسبة قدرت بـ 25% تلتها اليونان بـ 24% خلال

¹ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في دول الاتحاد الأوروبي 0.3%، متاحة على الموقع: <http://www.alhayat.com/Articles/2773167> تاريخ الاطلاع: 2017/04/18 على الساعة 18: 44.

2012 في حين ظلت مستقرة البطالة في كل من فرنسا ولوكسمبورغ ومالطا، أما ألمانيا فعلى الرغم من تراجع معدلات النمو الاقتصادي فإن البطالة بقيت منخفضة حيث سجلت 5.4% في الربع الثاني من نفس السنة أما بريطانيا فهي الأخرى عانت من ارتفاع مستوى البطالة فقد بلغ عدد عاطلين عن العمل 2.5 مليون شخص في أكتوبر 2010 كما ارتفع معدل البطالة إلى 7.9% من نفس السنة.

صرحت المفوضية الأوروبية أن والوضع الاقتصادي في الاتحاد الأوربي شهد تحسنا مستمرا وامتد الانتعاش الاقتصادي إلى معظم الدول الأعضاء مع التحسن المطرد في أغلب القطاعات، مع تراجع معدل البطالة بين الشباب حيث تم توفير 2.7 مليون فرصة عمل خلال الفترة 2013-2015، وبلغ معدل البطالة في دول الاتحاد الأوربي خلال فيفري 2015 نسبة 9.8% مقارنة بـ 10.5% فيفري 2014 بينما بلغت النسبة 9.9% شهر جانفي 2016، ومع ذلك تظل التحديات متمثلة في وجود أكثر من 12 مليون عاطل عن العمل وتبقى البطالة بمعدلات عالية في بعض الدول مثل اليونان اسبانيا كرواتيا البرتغال وإيطاليا وقبرص¹.

*التضخم:

عانت أوروبا من انخفاض معدلات التضخم فيما يسمى بهاجس التضخم عند الأوربيين على اثر الازمة المالية وازمة الديون السيادية؛ ويعني أن الطلب على شراء السلع منخفض جدا وأن معدل النمو الاقتصادي يقترب من التوقف، فالمستهلك في هذه الحالة يؤجل مشترياته الحالية إلى المستقبل، ووفقا لإحصائيات "مكتب الإحصاء الأوربي" فإن معدل التضخم في دول الاتحاد الأوربي يقل عن 0.4% وهو ما يوجب المشاكل الاقتصادية في دول الاتحاد الأوربي عامة ودول منطقة اليورو خاصة في ظل انخفاض أسعار الطاقة .

لقد سجلت المفوضية الأوروبية خلال 2014 معدلات سنوية سلبية في 8 دول، وكانت أدنى المعدلات في قبرص-1.7% واليونان -1.4% وتلتها سلوفانيا، أما أعلى المعدلات السنوية فقد سجلت في رومانيا ومالطا بنسبة 1.3% ولاتفيا 1.2% وانخفضت معدلات التضخم السنوية في اثنتين من الدول الأعضاء وبقيت مستقرة في ثلاث دول وكانت أكثر التأثيرات في معدل التضخم متأتية من الارتفاعات المسجلة في أسعار الخضر 0.09%، المقاهي والمطاعم، 0.08%، التبغ 0.07%².

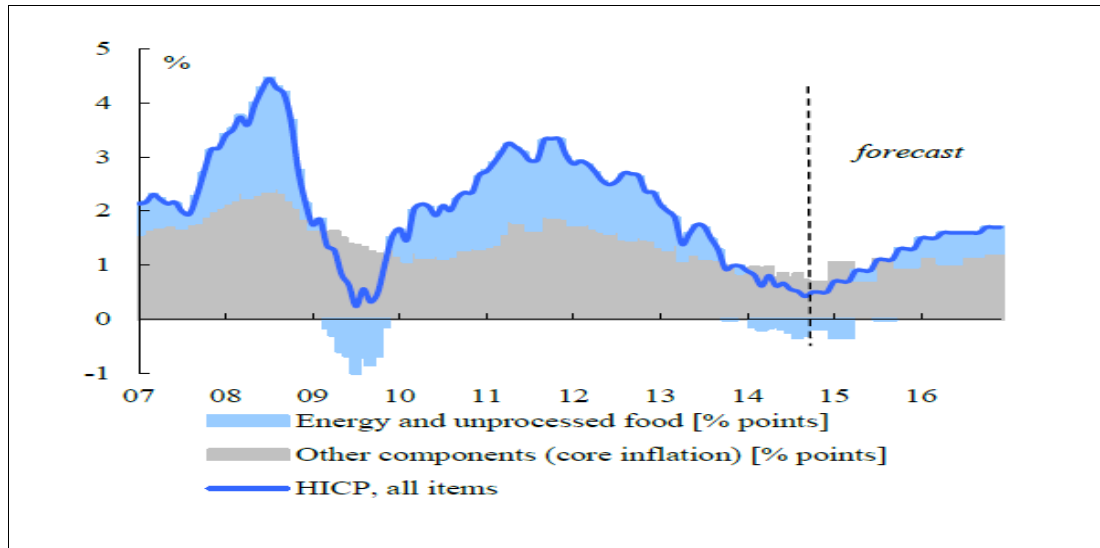
¹ - عبد الله مصطفى، " تراجع معدلات البطالة في أوروبا... لكن تبقى مرتفعة بـ 24 مليون عاطل"، متاح على الموقع:

<http://aawsat.com/home/article/336221> / تم الاطلاع عليه: 2017/02/27 على الساعة: 21:20.

² - "أوروبا تتنفس الصعداء بعد انقشاع غيوم انكماش الأسعار"، متاحة على الموقع: <http://aawsat.com/home/article/386106> تاريخ الاطلاع: 2017/03/14 على الساعة: 17:49.

واستمر ضعف التضخم في منطقة اليورو واستقر عند 0.2% في أوت 2016 بينما تراجع المعدل الأساسي إلى 0.8% ويتوقع البنك المركزي أن يرتفع التضخم إلى 1.8% عام 2018 بمساعدة أسعار النفط الثابتة، إلا أنه لا يحقق الهدف المنشود للبنك المركزي الأوربي وهو بلوغ معدل 2%¹.

الشكل رقم (4-31): تغير التضخم للاتحاد الأوربي خلال الفترة 2007-2016.



Source: European Commission, European Economic Forecast- Autumn 2014, Press Conference, 4 Novembre 2014, p:15.

الأمر الذي دفع بالبنك المركزي الأوربي تنفيذ برنامج لشراء الأصول بما فيها السندات السيادية لمعالجة مشكل التضخم المنخفض من خلال ضخ سيولة في الاقتصاد لرفع الأسعار من أجل ضبطها عند حدود 2% غير أن التضخم مازال منخفضا في منطقة اليورو خاصة بفعل هبوط اسعار النفط.

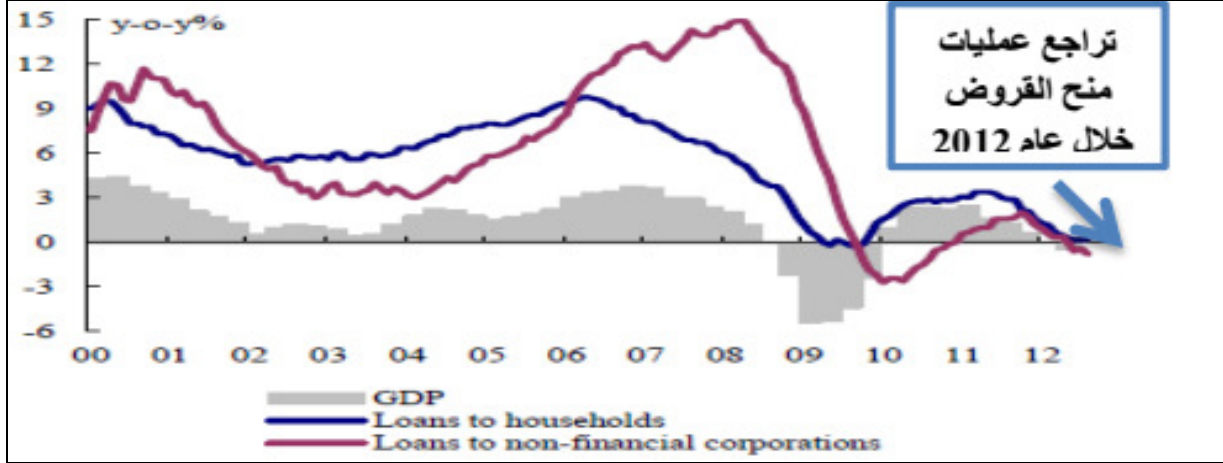
* عزوف المستثمرين عن المخاطرة:

ان ازدياد الضغوط بشأن تقليص حجم الديون على البنوك الأوربية سنة 2011، مع ارتفاع تكاليف التمويل وتدهور جودة الأصول المصرفية، وزيادة المخاوف من مخاطر عدم القدرة على السداد في ظل انخفاض كفاية راس المال. بدأت البنوك الأوربية تحد من قروضها في النصف الثاني من سنة 2011². ووفقا لتقرير المفوضية الأوربي فقد انخفضت معدلات نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص بمعدل -1.2% خلال أوت 2012، مقابل -0.9% جويلية من نفس السنة و -0.6% جوان من نفس السنة أيضا؛ حيث بلغ

¹ - النشرة الاقتصادية "سامبا"، الدائرة الاقتصادية مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، 22 سبتمبر 2016، ص:07.
² - البنك الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي، إدارة النمو في عالم متقلب"، جويلية 2012، ص: 1.

معدل النمو السنوي للقروض الممنوحة للقطاع العائلي 1% كما تراجعت القروض الممنوحة للمؤسسات غير المالية بنحو 0.5% خلال 2012، والشكل الموالي يوضح تطور اقراض البنوك للقطاع العائلي والمؤسسات غير المالية بدول منطقة اليورو خلال الفترة 2000-2012.

شكل رقم (4-32): تطور معدلات منح القروض بدول الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2000-2012.



Source: European Economic Forecast, European Commission, Autumn 2012.

وهذا ما أثر على مختلف الاستثمارات حيث عرفت تراجعا سريعا بدول الاتحاد الأوربي منذ صيف 2011، كما انخفضت تدفقات الاستثمار الوافدة لدول الاتحاد الأوربي بنحو 150 بليون دولار عام 2012 خاصة ألمانيا، بلجيكا، اليونان، إيطاليا البرتغال واسبانيا. إلا أن هذه التدفقات الاستثمارية قد عوض عنها السيولة النقدية التي تم ضخها من قبل النظام المالي الأوربي¹.

المطلب الثاني: آثار الأزمة اليونانية على الاتحاد النقدي الأوربي.

تجلت تداعيات الأزمة اليونانية على الاتحاد النقدي في آثارها على سعر صرف اليورو والاحتياجات المشككة منه في البنوك العالمية إضافة إلى الانكشاف المالية للبنوك الأوربية على الديون السيادية.

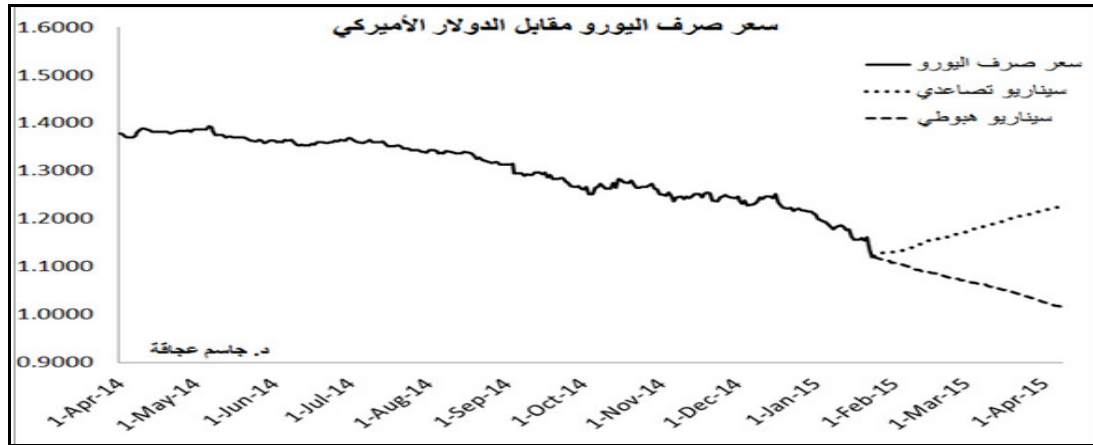
¹ - ياسمين أسامة أنور، " الاستقرار المالي العالمي: التحديات والافاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوربية"، سلسلة أوراق بحثية، إدارة البحوث التوعوية، المعهد المصرفي المصري، البنك المركز المصري، مصر، 2014، ص: 17-18.

الفرع الأول: تداعيات الأزمة على سعر صرف اليورو.

دخل اليورو حيز التداول عام 1999 في الأسواق المالية لدول منطقة اليورو وبدأ العمل به عام 2002 وبلغت الكتلة النقدية المتداولة منه عام 2015 ما يقارب 1000 مليار يورو، و تداوله 340 مليون أوروبي في 19 دولة من الاتحاد الأوربي ممثلة منطقة اليورو، وعند بدء التداول كان سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي 1.1743 دولار لليورو الواحد لكنه ما لبث أن انخفض إلى 0.8252 دولار لليورو في أقل من سنتين ليعود ويلامس 1.6 دولار لليورو الواحد سنة 2008، ومع اندلاع أزمة الديون السيادية بدأت أوضاع اليورو تتدهور وتؤول إلى الانخفاض أمام العملات الارتكازية أخرى، وقد تدهورت قيمة اليورو بصورة حادة حيث تدنت قيمته في ماي 2010 بنسبة 9.5% وذلك مقابل سلة مرجحة تجاريا من عملات الشركات التجارية الرئيسية في المنطقة، وبنسبة 4.3% في نهاية أفريل من نفس السنة، وجاء هبوط اليورو مقابل الدولار بنسبة أكبر حيث تراجع بنسبة 14.4% و 7.7% على التوالي، ويشير ضعف اليورو مقابل الدولار والارتفاع في أسعار سندات الخزنة الأمريكية بأن المستثمرين دأبوا على شراء الدولار والأصول الآمنة المسعرة بالدولار في الأوقات التي تسود فيها أجواء الحذر حتى ولو لم تكن المعطيات الأساسية للاقتصاد الأمريكي قوية. وخلال الفترة الممتدة من نهاية مارس وبداية جويلية 2012 تدنى سعر الصرف الفعلي لليورو وسط مخاوف من تصعيد الوضع في بلدان منطقة اليورو. حيث تدنت قيمته في جويلية 2012 بنسبة 4.3% انطلاقا من أفريل من نفس السنة وذلك مقابل سلة مرجحة تجاريا من عملات الشركات التجارية الرئيسية في المنطقة، وبنسبة 3.6% عن مستواه في نهاية مارس 2012. وبنسبة 6.4% عن مستواه في المتوسط من العام 2011. وعلى مدى الأشهر الثلاثة انخفضت قيمة اليورو على نطاق واسع ضد معظم العملات الإرتكازية بين 30 مارس 2012 و 4 جويلية 2012 انخفضت اليورو بشكل كبير أمام الدولار الأمريكي بنسبة 6.0%، وأمام الين الياباني بنسبة 8.5%، وأمام الجنيه الإسترليني بنسبة 3.7% وانخفضت أمام الفرنك السويسري بنسبة 0.3%¹. ونلاحظ من خلال الشكل الموالي إستمرار انخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدولار حتى سنة 2015.

الشكل رقم(4-33): تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الامريكي.

¹ - European Central Bank Monthly Bulletin, 4 July 2012,p: 11.



المصدر: جاسم عجاقة، "اليورو وسياسة المركزي الأوربي"، متاحة على الموقع: <https://www.facebook.com/notes> تم الاطلاع عليه في: 2017/04/19 على الساعة: 20:04.

شكل رقم (4-34): خضوع سعر صرف اليورو لنوبات تصاعدية وتنازلية كل ستة أشهر خلال الفترة 2008-2015.



المصدر: جاسم عجاقة، مرجع سابق.

تعرضت اقتصاديات دول الاتحاد الأوربي إلى أزمات متتالية كنتيجة للأزمة المالية العالمية 2008 وهي: أزمة القطاع المصرفي، أزمة الديون السيادية، أزمة الركود الاقتصادي، وأزمة انخفاض التضخم إلى مستويات خطيرة، ما جعل اليورو يتسم بالضعف رغم تأرجحه صعودا ونزولا كل ستة أشهر خلال الفترة 2008-2015 وكردة فعل على هذه التغيرات اتخذ البنك المركزي إجراءات تهدف إلى دعم القطاع المصرفي وتخفيض الفائدة.

وشهد سعر صرف اليورو ارتفاعا في الاسابيع الأولى من عام 2016 ليصل إلى أعلى مستوى له مقابل الدولار الأمريكي فيما يقرب خمسة أشهر متجاوزا 1.13 يورو في أوائل شهر فيفيري، غير أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا نتيجة التوقعات بقيام المركزي الأوربي بتنفيذ المزيد من تدابير التسيير الكمي ما أدى إلى تراجع سعر صرف الأورو ليصبح فيها تقريبا متعادلا مع الدولار الأمريكي في ديسمبر 2016 عند مستوى 1 دولار=1.06 يورو، ويرى اتفاق المساهمين في " بلومبرغ" أن اليورو سيصير مستقرا بشكل متواضع خلال الفترة 2017-2018¹.

الفرع الثاني: احتياطي اليورو في البنوك المركزية العالمية

يعد اليورو أحد أهم العملات النقدية وأكثرها تداولاً في العالم، حيث يحتل المرتبة الثانية على مستوى احتياطات المصارف المركزية من النقد الأجنبي بعد الدولار الأمريكي، كانت بدايات اليورو عام 1999 أين اعتمده سبعة عشر دولة من الاتحاد الأوربي وخلال فترة قصيرة استطاع اليورو أن يثبت استقراره وقوته ويزداد الاعتماد عليه كعملة وطنية لدول أخرى من الاتحاد الأوربي، كما فضلتها العديد من الدول في تعاملاتها التجارية والنقدية، فلقد بدأ اليورو بداية موفقة عند ظهوره حيث شكل ما نسبته 17.7% من إجمالي الاحتياطات الدولية ثم ارتفعت هذه النسبة إلى أن وصلت إلى ما يقارب 27.3% سنة 2009، ومن 17.5% إلى 30.1% من احتياطات الدول النامية، ومن 18.0% إلى 24.8 في الدول الصناعية مقلصا بذلك حجم الاحتياطات الدولية من الدولار، وبعد عام 2009 عام صعود عالمي لليورو كاحتياطي عالمي حيث بلغ الاحتياطي منه في البنوك المركزية الدولية 7500 مليار دولار، وقد تصاعدت النداءات باستخدام اليورو كعملة احتياط عالمية بدلا من الدولار الأمريكي الذي تراجع إلى حوالي 62% بعد أن كان سنة 2000 يبلغ نسبة 71.1%²، ويمكن إعادة قوة الأورو إلى الأسباب التالية:

- التباطؤ للاقتصاد الأمريكي بسبب الأزمة المالية المترتبة عن القروض العقارية أين لجأت السلطات النقدية الأمريكية إلى خفض أسعار الفائدة.

- اقبال العديد من البنوك على تنويع احتياطتها من العملات القابلة لتحول على حساب الدولار الأمريكي مثل دول الخليج وروسيا والصين.

¹ - تدابير البنك المركزي الأوربي التحفيزية الإضافية، تقرير مستجدات الربع الأول 2016، شركة الخبير المالية، ص:15.

² - التقرير الاقتصادي (يصدر عن مجلس الغرفة السعودية)، "الديون اليونانية وأزمة اليورو الدروس المستفادة لدول مجلي التعاون الخليجي"، المملكة العربية السعودية، العدد19، جويلية 2010، ص: 15.

- تزايد حدة أزمة السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية مع تفاقم عجز الموازنة الاميركية الأمر الذي دفع إلى الاستدانة من الخارج.
- تدفق الاستثمارات الوطنية الأمريكية إلى السوق الأوروبية (السندات) بعد أن أصبحت أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمر الأمريكي.
- تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الدولار القوي لتخفيض عجز الموازنة.

جدول رقم(4-32): نصيب العملات الارتكازية من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية خلال الفترة 2000-2013 الوحدة نسبة مئوية.

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
65.5	66.9	65.9	65.9	67.1	71.5	71.1	الدولار الأمريكي
25.1	24.1	24.8	25.2	23.8	19.2	18.3	الأورو الأوروبي
3.1	3.6	3.8	3.9	4.4	5.0	6.1	الين الياباني
4.4	3.6	3.4	2.8	2.8	2.7	2.8	الجنيه الاسترليني
0.2	0.1	0.2	0.2	0.4	0.3	0.3	الفرنك السويسري
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
61.2	61.9	62.3	61.8	62.0	64.1	64.1	الدولار الأمريكي
24.4	23.9	24.7	26.0	27.7	26.4	26.3	الأورو الأوروبي
3.9	3.9	3.6	3.7	3.0	3.1	2.9	الين الياباني
4.0	4.0	3.8	3.9	4.3	4.0	4.7	الجنيه الاسترليني
0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	الفرنك السويسري

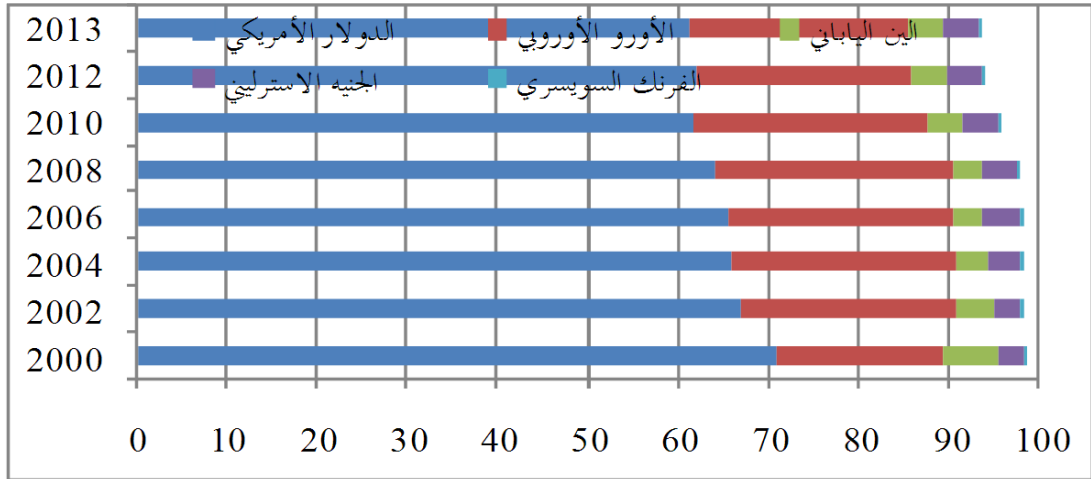
Source: International Monetary Fund (IMF), Internationa Financial Statistics, Annual Reports, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014.

غير أن سنة 2010 وما حملته في طياتها من مشاكل الديون السيادية أثرت على حجم احتياطات اليورو حيث انخفضت إلى 26.0% واستمر الانخفاض سنتي 2011 و2012 على التوالي 24.7% و23.9% لترتفع سنة 2013 إلى 24.4% ويعود ذلك إلى التحسن الطفيف للوضع الاقتصادية لدول منطقة اليورو ودول الاتحاد الأوربي.

هذا وقد بلغ حجم الاحتياطات الدولية من اليورو في الربع الأول من عام 2016 أكثر من 1462 مليار دولار أمريكي وهو بذلك يمثل نسبة 20% من إجمالي الاحتياطات الموزعة على البنوك المركزية الدولية مما يدل على انتكاسة الاحتياطات الدولية لليورو وهذا بسبب انخفاض الطلب عليه لاستمرار الصدمات التي تلاحق اليورو حتى أصبح ينظر إليه كتجربة مملوءة بالثغرات والأخطاء من جهة وتحسن الأوضاع الاقتصادية الأمريكية واستقرارها مقارنة بدول منطقة اليورو من جهة أخرى.

الشكل رقم (4-35): نصيب العملات الارتكازية من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من

العملات الأجنبية خلال الفترة 2000-2013 الوحدة نسبة مئوية.



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الفرع الثالث: الانكشاف المالي للبنوك الأوروبية على الديون السيادية.

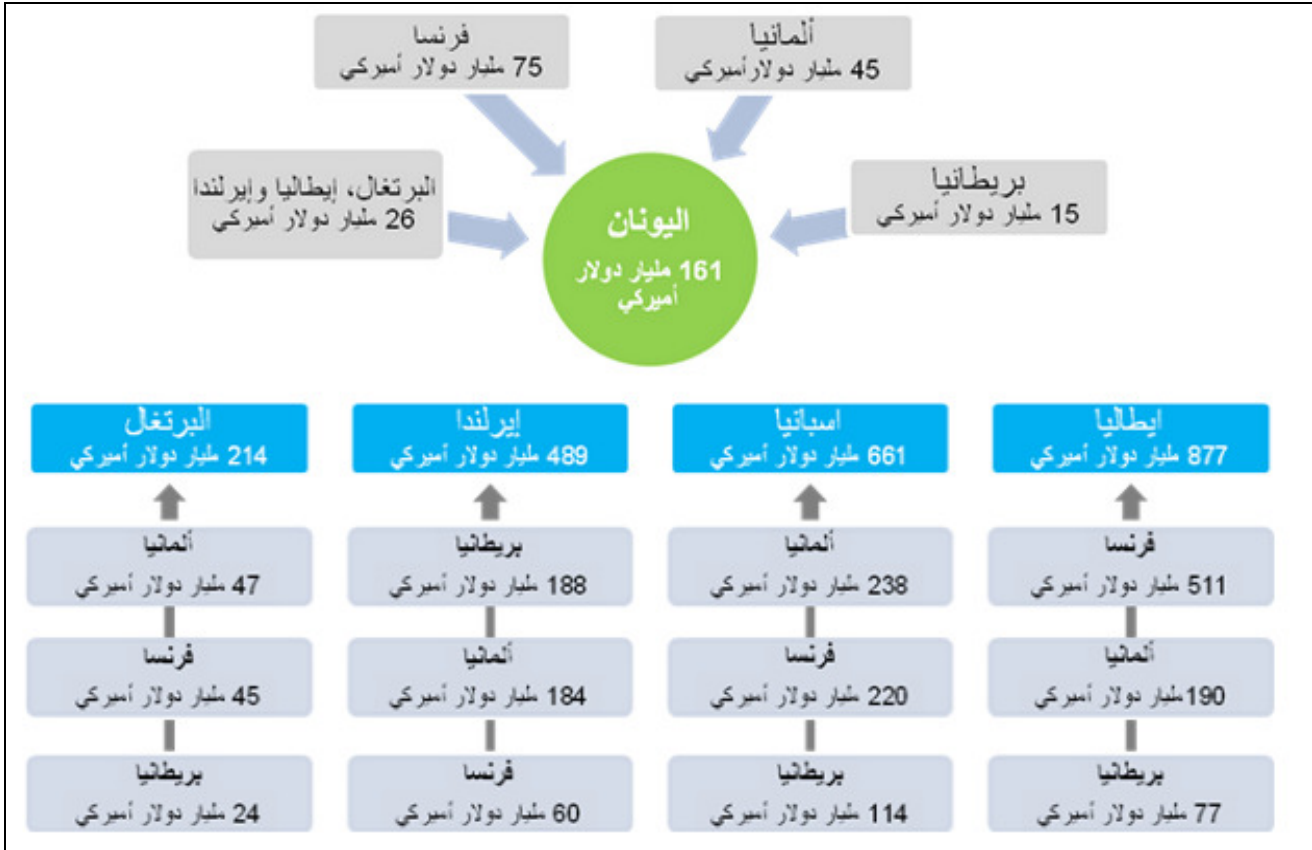
انعكست أزمة الديون السيادية اليونانية مباشرة على أسعار الفائدة على السندات لدول منطقة اليورو أين ارتفعت نسب الفائدة عليها خاصة اليونانية، الإيطالية الفرنسية والإسبانية مع هبوط في القيمة السوقية بـبلايين الدولارات لتلك السندات والتي تمسك بها مصارف أوروبية رأسمالها ضئيل. نتيجة لذلك هبطت أسعار أسهم المصارف الأوروبية بشكل حاد. ومع الالتباس المتصاعد بخصوص السيولة والقدرة على إيفاء جميع الديون للمصارف الأوروبية، زادت صعوبات إدارة الدين المتنامي فقد أدت المخاوف بشأن السيولة البنكية إلى رفع كلفة الإقراض والاقتراض. ومع السياسات التقشفية المتبعة من قبل هذه الدول تباطأ النمو في منطقة اليورو بما فيها ألمانيا.

ولو اطلعنا على خارطة ديون منطقة اليورو التي واجهت عجزا في ميزانياتها نجد أن إيطاليا احتلت المركز الأول من حيث حجم الديون إذ بلغت نحو 1.4 تريليون دولار أمريكي حيث تشكل فرنسا المقرض الأول لإيطاليا بقيمة قروض بلغت 511 مليار دولار أمريكي ما يعادل 37% من ديون إيطاليا، أما ألمانيا وبريطانيا فقد بلغت حجم قروضها لإيطاليا 190 مليار و 77 مليار دولار أمريكي على التوالي.

أما بالنسبة لليونان فقد بلغت ديونها 236 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 6% من إجمالي ديون مجموعة الدول الخمسة (إيطاليا - اليونان - أيرلندا - البرتغال و إسبانيا) والتي بلغت نحو 3.9 تريليون دولار أمريكي، ويلاحظ أن فرنسا هي المقرض الأكبر لليونان بقيمة قروض 75 مليار دولار أمريكي تليها ألمانيا

وبريطانيا بقيمة قروض بلغت 45 مليار دولار أمريكي و 15 مليار دولار أمريكي على التوالي. أيضا الجدير بالذكر أن 57% من إجمالي ديون اليونان تعود إلى فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

شكل رقم (4-36): خارطة ديون منطقة اليورو وتشابكها فيما بينها سنة 2010.



المصدر: تقرير إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت لإدارة الأصول (كامكو)، "ديون الدول الأوروبية وتأثيرها على أداء سوق الكويت للأوراق المالية" متاحة على الموقع: www.kamconline.com/NewsDetails.aspx?newsId=43822&language=ar تم الاطلاع عليه: 2016/04/14 الساعة: 18:25.

أما إسبانيا وهي الدولة الثانية بعد إيطاليا من حيث من حيث حجم المديونية التي بلغت 1.1 تريليون دولار أمريكي أو ما يعادل 75% من الناتج المحلي الإجمالي، أيضا تشكل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا الحامل الأكبر لسندات الحكومة الإسبانية إذ يتوجب على إسبانيا دفع قيمة قروض قدرها 238 مليار دولار أمريكي إلى ألمانيا ومبلغ 220 مليار دولار أمريكي إلى فرنسا ثم بريطانيا بـ 114 مليار دولار أمريكي، كما بلغ إجمالي ديون إيرلندا 867 مليار دولار أمريكي حيث تعتبر بريطانيا أكبر دولة مقرضة لأيرلندا بقيمة قروض بلغت 188 مليار دولار أمريكي تليها مباشرة ألمانيا بـ 184 مليار دولار أمريكي.

جدول رقم (4-33): حجم ومصدر ديون منطقة اليورو سنة 2010.

الدول الاوروبية المقرضة					مليار دولار أمريكي	الجهات المقرضة
اليونان	ايطاليا	البرتغال	اسبانيا	ايرلندا		
45	190	47	238	184	ألمانيا	
75	511	45	220	60	فرنسا	
15	77	24	114	188	بريطانيا	
-	1	0	0	1	اليونان	
7	-	7	31	18	ايطاليا	
10	5	-	28	22	البرتغال	
1	47	86	-	16	اسبانيا	
9	46	5	30	-	ايرلندا	
161	877	214	661	489	المجموع	
236	1.400	286	1.100	867	اجمالي الديون	

المصدر: بنك المشروعات الدولية.

تشير خارطة ديون السيادية إلى الدول الحاملة للجزء الأكبر من الديون وتلك الدول هي: فرنسا، بريطانيا، ألمانيا والتي تمثل أكبر اقتصاديات الاتحاد الأوربي حيث تشكل نحو 50% من حجم اقتصاد الاتحاد الأوربي البالغ نحو 16.1 تريليون دولار أمريكي. وفي حال أي تعثر تواجهه الدول المدينة ينعكس سلبا على نمو اقتصاد منطقة اليورو والاتحاد الأوربي وعلى ربحية البنوك، التي أوجدت مخصصات كبيرة بلغت سنة 2010 حوالي 95 مليار يورو (111 مليار دولار أمريكي)، وقد ذكر عضو في مجلس محافظي البنك المركزي الأوربي "فايدمان" أن الاتجاه نحو زيادة مخصصات تغطية المخاطر جاء بعد اشتداد المخاطر الناتجة عن عمليات السياسة النقدية في أعقاب أزمة الديون السيادية؛ فنجد أن البنك المركزي الألماني زاد من مخصصات المخاطر العامة لسنة 2012 كمخاطر التضخم ومخاطر التقلبات في أسواق الصرف بمقدار 6.7 مليار يورو لتصل إلى 14.4 مليار يورو، في حين صرح أكبر بنوك فرنسا " بي أن بي باريبا" أن التراجع الحاد في أرباحه يعود إلى عدم احتساب مخصصات أكبر مما كان متوقع والبالغة ملياري يورو (2.76 مليار دولار) وذلك لتغطية خسائر قروض اليونان، وبيعه لسندات حكومية بمليارات اليورو، وأوضح "بي أن بي باريبا" أن المخصصات تعادل 60% من القروض المقدمة لليونانية ما أدى إلى هبوط إيرادات البنك خلال شهري جويلية وسبتمبر 2011 بنسبة 7.6% لتبلغ عشر مليارات يورو الأمر الذي دفعه إلى تخفيض مخصصات الديون السيادية لمنطقة اليورو بنسبة 20.7% في الربع الثالث من نفس السنة بقيمة 58.6 مليار يورو مما أدى إلى مزيد من الخسائر. على إثرها قامت وكالة التصنيف "ستاندر آند بورز"

تخفيض درجتها الائتمانية من aa إلى -aa¹. كما قامت "موديز" بتخفيض تصنيف كل من بنك "كريدي اغريكول" أحد أكبر مصارف أوروبا من درجة AA1 إلى AA2 وبنك "سوسيتيه جنرال" من درجة AA2 إلى AA3 وذلك بسبب مخاوف الانكشاف على الدين السيادي، وفي 06 فيفري 2015 خفضت مؤسسة "فيتش" تصنيفها الائتماني للدين السيادي لليونان إلى B- من B وحذرت من أن قيود السيولة التي تواجهها البنوك اليونانية قد تجعل الوقت محدود مع الدائنين لإبرام اتفاق جديد وهو يزيد الوضع تأزم.

¹ - أزمة اليورو تطيح بأرباح بنك باريبا، متاح على الموقع: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2011/11/3/> تم الاطلاع عليه في : 2017/04/23 على الساعة: 10:09.

المبحث الرابع: الجهود المبذولة من طرف دول الأزمة والاتحاد الأوربي للخروج من الأزمة.

تعددت الحلول المطروحة لحل هذه الأزمة فامتزجت بين حلول قطرية اعتمدت سياسات تقشفية وحلول اتحادية قدمت برامج تمويلية.

المطلب الأول: الجهود القطرية.

بادرت الدول الأوربية المتعثرة بخطط استعجاليه منها ما كان عبارة عن برامج تقشفية ومنها ما هو عبارة عن خطط لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي، تهدف من خلالها إلى منع استفحال الأزمة الديون ومعالجة الأوضاع الاقتصادية.

الفرع الأول: جهود الحكومة اليونانية.

جاء في كلمة رئيس حكومة اليونان: " لا بد من التوجه نحو نموذج جديد للتنمية، لكن قبل ذلك ينبغي ترتيب أوضاع المنزل من الداخل، فنحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بعدم معالجة المشاكل البنوية الخطيرة التي نعانيها، والتي خلقت اقتصادا غير منتج ودولة مبددة وغير فاعلة".¹ وعلى اثر ذلك أعلن صفقة غير مسبوقة تهدف إلى دعم المالية العامة، بتدابير حاسمة وفورية تهدف إلى خفض العجز من خلال خفض النفقات العامة و رفع الإيرادات العامة وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية²:

* **سياسات المالية العامة:** ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11% من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3% انطلاقا من سنة 2009 أين كان العجز قدره 13.6%.

* **الإنفاق العام:** تم وضع هدف تحقيق وفرات قدرها 5.25% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013، وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة 3 سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور.

¹ - Raymond J.Ahearn, James K.Jackson, « The Future of the Eurozone and U.S.Intereste », Congressional Research Service, January 2012, pp: 17-18.

² - نشرة صندوق النقد الدولي، " اتفاق على مستوى خبراء الصندوق- أوربا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو-"، واشنطن، 2 ماي 2010، ص: 3-4.

* إيرادات الحكومة: هدفت التدابير المتخذة في هذا الشأن إلى تحقيق إيرادات بنسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 من خلال زيادة الضريبة على القيمة المضافة، زيادة الضرائب على السلع الكمالية وعلى التبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى،

* إدارة الإيرادات وضبط النفقات: تعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيبا عادلا من العبء الضريبي، كما تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب.

* الاستقرار المالي: طلب المساعدة من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي، وإجراء مباحثات معهم تهدف إلى إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من برنامج التمويل الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي.

* برنامج المستحقات الحكومية: يتم تقليص المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكانية.

* إصلاح نظام التقاعد: إصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض التقاعد المبكر.

* السياسات الهيكلية: ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصوصة المؤسسات العامة.

* الإنفاق العسكري: تتوخى الخطة خفض ملحوظا للإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

وتهدف نوعية الإصلاحات المالية والهيكلية الجارية في ظل برنامج الحكومة إلى تخفيض العجز الموازني، والحيلولة دون حدوث أزمة ثقة تزيد من تدهور وإضعاف الاقتصاد اليوناني. كما تهدف هذه التدابير إلى تحقيق السيطرة على الموارد العامة وتحديث الاقتصاد وتقوية سياسات الدخل وأسواق العمل، وتحسين إدارة مؤسسات الدولة والاستثمار فيها وتعزيز مناخ الاستثمار.

الفرع الثاني: جهود الحكومة الايرلندية

لقد عمدت الحكومة الايرلندية إلى جملة من الإجراءات لمواجهة الأزمة وهي:

* تخفيض عجز الموازنة بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي في مسعى يهدف إلى خفض عجز الموازنة من 14.3% إلى 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال خفض الإنفاق على برامج الرعاية الصحية وخفض مرتبات العاملين بالقطاع العام بنسب تتراوح ما بين 5% و15%، وتسريح 25 ألف موظف في القطاع العام.

* زيادة الضريبة على الدخل وشن ضريبة جديدة على الملكية، رفع الضريبة على القيمة المضافة من 21% إلى 22%.

* ضخ مبالغ من الأموال العامة في المصارف.

* إصدار نقدي قيمته 50 مليار يورو حسب الاتفاقيات الأوربية التي تسمح بذلك¹.

* إعادة هيكلة النظام المصرفي.

الفرع الثالث: جهود الحكومة الاسبانية

كانت أولى سياسات التقشف التي اتبعتها اسبانيا أواخر جوان 2008 على اثر ما خلفته أزمة الرهون العقارية الأمريكية والمتكونة من 21 بند حاولت فيها الحكومة الاسبانية توفير 250 مليون يورو، ومن أهم الاجراءات التي جاءت فيها هي خفض 70% من عروض العمل بالقطاع الخاص، وتجميد مرتبات 304 من كبار الموظفين ومن بينهم راتب رئيس الحكومة.

وعلى إثر أزمة الديون السيادية تبنت إسبانيا إصلاحات اقتصادية أخرى تمثلت في²:

* إصلاح سوق العمل الذي شمل بشكل أساسي التقليل من حقوق العمال.

* خفض النفقات بالقطاع العام والذي يشمل:

- تقليص عدد الشركات والوظائف الحكومية.

- خفض نفقات بعض القطاعات الحكومية مثل: قطاع الصحة والتعليم.

¹ - عادل خليفة، "أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها"، متاحة على الموقع: <http://www.al-akhbar.com/node/34469> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/16 على الساعة: 22:57.

² - الأزمة الاقتصادية الاسبانية 2008-2014، متاحة على الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تم الاطلاع عليه في: 2017/05/30 على الساعة: 06:36

- عدم صرف علاوة رأس السنة للموظفين الحكوميين والعمال إضافة إلى الحد من العطل الخاصة.

- تقليل عدد نواب البلدية وتعيين الكفاءات من قبل مجالس النواب الحكومية.

- التصريح بزيادة ضرائب القيمة المضافة على المستهلك من 18% إلى 21% في عام 2013 على الرغم

من أنه تم تطبيقها ابتداء من سنة 2012.

الفرع الرابع: جهود الحكومة الإيطالية

في محاولة لوقف أزمة الديون، اعتمدت الحكومة الإيطالية انطلاقا من سنة 2011 خطة تقشف صارمة

لتوفير 48 مليار يورو على مدار ثلاث سنوات؛ تمثلت أهم إجراءاتها في ما يلي:

* فرض ضريبة تضامن قدرها 5% على مدار عامين لأصحاب الدخل المرتفعة التي تتجاوز 90 ألف

يورو سنويا، و10% على أصحاب المداخيل التي تتخطى 150 ألف يورو سنويا، إضافة إلى فرض

ضريبة قدرها 20% على النواب الذين تتجاوز رواتبهم 150 ألف يورو سنويا¹.

* دمج عدد من المحافظات والبلديات.

* تقليص النفقات السياسية وإلغاء 50 ألف منصب للمسؤولين.

الفرع الخامس: جهود الحكومة البرتغالية

لقد أقرت الحكومة البرتغالية إجراءات تقشفية متوالية خلال سنة 2011 بغرض تقليص عجز موازنتها

العامة، وتهدف إلى توفير مبلغ 1.2 مليار يورو تخص النفقات الحكومية والبدلات في القطاع العام

والخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وقطاعات أخرى.

المطلب الثاني: جهود الاتحاد الأوربي للخروج من الأزمة.

بادر الإتحاد الأوربي إلى اجتماعات وقيامه مكثفة بغية إيجاد حلول تقي من كارثة تفكك الإتحاد وانهايار

العملة الموحدة، حيث أنشأ أجهزة خاصة وسن تشريعات جديدة لذلك.

¹ - عبد الله مصطفى، " استمرار المخاوف من توسع عدوى أزمة الديون في أوروبا"، متاحة على الموقع:

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=635827&issueno=11948#.WS19VNw6_IU

تم الاطلاع عليها في: 2017/05/30 الساعة: 15:20.

الفرع الأول: جهود المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء الأوروبي.

ورد في معاهدة ماستريخت ضمن الفقرة الأولى المادة 104 على أنه: "يمنع على البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء منح مساعدات لمؤسسات الاتحاد والإدارات المركزية والسلطات المحلية والشركات العامة والخاصة للدول الأعضاء"، إضافة إلى وجود نصوص أخرى مماثلة في ميثاق الاستقرار والنمو تحرم قطعياً أية مساعدة لدولة أوروبية تهدف إلى سد العجز المالي، فالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يفرض على كل دولة معالجة مشاكلها المالية عن طريق مواردها الذاتية، باستثناء المشاكل الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الظروف الاستثنائية الخارجة عن سيطرتها وهذا ما سمحت به المادة 103 من معاهدة ماستريخت شريطة أن تقرر من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي بناء على اقتراح المفوضية الأوروبية.

ونظراً لكون أزمة الديون السيادية لا هي نتاج كوارث طبيعية ولا هي خارج نطاق السيطرة فلا يمكن مساعدة الدول التي تعاني من العجز في موازيتها العامة من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومؤسسات اليورو، الأمر الذي حتم على قادة الاتحاد الأوروبي البحث المتواصل على حلول ومخارج لهذه الأزمة.

1- القمم الأوروبية:

بغية إيجاد حلول سريعة واحتواء الأزمة دخلت منطقة اليورو في اجتماعات ماراطونية مكثفة بين قمم لرؤساء الوزراء وأخرى لوزراء المالية ووزراء الخارجية، تعدت 60 لقاء أهمها:

* قمة القادة الأوروبيين 2010/03/25: ببروكسل يعد أول اتفاق أوروبي على تقديم مساعدات لليونان وتقوم على خطة أساسها الاتفاق على قروض ثنائية وفق شروط مالية جد قاسية.

* اجتماع وزراء مالية دول منطقة اليورو 2011/10/04: ببروكسل أتخذ فيه أهم قرار ببقاء اليونان ضمن منطقة اليورو.

* قمة قادة الاتحاد الأوروبي 2011/10/26: انعقد ببروكسل تم خفض نسبة الديون اليونانية 50% من القطاع الخاص، المصادقة على حزمة الإنقاذ الثانية لليونان، رفع حجم مظلة إنقاذ اليورو إلى تريليون يورو تحسباً لمشاكل الديون السيادية في كل من إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، أيرلندا.

* اجتماع القادة الأوروبيين 2011/12/9-8: انعقد بفرنسا تم فيه الاتفاق على مناقشة معاهدة الاتحاد الأوروبي والتي تضم فقرة ضرورة ضبط الموازنات الحكومية.

* قمة مركل ساركوزي 2012/01/09: انعقدت ببرلين تمت فيه مناقشة ضريبة " توبين " التي بموجبها تفرض ضريبة نسبتها 0.1% على تداول الأسهم والسندات و 0.01% على المشتقات.

* قمة القادة الأوروبيين 2012/03/3-2: انعقدت ببروكسل تم التوقيع الرسمي على الميثاق الأوربي باستثناء بريطانيا والتشيك.

* القمة الأوروبية (لرؤساء ووزراء الحكومات الأوروبية) 2012/06/28: انعقد ببروكسل اتفق القادة على منح اسبانيا 120 مليار يورو وتضخ القروض مباشرة.

* اجتماع وزراء المالية الاتحاد الأوربي 2015/05/12: مناقشة مقترح الصندوق الأوربي للاستثمارات الإستراتيجية.

* اجتماع وزراء المالية 2016/12/05: ناقش مدى تقدم اليونان في مسار إصلاحات سوق العمل، وكذلك مشروع موازنة اليونان لعام 2017، وإستراتيجيتها المالية على المدى المتوسط¹، مع الموافقة على خفض ديون اليونان في المدى القصير بما يخفض الدين العام للدولة 20 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2060.

2- صندوق الاستقرار الأوربي (EFSF):

هو عبارة عن مؤسسة تم إنشاؤها وفق قواعد إنشاء مؤسسة تجارية في قانون لكسمبورغ، وفق عقد مبرم في 07 جوان 2010 بين 17 دولة عضو في منطقة اليورو، مخصص لتمويل هذه الدول بضمان الدول الأعضاء في منطقة اليورو بمبلغ إجمالي 440 مليار أورو². الهدف من إنشائه هو دعم الاستقرار المالي في منطقة اليورو من خلال تقديم مساعدات مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء المثقلة بالديون السيادية، ومنحت للصندوق صلاحيات تمثلت في ما يلي³:

* إقراض أي دولة بشكل احترازي قبل أن تحدث فيها اضطرابات بسبب وضعها المالي.

* شراء سندات سيادية لدول منطقة اليورو التي تعاني من المشكلات.

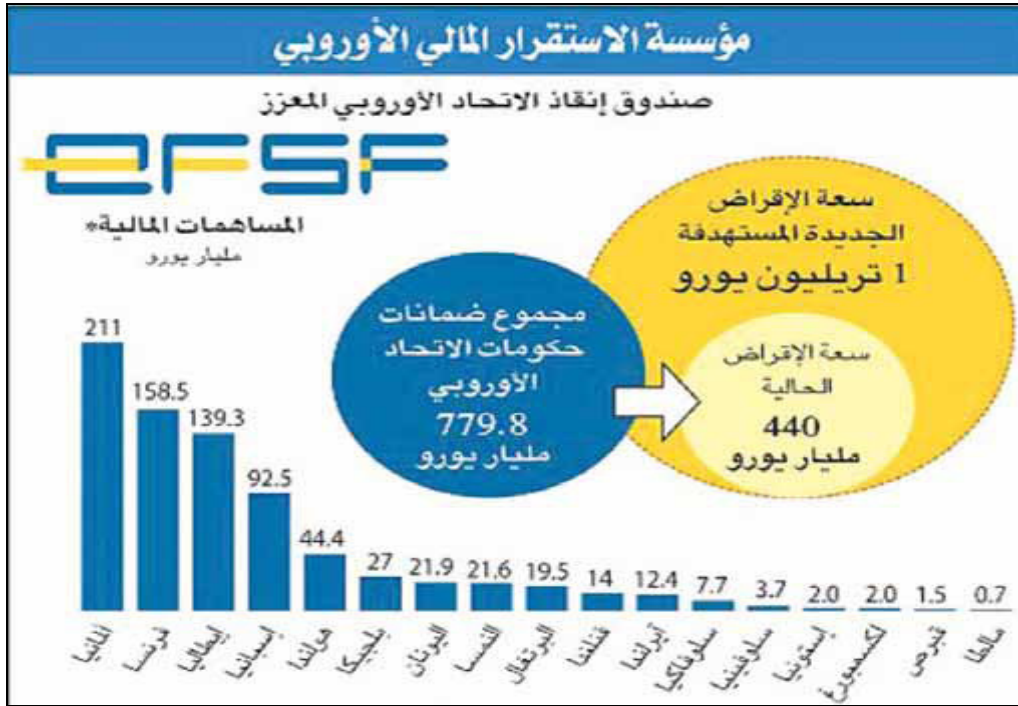
تم الاطلاع عليه في: 2017/01/04 على الساعة 13:17 . <http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=25446>
² - عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، "مستقبل الاتحاد الأوربي في ظل أزمة الديون الأوروبية"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يוני 27/26 فيفري 2012، ص: 13.

³ - European Financial Stability Facility, EFSF, July 2012,

*توفير تمويل للدول التي تسعى لإعادة رسملة بنوكها المتضررة ويتم شطب قروضها المستحقة على دول تعاني أزمة ديون.

ونسبة مشاركة الدول تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوربي؛ حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27%، تليها فرنسا بنسبة 20% ثم إيطاليا بنسبة 18% والشكل الموالي يوضح نسبة مشاركة كل دولة.

شكل رقم(4-37): حجم مشاركة دول اليورو في صندوق الاستقرار الأوربي.



المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 14.

وقد استفادت كل من اليونان والبرتغال وايرلندا واسبانيا وقبرص من المساعدات المالية في إطار صندوق الاستقرار الأوربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي كما هو موضح في الجدولين المواليين:

جدول رقم(4-34): القروض الممنوحة حتى ديسمبر 2011 بوحدة المليار يورو.

الدفعات	التاريخ	صندوق الاستقرار الأوربي	صندوق النقد	المجموع
الدفعة الأولى	ماي 2010	14.5	5.5	20.0
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010 جانفي 2011	6.5	2.5	9.0
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15.0

الدفعة الخامسة	جوبلية 2011	8.7	3.2	.11
الدفعة السادسة	ديسمبر	5.8	2.2	8.0
المجموع	/	52.9	20.1	73.0

Source: Economic and Financial Affairs.

جدول رقم(4-35): القروض الممنوحة لأيرلندا والبرتغال بوحدة المليار يورو.

الدول	تاريخ المساعدة	مساهمة صندوق الاستقرار الأوربي	مساهمة صندوق النقد الدولي	اجمالي المساعدات	نسبة مساهمة صندوق الاستقرار الاوربي
أيرلندا	ديسمبر 2011	47 مليار يورو ما يعادل 57 مليار دولار	22.5 مليار يورو ما يعادل 28 مليار يورو	67.5 مليار يورو ما يعادل 85 مليار دولار	69.62%
البرتغال	ماي 2012	52 مليار يورو ما يعادل 65 مليار دولار	26 مليار يورو ما يعادل 65 مليار دولار	78 مليار يورو ما يعادل 98 مليار دولار	66.66%

Source: International Monetary Fund European Union.

إن صندوق الاستقرار الأوربي هو آلية مؤقتة لمساعدة دول منطقة اليورو في حل أزماتها، ولن يقدم مساعد مالية لأي دولة أخرى، فبرنامج المساعدة النهائي كان لليونان وتم تمديده إلى غاية جوان 2015؛ حيث تحصلت اليونان على مساعدات قيمتها 141.8 مليار يورو. ورغم ذلك سيستمر الصندوق للعمل على¹:

* الحصول على تسديدات القروض من الدول المستفيدة.

* تقديم فائدة ودفوعات أساسية لحاملي سندات الصندوق.

3- إنشاء آلية الاستقرار المالي (ESM):

أعلنت منطقة اليورو رسمياً آلية الاستقرار الأوربية كوسيلة دائمة للتعامل مع الأزمات المالية لدول المنطقة في فيفري 2012، وذلك بعد المصادقة على معاهدة جديدة للانضباط المالي الأوربي في قمة المجلس الأوربي غرضها وضع قواعد أكثر صرامة لضمان الانضباط المالي لدول منطقة اليورو. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ الفعلي في جانفي 2013، وبنودها الأساسية التي تركز عليها هي:

¹ - European Financial Stability Facility: <http://www.efse.europa.eu/about/index.htm>, le 06/06/2017. 05 :23.

* الالتزام بحد أعلى لا يجوز للديون السيادية تجاوزها وفرض عقوبة على الدول المخالفة، ف "القاعد الذهبية" التي تضمنتها المعاهدة فرضت على دول اليورو إدراج هذه القاعدة في دساتيرها؛ حيث يسمح عمليا بتسجيل عجز بنيوي سنوي لا يتخطى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي¹.

* نصت المادة السادسة للمعاهدة أنه يتعين على الأطراف المتعاقدة الإبلاغ المسبق عن إصدارها الدين العام لمجلس الاتحاد الأوربي والمفوضية الأوربي بهدف زيادة التنسيق الأوربي.

* الدول التي تتخطى سقف الديون المسموح بها ستفرض عليه عقوبات فورية وتلقائية إلا في حالة اعتراض غالبية الدول عليه، وتمنح الصلاحية لمحكمة العدل الأوربية للتحقق في مدى تنفيذ شروط قاعدة التوازن المالي المتفق عليها في المعاهدة المالية الجديدة².

* يحق للحكومات التي تقل ديونها عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي أن يصل العجز الهيكلي 1.0% من الناتج المحلي، أما الدول التي تجاوزت ديونها نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي، فيتعين عليها تقليصها إلى 0.5% سنويا.

آلية الاستقرار الأوربي صندوق جديد لإنقاذ اليورو رأسماله 500 مليار يورو، وهو من ضمن الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوربي، هدفها الحفاظ على الاستقرار المالي للمنطقة من خلال توفير مساعدات مالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو عوض صندوق الاستقرار الأوربي الذي تبقى له مسؤولية إدارة وتسديد الديون المستحقة، أي أن آلية الاستقرار الأوربي ستبقى الآلية الوحيدة والدائمة العاملة على الاستجابة لطلبات الجديدة المتعلقة بالمساعدات المالية للدول الأعضاء في اليورو، وذلك بجمع الأموال عن طريق إصدار السندات أدوات مالية في سوق المال كذلك ديون متوسطة وطويلة الأجل ذات أجال استحقاق تصل إلى 30 سنة³.

¹ - عدنان عباس علي، مرجع سابق، ص: 56.

² - نفس المرجع السابق، ص: 56-57.

³ - European Stability Mechanism, <http://www.esm.europa.eu/about/index.htm>, le 13/06/2015, 12:20.

وفي إطار آلية الاستقرار الأوربي تم إقرار البرنامج الثالث لإنقاذ اليونان يمتد من أوت 2015 إلى أوت 2018 الحجم المالي لبرنامج الإنقاذ 86 مليار يورو تم منح الحزمة الأولى والبالغة مقدار 26 مليار يورو على النحو التالي¹:

* 13 مليار يورو في 20 أوت 2015.

* 2 مليار يورو في 24 نوفمبر 2015.

* 1 مليار يورو في 23 ديسمبر 2015.

* 10 مليار يورو احتياطي لإعادة رسملة البنوك، تم صرف منه 5.4 مليار يورو.

الفرع الثاني: السياسة النقدية للاتحاد الأوربي النقدي في ظل أزمة اليورو.

لقد اعتمد البنك المركزي الأوربي في مواجهته للأزمة سياسة نقدية كانت على النحو التالي:

1- برنامج شراء الأصول " السندات السيادية SMP":

أعلن عن هذا البرنامج في 10 ماي 2010 بعد سلسلة أحداث هامة بدأت من اليونان التي تأثرت بشدة بالأزمة المالية العالمية (2008)، وقد نتج عن ذلك ارتفاع في العائد على السندات الأوربية وبالتبعية على سندات اليونان هذا بجانب ضعف الارتباط بين العائد على السندات الأوربية ومثيلاتها اليونانية بعد أن كانت الأخيرة تتبعها لعقود؛ أي أصبحت السندات اليونانية تسير في اتجاه منفصل عن السندات الأوربية، لذا طرح البنك المركزي الأوربي هذا البرنامج في الأسواق لاحتواء وتهدئة المخاوف في الأسواق والهدف الأساسي خفض تكلفة الاقتراض (العائد على السندات السيادية) بالتوازي مع تفعيل صندوق الاستقرار المالي الأوربي².

إلا أن هذا البرنامج كان محدود القيمة (210 مليار أورو فقط) لذا فهو لم يتمكن من تحقيق الهدف المراد منه وهو خفض تكلفة الاقتراض للدول المتعثرة أي خفض العائد على السندات السيادية، كما كان به

¹- European Stability Mechanism, ESM/EFSF Programmes for Greece, <http://www.esm.europa.eu/about/index.htm> , le 24/01/2016, 18:51

²- محمد جلال، "برنامج شراء السندات الأوربي: هل هو برنامج إنقاذ حقيقي أم مجرد شراء للوقت"، متاحة على الموقع: <http://alphabetalpha.com/article/detail/89618> تم الاطلاع عليه في: 2017/07/20: على الساعة 21:24.

بعض العيوب حيث وضع البنك المركزي الأوروبي في موقعه الأفضلية والامتياز مع باقي الدائنين وهذا يعني دخول البنك المركزي الأوروبي في السوق الثانوي للسندات وتحصيل حقوقه حال إفلاس دولة ما قبل الدائنين الأمر الذي كبح المستثمرين في الدخول في عملية الشراء وهو ما زاد من شدة المخاطر المحتملة، أما من حيث الشفافية فقد كان البرنامج غير متاح له بيانات دقيقة وبشكل دوري يمكن محلي الأسواق من الحصول على معلومات مثل وقت التدخل في الأسواق، وفي 06 سبتمبر 2012 تم وقف برنامج (SMP) وتحويل كافة حساباته وأرصده إلى البرنامج الجديد (OMTs).

2- برنامج شراء السندات السيادية " التعاملات النقدية المباشرة " OMTs :

هو أحد أدوات تطبيق السياسة النقدية الخاصة بالبنك المركزي الأوروبي (يندرج تحت السياسة الكمية وهو نوع من أنواع عمليات السوق المفتوحة) ويعني حقوق الشراء مباشرة من السوق الثانوي وبدون قيود ويطلق عليه " التعاملات النقدية المباشرة" وهو عبارة عن برنامج لشراء السندات السيادية من دول منطقة اليورو في السوق الثانوي بهدف خفض تكلفة الاقتراض أو معدل العائد على السندات السيادية في السوق الثانوي، ويستهدف البرنامج شراء السندات ذات أجل (استحقاق) من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، وكذا السندات طويلة الأجل التي بقي من عمرها ثلاث سنوات فأقل، في حين البرنامج غير محدد القيمة والبنك المركزي الأوروبي أقر بعمليات شراء غير محدودة للسندات. كما أن البنك المركزي الأوروبي هو الوحيد صاحب القرار النهائي فيما يتعلق بإدارة البرنامج وقيمة الشراء وتبعية السندات لدولة ما والحق في إلغاء عملية الشراء ووقف أو تعليق البرنامج كلياً¹.

ولتفعيل البرنامج يجب على الدولة التي تحتاجه أن تتقدم بشكل رسمي لطلب المساعدة من " صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) / آلية الاستقرار المالي الأوروبي (ESM)"، وبعد أن تحصل على الموافقة يقوم البنك المركزي بتفعيل البرنامج وشراء سندات تلك الدولة، ويشترط أن تخضع الدولة إلى إصلاحات مالية جادة (خفض الدين العام وعجز الموازنة) وأن تلتزم بتلك الإصلاحات وفي حالة التقاعس يحق للبنك إيقاف البرنامج على الفور.

¹ - نفس الرجوع السابق.

يهدف البرنامج إلى تحقيق جانبيين الأول إصلاح مالي واقتصادي كامل بالنسبة للدول التي حصلت بالفعل على مساعدات من صندوق الاستقرار الأوربي على غرار اليونان، البرتغال وأيرلندا، أما الجانب الثاني فهو أقل في الشروط (من البرنامج الوقائي) أي أقل صرامة من البرنامج الأول موجه لدول المساعدات مثل إيطاليا وأسبانيا، ومنذ الإعلان عن ذلك البرنامج، تراجع العائد على السندات بشكل تدريجي لاسيما على السندات الإيطالية والاسبانية.

3- عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل "LTRO2":

في 29 فيفري 2012 أقام البنك المركزي الأوربي المزاد المتعلق بالقروض لأجل 36 شهر- ضمن عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل التي تدرج تحت السياسة الكمية للبنك وأحد عمليات السوق المفتوحة- وبأتي هذا المزاد ضمن جهود البنك المركزي الأوربي في دعم بنوك المنطقة بتقديم قروض ذات تكلفة منخفضة وبأجل ثلاث أعوام، وهذه الخطوة تأتي بعد نجاح الموجة الأولى الذي تم الإعلان عنها في نهاية عام 2011¹.

وكان البنك قد أشار إلى أن استخدام هذا النوع من عمليات الإقراض للبنوك كان بمثابة أداة حاسمة في مواجهة ضعف عمليات الائتمان وأيضا ساعدت البنوك على إيجاد مصادر تمويل وكذا توفير السيولة في الأسواق، لذا ساهمت تلك القروض في تجنب أزمة ائتمان جديدة.

المبحث الخامس: دور أجهزة الاتحاد الأوربي في معالجة الأزمة.

كان للأجهزة الاتحاد الأوربي عدة أدوار تهدف إلى معالجة وحل أزمة الديون السيادية للدول المتعثرة نوردتها فيما يلي:

المطلب الأول : دور إشرافي ورقابي للبنك المركزي الأوربي على البنوك الأوربية.

في 12 ديسمبر 2012 تم اتخاذ أهم قرار من قبل قادة منطقة الأورو وهو إعطاء المزيد من الصلاحيات للبنك المركزي الأوربي وذلك بالسماح له بالإشراف على بنوك منطقة الأورو، ويشمل ذلك البنوك التي تبلغ قيمة أصولها أكثر من 30 مليار أورو أو قيمة الأصول تتخطى نسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي

¹ - وكالة الخزينة الفرنسية، تقرير النشاط، 2011، ص:17.

للدولة التي ينتمي إليها البنك في عام 2013. ويزيد عدد البنوك التي تمتلك هذه المواصفات ما لا يقل عن 150 بنك، وهذا الإجراء مجرد خطوة تمهد الطريق نحو توسع البنك المركزي في الإشراف على 6000 بنك، وأيضا خطوة إيجابية نحو التكامل الاقتصادي من خلال اتحاد مصرفي.

وتأتى الدور الرقابي بفعل تكريس الوحدة المصرفية حيث وافق قادة الاتحاد الأوربي على ثلاث مقترحات وهي:

* **إنشاء آلية المراقبة (Single Supervisory Mechanism)**: أصبحت سارية المفعول منذ نوفمبر 2014، وبموجبها أصبح البنك المركزي الأوربي يتمتع بسلطة الإشراف المباشر على كامل المصارف العاملة بمنطقة اليورو، وقد أصبح البنك المركزي الأوربي يتحمل العديد من المسؤوليات الإشرافية وصلاحيات اتخاذ القرار على المؤسسات الائتمانية في كل دول منطقة اليورو وهذا حسب لائحة مجلس الاتحاد الأوربي رقم 1024/2013 مثل: مكافحة غسل الأموال، حماية المستهلك.

وقد صنف البنك المركزي الأوربي البنوك في منطقة اليورو إلى بنوك هامة وغير الهامة، من البنوك الهامة: "AIB، KBC، PTSB، الستر ورايوبنك". والرقابة تكون من طرف المركزي الأوربي. أما البنوك غير الهامة فهي تعمل تحت إشراف مباشر لفريق الرقابة للبنوك المركزية للدول الأعضاء في اليورو¹.

* **إنشاء آلية الحل الواحد (Single Resolution Mechanism)**: يتمثل دورها في مواجهة خطر الإفلاس الذي قد يتعرض له أي مصرف؛ وهي تخضع لآلية المراقبة الواحدة، وتتكون من "مجلس الحل الواحد" و"صندوق الحل الواحد"، فأى صعوبة يبلغ بها أي مصرف تقع على عاتق المجلس مسؤولية اتخاذ القرار المناسب لإيجاد الحل، وقد تم تدعيم الصندوق ب: 55 مليار يورو على امتداد ثماني سنوات يشارك فيه جميع دول الاتحاد المصرفي الأوربي، وهناك إمكانية للجوء هذا الصندوق إلى الاقتراض في حالات معينة².

* **توحيد التشريعات المصرفية**: وذلك لتجنب التباين في درجة صرامة القواعد الحاكمة لعمل من بلد لآخر في البلدان 28 الأعضاء، ومحاولة تجنب حدوث أزمات بنكية. وقد تضمن هذا التوحيد عدد من القواعد والأسس المشتركة منها: أسس تخص حجم رأس المال المصرفي والسيولة المتوافرة ونسب الاحتياطي

¹ - European commission, Banking union: restoring financial stability in the Eurozone , MEMO, Brussels, 15 April.

² - عبد الحميد مرغيت، "الاتحاد النقدي الأوربي: أصوله - أدائه- ومشكلاته"، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي: 08/07 ماي 2013، ص: 12-13.

المطلوبة، إضافة إلى اللجوء إلى آليات أخرى متعلقة بتسيير المؤسسات المصرفية؛ تشمل الحرص على التنوع في المراكز الإدارية مع وضع محددات صارمة على المكافآت الممنوحة للإداريين في تلك المؤسسات¹.

يجري البنك المركزي الأوروبي تقييماً شاملاً على بنوك منطقة اليورو، وإن كانت العملية قد بدأت فعلاً في 2013 وتعرف باسم "استعراض جود الأصول" وتتضمن هذه العملية إضافة إلى تقييم الميزانيات العمومية تقييماً رقابياً للمخاطر واختبارات للقدرة على تحمل الضغوط تتم على مستوى الاتحاد الأوروبي وتتولى تنسيقها الهيئة المصرفية الأوروبية².

المطلب الثاني: دور البنك المركزي في تمويل اقتصاديات منطقة الأزمة.

اتخذ البنك المركزي الأوروبي جملة من الإجراءات مستهدفاً بها زيادة السيولة في الاقتصاد منطقة اليورو؛ من خلال الحفاظ على تدفق الأموال الأوروبية عن طريق خفض أسعار الفائدة فيما بين البنوك الأوروبية وتوجيه القروض منخفضة التكلفة للبنوك الضعيفة الأكثر تأثراً بالأزمة. هذا بالإضافة إلى قيام البنك المركزي الأوروبي بالتدخل في عمليات السوق المفتوحة من خلال شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية وكذا الخاصة بالقطاع الخاص، مما يسهل توفير السيولة، وفي هذا الإطار أعلن البنك المركزي الأوروبي في 10/05/2010 عن إصداره لبرنامج أسواق الأوراق المالية؛ المستهدف خفض أسعار الفائدة على القروض وتسهيل عمليات منح الائتمان. كما أعلن البنك المركزي أوت 2012 عن استعداده للقيام بعمليات الصرف في كل من أسواق السندات والأسواق الثانوية، وبموجب هذه الآلية يقوم البنك المركزي الأوروبي بشراء السندات الحكومية، عند طلب الحكومات، وذلك بفترات استحقاق تتراوح ما بين السنة إلى ثلاث سنوات، والجدير بالذكر أن الهدف من الإجراءات مساعدة الدول الأوروبية على خفض معدلات العائد على السندات الحكومية؛ وبالتالي خفض تكلفة الاقتراض لحكومات الدول المتأثرة بالأزمة مثل إيطاليا وإسبانيا مما قد يعيد ثقة المستثمرين في الأسواق الأوروبية. وجاء هذا الإجراء إلى جانب عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل والتي بدأ البنك المركزي الأوروبي في انتهاجها منذ مارس 2008 بغرض توفير القروض للبنوك الأوروبية بتكلفة منخفضة، ووفقاً لتقرير الاستقرار المالي لعام 2012 استطاع البنك المركزي الأوروبي بواسطة عمليات

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 12-13

² - نيكولا فيرون، "أوروبا تحولات جذرية"، مجلة التنمية والتمويل، صندوق النقد الدولي، واشنطن، عدد مارس 2014، ص: 19.

LTRO² تمويل أكثر من 60% من إجمالي الديون المستحقة على البنوك الأوروبية في عام 2012. إضافة ذلك قام البنك المركزي الأوروبي بزيادة القروض لمشروعات البنية التحتية لدول الاتحاد¹.

المطلب الثالث: دور البنك المركزي الأوروبي كمقرض الملاذ الأخير

نظرا لأن البنك المركزي هو المسؤول عن حماية واستقرار الجهاز المصرفي لأي دولة فإنه يقوم بحماية ومساعدة البنوك التجارية في الظروف الطارئة التي تتعرض لها هذه البنوك خاصة في مواجهتها لأزمة سيولة، ففي هذه الحالات تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي للحصول على السيولة اللازمة لمواجهة الأزمة من خلال حصولها على قروض مقابل ضمانات يحددها البنك المركزي أو نظير خصم أوراق تجارية. وعلى هذا الأساس نجد أن البنك المركزي الأوروبي قام بشراء أدوات الدين التي تصدرها الحكومات التي تعرضت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، من خلال مجموعة من الإجراءات الحديثة متمثلة في "برنامج سوق الأوراق المالية (SMP) والذي أطلق في 10 ماي 2010 وكان أول تدخل للبنك المركزي الأوروبي في 04 مارس 2011 ومست السندات اليونانية والاييرلندية والبرتغالية، وخلال شهري أوت وسبتمبر من نفس السنة، تم شراء سندات بقيمة 88 مليار يورو طالت السندات الإيطالية والاسبانية بعد أن كانت مقتصرة على السندات اليونانية والاييرلندية والبرتغالية²، وكذا عمليات إعادة التمويل الرئيسي (MROs). إضافة إلى عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل (LTRO²). وبالتالي لعب البنك المركزي الأوروبي دور مقرض الملاذ الأخير في السوق الديون السيادية. وهذا أقصر طريق لمواجهة أزمة الديون السيادية التي تواجه أوروبا، والحفاظ على عملة اليورو والبناء النقدي والاقتصادي الأوروبي.

المطلب الرابع: دور المفوضية والبرلمان الأوروبي في تعديل تشريعات ونصوص الاتحاد الأوروبي.

لم يكن دور الاتحاد الأوروبي تجاوز الأزمة ومعالجة الضرر الناجم عنها؛ كالعامل على رفع معدل الناتج الإجمالي وتحسين مستوى الاستثمار وتخفيض مستويات البطالة... إلخ فقط. إنما يتمثل التحدي الأكبر في المحافظة على البناء الاقتصادي والنقدي وجعله أكثر قوة وصلابة يستطيع مواجهة صدمات المستقبل، ولا تتحول فيه الصدمات القطرية المحدودة إلى صدمات تمس النظام العام للاتحاد الأوروبي، لقد

¹ - ياسمين أسامة أنور، مرجع سابق، ص ص: 25-26.

² - وكالة الخزانة الفرنسية، مرجع سابق، ص: 15.

استدعى التغلب على أزمة الديون السيادية الأوروبية إعادة تقييم البنيان الاقتصادي والنقدي الذي تركز عليه منطقة اليورو وكذا ضرورة تحقيق المزيد من التكامل وإقامة مؤسسات فوق قومية أقوى.

لقد عمل المجلس الأوروبي على مواجهة الأزمة والحفاظ على الوحدة النقدية؛ حيث مهد خلال القمة المنعقدة في 17 و18 ديسمبر 2010 الطريق لإجراء تغيير محدود في معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي لتطبيق ميكانيزم أوروبي للاستقرار، وذلك بإضافة فقرة ثالثة للمادة 136 من المعاهدة تنص على أن: " الدول الأعضاء في عملة اليورو يمكن أن تطبق ميكانيزم للاستقرار الذي يشغل عند الضرورة لحماية الاستقرار في منطقة اليورو في مجملها. حيث المساعدة الممنوحة تحت راية الميكانيزم ستخضع إلى شروط صارمة"، دون المساس بالفقرة 125 المتضمنة " لا الإنقاذ"¹، وقد اعتمد هذا القرار رسميا في مارس 2011.

إن هذا الإجراء لحل الأزمة والذي يمثل تجاوز لمبادئ معاهدة "ماستريخت" أوجد نوع من التوافق السياسي يحقق التوازن الصحيح بين السيادة والوطنية والدور الذي تؤديه أجهزة الاتحاد الأوروبي، الهدف منه دعم وتقوية التكامل الاقتصادي.

المطلب الخامس: دور بنك الاستثمار الأوروبي في دفع عجلة الاستثمار (EFSI).

كان ضروريا على قادة الاتحاد الأوروبي إحداث انقلابا للانخفاض الحاد الذي اتسم به معدل الاستثمارات العامة والخاصة. وهي نتيجة حتمية لتراكم الديون السيادية ولجوء كل من الحكومات إلى سياسات التقشف والبنوك إلى تقليص عمليات الإقراض. لأجل ذلك تم رفع رأسمال بنك الاستثمار الأوروبي لتعزيز عملية الإقراض بمبلغ 20 مليار يورو في الفترة مابين 2013 و2015، وقد استفاد من قروض البنك سنة 2013 ما يقارب 230 ألف شركة، بينما وصل الرقم سنة 2014 إلى 290 ألف شركة، لكنه فشل في إحداث الدفعة اللازمة للاستثمار لعدد من الأسباب أهمها انخفاض الطلب المحلي. الأمر الذي جعل المفوضية الأوروبية تعمل على تقديم اقتراح إنشاء "الصندوق الأوروبي للاستثمارات الإستراتيجية" يعمل تحت وصاية بنك الاستثمار الأوروبي². هدفه دعم النمو وخلق وظائف بدون زيادة في الدين العام. وقد صادق مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية للاتحاد الأوروبي في 10 مارس 2015 على لائحة تنظيمية تتعلق بإنشاء ما يسمى

¹ -_Conclusions du Conseil européen (Bruxelles, 29 octobre 2010), [sur le lien] :

www.diplomatie.gouv.fr/fr/article_imprim.php3?id_article=87093_consulté le : 31/10/11.

² - فولفجانج موناشو، "زيادة الاستثمار تعيد أوروبا إلى الحياة مرة أخرى"، متاحة على الموقع:

http://www.aleqt.com/2014/07/01/article_863106.html تم الاطلاع عليه في: 2017/06/05 على الساعة 5:48.

"الصندوق الأوربي للاستثمار الاستراتيجي" بغلاف مالي قدره 315 مليار يورو؛ منها 21 مليار يورو كضمانات من ميزانية الاتحاد الأوربي والبنك الأوربي للاستثمار. وأعلن بنك الاستثمار الأوربي عن حزمة من المشروعات ستنفذ في إطار الصندوق الأوربي للاستثمارات الإستراتيجية، بناء على خطة تقدمت بها المفوضية الأوربية تهدف إلى تقوية الابتكار، الرعاية الصحية، النقل، الصناعة وجميع القطاعات الحيوية للنمو الاقتصادي في أوربا كما تهدف إلى تحفيز الاستثمارات الجديدة والمشروعات الضرورية لتعزيز التنافسية، ومن بين المشروعات المقترحة مشروعات في مجال أبحاث الرعايا الصحية في اسبانيا، توسيع أحد المطارات الرئيسية في كرواتيا، إنشاء 14 مركزا جديدا للرعاية الصحية في أيرلندا، دعم الابتكار الصناعي في إيطاليا. كما وافق بنك الاستثمار الأوربي على منح 300 مليون يورو قروضا لمشروعات ستمول من جانب صندوق الاستثمار الأوربي الاستراتيجي، ودعم الاستثمار الكلي بنحو 850 مليون يورو لمشروعات تتوزع بين القطاعين العام والخاص¹.

وأعلن مكتب الإحصاء الأوربي عن زيادة معدل الاستثمار في الأعمال التجارية خلال الربع الثاني من عام 2015 ليلعب 22.3 % مقارنة مع 22% في الربع الأول من نفس السنة وقد كانت حصة الأرباح التجارية في منطقة اليورو قد بلغت نسبة 40% في الربع الثاني من 2015، كما أعلن المكتب أن نسبة الإنتاج الصناعي شهدت ارتفاعا في أوت 2015 مقارنة مع نفس الفترة من العام 2014، وذلك بنسبة 0.9% في منطقة اليورو وبنسبة 1.9% في مجمل دول الاتحاد².

وهو ما ينم عن بداية استجابة الاقتصاد الأوربي لمحاولات الدفع التي تتبناها خطة الصندوق الأوربي للاستثمارات الإستراتيجية، وفي تقرير لبنك الاستثمار الأوربي ورد أن الخطة الاستثمارية مبرمجة لثلاث سنوات اجتذبت في عامها الأول 104.75 مليار يورو وهو ثلث ما خطط له. الأمر الذي تفاعل به صناع القرار في الاتحاد الأوربي، وعزموا على مواصلة دعم هذا الصندوق من خلال زيادة ضمان الاتحاد الأوربي للقروض الاستثمارية إلى 10 مليارات يورو كما يتوقع أن يصل حجم الاستثمار بحلول 2020 مبلغ 500 مليار يورو في مختلف القطاعات وفي جميع أنحاء أوربا.

¹ - عبد الله مصطفى، " بنك الاستثمار الاوربي: 31 مليار يورو فقط لقطاع التعليم خلال 14 عاما"، متاحة على الموقع: <http://www.imebanon.org/2015/05/03/european-investment-bank-31-billion-euros-only-for-the-education-sector-in-14-years> تم الاطلاع عليه في: 2017/06/07 على الساعة: 05:27.

² - عبد الله مصطفى، " زيادة معدلات الاستثمار التجاري لمنطقة اليورو في الربع الثاني من 2015"، متاحة على الموقع: <https://aawsat.com/home/article/476506> تم الاطلاع عليها في 2017/06/09 على الساعة : 4:26.

خلاصة الفصل:

كان الهدف في هذا الفصل دراسة أزمة اليورو ودور الاتحاد الأوربي في إيجاد حلول لها، هذه الأزمة التي انفجرت في اليونان لتُكون بذلك مصدرا لهزات ارتدادية على دول منطقة اليورو المشابهة الخصائص الاقتصادية لليونان وعرفت بدول (GIIPS)، وأثارت شكوكا حول انسحاب اليونان من البناء النقدي وتفكك هذا الأخير، خاصة في ظل عدم مصداقية اليونان وتقديمها طيلة فترة 2000-2009 معلومات مزيفة عن اقتصادها. وخوفا من انهيار عملة اليورو المنافس الوحيد لعملة الدولار؛ إذ فقد 30% من قيمته خلال السنة والنصف الأولى من بداية الأزمة، فكان من الضروري الإسراع بإيجاد حلول على المستوى القطري وحلول على مستوى الاتحاد الذي تدخل من خلال أجهزته (المفوضية الأوربية، البنك المركزي الأوربي، البرلمان الأوربي...).

وعلى ضوء هذه الدراسة تم التوصل إلى التأكيد على فرضيات الدراسة والقائلة أن أزمة اليونان أزمة انعدام الشفافية للبيانات الإحصائية، وأن أزمة اليونان ضغطت على الدول المشابهة الخصائص لها مما وسع رقعة الأزمة في منطقة اليورو، ومن أجل ذلك تدخل الاتحاد الأوربي بضخ سيولة في الاقتصاد اليوناني مقابل شروط قاسية، إضافة إلى أن الاتحاد عدل في تشريعاته، غير أن جهود الاتحاد الأوربي ماتزال بعيدة عن حل الأزمة من جذورها.



لطالما عُرِفَت الديون السيادية بكونها ديون آمنة تتميز بالإقبال الكبير من طرف المستثمرين في العالم، فهي ذات مستويات منخفضة المخاطر المصاحبة لإقراض الحكومات بشكل عام مقارنة بديون شركات الأعمال الخاصة، غير أن ضخامة حجم هذه الديون تجعل من المخاطر الكامنة المصاحبة لها على الأسواق كبير جداً، خاصة في حالة تعرض الدول إلى أزمة سيولة تهدد قدرتها على السداد في المواعيد المحدولة لهذه الديون. فالأزمة العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي والمنفجرة في الولايات المتحدة الأمريكية، غيرت العديد من المعطيات الاقتصادية ومن بينها خاصية الأمان للديون السيادية. وأصبح خطر توقف حكومات الدول المدينة عن السداد أحد الهواجس الأساسية المنتشرة بين أسواق المال في العالم؛ ولم يتوقف الأمر عند أزمة الرهون العقارية بل تعدها إلى أزمة منطقة اليورو والمسماة بأزمة الديون السيادية؛ حيث انطلقت شرارتها في اليونان - أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي والاتحاد النقدي - بعد أن أفرطت في الاقتراض من أسواق المال بسبب انخفاض تكلفة الإقراض نظراً للثقة التي منحها عملة "اليورو" للمستثمرين ما أدى إلى عزوفهم عن المطالبة بعلاوات المخاطر ومن ثم معاملة الدين اليوناني والاسباني كالدين الألماني. وشارفت اليونان على الإفلاس، ووضعت الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو على المحك وساهمت بشكل كبير في التشكيك في قدرة بعض دول اليورو على تسديد دينها العام، كاشفة بذلك ثغرات عديدة في النظام النقدي الأوروبي مما ساهم في توسيع رقعة أزمة الديون السيادية إلى دول جنوب أوروبا "إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال".

وأنه طالما اعتبر الاتحاد الأوروبي نتاج عملية تكامل واندماج مازالت في أوج نشاطها وتفاعلها ولم تصل إلى غاياتها بعد، معتمداً في ذلك الأسلوب المرحلي في البناء، مستغلاً جميع المقومات والإمكانيات المتاحة له وقد استطاع إطلاق العملة الموحدة مع بداية القرن الواحد والعشرون ويأمل في الوحدة السياسية، غير أن بعض الممارسات الغير سليمة من طرف الدول الأعضاء خاصة اليونان، إضافة إلى إفرزات المحيط الخارجي للاتحاد. وضعته في مأزق حقيقي هدد هذا البناء وأضعف مكانة اليورو الدولية، وطرح علامات تعجب كبيرة على آليات بناء الاتحاد النقدي خاصة ومستقبله. ما استوجب على الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي التدخل السريع لنقادي تفككه وأنهياره.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1- حتى تدخل اليونان في عضوية اليورو سنة 2000، قدمت إحصائيات خاطئة ومزيفة عن اقتصادها تتماشى واتفاقية "ماستريخت"؛ تمثلت في تزوير نسب العجز في الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات إلى إجمالي الناتج

المحلي، ولم تتوقف عن المراوغة بل واصلت إخفاء حقيقة المشاكل التي تعاني منها لتضليل الناخبين في الداخل وتفاذي أي ضغوطات خارجية مع شركائها، فمن شروط عضوية اليورو ألا يتجاوز عجز ميزانية الدولة 3% من الناتج القومي ونسب الدين لا تتفوق 60% من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن نسب العجز والاتفاق العاملليونان تجاوزت ذلك. فبلغ عجز الموازنة العامة 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 وبلغت نسبة الدين 159.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012، وتم الكشف عن تلاعبات قامت بها اليونان مع عدة بنوك عملاقة أخفت من خلالها حجم الدين الحقيقي لليونان مقابل مئات الملايين من الدولارات كرسوم لذلك. إن هذه الحقيقة تثبت صحة الفرضية الأولى القائلة بأن أزمة الديون السيادية هي أزمة انعدام الشفافية للبيانات والإحصائيات المقدمة للاتحاد الأوربي.

2- تمثل الدور الرئيسي للبنك المركزي الأوربي قبل الأزمة في تنفيذ السياسة النقدية والحفاظ على العملة الأوربية الموحدة اليورو، في حين كانت رقابته على البنوك المركزية الوطنية والتجارية لدول منطقة اليورو ضعيفة كونها موكلة للسلطات المحلية وقد كان مكتفياً بتوجيه البنوك المركزية الوطنية الأوربية، الأمر الذي سهل على اليونان اللجوء إلى سلسلة من القروض التي لا يمكن سدادها وتمكنت من إخفائها بالتعاون مع بنوك عالمية عملاقة مثل بنك "غولدمان ساكس". هذه المعطيات تثبت صحة الفرضية الأولى أيضاً.

3- إن تعثر اليونان بالرغم من صغر حجمها ضمن دول منطقة اليورو، والتي تشكل 2.6% فقط من الناتج الإجمالي للمنطقة، إلا أن تعثرها مثل مشكلة عويصة لمنطقة اليورو كونه أفقد الثقة في العملة الموحدة وخلق ضغوطاً على الدول المتشابهة الخصائص من حيث المديونية والميزانية، خصوصاً دول جنوب أوروبا "إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، إضافة إلى أيرلندا". وامتدت الأزمة إلى هذه الدول على اعتبار اقتراض هذه الدول بكثافة خلال فقاعة الائتمان العقاري، مما أثار مخاوف المستثمرين من امتداد أزمة اليونان لجيرانها فسارعت هذه الدول إلى تنفيذ برامج تشفوية صارمة مع تلقيها حزم إنقاذ مالية من طرف الترويكا. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

4- منذ إعلان اليونان عن حقيقة الوضع الاقتصادي لها عقد قادة الاتحاد الأوربي والنقدي قمم مكثفة اتفقوا من خلالها على ضرورة تقديم المساعدة لليونان وللدول المتعثرة تمثلت في تقديم ثلاث حزم إنقاذ مالية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إضافة إلى برامج إصلاحية تشفوية فرضت على الدول المتعثرة. كما تم إنشاء صندوق الاستقرار الأوربي (EFSE) كآلية مؤقتة لمساعدة دول منطقة اليورو في حل أزمتها. ثم إنشاء آلية الاستقرار المالي الأوربي (ESM) محل صندوق الاستقرار الأوربي، التي أعلنت عنها منطقة اليورو سنة 2012 تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي للمنطقة برمتها من خلال توفير مساعدات مالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو

عوض صندوق الاستقرار الأوربي الذي تبقى له مسؤوليات إدارة تسديد الديون المستحقة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

5- انطلاقاً من سنة 2012 تم اتخاذ قرار من قبل أعضاء منطقة الأورو يقضي بإعطاء المزيد من الصلاحيات للبنك المركزي الأوربي تمثلت أساساً في السماح له بالإشراف والمراقبة على بنوك منطقة اليورو، وذلك من خلال تكريس الوحدة المصرفية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

6- في إطار السياسة النقدية قام البنك المركزي الأوربي بشراء أدوات الدين التي تصدرها الحكومات المتعرضة لأزمة الدين السيادي في منطقة اليورو من خلال برنامج (SMP) وقد مست السندات اليونانية والبريطانية والبرتغالية وكذا الإيطالية والاسبانية، إضافة إلى عمليات إعادة التمويل الرئيسي (MROs) وعمليات إعادة التمويل طويلة الأجل (LTRO₂)، وقد كان للبنك المركزي الأوربي دور مقروض الملاذ الأخير في سوق الديون السيادية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

7- من أجل سلامة البناء النقدي الأوربي كان لابد من معالجة الأخطاء الحاصلة في تصميمه، فتم إجراء تعديل محدود في معاهدة عمل الاتحاد الأوربي وتطبيق ميكانيزم أوربي هادف إلى خلق الاستقرار، من خلال إضافة فقرة ثالثة للمادة 136 من المعاهدة تنص على أن: "الدول الأعضاء في عملة اليورو يمكن أن تطبق ميكانيزم للاستقرار الذي يشغل عند الضرورة لحماية الاستقرار في منطقة اليورو في مجملها، دون المساس بالفقرة 125، وتم اعتماده في مارس 2011، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

8- على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوربي لحل أزمة اليونان، وتحقيق هذه الأخيرة نسبة نمو للنتائج الإجمالية المحلي 0.4% وعودتها إلى الأسواق المالية بطرح سندات حكومية بقيمة 3 مليارات أورو، إلا أن اليونان لا تزال تعاني من مشكلة ثقل الديون والتي بلغت سنة 2017 نسبة 180% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى معدل في منطقة اليورو بحجم 325 مليار أورو (350 مليار دولار). خاصة وأن اليونان ما تزال تتفاوض حول إعادة هيكلة ديونها مع دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي. وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

1- تبدأ التكاملات الاقتصادية الدولية في أغلب الحالات في صورة تعاون اقتصادي دولي وتتطور علاقاتها لتصبح أكثر اندماج وتنتهي بانصهار وذوبان الاقتصاديات الأعضاء في ما بينها، هادفة إلى توسيع حجم الأسواق أمام منتجات الدول المتكاملة، زيادة التوظيف والتخفيض من حدة البطالة، إضافة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول المتكاملة. تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية. كما توفر التكاملات الاقتصادية حماية للصناعات القائمة في مختلف مراحلها.

2- الاتحاد الأوروبي الاقتصادي في صورته القائمة حاليا يمثل مرحلة مهمة من مراحل التكامل الاقتصادي الدولي، وعلى الرغم من تطوره وإنشاء الوحدة النقدية وسعيه إلى تعميمها لكل الدول الأعضاء (28 دولة) واعتمادها الدولي والواسع. إلا أن هناك بعض المشاكل والثغرات المتواجدة في البناء النقدي، تتمثل أساسا في عدم توافر منطقة اليورو على كامل المعايير اللازمة التي حددتها نظرية "منطقة العملة المثلى" فباستثناء معيار حجم التبادل التجاري بين الدول الأوروبية والذي يعادل 60% و الذي يعتبر كبيرا ودافعا هاما للتبادل، هناك معياران آخران هما: ضعف حركية انتقال اليد العاملة بين دول الاتحاد رغم الجهود المبذولة في هذا المجال اتفاقية "شغن"، وغياب الاتحاد المالي بين دول الاتحاد الأوروبي وهو الأمر الذي لا يجعل من الاتحاد النقدي الأوروبي "منطقة عملة مثلى".

3- تعددت الأسباب وراء حالات عدم الاستقرار الاقتصادي، وتفاقت ظاهرت الأزمات التي أصبحت سمة ملازمة للنظام الرأسمالي، ويعتبر الإفراط في الديون بالنسبة للحكومات، سببا مباشرا في حدوث أزمات الدين السيادي، خاصة إذا كان هذا التمويل لا يستخدم لبناء طاقات إنتاجية جديدة، كما حدث في اليونان حيث اتصف إنفاقها العام بالبذخ والترف مع غياب الرقابة والشفافية وتفشي ظواهر الرشوة والمحسوبية.

4- إن جذور أزمة اليورو تمتد في الواقع إلى سلسلة من المشاكل المتعلقة بأخطاء في تصميم البناء النقدي الأوروبي، ولطالما كانت محورا للنقاش ولم تحل عند إنشاء اليورو، فعدم وجود اتحاد مالي وغياب التنسيق في صنع السياسات وتعدد صنع القرار والعدد الكبير من العلاقات المتبادلة بين المتغيرات النقدية والاقتصادية، إضافة إلى عدم وجود آليات للتعامل مع الصدمات غير المتماثلة وتفاوت القدرات التنافسية، مع طغيان الضرورات السياسية على المخاوف الاقتصادية في توحيد الدول الأوروبية. صعب من اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لاحتواء الأزمة.

5- حضرت السياسة النقدية باهتمام كبير في نظام اليورو حيث أوكلت عملية إدارتها للبنك المركزي الأوروبي الذي أعطى الأولوية لحماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الأسعار، وتحديد السياسة النقدية بعيدا عن تدخل الحكومات وهو الأمر الذي حدده البند رقم 107 من اتفاقية الوحدة النقدية. في حين كانت السياسة المالية تدار من طرف حكومات الاتحاد النقدي، ما أدى إلى غياب التنسيق بين السياستين، وقد اعترف البنك المركزي الأوروبي بأن إيجاد سياسة نقدية يواجه صعوبات كثيرة بسبب اختلاف السياسات المالية القطرية الأمر الذي يجعل مهمة البنك المركزي في إيجاد تناسق بين السياستين صعبة وعسيرة؛ فأى خطوة يتخذها البنك المركزي الأوروبي غير مدروسة بشكل عميق تؤدي إلى فشل الاستراتيجية المتبناة وانهايار الوحدة النقدية. وفي هذا السياق تعهد قادة الاتحاد الأوروبي في منتصف عام 2012 بتنفيذ مشروع الاتحاد المصرفي الأوروبي وتم تفعيل بنوده بشكل تدريجي عام 2013؛ والمكون من: آلية المراقبة الواحدة، آلية الحل الواحد، وتوحيد التشريعات المصرفية.

6- لوحظ على الاقتصاد الأيرلندي بداية استجابته للإصلاحات الاقتصادية المقدمة له بالرغم من ضخامة حجم ديونها السيادية. ويعود ذلك للترشيد الجيد لنفقاتها من جهة وانتهاجها أسلوب التقشف من جهة ثانية بغرض ضبط الميزانية العامة، إضافة إلى القروض التي تحصلت عليها في إطار الآلية الأوروبية للاستقرار المالي، في حين ما تزال بقية دول جنوب أوروبا تعاني من مشاكل اقتصادية حادة.

7- من الإفرازات السلبية للأزمة هو الخلافات البريطانية مع دول الاتحاد الأوروبي والقرار المتخذ بشأن خروجها من الاتحاد الأوروبي، والذي شكك في استمرارية الاتحاد الأوروبي وطرح احتمالية انهياره مرة ثانية.

التوصيات والاقتراحات:

إن أهم الدروس المأخوذة من أزمة اليورو وأسلوب معالجة الاتحاد الأوروبي لهذه الأزمة بغرض الاستفادة في بناء وتصميم اتحادات نقدية إسلامية بما يضمن فعاليتها واستقرارها ما يلي:

1- ضرورة التدرج التكاملي من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة لتتويج بمرحلة الوحدة النقدية وإصدار العملة الموحدة.

2- ضرورة ضخامة حجم التبادل التجاري وتنوعه بين الدول المتكاملة والتي تسعى إلى الوحدة النقدية.

3- ضرورة مرونة عوامل الإنتاج خاصة قوة حركية اليد العاملة بين الدول الأعضاء، ووجود وحدة مصرفية لنجاح الاتحادات النقدية.

الخاتمة العامة

4- ضرورة وإلزامية إيجاد آلية لمعالجة صدمات عدم التماثل الذي قد تصيب إحدى الاقتصاديات المشاركة في الاتحاد دون غيرها من أجل استمرار ونجاح الاتحادات النقدية.

5- ضرورة وضع أطر للمالية العامة تتسم بقدر أكبر من المصدقية للاتحادات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي للمنطقة.

6- ضرورة احترام أسس وقواعد التكامل الاقتصادي في أي مرحلة كان، والتزام الشفافية والمصدقية بين الدول الأعضاء.

آفاق الدراسة:

كغيرها من الدراسات والبحوث التي تحتاج هذه الدراسة جهوداً إضافية خاصة مع ما يشهده الاتحاد الأوروبي من تطورات وأحداث سريعة داخله، وفي ظل محيط دولي متشابك ومعقد العلاقات الاقتصادية مع احتمالية بروز أزمات اقتصادية أخرى. تتبادر مجموعة من الأسئلة أهمها:

* هل يستطيع الاتحاد الأوروبي فعلاً تجاوز أزمة اليورو، وتدارك مشاكل البناء الأوروبي؟

* ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن خروج بريطانيا وانفصالها عن الاتحاد الأوروبي؟

* ما آثار أزمة الديون السيادية على تدفق الاستثمارات الأوروبية للدول العربية؟

* ما هو اتجاه تطور العلاقات الاقتصادية الأوروبية العربية في إطار الشراكة الأوروبية؟



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً-باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أ.إ. بلجوك، " الأزمات الاقتصادية للرأس المالية المعاصرة"، ترجمة محمد تقي الدين عبد الحسني القزويني، دار العلم للنشر، موسكو، 1981.
- 2- إ.إ. بلجوك، " الأزمات الاقتصادية للرأس مالية المعاصرة "، تعريب على محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات، بدون ذكر بلد النشر، 1989.
- 2- إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية إصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، مصر 2009.
- 3- أبو عبيد القاسم بن سلام الهراوي، " غريب الحديث"، ج3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1976.
- 4- أحمد صقر، "النظرية الاقتصادية الكلية"، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
- 5- أحمد علي غنيم، "السوق الأوروبية المشتركة حاضرها و مستقبلها"، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1986.
- 6- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفر، " الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 7- أحمد يوسف الشحات، "الأزمة المالية في الأسواق الناشئة- مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا-"، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.
- 8- أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
- 9- أسامة بن محمد باحنشل، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، جامعة الملك سعود النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 1999.

- 10- إسماعيل العربي، "التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة"، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- 11- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجديد الحديث، الإسكندرية، 2007.
- 12- بهيج شعبان، "السوق المشتركة الأوروبية"، منشورات عويدات، لبنان، بدون سنة نشر.
- 13- جون هدسون، مارك هرندر، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، تعريب: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض، 1987.
- 14- جون ولياسون وآخرون، "التكامل النقدي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981.
- 15- جيمس جوارتن، ريجاردواستروب، "الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص"، تعريب: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999.
- 16- حازم البيلاوي، "دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي"، دار الشروق، القاهرة، 1995.
- 17- حسين حسين شحاته، "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار المشورة.
- 18- حسين عمر، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- 19- حسين عمر، "الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة"، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.
- 20- دانييل أربولوند، "تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم"، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1992.
- 21- دانييل أربولوند، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية"، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2009.
- 22- رزاق وشاح، "الأزمة المالية الحالية"، المعهد العربي للتخطيط، دار الصفاء، 2010.
- 23- رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، "الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية"، ط2، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، القاهرة، 2007.

- 24- رمزي زكي، " الديون والتنمية"، دار المستقبل العربي، مصر، 1985.
- 25- رمزي محمود، " الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأس مالية والإسلام"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- 26- سامي حاتم العيفي، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- 27- سامي محمود هشام، " المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات- الأسس النظرية والتطبيقية"، دار البداية، عمان، 2007.
- 28- السبهاني عبد الجبار، حمد عبيد، " الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
- 29- سعد غالب ياسين، "الإدارة الإستراتيجية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- 30- سعيد النجار، "الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات"، دار الشروق، مصر، 1991، ص: 145.
- 31- سكينه بن حمود، " مدخل لعلم الاقتصاد"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
- 32- سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البناء، " الاتجاهات الحديث في السياسة التجارية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 33- صلاح الدين حسن السيبي، "الاتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة -اليورو- السوق العربية المشتركة-الواقع والطموح"، عالم الكتب نشر -توزيع - طباعة، القاهرة، 2003.
- 34- عادل أحمد حشيش، " أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 35- عامر محمد، " إستراتيجيات إدارة الازمات والحكومات"، دا العلوم للنشر، القاهرة، 2006.
- 36- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، " العولمة المالية وإمكانيات التحكم في عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.

- 37- عبد الحميد زوزو، "تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (1914-1945) محاضرات ونصوص، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر.
- 38- عبد الرزاق سعيد بلعباس، "ما معنى الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009.
- 39- عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المصرفي"، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 40- عبد الله عابنه، "الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011.
- 41- عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية- أزمة الرهن العقاري الأمريكية-"، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 42- عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية - أزمة الرهن العقاري-"، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 43- علي القزويني، "التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.
- 44- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- 45- عماد صالح سلام، "إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة"، بدون دار نشر، أبو ضبي، 2002.
- 46- عمرو محي الدين، "أزمة النمر الآسيوية"، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2000.
- 47- فتح الله ولعلو، "نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009.
- 48- فريد النجار، "اليورو العملة الأوروبية الموحدة الحقائق - الآثار التجارية والمصرفية- التوقعات"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004.
- 49- فريد راغب النجار، "البورصات والهندسة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.

- 50- فليح حسن خلف، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، مؤسسة الوراق للنشر، عمان 2001.
- 51- فليح حسن خلف، "العولمة الاقتصادية"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.
- 52- قاشيفايزة، "الاقتصاد الدولي، تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج"، منشورات دار الأديب، وهران، 2007.
- 53- كامل البكري، "الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 54- كامل البكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
- 55- مجموعة من الأساتذة السوفيات، "التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية - الدول الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية"، تعريب: علي محمد القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
- 56- محسن أحمد الخضير، "إدارة الأزمات - منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي الوحدة الاقتصادية"، مكتبة مدبولي، طر، القاهرة، 1990.
- 57- محمد رثيف مسعد عبده، "التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005.
- 58- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، "الأزمات المالية قديمها وحديثها، والدروس المستفادة منها"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 59- محمد محمود الامام، "تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوربي - الدروس المستفادة للتكامل العربي-"، بحوث ودراسات المنظمة العربي للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998.
- 60- محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972.
- 61- محمود خلف جاد الله، "إدارة الأزمات"، دار أسامة، الأردن، 2008.
- 62- محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية طبع - نشر - توزيع، الإسكندرية، 2000.
- 63- محمودي مراد، "النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة"، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002.
- 64- محي محمد مسعد، "ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق"، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

- 65- مدحت صادق، " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1997.
- 66- مروان عطوان، "الأسواق المالية والنقدية- البورصة ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 67- مروان عطوان، "الاسواق النقدية والمالية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 68- مصطفى ابراهيم وآخرون، " المعجم الوسيط"، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- 69- مصطفى رشدي شيحة، " الأسواق الدولية - المفاهيم والنظريات والسياسات"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- 70- مغاوري شلبي علي، " الليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000.
- 71- منير أسعد عبد المالك، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي"، ط3، دار المعارف، مصر، 1968.
- 72- منير الحمش، "أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، بدون بلد نشر، 1999.
- 73- منير إبراهيم الهندي، "الأسواق المالية وأسواق رأس المال"، مكتبة دالتا للطباعة، مصر 1998.
- 74- موردخاي كريانيين، "الاقتصاد الدولي مدخل السياسات"، تعريب: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
- 75- نبيل حشاد، "العولمة ومستقبل الاقتصادي العربي - الفرص والتحديات"، دار يحي للنشر، مصر، 2006.
- 76- هشام محمود الاقداحي، " العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 77- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، "آليات العولمة اقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي"، دار حامد، عمان، 2010.
- 78- يوجين فأرجا، "أزمة النظام الرأسمالي"، ت أحمد فؤاد بليغ، بدون دار نشر، بيروت، 1975.
- 79- يوسف أحمد أبو فارة، "إدارة الأزمات مدخل متكامل"، دار الاثراء، الأردن، 2009.

ب- المجلات والدوريات:

- 1- إتحاد المصارف العربية، "صندوق النقد الدولي والأزمة الأوربية"، عدد 373، ديسمبر 2011.
- 2- أحمد منير النجار، "محاولات انقاذ اليونان إلى أين"، مجلة اتحاد مصارف الكويت، العدد 98، الكويت، جويلية 2012.
- 3- أمال قحايرية، "أسباب نشأة المديونية الخرجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 03، الجزائر، 2005.
- 4- أوكيل نسيم، بوكساني رشيد، مصييح أحمد، "الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني"، مجلة بحوث اقتصادية، العددان 61-62/ شتاء ربيع 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- 5- بلقاسم العباس، "إدارة الديون الخارجية"، جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30، جويلية 2004، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 6- بوالكور نور الدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول"، مجلة الباحث، العدد: 13، ورقلة الجزائر، 2013.
- 7- بوكساني رشيد، دببش أحمد، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي"، دورية الدراسات الاقتصادية، مؤسسة بن خلدون للدراسات والبحوث العدد: 4، الجزائر، سبتمبر 2004.
- 8- تشارلز وبيلسوز، "أروع أوقات اليورو"، مجلة التنمية والتمويل، المجلد 46، العدد 02، يونيو 2009.
- 9- رضا الشكندالي، "الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوربية ومتطلبات النمو"، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن سبتمبر 2010، تونس.
- 10- شارلز إينوخ، مارك كونتين، "الاتحاد النقدي الأوربي: تنفيذ السياسة النقدية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 36، العدد 03، سبتمبر 1996.
- 11- شريط العابد، "معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأس مالي"، دورية بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009، شتاء 2010.

- 12- صارة بلحسن، أزمة الديون اليونانية: جذورها، انعكاساتها وطول الانقاذ"، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد: 2، 2016، الجزائر.
- 13- صالح صالح، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، جامعة سطيف، الجزائر، 2003.
- 14- عدنان عباس علي، "اجتماع القمة الاوربية في مرسيليا: قضايا كبيرة ونتائج متواضعة"، مجلة اتحاد المصارف الكويت، العدد:99، فيفري 2012.
- 15- عز الدين تركي، هارون الطاهر، "الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، جامعة سطيف، الجزائر، 2003.
- 16- غسان العزي، "اليورو ومستقبل الاتحاد الأوربي"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد:02، لبنان، أفريل 2002.
- 17- غيليرمو أورتيز مارتينيز، "ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش في آسيا"؟، مجلة التمويل والتنمية(صندوق المنفذ الدولي)، جوان 1998.
- 18- فريد كورنل، كمال رزيق، 'الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20-أ، بغداد، 2010.
- 19- لقمان معزوز، شريف بودري، "المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 09، 2011.
- 20- مازن حمود، "الازمة في أوروبا: تحديات إنشاء مصرفي أوربي"، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد: 383، أوت 2012.
- 21- محمد سهو نزهان، "أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، جامعة دمشق، سوريا، 2010.
- 22- مصطفى صايح، "انعكاسات الأزمة المالية الأوربية على الاقتصاد الجزائري"، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن، تونس، 01 سبتمبر 2010.
- 23- ناجي التوني، "الأزمات المالية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، الكويت، 2004.

- 24- نيكولا فيرون، "أوروبا تحولات جذرية"، مجلة التنمية والتمويل، صندوق النقد الدولي، واشنطن، عدد مارس 2014.
- 25- هايكلديبلر، "ما بعد التكامل، تدعيم خيارات أوروبا الاجتماعية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، جويلية 2004.
- 26- هيل عجمي جميل، "الأزمات المالية- مفهوما ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 19، العدد 01، 2003.
- 27- يوسف أمال، "إمكانية التكامل الاقتصادي العربي على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة"، دورية دراسات اقتصادية، العدد التاسع، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر جويلية 2007.

ج- المداخلات الوطنية والدولية:

- 1- آيت يحي سمير، فضيل رايس، "أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي وأثرها على مستقبل اليورو: حالة اليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، المركز الجامعي الوادي، أيام 27/26 فيفري 2012، الجزائر.
- 2- بخاري لحو، عايب وليد، "مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، المركز الجامعي الوادي، أيام 27/26 فيفري 2012، الجزائر.
- 3- براق محمد، مولاي لخضر عبد الرزاق، "آثار اليورو على التجارة الخارجية العربية- دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، جامعة الأغواط، أيام 20/18 أبريل 2005.
- 4- برهوم أسماء، "الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار - قراءة في خطط وحلول الأزمة-"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، المركز الجامعي الوادي، أيام 27/26 فيفري 2012، الجزائر.
- 5- بعلوج بوالعيد، جاب الخير وردة، "من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008 مقارنة واستخلاص العبر"، الملتقى الدولي حول: "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية"، جامعة قسنطينة، أيام: 07/06 أبريل 2009.

6- بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، "المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي"، جامعة الأغواط، أيام 20/18 أبريل 2005.

7- بن منصور عبدالله، " أثر اليورو على النطقة العربية"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، ، جامعة الأغواط، أيام 20/18 أبريل 2005.

8- بن نعمون حمادو، "طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام: 21/20 أكتوبر 2009، الجزائر.

9- ثريا الخزرجي، "الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية والتحديات وسبل المواجهة"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الإسراء الأردن، أيام: 29/28 أبريل 2009.

10- جدو سامية، " التكامل الاقتصادي العربي - دراسة مقارنة بالاتحاد الأوربي -"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي"، جامعة الأغواط، أيام 20/18 أبريل 2005.

11- جمعة محمود عباد، "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية المتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009.

12- حامدي محمد، "التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة سطيف، أيام 21/20 أكتوبر 2009، الجزائر.

13- خوني رابح، حساني رقية، "إتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي، آلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، أيام: 8- 9 ماي 2004.

14- داودي الطيب، "التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، أيام: 8- 9 ماي 2004.

- 15- رحمانى موسى، بوصبيح صالح رحيمة، " الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار - قراءة في خطط وحلول الأزمة-"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، المركز الجامعي الوادي، أيام 27/26 فيفري 2012، الجزائر.
- 16- زايد عبد السلام، مقران يزيد، " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية- دراسة حالة تونس - الجزائر - المغرب -ليبيا مصر " الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، أيام 06/05 ماي 2009.
- 17- زهية كواش، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام المصرفي الاسلامي نموذجا" المركز الجامعي خميس مليانة، أيام: 21/20 اكتوبر 2009، الجزائر.
- 18- ساعد مرابط، " الأزمة المالية العالمية 2008 -الجذور والتداعيات-"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 21/20 أكتوبر 2009.
- 19- شريط عابد، "موقع اليورو في النظام النقدي الدولي وأثره على الاقتصاديات العربية"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، جامعة الأغواط، أيام 20/18 أبريل 2005.
- 20- عبد الحميد مرغيت، "الاتحاد النقدي الأوربي: أصوله - أدائه- ومشكلاته"، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي: 08/07 ماي 2013.
- 21- عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، "مستقبل الاتحاد الأوربي في ظل أزمة الديون الأوربية"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012.
- 22- عبد الله شحاته، " الأزمة المالية: المفهوم والأسباب"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، أيام: 21/20 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- 23- عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوايدي، " الأزمات المالية سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي"، أيام 2/1 ديسمبر 2010، الأردن.

- 24- علي فلاح المناصير، وصيفي عبد الكريم الكسايسة، "الأزمة العالمية حقيقتها، أسبابها، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال- التحديات، الفرص، الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة عمان، يومي: 11/10 نوفمبر 2009.
- 25- فريد كورنل، كمال رزيق، "الأزمة المالية، مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية جامعة الاسراء، 2009، الأردن.
- 26- قراوي أحمد الصغير، "انعكاس اليورو على المعاملات المالية والتجارة الخارجية في الدول العربية"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، ، جامعة الأغواط، أيام 18/20 أبريل 2005.
- 27- كمال العقيرب، " بلحمدي سيد علي،" أهم الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق المالية الإسلامية كبديل"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام الإسلامي نموذجاً- ، المركز الجامعي خميس مليانة، أيام 06/05 ماي 2009.
- 28- كمال رزيق،"الجوانب النظرية للالتزامات المالية"،المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الازمة الاقتصادية على منظمات الاعمال- التحديات، الزمن، الآفاق-، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، يومي 11/10 نوفمبر 2009.
- 29- محمد زيدان، رشيد إدريس،" اليورو والنظام الاقتصادي العالمي: رهانات وتحديات"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، جامعة الأغواط، أيام 18/20 أبريل 2005.
- 30- محمد عبد الحليم عمر،" الدين العام- المفاهيم ، المؤشرات، الآثار-"، ندوة: "إدارة الدين العام"، 21 ديسمبر 2003، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر.
- 31- محمد يعقوبي، عبد الله عناني،" تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي"، إدارة الاتحادات النقدية في ضل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة ، الجزائر، 7-8 ماي 2013.
- 32- معتز سليمان ، عبد الرزاق الدوري،"مدى تأثير فرص وتحديات اليورو في إتباع إستراتيجية النمو لمنظمات الأعمال العربية- دراسة تحليلية-"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، جامعة الأغواط، أيام 18/20 أبريل 2005.

33- مفتاح صالح، "الاتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الاقتصادي"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، أيام 18/20 أبريل 2005.

34- نبيل بو فليح، عبد الله الحرنسي حميد، "التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية،" الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، أيام 06/07 أبريل 2009.

35- وصاف عتيقة، عاشور سهام، "نظام النقد الأوربي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، أيام 18/20 أبريل 2005.

36- وليد أحمد الصافي، "الأزمة المالية العالمية 2008 طبيعتها أسبابه، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، خميس مليانة، أيام: 05/06 ماي 2009.

د- الأطروحات:

1- آمال قحاييرية، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2- بوكساتي رشيد، "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005/2006.

3- حشماوي محمد، "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

4- زغدار أحمد، "التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة التبغ والكبريت"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

5- شريط العابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية حالة دول المغرب العربي"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004.

6- عبد الناصر طلب نزال، "النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.

7- عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فر التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

8- العقون نادية، "العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2012/2013.

9- نسيم أوكيل، "الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها - دراسة حالة جنوب شرق آسيا-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

التقارير والمنشورات:

1- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودي، أكتوبر 2008.

2- آفاق الاقتصاد العالمي - الآمال والواقع والمخاطر-، تقرير صندوق النقد الدولي، أبريل 2013.

3- أليكس أليكسييف، "اليونان ولعبة المائدة المجانية"، ترجمة علي الحارس، موقع قضايا أمن الأسرة، 10 مارس 2010.

4- البنك الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي، إدارة النمو في عالم متقلب"، جويلية 2012.

5- تدابير البنك المركزي الأوربي التحفيزية الإضافية، تقرير مستجدات الربع الأول 2016، شركة الخبير المالية.

6- تقرير الاستقرار المالي، "مستجدات الأسواق المالية"، صندوق النقد الدولي، جانفي 2012.

- 7- التقرير الاقتصادي (يصدر عن مجلس الغرفة السعودية)، "الديون اليونانية وأزمة اليورو الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي"، المملكة العربية السعودية، العدد19، جويلية 2010.
- 8- التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرفة السعودية،"الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي"، المملكة العربية السعودية ، العدد 19 جويلية 2010.
- 9- تقرير صندوق النقد الدولي 2015.
- 10- تقرير صندوق النقد الدولي، "دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية"، آفاق الاقتصاد العالمي، التكيف مع أسعار السلع الاولية المنخفضة، أكتوبر 2015.
- 11- عبد اللطيف درويش، "الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
- 12- علاء الدين مرجان محفوظ، "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري"، بحث مقدم لوزارة التجارة والصناعة، قطاع سياسات تنمية الصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر، أبريل 2009.
- 13- فينسينتراينهارت، كارمينراينهارت، " من خرافات الأزمة المالية في اليونان"، منشورات مركز أميركان أنتربرايز، الولايات المتحدة الأمريكية، 9 ماي 2010.
- 14- كريستين لاغارد، " أيرلندا والاتحاد الأوربي -عزيمة مشتركة ومصير واحد"، تقرير صندوق النقد الدولي، 8 مارس، 2013.
- 15- ميخائيل فاسيلياديس، " بيئة الاستثمار والاعمال في اليونان"، تقرير الغرفة العربية اليونانية لتجارة التنمية، مارس 2010.
- 16- النشرة الاقتصادية "سامبا"، الدائرة الاقتصادية مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، 22 سبتمبر 2016.
- 17- نشرة صندوق النقد الدولي، " اتفاق على مستوى خبراء الصندوق- أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو-"، واشنطن، 2 ماي 2010.
- 18- نيكولا فيرون، "أوروبا تحولات جذرية"، مجلة التنمية والتمويل، صندوق النقد الدولي، واشنطن، عدد مارس 2014.

19- وكالة الخزينة الفرنسية، تقرير النشاط، 2011.

20- وكالة الخزينة الفرنسية، " التقرير السنوي لوكالة الخزينة الفرنسية"، 2010.

21- ياسمين أسامة أنور، " الاستقرار المالي العالمي: التحديات والافاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوربية"، سلسلة أوراق بحثية، إدارة البحوث التوعوية، المعهد المصرفي المصري، البنك المركز المصري، مصر، 2014.

المقالات الإلكترونية:

1-"أوربا تتنفس الصعداء بعد انقشاع غيوم انكماش الأسعار"، متاحة على الموقع:
<http://aawsat.com/home/article/386106>

2-[http://aawsat.com/home/article/336221./](http://aawsat.com/home/article/336221/)

3- <http://annabaa.org/nbanews/72/047.htm>

4- <http://ar.wikipedia.org/wiki>

5-<http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=186355>

6-<http://www.alkhaleej.ae/economics/page/ca235351-6dd6-4272-8867-c22b8ff7caf3>

7-<http://www.alorobanews.com/vb/showthread.php>

8-<http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=25446>

9-<http://www.alwasatnews.com/news/594256.html>

10-<http://www.elikhbaria.com/ar/econom/3570.html>

11-<http://www.guardian.co.uk/business/2011/dec/09/eurozone-countries-treaty-exclude-birtain>.

12-<http://WWW.KUNA.NET.KW>.

13-https://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_France

14- www.un.org/en/.../desa/.../2012wesp_es_ar.pdf

15- www.arabic.euronews.net/2011/06/10/croatian-eu-membership

16- إبراهيم السقا، "حلزون الديون"، مجلة اقتصادية إلكترونية على الموقع:

. <http://www.Aleqt.com/2012/06/01/articl-662710.html>

17- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي 0.3%، متاحة على الموقع:

. <http://www.alhayat.com/Articles/2773167>

18- الأزمة الاقتصادية الإسبانية 2008-2014، متاحة على الموقع: [./https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

19- الأزمة الاقتصادية الإسبانية، على الموقع: [.https://ar.wikipedia.org/wiki/\(2014-2008\)](https://ar.wikipedia.org/wiki/(2014-2008))

20- أزمة اليورو تطيح بأرباح بنك باريس، متاح على الموقع:

. <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2011/11/3/>

21- أسماء الخولي، "اقتصاد إسبانيا ينتعش بفضل السياحة بعد 7 سنوات من التآزم"، متاحة على

الموقع: <http://aawsat.com/home/article/424246>

22- آفاق الاقتصاد البلجيكي عام 2014، الغرفة التجارية البلجيكية للوكسمبورجية، متاحة على الموقع:

<http://www.ablcc.org/publications-resources/ablcc-newsletters/newsletters-2014/1st-edition-2014?start=4>

23- الانتاج الصناعي في منطقة اليورو يتراجع 2.5% بسبب تفاقم أزمة الديون، متاحة على الموقع:

<http://www.alkhaleej.ae/economics/page/8afe5faa-1e34-4c1f-af9e-d4dfc9fe3249>

24- بريطانيا تؤجل الخروج من عباءة الاتحاد الأوروبي إلى 2019، متاح على

الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/8/14/-2019>

25- تقرير إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت لإدارة الأصول (كامكو)، "ديون الدول الأوروبية وتأثيرها

على أداء سوق الكويت للأوراق المالية" متاحة على الموقع:

. www.kamconline.com/NewsDetails.aspx?newsId=43822&language=ar

26- جاسم عجاقة، "اليورو وسياسة المركزي الأوروبي"، متاحة على الموقع:
<https://www.facebook.com/notes>

27- خالد مدبولي، "أزمة أيرلندا ونفق أوروبا المظلم"،
<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=29112010>

28- رووداو أربيل، "البرلمان اليوناني يقر حزمة تقشف إضافية"، متاحة على الموقع:
<http://www.rudaw.net/arabic/business>

29- ستاندراندرد_أند_بورز. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

30- صباح الجاسم، "الأزمة المالية: زعر وهلع وأسواق تساقطت مثل الدومينو انهيار يؤدي إلى انكماش اقتصادي عالمي طويل المدى"، أنظر الموقع:
<https://www.facebook.com/notes>

31- عبد الستار بركات، "البرلمان اليوناني يوافق بالأغلبية على خطة الانقاذ الأوروبية"، متاحة على الموقع:
<https://aawsat.com/home/article/408051>

32- عادل خليفة، "أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها"، متاحة على الموقع: <http://www.al-akhbar.com/node/34469>

33- عبد الله مصطفى، "استمرار المخاوف من توسع عدوى أزمة الديون في أوروبا"، متاحة على الموقع:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=635827&issueno=11948#.WS19VNw6_IU

34- عبد الله مصطفى، "مزاد الديون الإيطالية يفشل في طمأنة الأسواق.. والمركزي البلجيكي يحذر من الكساد"، متاح على الموقع:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=12086&article=656653#.WKqesfKvHIU>

35- عبد الله مصطفى، "بنك الاستثمار الأوروبي: 31 مليار يورو فقط لقطاع التعليم خلال 14 عاما"، متاحة على الموقع:
<http://www.imlebanon.org/2015/05/03/european-investment-bank-31-billion-euros-only-for-the-education-sector-in-14-years>

36- عبد الله مصطفى، "تراجع معدلات البطالة في أوروبا... لكن تبقى مرتفعة بـ 24 مليون عاطل"، متاح على الموقع:
<http://aawsat.com/home/article/336221>

- 37- عبد الله مصطفى، "زيادة معدلات الاستثمار التجاري لمنطقة اليورو في الربع الثاني من 2015"، متاحة على الموقع: <https://aawsat.com/home/article/476506>
- 38- عمرو الشوبكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة"، <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram>.
- 39- فولفجانج موناشو، "زيادة الاستثمار تعيد أوروبا إلى الحياة مرة أخرى"، متاحة على الموقع: http://www.aleqt.com/2014/07/01/article_863106.html
- 40- مايا جريديني، "ما-قيمة-الديون-التي-تثقل-كاهل-اليونان؟"، <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy>.
- 41- محمد بو هريد، "الازمة المالية تجبر فرنسا على عرض ثلاثة مطارات للبيع"، متاحة على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/7/28>
- 42- محمد جلال، "برنامج شراء السندات الأوربي: هل هو برنامج إنقاذ حقيقي أم مجرد شراء للوقت"، متاحة على الموقع: <http://alphabetalpha.com/article/detail/89618>
- 43- محمد نجيب السعيد، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي... قفزة إلى المجهول"، متاحة على الموقع: <http://alwatan.com/details/102662>.
- 44- المشهد الاقتصادي الاسباني، متاح على الموقع: <http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2012/1/19>.
- 45- الملخص التنفيذي لتقرير الأمم المتحدة، "حالة وآفاق الاقتصاد العالمي"، 2012 متاح على الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/LcSS>.
- 46- نشوء أزمة الديون السيادية، دراسة لاتحاد المصارف العربية، على الموقع: https://www.google.dz/webhp?ie=utf-8&oe=utf-8&client=firefox-b&gws_rd=cr&ei=7s6QWOqeE8iqUYL8vbAP#q.
- 47- هاشم ناصر حسين المحنك، "موسوعة المصطلحات الإدارية والاجتماعية و الاقتصادية والتجارية"، موسوعة الشبكة المعرفية، <http://ency.reefnet.gov.sy>.
- وكالة فيتش، <https://ar.wikipedia.org/wiki/mhg>.

a- Les ouvrages:

- 1- Bernard Rosier, « Theories des Crises Economiques », 5^{ème} edition, ED decouverte, paris, 2003.
- 2- Christian de Boissin, « Les systemsfinaniers : mutation, crises et regulation », 2^{ème} edition, EDEconomic, Paris, 2006.
- 3-Fritz Machlup, « Economic integration: worldwide, regional, sectoral », Macmillan, London, 1976
- 4-Jacques Pavoine, « Les Trois Crises du xx^e Siècle », Ed Ellipses, Paris, 1994.
- 5-Mechel Aglietta, « Macroéconomie Financière-2. Crises Financières et Régulation Monétaires », 4^{ème} édition, Paris: La Découverte, 2005.
- 6-Mechél Drouin, « le système Financier International », Paris: Armand Colin, 2001.
- 7- Philippe Gilles, « Crses et Cycles Economiques », Edition Armand Coline, Paris, 1996.
- 8-Robert Boyer, Mario Dehve & Dominique Plihon, « les crises financieres », Paris, EDLA Documentation française, 2004.

b- Revues & périodiques:

- 1- Muhamed Akram, The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, pp. 306-318, June 2011
- 2- Ping Lee, Than Yean, « Malaysia Ten After The Asian Financial crisis », Asiansurvey: NOV/ DEC 2007. VOL. 47. NO. 6.
- 3- Rajan, Ramkishen, « Financial crisis ; Capital Outfows, and Policy Responses: Examples from East Asia », Journal of Economic Education, 2007, vol 38 No 1.
- 4- Revue Les, Hors série no. 8 (Janvier 2012)

c- Documents de travail :

- 1- Benjamin Coriat, Christopher, « L'imbroglie grec La dette souveraine grecque prise au piège de la zone euro », 15 Juillet 2010.

- 2- Dadush, U., Paradigm Lost, The Euro in Crisis, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010.
- 3- Mario Dehove , « Crises Financières Deux Ou Trois Choses que nous Savon d'elles : Que Nous Apprenons L'approche Statique Des Crises Financières » Document de Travail (Conseil Danalyse Economique , Avril 2003) .
- 4- Raymond J.Ahearn, James K.Jackson, « The Future of the Eurozone and U.S.Intereste »,CongressionalResearch Service, January 2012.
- 5- Rymond J. Ahearan and others, ” the future of the euro and the US interests”, Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011.
- 6- Uri Dadush and Bennett Stancil, “Europe’s Debt Crisis: More than a Fiscal Problem”, in Paradigm Lost: The Euro in - Crisis, ed. Uri Dadush and Contributors (Carnegie Endowment for International Peace, Washington), 2010.
- 7- Uri Daudush and Others, ParadigmLost The Euro In Crisis, Carnegie endowment.

d- Les thèses:

- 1-Bénédicte Serbini, « Gestion des crises de dette souveraine : Vers une révision des seuls de vote des clauses d’action collectives », Thèse de doctorat, non publiée, Université du sud, Touloun-var, France, 2010.

e- Rapports:

- 1- Bank For International Settlements, Danks Bank, CMA data Vision.
- 2- Ean Pisani Ferry: Vers un renouveau du FMI ?, Bruegel Policy Contribution, Octobre 2008.
- 3- Economic and Financial Affairs.
- 4- European Central Bank Monthly Bulletin, 4 July 2012.
- 5- European commission, Banking union: restoringfinancialstability in the Eurozone , MEMO, Brussels, 15 April.
- 6- European Commission, EuropeanEconomicForecas t- Autumn 2014, Press Conference,4 Novembre 2014.
- 7- EuropeanEconomicForecast, ,Economic and Financial Affairs, Spring 2012.
- 8- EuropeanEconomicForecast, Autumn 2015, November,2015.

9- European Economic Forecast, European Commission, Autumn 2012.

10- European Financial Stability Facility, EFSF, July 2012.

11- International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Annual Reports, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014.

12- International Monetary Fund European Union.

13- One currency for one Europe, « The road to the euro », European Commission, 2015.

f- Les ouvrages électroniques :

1- Christos Triantafyllou, " Crise de la dette et programmes D'austérité en Grèce : impacts de l'ajustement pour les travailleurs 2012", sur le site web : www.turi-network.eu.

2- Conclusions du Conseil européen (Bruxelles, 29 octobre 2010), [sur le lien] : www.diplomatie.gouv.fr/fr/article_imprim.php3?id_article=87093

3- European Financial Stability Facility, EFSF, July 2012, pp:20-21
www.efsf.europa.eu/attachments/faq_en.pdf

4- European Financial Stability Facility: <http://www.efsf.europa.eu/about/index.htm>.

5- European Stability Mechanism, ESM/EFSSF Programmes for Greece,

6- European Stability Mechanism, <http://www.esm.europa.eu/about/index.htm>.

7- <http://ar.tradingeconomics.com/european-union/gdp-annual-growth-rate>.

8- <http://www.esm.europa.eu/about/index.htm>.

9- Jean-François HUMBERT, « au nom de la commission des affaires européennes (1) sur Chypre et la crise de la zone euro », RAPPORT D'INFORMATION, (Sénat, N°173, 29 novembre 2012, p: 6. <http://www.senat.fr/rap/r12-173/r12-173.html>.